# إحقاق الحق

العلامة الكبير

**الميرزا موسى بن الميرزا محمد باقر الحائري الإحقاقي الأسكوئي**

**١٢٧٩هـ ـ ١٣٦٤هـ**

تقديم

## توفيق ناصر البوعلي

التحقيق تحت إشراف

## مؤسسة الإحقاقي

الجزء الثاني

الناشر

**مؤسسة الإحقاقي للطباعة والنشر**

# المقالة السادسة

# في النبوة العامة

وفيها فصول :

## الفصل الأول

### النبوُّة: تكوينية وتشريعية

اعلمْ وفقك الله ، أن النبوة هي الوساطة والترجمة عن الله تعالى إلى الغير ، وهي قسمان : تكوينية وتشريعية . فالأولى هي : الوساطة في متعلقات الإيجاد ، والخلق ، والاختراع ، والإمكان ، والأكوان ، والأعيان . والثانية هي : الوساطة في جميع الاعتقادات والتكاليف القلبية والبدنية ، والأحكام العلمية والعملية ، والأخلاق ، والآداب ، والسياسات ، ونحوها . وإن شئت قلت : إن كان التبليغ والأداء عن الله في التشريعات ، فالوحي تشريعي ، وإن كان في التكوينات ، فالوحي تكويني ، وكل منهما أيضاً على قسمين : عامة مطلقة ، وخاصة مقيدة . فالتكوينية الخاصة المقيدة هي الوساطة المتعلقة لتكوين أشياء معينة خاصة فقط ، لا غيرها ، والعامة المطلقة هي الوساطة الكائنة لجميع الأشياء في كل العوالم ، من الدرة إلى الذرة على طبقاتها ، بجميع أحوالها وأطوارها . ولسنا في صدد مقام الإثبات ، وتعيين الحامل والمصداق ، ولذلك مقام آخر ، إنما المهم بيان الكبرى ومقام الثبوت فقط . والتشريعية الخاصة ، هي النبوة المتعلقة بأشخاص معينين معدودين ، لا تتجاوز عنهم إلى من سواهم ، كما أن لوطاً كان مبعوثاً على أهل المدائن السبع ، ويونس عليه السلام أرسل إلى مئة ألف أو يزيدون ، وإبراهيم عليه السلام كان مبعوثاً على أربعين بيتاً بعد هلاك

نمرود وقومه ، وإن كانت شريعته ممتدة إلى زمان بعثة موسى . وموسى وعيسى عليهما السلام بعثا على بني إسرائيل وإن كانت شريعتهما أعم ، والتفصيل موكول إلى غير هذا المختصر .

وبالجملة ، نبوة جميع الأنبياء ـ غير نبوة نوح ونبوة نبينا صلى الله عليه وآله ـ خاصة ليست بعامة . ألا ترى أنه كان يتفق أنبياء متعددون في زمان واحد ، والروايات في أن بني إسرائيل ـ في يوم واحد بين الطلوعين ـ قتلوا سبعين نبياً ، معروفة مشهورة ، وكذلك قتل ملك الفرس كيخسرو[1] كثيراً من الأنبياء مما لا يخفى . والتشريعية العامة المطلقة هي التي لا تختصُّ بعضاً دون بعض ، وناساً دون ناس ، بل تشمل كل قابل للتكليف ممن هو بالغ عاقل مختار ، وليس في الأنبياء من له هذه المرتبة إلَّا نوح ، ونبينا محمد صلى الله عليه وآله . أما نوح ، فإنه وإن كانت نبوته عامة على كل من وضع عليه القلم في زمانه ، فلذا كان طوفانه أيضاً عاماً ، لكنه مختصٌّ بزمانه فقط دون سائر الأزمان ، وإن كانت شريعته ممتدة إلى زمان إبراهيم عليه السلام .

وأما سيد الأنبياء ، فنبوته التشريعية عامة مطلقة ، من زمانه إلى يوم القيامة في الظاهر بلا خلاف فيه من أحد من المسلمين ، وفي الباطن ـ نفس الأمر نبوته عامة ـ على جمع الأزمان والعوالم قبلاً وبعداً ، بل وجميع الموجودات والأشياء من الدرة إلى الذرة ، كما هو الحق .

وبالجملة ، نبي على ما سوى الله بلا استثناء شيء ، والروايات

(١) هو خسرو الأول ، ويُعرف باسم أنو شيروان العادل ، أيّ ذو الروح الخالدة ، وعند العرب كسرى الأول .

الكثيرة الصريحة في سبق نوره ، أو روحه ، أو عقله على العوالم دالة على ذلك ، وغيرها من طوائف الأخبار ، كقوله : ( **كنت نبياً وآدم بين الماء والطين** )[١] ونحوه ، ويكفي دليلاً على المدَّعى قول الله عزَّ وجلَّ : ﴿تَبارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقانَ عَلى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعالَمِينَ نَذِيراً﴾[٢] ، حيث أثبت سبحانه نذارته لجميع العوالم ، من مبدأ الوجود إلى آخر مراتب الشهود ، على حدّ ربوبيته سبحانه في قوله : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ﴾[٣] ، فكما أن ربوبيته عامة محيطة ، فكذلك نبوته ونذارته بمقتضى تلك الآية ، وفي قوله تعالى : ﴿وإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وحِكْمَةٍ ثُمَّ جاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِما مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ولَتَنْصُرُنَّهُ قالَ أَأَقْرَرْتُمْ وأَخَذْتُمْ عَلى ذلِكُمْ إِصْرِي﴾[٤] الخ . جعله نبياً على جميع الأنبياء وحتَّم عليهم الإيمان به ، فعلى أممهم بالطريق الأولي هذا ، وربما استشكل بعض القاصرين في عموم نبوته على النباتات والجمادات ، بل الحيوانات أيضاً ، من حيث إنه فَرْعُ التكليف ، وهو فَرْعُ الإدراك ، والاختيار ، وكلاهما مُنتفيان ، ولكن على ما حُقِّق في محله من أنها ذوات إدراك وشعور كل بحسبه ومقامه ، لا أنه كإدراك الإنسان وشعوره . ونعم الحكم الكتاب والسنّة ، فإنهما مطبقان على ذلك ، والمقام لا يسع التفصيل فراجع مظانه ، لا سيما : ( الرسالة

---

(١) بحار الأنوار ، ج ١٦ ، ص ٤٠٢ ، عوالي اللئالي ، ج ٤ ، ص ١٢١ .
(٢) سورة الفرقان ، الآية : ١ .
(٣) سورة الفاتحة ، الآية : ٢ .
(٤) سورة آل عمران ، الآية : ٨١ .
(٥) راجع المجلد الثاني من مجموعة الرسائل للسيد قدس سره .

الشيرازية )[١] للسيد الأمجد الرشتي قدس سره ، وعليك بكتاب ( صحيفة الأبرار ) لحجّة الإسلام الشريف المامقاني رحمه الله ، فإنه في ذيل الحديث الثامن والعشرين من الجزء الرابع ، لم يألُ جهداً في تحقيق المطلب ، بل أتى بتحقيقات نفيسة عميقة ، وبيانات شريفة رشيقة ، وأعطى التحقيق حقه مما لا مزيد عليه ، فلا ينبغي الإشكال في عموم نبوته صلى الله عليه وآله عليها بوجوده الشخصي ، وهيكله الشريف البشري ، أي يوصل إلى جميع الموجودات تكاليفهم على طبقاتهم ، كل بحسبه بواسطة أو بلا واسطة ، بهذا اللباس البشري ، لا أنه صلى الله عليه وآله ـ والعياذ بالله ـ كان ينزل ويتطور بلباس الحيوانات ، أو النباتات ، أو الجمادات . ولا أن كل نوع من المخلوقات الموجودات لهم نبي من نوعهم وسنخهم ، فإن كلا المذهبين باطلان خارجان عن جادة الحق ، ولم يصر إليهما أحد من الأولين والآخرين ، إلَّا المرحوم الحاج محمد كريم خان ، ويأتي صريح عبائره في ذلك .

نعم ، نَسَبَ الملا الواعظ الهمداني في هدية نملته المذهب الثاني إلى الشيخ الأوحد الأحسائي قدس الله سره أيضاً ، قال في تلك الرسالة : وقالت الشيخية لكل نوع من الموجودات نبيٌّ من نوعهم ، فللجماد نبيٌّ من الجمادات نوعاً ، وللنباتات هكذا ، وللحيوانات هكذا ، وقالوا : إن الصفات المقرَّرة في أنبياء بني آدم ، مقررة لها ، من كونها طاهرة مطهرة ، عاقلة عالمة ، قابلة للوحي والإلهام ، معصومة فياضة على ما تحتها من أمة ، ولها في تبليغها أئمة حافظة لشرايعها ، ونقباء ونجباء صرَّح به ابن صقر في جوامعه ، والعبد الأثيم في إرشاده ، ولا يخفى على ذي لب كفره ، وزاد الخان في طنبوره نغمات ، فقال : إن

محمداً صلى الله عليه وآله ينزل ويتطور في كل مقام ، في صورة كل نوع ، فتنباه فيها وبلغتها ، فإنهم قد يظهرون في صورة الجمادات والنباتات والحيوانات ، وصور بني آدم سعيدهم وشقيهم ، وبه قال ابن صقر في موارد من كتبه . منها ما ذكره في ( شرح الزيارة ) في تفسير : ( **وأجسادكم في الأجساد** ) قال : إن الأئمة عليهم السلام قد يظهرون في أحسن صورة لأوليائهم ، وفي أوحش صورة لأعدائهم ، ثم ذكر حديث جابر بن عبد الله[١] في قتل طلحة[٢]، وقال : فالاستشهاد بهذا الحديث ظاهر ، حيث ظهر عليه السلام ، يعني : أمير المؤمنين عليه السلام في صورة قبيحة هي صورة مروان بن الحكم ، ورمى طلحة بسهم وقتله ، للاتفاق على أن طلحة إنما رماه مروان ، لكن طلحة لما عاين الموت وكشف عنه غطاءه ، ورأى علياً عليه السلام في صورة مروان بن الحكم . انتهى . وصرَّح به الخان في إرشاده . وكُفْرُ من قال بهذه المسألة لا يخفى على المؤمن والمسلم انتهى كلامه .

وسيتبيّن في الفصل الآتي أن نسبته هذه كسائر نسبه مما جبل عليه ، ونضح مما به .

---

(١) هو جابر بن عبد الله الأنصاري وكنيته أبو عبد الرحمن ، معرّف .

(٢) هو طلحة بن عبد الله ، من صحابة الرسول صلى الله عليه وآله ، شهد معه الغزوات كلّها ، شارك في معركة الجمل إلى جانب عائشة ، وقتل في البصرة .

## الفصل الثاني

## محمَّد نبيّ على جميع المخلوقات بشخصه

قد تصفَّحنا كتب الشيخ الأوحد نوَّر الله ضريحه صفحة بعد صفحة ، وورقاً بعد ورق ، فلم نقفْ منه على عبارة يشتَمُّ منها رائحة ما نسبه إليه ، فضلاً عن التصريح بذلك ، لا سيّما كتاب « جوامع الكلم » بجلديه ، الذي نسب إليه ما نسب ، ونسخه موفورة ، لاحِظهُ حتى يتضح لك صدق المقال ، وإن اطلع على ذلك في كتب المرحوم الحاج محمد كريم خان ، فما له يقيس الغير عليه ؟ وكيف يأخذ الجار بجرم الجار ؟ أليس قال الله سبحانه : ﴿أَلَّا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى﴾[١] ؟ وهل هذا ديدن العلماء ، وطريقة الماضين وسيرة السالفين ؟

وأما معتقد الشيخ الأوحد فهو : أن نبينا الذي اسمه الشريف محمد صلى الله عليه وآله ، وأبوه عبد الله ، وجده عبد المطلب ، وينتسب منه إلى عدنان ، وأمه آمنة بنت وهب ، الذي كان بين أظهر الخلق ، ويأكل ، ويشرب ، بعثه الله عزَّ وجلَّ نبياً ورسولاً ، بوجوده الشخصي على كل المخلوقات ، وجميع الموجودات ، من الذرة إلى الدرة ، إذ كل شيء ذو شعور ، لكن شعور كل بحسبه : ﴿ومَنْ فِيهِنَّ وإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ

(١) سورة النجم ، الآية : ٣٨.

بِحَمْدِهِ ولكِنْ لا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[١] ولو كان تسبيحاً بلسان الحال ، أي دلالتها على وجود صانعها كدلالة الأثر على المؤثر ، لما وافقه قوله تعالى : ﴿ لا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[٢] إذ تلك الدلالة من أوضح الأشياء ، فليس إلَّا تسبيح خاص بحسب إدراكه وشعوره الخفي على عامة الخلق ، ولسنا في صدد برهان ذلك ، فراجع مظانه كما أرشدناك سابقاً ، وكل صاحب شعور له تكليف ، لكن تكليف كل بحسبه ، فتكليف الجماد غير تكليف النبات ، وتكليفه غير تكليف الحيوان ، وهكذا نبينا صلى الله عليه وآله هو الذي يبلِّغهم تكاليفهم ، ويوصلهم ما يحتاجون إليه من فيوضات التكوين والتشريع كلا بحسبه ، ولذا قلنا : إن نبوته عامة ، وولايته مطلقة ، فأعطاه الله سبحانه قوة كاملة تامة عامة ، بحيث يوصل تكاليف جميع المخلوقات مما ذرأ وبرأ ، وما يحتاجون إليها . من الأحكام الإلهية إليهم ، بوجوده الشخصي الدنيوي ، ولسانه الفصيح العربي ، وكان يأخذ ويكتسب كل نوع من أنواع المخلوقات على تعددها ، وكثرتها ، واختلاف ، مراتبها ، وألسنتها ، وتكاليفها ، من ذلك الوجود المبارك ، مظهر قدرة الله ، وهيكل توحيده ، ومن ذلك اللسان الفصيح العربي . ولم يكن في زمانه معه وبعده نبي ورسول يبلِّغ أحكام الله إلى خلقه في تمام المراتب إلى قيام الساعة غيره صلى الله عليه وآله ، ومَنِ اعتقد غير هذا ، فعليه لعنة الله ، وأنبيائه ، ورسوله ، والملائكة ،

(١) سورة الإسراء ، الآية : ٤٤.
(٢) سورة الجمعة ، الآية : ١.
(٣) سورة الإسراء ، الآية : ٤٤.

والإنس ، والجن أجمعين . نعم ، لا بأس أن يكون له صلى الله عليه وآله مع قدرته الكاملة التامة في تبليغ ما أمره الله سبحانه به لجميع المخلوقات والموجودات ما يحتاجون إليه ، ويستحقّون كوناً وشرعاً ، بوجوده الشريف الدنيوي أسباب وآلات ، وحَمَلَة ونَقَلَة ، وحفاظ في كل نوع من الأنواع ، وكل قسم من أقسام المخلوقات والموجودات ، يأخذون ويتلقون منه الأحكام الإلهية ، والفيوضات الكونية والشرعية ، ويكونون آلة وواسطة في إيصالها إلى ما هو من نوعهم وسنخهم وجنسهم ، ليكون أتمَّ في التبليغ وأكمل في الأداء ، ولا يلزم من ذلك كون الوسائط والآلات أنبياءَ من قِبَلِ الله عزَّ وجلَّ . وكيف يكونون أنبياء ، ولا نبيَّ بعده ومعه صلى الله عليه وآله . ؟

فالنبيّ حقيقة ـ ظاهراً وباطناً ـ هو صلى الله عليه وآله ، والمنبئِ والمخبرِ عنه إلى نوعه وسنخه وجنسه ، واسطة محضَّة ، وآلة صرفة ، تستمدّ منه صلى الله عليه وآله كوناً وشرعاً ، في إيصال ما أُفيض عليه من فوَّارة قدرة الله إلى ما أمر به من أراضي القابليات ، لا أنه نبي يُخبر عن الله سبحانه بوحيٍ أو إلهام ، أو رؤية في المنام ، وغيرها .

وبالجملة فنبيُّنا صلى الله عليه وآله هو النبيّ على جميع المخلوقات من الإنسان إلى الجماد في كل الطبقات ، لا غيره ، إذ هو خاتم الأنبياء ، لا نبيَّ بعده ومعه صلى الله عليه وآله .

قال السيد الأمجد أنار الله برهانه في ( الرسالة الشيرازية )[1] : وأما

(١) راجع المجلد الثاني من مجموعة الرسائل للسيد الأمجد السيد كاظم الحسيني الرشتي قدس سره صفحة ( ١٥٢ ـ ٢٣١ ) .

الأولى العامة المطلقة فأنْ تعمَّ النبوة جميع الموجودات ممن يصلح لأن يتلقّى عليه التكليف ، من البالغ العاقل المختار ، وقد بيناه في كثير من مباحثاتنا وأجوبتنا للمسائل[١] ، بالأدلة القطعية من العقلية والنقلية ، أن كل شيء من الجمادات والنباتات والأعراض ، له شعور ، وإدراك ، وعقل ، واختيار على حسب حاله ومقامه ، فيكون تكليفه على حسبه ، إلى أن قال : فنقول : إذا صحَّ الشعور والإدراك صحَّ الاختيار ، فيصحُّ التكليف ، فلا بدّ من مكلَّف . فيجب أن يكون على كل موجود من الموجودات بجميع أصنافها وأنواعها وأجناسها ، وجميع مراتبها وأطوارها نبياً منذراً ، وعلماً هادياً ، يبيّن له ما يريد الله منه من الأعمال والأفعال على حسب الكينونية الأعيانية والكونية والإمكانية ، إلى أن قال : ولم يُحِطْ بعموم هذه النبوة في جميع الأزمان ، من مبدأ الوجود إلى آخر مراتب الشهود ، إلَّا محمَّدٌ صلى الله عليه وآله ، فإنه قد بعثه الله على كافة الخلق بشيراً ونذيراً . . . إلخ .

قال أيضاً ، أنار الله برهانه في ( الرسالة الغرية )[٢] ، بعد سؤال السائل من أن النبيَّ المبعوثَ على الجن ، هل هو مختصٌّ بنبينا صلى الله عليه وآله ، أو جميع أنبياء أولي العزم ؟ قال في الجواب : ( فالجنُّ تابع للإنس في الأحكام والأحوال ، فكلُّ ما يجري في الإنس ، يجري في الجن بالتبعية في كلٍّ بحسبه ، فمن هذه الجهة لا يدخلون الجنان الأصلية إذا أطاعوا ، بل يدخلون الحظائر التي هي من شعاع الجنة الأصلية ، فإذا

(١) مجموعة رسائله وكتبه تزيد على ( ١٥٠ ) مصنفاً في مختلف العلوم وأكثرها مطبوع ، راجع فهرست كتبه في كتاب ( دليل المتبحرين ) طبع النجف .
(٢) راجع المجلد الأول من مجموعة الرسائل للسيد قدس سره صفحة ١٤٥ .

صحَّتِ التبعية ، فهم يأخذون شرائعهم وأحكام دينهم من نبيّ الإنْس في كل زمان وكل أرض يأخذون عن النبي المبعوث فيها أو غيرها ، كما أخبر الحقّ سبحانه عنه في القرآن وقال تعالى : ﴿وإِذْ صَرَفْنا إِلَيْكَ نَفَراً مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ ولَّوْا إِلى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ * قالُوا يا قَوْمَنا إِنَّا سَمِعْنا كِتاباً أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسى مُصَدِّقاً لِما بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وإِلى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[1]، إلى أن قال : ( فظهر أن الجنَّ في كل زمان يتَّبعون نبيَّ ذلك الزمان ، لكونهم مكلَّفين ومحتاجين إلى سفير مع تبعيتهم للإنسان ) . . . الخ . وقال فيها أيضاً في آخر السؤالات : فقد دلَّ الدليل القطعيّ من العقل والنقل ، أن محمداً صلى الله عليه وآله حجّةُ الله على كل مكلَّف ، وكذا آله وأوصياؤه الاثنا عشر سلام الله عليهم ، إلى أن قال في آخر الجواب : وأما ما سألتم عن أن هذه البعثة العامة والولاية المطلقة ، هل هي من خواصه صلى الله عليه وآله ، أو أولو العزم مشاركون معه فيها ؟ فاعلموا : أن هذا من خواصه ، ولا أحد يشاركه فيها ، إذ ليس صاحب لواء الحمد إلَّا رسول الله صلى الله عليه وآله ، وليس حامله إلَّا عليّ عليه السلام ، وأنت قد علمت أن نبوة أولي العزم ما كانت عامة من حيث البعثة يجمع أفراد الإنسان غير نوح عليه السلام ، فضلاً عن غيرهم من التُّبَّع ، ولا يبعد في عموم شريعتهم بالنسبة إلى الكل ، وأما نبينا وأهل بيته الطاهرون سلام الله عليهم ، فنبوَّتُه وولايتهم عامة لكل مبروءٍ مذروءٍ ، لكونهم مظاهر الألوهية . . . الخ ، انتهى كلامه رفع مقامه .

---

(١) سورة الأحقاف ، الآيتان : ٢٩ ـ ٣٠.

فرسائل الشيخ الأوحد ، والسيد الأمجد أنار الله برهانهما مملوءة من التصريح بما ذكرنا ، من كون النبي على جميع الموجودات هو نبينا الموجود في دار الدنيا لا غيره ، وجميع المخلوقات على طبقاتها يأخذون تكاليفهم ويتلقون ما يحتاجون إليه منه صلى الله عليه وآله ، بدون واسطة أو بواسطة ، كأفراد المكلَّفين من الإنسان كانوا يأخذون مسائلهم الحلال منها والحرام وغيرها منه صلى الله عليه وآله ، بلا واسطة أحياناً ، وبواسطة أو وسائط أحياناً آخر ، فلا تكون الوسائط حينئذٍ أنبياء ، إذ لا يبلِّغون عن أنفسهم عن الله عزَّ وجلَّ ، بل هم آلة محضَة في الأداء والتبليغ عنه صلى الله عليه وآله ، وكذلك سائر الطبقات من الجن وغيره كما في الأخبار : أنهم كانوا يأتون أحياناً إلى النبيّ في المسجد وغيره ، في الخلوة ، وبين ملأ من الناس في صورة ثعبان وغيره ، ويسألون بعض مسائلهم وحوائجهم ، وأحياناً يسألون ممن أمرهم صلى الله عليه وآله بالرجوع إلى من هو نوعهم وسنخهم ، الذي نصبه صلى الله عليه وآله بينهم عالماً وحاكماً . وبالجملة ، فكُتُب الشيخ الأوحد وتلميذه السيد الأمجد قدس الله سرهما ، كما سمعت منزهة عما نسبه الهمداني بقوله : ( صرَّح به ابن صقر في جوامعه ) . بل صريحٌ في خلافه ، وهذا منه ليس بأول فريَّة ، كما مر منه غير مرة .

* * *

## الفصل الثالث

### فساد تعدّد الأنبياء في الإنسان والحيوان والجماد

قد عرفت أن ساحة الشيخ الأوحد والسيد الأمجد منزهةٌ عما نسبه الهمداني من ذلك الاعتقاد الفاسد ، والمذهب الكاسد ، نعم ، الذي يظهر من كلمات المرحوم الحاج محمد كريم خان في ( إرشاد العوام ) وابنه في غيره ، بل صريحهما : أن نبَّي كل نوع من المخلوقات ، من الإنسان إلى الجماد ، من سنخ ذلك المخلوق وجنسه ، يعني لا بدَّ أن يكون نبيَّ الإنسان من الإنسان ، ونبي الجنِّ من الجنّ ، ونبي الحيوان من الحيوانات ، ونبي النباتات من النباتات ، ونبي الجماد من الجمادات والله عزَّ وجلَّ يعلِّم كل نوع من تلك الأنواع تكاليفه وأحكامه بواسطة ذلك النبيّ الذي من سنخ ذلك النوع وجنسه ، بحيث يكون ذلك النبيّ في كل نوع وطبقة من الطبقات قابلاً للوحي والإلهام من قبل الله عزَّ وجلَّ ، ويكون كنبيِّ الإنس معصوماً طاهراً جامعاً للصفات الكمالية ، لائقاً لمرتبة النبوة ، واستدلَّ رحمه الله على ذلك بالآيات والأخبار غير الدالة على مُدَّعاه بوجه من الوجوه ، إلَّا بتأويلات بعيدة لا شاهد لها ، وإن كانت عبارته طويلة ، لكن لا بدّ لنا من نقلها ، حتى يتَّضح صدق المقال ، ويتبيّن الحال ، ولا يبقى لتابعيه محل إنكار وجدال ، وعلى الله التوكل في المبدأ والمآل .

قال رحمه الله في كتاب (إرشاد العوام) : بدانكه چون همه ملك بندگان خداوند عالم ميباشند ، وهمه را خلق كرده است باشعور واختيار ، وخداوند حكيم است ، وهرزه كارنيست ، پس آنها را بجهة فائده آفريده است . كه بخودشان برسد ، چراكه خدا خودش بي نياز است ، پس همه بايد روية بندگى را منظور دارند ، تا بآن عنايتي كه از براي او خلق شده اند برسند ، وآنفايده از براي ايشان حاصل شده . وشك نيست كه رويه بندگى را خداوند بايد تعليم آنها كند ، پس سائر موجودات كه از انسان پستراند البته نميدانند . مگر بتعليم خداوند عالم .

حال از دو قسم بيرون نيست : يا بايد كه هر يك از جماد ، ونبات ، وحيوان ، وجن خود از خداوند عالم بگيرند بدون واسطة يا آنكه بواسطه بايد بگيرند . اما بدون واسطه كه ممكن نباشد ، چراكه آنها همه قابل وحي والهام خداوندى نيستند ، ومقام رسالت را ندارند . چنانكه در انسان يافتى ، پس بايستي كه از براي آنها هم پيغمبرى باشد كه بهترين (او كامل ترين ) آنها باشد ، وخداوند احكام خودرا باو بياموزد ، واز او بسائرين برساند ، وحجت را بر رعيت خود تمام كند ، ورويه بندگى را بايشان بياموزد ، وهمچنين بايد پيغمبر از جنس هر يك از آن طايفه ها باشد تا لغت او را بفهمند ، ومعجزات او ثابت شود ، وظاهر گردد . چنانكه پيش دانستي ، وهمچنين در آن رتبه معصوم ، ومطهر ، وطاهر باشد ، واهل آن رتبه را هدايت كند ، ورضا وغضب خداوند بايشان بياموزد ، واحكام ايشانرا بايشان برساند ، وچون اين معنى بر اكثر علما پوشيده وپنها نست ، لابد است كه قدري آنرا شرح دهم تا بر هر طالب

منصفي ظاهر گردد . مثل آفتاب در ميان آسمان . واگرچه بمناسبت كتاب عاميانه خواهم نوشت . ولى مطلب مطلبي عالمانه وبزرگست .

**بدانكه** : خداوند عالم غني است از خلق وطاعتشان ، ودر امان است از معصيتشان : نه طاعت خلق باو نفع ميكند . نه معصيت خلق باو ضرر ميرساند ، پس او را حاجتي بطاعت بندگان نباشد ، ولكن بندگانرا حاجت بطاعت او بود . كه اگر طاعت او نميكردند ، از فيض او محروم ميماندند وآن طاعتها هم بعينها مصلحتهاي وجود خلق بود . نه خدمت ذات خدا ، پس هر طاعتي هم نفعش در اين دنيا وآن دنيا بخود خلق بر ميگشت : كه دخلي بخدا نداشت . مثلا بمسواك كردن ، دندان انسان پاك ميشود . وضوء گرفتن صورت انسان شسته ميشود . غسل كردن ، بدن خود انسان سالم ميشود . معامله صحيح بودن ، امر خود انسان مضبوط ميشود . روزه گرفتن ، خود انسان سالم ميشود . وهمچنين سائر عبادتها .

**پس معلوم شد** : كه طاعتها براي نفع خود خلق است ، وبراي قوام وجود خود ايشان است ، ونفعي بخدا ندارد ، پس چون خدا غنى شد ، وعبادتها براي مصلحت خود خلق است ، پس هر قومي را بر حسب مصلحت آنقوم بايد تكليف كرد ، پس از اين جهة مصلحت هر قومي غير از مصلحت قومي ديگر شد ، ومصلحت هر عصرى غير از مصلحت عصر ديگر شد ، وباين واسطه در بني آدم در عصرى تكليف جديد بر حسب وجود ضرور شد ، ونبيي آمد ، وشريعتي آورد غير از شريعت آن ديگرى ، وهمچنين مصلحتهاى جن بر حسب وجود خود ايشان است ، وتكليف ايشانهم بر حسب مصلحت خود ايشانست ، ومصلحت

حیوانات بر حسب وجود خود ایشانست ، تکلیف ایشانهم بر حسب مصلحت ایشان است ، وتکلیف نباتات بر حسب مصلحت خود ایشان است ، وتکلیف جمادات هم بر حسب مصلحت ایشانست وشك نیست که مصلحت وجود هر جنسي غیر مصلحت وجود آن دیگری است ، پس تکلیف هر یك بر حسب مصلحت ایشانست ، ونباید که تکلیف آنها مثل تکلیف انسان باشد البته . ومعلوم است که تکلیف هر قومي بحسب عقل وشعور ، ووسعت ایشانست ، پس چرا باید تعجب کرد از آنکه هر قومي تکلیفي دارند ؟ ووقتی که بر حسب شعور واختیار ووسعت ومصلحت هر یك باشد . محل تعجب نیست ، وخدا در قرآن میفرماید : که هیچ جنبنده در زمین وهیچ پرنده نیست . مگر اینکه اینها هم امتي هستند . مثل شما ! ودر خصوص پرنده ها میفرماید که هر یك نماز وتسبیح خود را دانسته اند ، ومیفرماید که : (هیچ چیزي نیست ، مگر آنکه تسبیح میکند بحمد خدا ولکن شما نمیفهمید تسبیح ایشانرا) ومیفرماید که : (هیچ امتي نیست مگر آنکه پیغمبری در آنها گذاشته است) .

**پس معلوم شد** : بنص آیه قرآن که همه خلق صاحب شعور وتکلیف میباشند ، وهمه امتي هستند مثل انسان ، وپیغمبری دارند وشریعتی دارند الا آنکه هر قومي بر حسب خود ایشان است ، پس پیغمبر هر قومي هم باید از جنس ایشان باشد ، تا پیغمبری او برایشان ثابت شود . چنانکه گذشت در خصوص آنکه پغمبری بنی آدم : باید از جنس بشر باشد : تا پیغمبري او ثابت شود ، ودر هر طائفه پیغمبر ایشان در میان ایشان بمنزله دلست در میان بدن انسان ، وجمیع فیضها که از خداوند عالم میرسد اول بان دل میرسد ، واز او منتشر میشود بسائر اعضاء ، وهمه فیض یاب میشوند .

**پس** : چون صفتهاي خلق مختلف است بطوريكه مي بيني : كه جماد بخودي خود از جاي خود نميجنبد ، ونمو نميكند ، وسخن ظاهري نميگويد ، ونبات نمو نميكند ، واز جاي خود نميجنبد . مثل حيوان . وسخن نميگويد ، وحيوان نمو ميكند ، وحركت ظاهري مينمايد ، وسخن نميگويد ، وجن نمو دارد وحركت دارد ، وهم شعور ، وسخن ظاهري دارد ، ولى نه مثل انسان ، ونه بشعور نطق او . واما انسان هم نمو دارد ، وهم حركت ، وهم نطق ، وهم شعور قوى ، پس هر يك بر حسب خود ، ومناسب شأن ومقام خود تكليفي دارند ، وضروريات وجود ايشان تكليف ايشان شده ، پس جماد ونبات را تكليف بحركت ظاهري ، وهر تكليف كه حركت ظاهري در كار دارد وعمل متعافي ميخواهد از ايشان ساقط است زيراكه خدا بوسع تكليف ميكند نه فوق طاقت . وهم چنين حيوانات را تكليف بآنچه شعور كليات ، ومعنيهاى عقلائي وتميزهاى انساني وعلم بامور پنهاني در كار داشت تكليف نكردند ، وهم چنين جن را بر حسب وجود خود ايشان تكليف نمودند ، پس استعمال چيزهاي كثيف ايشانرا در كار نباشد ، ووضوء ، وغسل ومسواك ، وتطهير بآب ايشانرا حاجت نباشد . وهم چنين بسيارى از احكام معاملات در وجود ايشان ضرور نباشد هى قوله پس استعمال چيزهاي كثيف ايشانرا در كار نباشد ، وضوء ، وغسل ، ومسواك ، وتطهير بآب ايشانرا حاجت نباشد ، وهم چنين بسيار از احكام معاملات در وجود ايشان ضرور نباشد .

**يعني** : ليس للجن استعمال الأشياء الكثيفة ، ولا يحتاجون إلى الوضوء ، والغسل ، والتطهير بالماء ، وكذلك لا يحتاجون إلى كثير من أحكام المعاملات .

فيه **أولاً** : أن الآيات ظاهرة في مشاركة الجن مع الإنسان في الأحكام الشرعية كلها وكذلك الأخبار .

**وثانياً** : أيُّ دليلٍ دلَّ على عدم احتياج الجن إلى الوضوء ، والغسل ، والتطهير بالماء ، وكثير من أحكام المعاملات ؟ وأية رواية وردت من هُداة الخلق في ذلك ، غير بعض الخيالات والتوهمات ؟

**وثالثاً** : قد مرّ عليك كلام السيد الأمجد أنار الله برهانه من ( الرسالة الغرية ) حيث قال بطريق العموم : فالجنّ تابع للإنس في الأحكام والأحوال ، فكلُّ ما يجري في الإنس يجري في الجن بالتبعية . . . الخ ، الصريح في مشاركة الجن من الإنس في جميع الأحكام والأحوال .

**ثم قال** : وأما بني آدم بآچه می بيني حاجت دارد ، واينهم بجهت آنستكه هر قومی بقدر شعورش ، وبطور خلقتش مكلف است ، وزياده از وسعش مكلف نيست ، پس نبي جمادات مأمور نباشند بحركت از جاي خود ، وقومش مأمور نباشند ، بزيارت او ، وحركت بسوی او ، چراكه اين تكليف از لوازم امكان حركت است ، ودر وجود انها نيست ، وهم چنين مأمور نباشند بتعليم ، وتعلم قولي وباينكه نبي سخني بگويد : كه هوا بحركت آيد ، ومأمور بشنيدن ، وشنوانيدن نيستند ، پس حاجت باستفتا وفتوی ندارند ، وحاجت بديدن نبي ندارند ، ونبي مأمور بحركت بسوی ايشان نيست ، واز اين جهت كه هر سنگي وخاكي در هر جاهست مكلف است كه با وجود حركت نكردن ، مؤمن باشد ، وذكر كند . وبا وجود اين عبادتش باو رسيده است ، وميداند بجهت اينكه طور رساندن آن پيغمبر آن غير طور رساندن پيغمبر بنی آدم است : پيغمبر بنی آدم بايد باشد در قوم ، وبايشان سخن بگويد ، وپيغمبر جماد مكلف باين نيست .

بلكه در همان محل خود كه هست تكليف هركس را باو ميرساند . بى حركت ، وبى قول . مثل اينكه دل تو بدست وپاي تو ميگويد : حركت كن ، وراه برو ، وبنويس ، وآنهارا تكليف ميكند . بدون قول ، وبدون اينكه از جاي خود حركت كند ، وعجب نيست .

وهم چنين پيغمبر نباتات . نبايد از جاي خود حركت كند ، ياسخن بگويد ، يا رسالتي فرستد . در هر جاهست تكليف بقوم مينمايد ، وهمه را تعلم ميدهد . بدون قول ، وحركت ، واز اين جهت هر گياه در هرجاي زمين كه هست بي حركت ، تكليف ، وتسبيح خود را ميداند ، وهم چنين حيوانات . غالبا ضرور نباشد كه نزد پيغمبر خود روند ، يا پيغمبر بسوي ايشان آيد ، ياسخن گويند وشنوند ، وبدون سخن در هر جا باشد تكليف خود را ياد ميگيرند ، وبسا باشد كه بزيارت پيغمبر خود روند . هر گاه مأمور شوند بزيارت ، وبسا باشد كه حكم شود كه : بزيارت نروند ، پس پيغمبر جماد ، ونبات ، وحيوان نبايد سخن بگويد ، واز جاي خود حركت بكند . در هر جاهست بي قول بأمت خود تكليف هارا ميرساند ، وآنها هم بعضى ايمان ميآورند ، وبعضى نميآورند ، وكافر ومؤمن از يكديگر امتياز ميگيرد . واز اين جهت است كه احاديث وارد شده استكه : عرض ولايت مارا برزمينها كردند . هر زمين را كه قبول كرد ، شيرين وخوب ، ومعدن شد ، وهر زميني كه قبول نكرد ، شور ، وتلخ ، وسبخ شد . وهم چنين كوهها ، وآبها ونباتها وحيوانها . وگاه باشد كه پانصد حديث در اين خصوص بپش باشد . واين بجهت آنست : كه همه آن پيغمبران أمت خود را بولايت خوانده اند . چنانكه خواهد آمد .

پس ديگر مثل بعضى از جهال تعجب مكن : كه چه طور ميشود جماد ، ونبات ، وحيوان تكليف داشته باشند وپيغمبر داشته باشند ؟!! . چنانكه يافتى همه پيغمبر وتكليف دارند ، وآنها بر حسب خلقت خودشان ، وشما بر حسب خلقت خودتان . خداوند جل شأنه عالم بمصلحت ملك خود ، وقادر برسانيدن تكاليف ايشان است . بهر طوريكه صلاح ميداند ميرساند . وآنچه ذكر شد مؤمن قبول ميكند ، وميفهمد كه صحيح است ، ونميشود كه چيزي بنده باشد ، وبدون تعليم خدا بداند . ونميشود كه خدا تعليم بكند مگر بواسطه كاملان ومعتدلان ، پس تصديق ميكند آنچه راكه عرض كردم ولى نميفهمد سر اين امر را . تم محل الحاجة من كلامه رحمه الله ، كفانا هذا المقدار في إثبات المدعى .

فانظرْ ، كيف صرَّح في أماكن عديدة من هذا الكلام : بأن نبيّ الإنسان من جنس البشر . ونبي الحيوان من جنس الحيوانات ، وكذا النباتات والجمادات نبيهما من نوعهما ، وجنسهما ، ولا يمكن أن يكون نبيَّ الإنسان نبياً للجمادات ، بل لا بدّ أن يكون نبيَّ كلٍّ من المراتب من سنخها وجنسها .

**والعجب** : أنه لم يَكْفِهِ ادعاءَ هذا المطلب الذي ليس له من الآيات والأخبار دليلٌ ولا شاهد ، حتى عدَّهُ من الأسرار ، ومُنْكِرُهُ من الجُهَّال والأشرار . من جملة العبارات الصريحة من الكلام الطويل المنقول .

**وقوله** : پس بايستي كه از براي آنها هم پيغمبر باشد ، كه او كامل ترين آنها باشد . يعني : لا بدَّ أن يكون للجن ، والحيوان ، والنباتات ، والجماد أيضاً ، نبياً أكمل منهم .

**وقوله** : پس پيغمبر هر قومي هم بايد از جنس ايشان باشد ، تا پيغمبري او بر ايشان ثابت شود . يعني : فلا بدَّ أن يكون نبيٌّ كل قوم من جنس ذلك القوم ، حتى تثبت نبوته عليهم .

**وقوله** : پس نبي جمادات مأمور نباشند بحركت از جاي خود ، وقومش مامور نباشند بزيارت او وحركت بسوى أو يعني : فليس نبيٌّ الجمادات مأموراً بالحركة من محله ، وقومه ليسوا بمأمورين بالحركة إليه .

**وقوله** : طور رساندن آن پيغمبران غير طور رساندن پيغمبر نبي آدم است . پيغمبر نبي آدم بايد در قوم ، وبا ايشان سخن بگويد ، واز جاي خود حركت كند . يعني : يعني طريق تبليغ أنبياء الجن والحيوان ، والجماد ، والنبات غيُر طريقِ نبيِّ بني آدم ، فنبيٌّ بني آدم لا بدَّ له أن يقوم ، ويأتي إلى قومه ، يتكلم معهم ، ويتحرك من مكانه .

**وقوله** : پس پيغمبر جماد ونبات وحيوان نبايد سخن بكويد واز جاي خود حركت كند . يعني : فنبي الجماد والنبات والحيوان يقتضي أن لا يتكلم ، ولا يتحرك من محله .

**وقوله** : پس ديگر مثل بعضى از جهال تعجب مكن . كه چطور ميشود جماد ونبات وحيوان تكليف داشته باشند وپيغمبري داشته باشند . يعني : فلا تتعجب مثل بعض من الجهال من أنه كيف يكون للجماد والنبات والحيوان تكليفٌ ، ويكون لهم نبيٌّ ؟

فلاحظ هذه الكلمات الصريحة في المدّعى . هل هي قابلة للتأويل والمحمل الصحيح ، وأخرجها عن ظاهرها ؟ وابنه المرحوم الحاج محمد خان لما رأى هذا المذهب ، وصراحة كلمات أبيه في ذلك ، وكونه سبباً

قوياً وطريقاً واسعاً للطعن عليه . وعلى تابعيه ، أخذ في كتابه ( هداية المرشدين ) في تأويل هذه الكلمات الصريحة ، وتوجيهها على المحمل الصحيح ، زعماً منه أن توجيهه بذلك يسدُّ أَلْسُنَ الناس عن الطعن والقدح فيه وفي أبيه ، غافلاً عن حقية الحال ، أن صراحة المقال تأبى عن الحمل بما قال ، وأنه وإن كان ولد بطنه ، وأنه أدرى بذلك من غيره ، لكن هذا منه اجتهاد في قبال نصّه ، وأنه لا يخفى على ذي حجى قبحه ، على أنه هو أيضاً يقول بما قال أبوه .

وبالجملة ، قال في ذلك الكتاب ما هذا ترجمته : إنَّ مُرادَ أبي ليس أنه لا بدّ في عرصة الجمادات من حجارة تكون نبياً ، وفي عرصة النباتات من شجرة تكون نبياً ، وفي عرصة الحيوانات من حيوان يكون نبياً ورسولاً ، إذ العاقل لا يقول بهذا الكلام ، بل مُراد أبي : إن نبينا والأئمة عليهم السلام أصحاب هذه المراتب ، يعني الإنسانية ، والحيوانية ، والنباتية ، والجمادية ، فبتوسط رتبة الإنسانية الموجودة فيهم يبلِّغون أحكام الله إلى الإنسان ، ويبلِّغون إلى الجن بواسطة الروح التي فيهم عليهم السلام ، وإلى الحيوانات بواسطة حيوانيتهم ، وإلى النباتات والجمادات بواسطة النباتية والجمادية الموجودتين فيهم عليهم السلام انتهى .

انظر أيها المنصف ، هل يمكن حمل تلك الكلمات الصريحة فيما ذكرنا من مُدَّعي الوالد على هذا التوجيه والتأويل من الولد ؟ وهل ربط بين ذلك التصريح وبين هذا التأويل ؟ نعم الذي ذكره الولد المرحوم هو في حدّ ذاته موجه لا ضير فيه ، بل صحيح لا شك فيه ، إن كان المراد مما به الاشتراك بينهم عليهم السلام ، وبين الحيوان والنبات والجماد ،

ما هو عرضياً لهم عليهم السلام ، وأما إن كان المراد منه ما هو ذاتي لهم ، ففيه ما فيه من المفاسد العظيمة ، ككونهم مع المراتب الذاتية منهم من سنخ وجنس واحد ، وغيره مما أشرنا إليه سابقاً . وبالجملة ، مُدْرَكُ هذا القول من المرحوم والده هو ما نذكره ، إن شاء الله ، في الفصل الآتي ، والولد أيضاً يشير إليه بعد تأويله في ذلك الكتاب ، فلاحظ .

**فتبيّن بلا إشكال** : إن العبارات المنقولة صريحة في تعدّد الأنبياء في كل مرتبة من الإنسان إلى الجماد ، نبيّ كلّ مرتبة من سنخ تلك المرتبة وجنسها ، وإن قال إن الأنبياء في كل مرتبة مظاهرُ النبيّ الكليّ ، وإنهم يتلقون الفيوضات والأحكام من ذلك الكلي ، ويبلِّغونها ويفيضونها ويوصلونها إلى ما هو من سنخهم وجنسهم من الرعية ، إلَّا أن القول بتعدُّد الأنبياء في المراتب السابقة مستلزمٌ للمفاسد . على أن القول بكلية النبيّ أيضاً فاسد ، كما أشرنا إليه في المقالات السابقة ونشير أيضاً . ثم إن أحداً من الأصحاب الكرام ، ومشايخنا العظام كشيخنا الأوحد وسيدنا الأمجد ومن يحذو حذوهما لم يقل بذلك ، ولم يُشِرْ بما هنالك ، فضلاً عن التصريح بذلك ، وإن كان في كلمات المشايخ العظام إشارة أو تلويح ، لاستشهد به الوالد والولد المرحومان إثباتاً للمدَّعى ، وتقريراً للدعوى ، وملآ كتبهما ورسائلهما بهما ، وما استدلا به من الآيات والأخبار في كتاب الإرشاد وهداية المرشدين ، لا تدلُّ إلَّا على أن تمام الموجودات صاحب شعور وتكليف ، كل مرتبة بحسبها ، وكل مرتبة أمة كالإنسان ، وهذا مذهب صحيح تدلّ عليه تلك الآيات والأخبار وغيرها ، وأما دلالتها على ما يدَّعيان من أنه لا بدَّ في كل مرتبة من فرد واحد ، أكملُ من كل أفراد تلك المرتبة يكون نبياً على تلك الأفراد من

تلك المرتبة ، فلا دلالة فيها بوجه من الوجوه . فأي آية تدل ؟ وأي خبر يدل صريحاً أو تلويحاً أو إشارة على ذلك ؟ وأيّ ملازَمة بين كون الموجودات بأسرها صاحب شعور وتكليف ، وبين أنه لا بدَّ في كل مرتبة من المراتب نبي من سنخ وجنس تلك المرتبة ، بحيث إذا ثَبُتَ الأوّل ثَبُتَ الثاني كما ادَّعى المرحوم الحاج محمد كريم خان في العبارة المنقولة السابقة ؟ فراجع . ولولا التطويل بلا طائل ، لنقلنا تلك الآيات والأخبار ، وتعرَّضنا لعدم دلالتها آية بعد آية ، وخبراً بعد خبر .

فظهر أن الاعتقاد الصحيح المتفق عليه ـ عند جميع الأصحاب ـ أن نبي الإنسان والجن هو محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله لا نبي غيره في المرتبتين ، وهو المبلِّغُ لأهل المرتبتين وأفرادها ولا مبلّغ غيره ، وإن ثبت لسائر المراتب غير الجن من الجماد والنبات والحيوان شعور وتكليف ، كما هو الحق والصواب ، كان نبيهم ومبلِّغهم عن الله سبحانه أحكامهم وتكاليفهم هو نبي المرتبتين ، إذ لا فرق بينها وبين الجن والإنس . فنبيّ المراتب كلِّها من الإنسان إلى الجماد هو محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب ، الذي كان يأكل ، ويشرب ، ويمشي في الأسواق ، أعطاه الله سبحانه من القوَّة والقدرة الكاملة التامة العامة ما يبلِّغ به تكاليفَ تلك المراتب على اختلاف أهلها ، وأحكامها ، وتكاليفها ، وكل مرتبة يأخذ تكليفه من ذلك الوجود المبارك الشخصّي الدنيويّ من لسانه الشريف ، فيبلِّغ تكاليف الإنسان للإنسان ، والجنَّ للجنِّ ، والملائكة للملائكة ، والحيوان للحيوان ، والنبات للنبات ، والجماد للجماد ، بوجوده المبارك ونفسه النفيسة . وإن اقتضت المصلحة وجود واسطة في التبليغ عنه في كل مرتبة ، فهي لا تقتضي كونها نبياً في تلك المرتبة ، فإنْ

كان لكل مرتبة نبياً ورسولاً من سنخها وجنسها ، وهو الواسطة بين الله وبين أهل تلك المرتبة ، أو واسطةً ومظهراً بين النبي الكلي ، وبين أفراد تلك المرتبة ، فما الفائدة والثمرة في معرفة النبي والأئمة صلى الله عليه وآله لغات جميع الموجودات وألسنتها ، من الإنسان إلى الجماد ، والأخبار متواترة في معرفتهم بها ، ولا خلاف فيها بين الإمامية ؟ .

* * *

## الفصل الرابع

### بيان فساد أنّ محمّداً مظهر للنبي الكلي

قد عُلِمَ من الفصل السابق أن المرحوم الحاج محمد كريم خان ، قال بوجوب وجود نبي في كل مرتبة من المراتب : من الإنسان إلى الجماد . ولا يخفى أن قوله هذا من جملة فروعات القول بكلية النبي والإمام ، فحيث قال بكلية الإمام والنبي ، وأنه لا يمكن له أن يظهر بكليته في هذا العالم الظاهر الضيق الصغير ، وينزل إليه ، وأنه لا بدَّ له من تبليغ الأحكام الإلهية إلى جميع الموجودات والمخلوقات ؛ لكونه صاحب النبوة العامة ، لزمه القول : بلزوم وجود نبي ورسول في كل المراتب . نبي كل مرتبة من سنخ وجنس أهل تلك المرتبة ، ومظهر لذلك النبي الكلي ، فالنبي والمبلّغ حقيقة عن الله عزَّ وجلَّ هو الكليّ ، لكن بواسطة المظاهر الموجودة له في كل مرتبة بلباس وصورة أهل تلك المرتبة ، ومن سنخها وجنسها . فالنبي الكليّ يبلّغ عن الله تكاليف الإنسان والبشر ، بواسطة مظهره الموجود في لباس الإنسان وصورته ، وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ، ابن آمنة بنت وهب ، وهو الذي ظهر وتجلّى لهم به صلى الله عليه وآله . وتكاليف الحيوانات والنباتات والجمادات بواسطة الحيوان الطيب ، والنبات الطيب ، والجماد الطيب ، ويتجلّى ويظهر لأهل هذه المراتب الثلاث بأكمل أفرادها المتصور بصورتها والمتلبس بلباسها ، وهو وإن كان نبياً ورسولاً في

مرتبته لأفراد تلك المراتب على مدّعاه ، لكنه ليس بنبي حقيقي ، بل هو مظهر وواسطة للحقيقي ، الذي هو الكلي ، ويلزم على هذين : أن نبينا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله أيضاً ليس بنبي حقيقي عن الله عزَّ وجلَّ ، وإن كان معصوماً ولازمَ الطاعة والاتِّباع ، لكونه واسطةً ومظهراً للنبي الحقيقي الكلي ، بل النبي حقيقة ، هو الكلي الذي لا يمكن له أن ينزل إلى هذا العالم لضيقه وصغره : ولا يُدْرَكُ بالبصر ، ولا يموت ولا يقتل ، ولذا ، قال رحمه الله : إن أجساد المعصومين الأربعة عشر وسائر الأنبياء عليهم السلام تُبلى تحت الأرض ، إذ ليسوا عنده بالأنبياء والأئمة حقيقة ، بل إنما هم مظاهر للنبي الكلي والإمام الكلي ، والكلي أخذ هذه الأجساد ـ أجساد الأنبياء والأئمة ـ مظاهر لنفسه برهة من الزمان ، حتى يؤدي ما حمَّله الله من التكاليف بهم ، ولما انقضت تلك المدة ألقى تلك المظاهر في عوالمها ، ورجعت إلى مأمنها ، خُلِقَتْ ، وتفرَّقت ، وتفتّتت أجزاؤها على زعمه ، كما أشرنا إليه سابقاً ، والنبيّ حقيقة عنده ، هو الكلي الذي بإشراقه وتوجهه تتحرَّك هذه الأجساد الدنيوية وغيرها ، والقوالب الصّورية والمظاهر العرضية ، ويبلِّغون الأحكام الإلهية والتكاليف الشرعية إلى الأفراد البشرية ونحوها ، وإنا وإن تعرضنا في المقالة الأولى والثانية إلى نقل عبائره رحمه الله من كتاب ( إرشاد العوام ) ، ومع ذلك ننقل أيضاً ، بعضاً منها إثباتاً للحجة وإتماماً للمحجة .

قال في المجلد الأول منه ، في فصل من فصول المطلب الرابع : پس چون اين مطلب را دانستي ميگوئيم كه با وجود اينكه بدن حضرت امير عليه السلام يكيست ممكن است ان بزرگوار كه از اعراض اين دنيا

در چندين جا مظهر قرار دهد مانند آينه ودر هر يك از انها نور مقدس او بكلي ظاهر باشد وهمه را معصوم ومطهر وهمه رخسار وچشم وگوش خدا باشند بي تفاوت چراكه حركت اين اعراض بحركت بدن اصليست ، ودر عصمت وطهارت از معصيت تابع اوست ، پس بدن اصلي معصوم شد اعراض هم باين واسطه معصوم ميشود واز آنچه عرض شد معلوم شد كه لازم نكرده است بصورت علوى جلوه كند بلكه ممكن است كه بصورت غير علوى جلوه نمايد از صورت غير انسان يا بلكه صورت حيوانهاي طيب ونباتهاي طيب وآن همه شنوا وگويا وتوانا ميتواند باشد واين يك قسم از ظهورات ايشانست انتهى .

**يعني** : لما عرفت هذا المطلب ، نقول : مع أن بدن الأمير عليه السلام واحدٌ ، يمكن أن يأخذ من أعراض هذه الدنيا في محال عديدة مظهراً : كالمرآة ، ويظهر نوره المقدس بالكلية في كل واحد من تلك المحال ، ويكون كلها معصوماً مطهراً ، ووجه الله ، وعينه ، وأذنه ، بلا تفاوت ، ويكون ذلك المظهر تابعاً لذلك الكلي في العصمة والطهارة والمعصية ، فلما كان البدن الأصلي للإمام معصوماً ، كانت الأعراض والمظاهر أيضاً معصومة ، فتبيَّن أنه لا يلزم أن يتجلَّى بالصورة العلوّية . بل يمكن أن يتجلّى بصورة غير العلوي من الإنسان كصورة الحيوانات الطيبة والنباتات الطيبة ، ويسمع وينطق ، ويفعل من كلها ، وهذا قسم من ظهوراتهم عليهم السلام .

وقال في الفصل الذي بعد هذا الفصل : چون دانستي كه حضرت پيغمبر صلى الله عليه وآله در همه جا حاضر است ، يعني خداوند پر كرده است فضاي آسمان وزمين را بوجود شريف ايشان تا يگانكي خود را

ظاهر كند وايشان در همه جا ببدن شريف خود ظاهر كند وحاضر وموجود چراكه بدن ايشان كليست مانند جسم كه در همه عالم اجسام است انتهى . يعني : لما عرفت أن النبي صلى الله عليه وآله يحضر في كل مكان ، يعني : أن الله سبحانه ملأ فضاء السماء والأرض بوجوده الشريف ، حتى يُظهِر وحدانيته ، وهم عليهم السلام يظهرون في كل مكان ببدنهم ، ويحضرون ويوجدون ، لأن بدنهم كلي ، كالجسم الذي هو في جميع عالم الأجسام . انتهى .

انظرْ كيف يصرِّح في هاتين العبارتين مكرراً : أن النبي وكذا الإمام كليان ، وملآ فضاء السماء والأرض وجميع العوالم بكلِّيتهم ، وإن أرادا أن يظهرا في مرتبة من مراتب المخلوقات تجلَّيَا في صورة واحد من أفراد تلك المرتبة الذي هو أكملهم ، وظهرا فيه لأهل المرتبة ، فالذي كان يرونه ـ أهل المراتب ـ هو مظهر ، وعرض ، وقالب ذلك النبي والإمام الكلي ، وليس بنبّي وإمام حقيقيّ وأصلي ، إذ هو على مذهبه لا يُرى ، ولا يموت ، ولا يُقتل ، ولا يُؤثر فيه آلة قتل وجرح أبداً ، لأنه كلي ، والكلي هذا شأنه ، وفساده للمتأمِّل أوضح من أن يبرهن عليه .

وبالجملة ، لما قال بكلية النبي فَرَّعَ عليها القول بتعدُّد الأنبياء في كل مرتبة من المراتب ، من الإنسان إلى الجماد ، نبي من سنخ وجنس تلك المرتبة ، فنبّي كل مرتبة غير النبي الذي في المرتبة الأخرى . ونحن ـ بحمد الله ـ أبطلنا في المقالة الأولى والثانية القول به ، ولا حاجة إلى التكرار . والفرع تابع للأصل على أن فساده ـ كما ذكرنا ـ لا يخفى على أحد ، إذ لم يقل به أحد من الأصحاب من البدء إلى الآن ، وليس له دليل ولا شاهد من الأخبار والقرآن ، بل هو قول مُحْدث ، وطريق مُستحدَث .

## الفصل الخامس

## بيان شبهة تلبُّس عليّ بلباس مروان

وأما ما ذَكَره الهمداني في العبارة المنقولة عنه ، من رسالته ( هدية النملة ) في أول المقالة ، ونسب إليه عطر رمسه ، وهو تصوُّرُ عليّ أمير المؤمنين عليه السلام بصورة مروان في قتل طلحة ، فليس بمختصّ له ، بل نسب غيره أيضاً ، ذلك إليه من دون اطلاع والتفات إلى مراده ومقصوده ، واستوحش من ذلك غاية الاستيحاش . ولما كان كلام الهمداني كلاماً مشتملاً على الغلط الفاحش في بعض المقام ، ولم يكن قابلاً لصرف العمر وتضييع الأوقات ، أعرضنا عنه ، وعمدنا إلى نقل كلام الفاضل المعاصر المرحوم من رسالته ( ترياق الفاروق ) ، فبإبطال تلك النسبة ، وتوضيح المقصود والمرام ، يظهر بطلان قول الهمداني وجوابه ، قال رحمه الله : از جمله مطالبيه شيخ گفته آنستكه امير المؤمنين عليه السلام در وقعه جمل بصورت مروان مصور شده وتير اند اخت ، وطلحه را كشت زيرا كه چون از طلحه سؤال كردند كه كي راتير زد كفت على ، وحال آنكه مسلم است كه در ظاهر مروان تير زد او را ، وچون طلحه در حال احتضار وكشف باطن بود حضرت را شناخت ، وديگر ان چون صاحب بصيرت نبودند مروان را ميديدند ، قال في شرح قوله : ( **وأجسادكم في الأجساد** ) : والمراد في : ( **من أجسادهم** ) أجساد من سواهم فإنها لهم ، فإنهم يلبسون ما شاؤوا ، ويخلعون ما شاؤوا ، فهم

أولى بجسد زيد منه ، لكنهم يلبسون أحسنها لبعده عن التغيير ، إلَّا إذا حصل صارف ، فيظهرون بمقتضاه على حسب قابلية الرائي ، ولهذا ظهر لطلحة في وقعة الجمل بصورة مروان حيث رماه بالنبل ، فقال : رماني عليٌّ مع الاتفاق على أن مروان[1] هو الذي رماه ، ولما كان طلحة في حالة الموت وكشف الغطاء ، رأى الحقيقة ولم يَرَ مروان ، ومن لم يكشف له الغطاء يرى مروان ، ولا يرى علياً . انتهى ملخصاً . ومتشرعة اين استدلال را باطل دانند ، **أولاً** : قول طلحة حجت نسيت . **وثانياً** : محتمل است كه مراد طلحة از باب تسبيت باشد .

**يعني** : آنحضرت سبب قتل او شدند بأمر ونحو آن ، يا آنكه اين كلام گفته كه حضرت را متهم بمباشرت قتل خود كند شايد بسبب آن فتنه بر پاشود ، مانند فتنه كه بتهمت قتل عثمان . بر خواست ، پس باين حرف محتمل الوجوه بى پاچگونه ميتوان اعتقاد نمود كه آنحضرت فى الحقيقة بجسد مروان متلبس شدند ، وچگونه شيعه راضى باين معنى ميشوند ؟ وچكونه آنرا فضيلت ميشمارد ؟ انتهى كلامه .

**يعني** : إنّ من جملة المطالب التي قالها الشيخ ـ يعني الشيخ الأوحد الأحسائي ـ هو : أن أمير المؤمنين عليه السلام تصوَّر بصورة مروان في وقعة الجمل ، ورمى طلحة وقتله ، لأنه سئل طلحة عمن رماه ؟ قال : عليّ ، والحال ، أنه مسلَّم أن مروان رماه ظاهراً ، ولما كان طلحة في حالة الاحتضار وكشف الباطن ، عرف علياً ، وسائر الناس لما لم يكونوا

---

(١) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص ، من الحكام الأمويين في دمشق ، شارك في حرب الجمل إلى جانب عائشة ، وأخذ أسيراً . استشفع له الحسن والحسين عليهما السلام ، فخلى سبيله ، مات مخنوقاً بيد زوجته فاختة .

صاحبي بصيرة ، رأوا مروان أنه الرامي . ثم أخذ في نقل عبارة الشيخ الأوحد ملخصاً إلى أن قال : والمتشرعة يعتقدون بطلان هذا الاستدلال ، **أولاً** : بأن قول طلحة ليس بحجة ، **وثانياً** : باحتمال أن مراد طلحة من قوله التسبيب ، يعني أن علياً سبب قتله بأمر ونحوه ، أو مراده من قوله : أن علياً رماني اتهامه عليه السلام بمباشرة قتله ، لعل أن يكون قوله هذا سبباً لإثارة الفتنة ! كإثارة الفتنة باتهامه عليه السلام بقتل عثمان . فبهذا القول المحتمل للوجوه الذي ليس له أساس ، كيف يعتقد أن علياً عليه السلام تلبس حقيقة بجسد مروان ؟ وكيف الشيعة ترضى بهذا المعنى ؟ وكيف يعدونه من الفضيلة ؟ انتهى ترجمة كلامه بلا زيادة ونقيصة . والأحسن أنه قبل التعرض لاشتباه الفاضل المرحوم ، نتصدى لنقل كلام الشيخ الأوحد بطوله ، وتوضيح مقصوده ومراده ، ثم نرجع لبيان الاشتباه منه ، وعدم التفاته واطلاعه على المرام .

قال في شرح فقرة : ( **وأجسادكم في الأجساد** ) : ولو سلكت طريق التأويل وظاهر الظاهر ، جاز لك أن تريد بالأجسام المفدية ما لهم من أجساد غيرهم ، فإن حقائق أجساد ما سواهم لهم ، وهم أولى بها من غيرهم ، فإنهم يلبسون ما شاؤوا ويخلعون ما شاؤوا ، فهم أولى بجسد زيد منه ، لأن ذلك الجسد من شعاعهم أعطوه زيداً عارية ، فهم أولى به من زيد ، لأن المادة لهم ومنهم ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك مراراً فراجع . وإنما جاز هذا ، بمعنى أنهم اختصّوا ببعض منها دون بعض ، مع أن كلها لهم ، لأنهم إنما يلبسون أحسنها لبعده عن التغيير أو لقلة التغيير فيه ، لاستقامة طبيعة من ألبسوه إياه ، ولصلاحه وعمله الموافق لسنتهم ، فقلَّ تغييره ، فكانت صورته أقرب إلى حاله حال بروزه عنهم .

وقال بعد سطرين : وإنما قلنا إنهم يلبسون أحسنها ، إذا لم يحصل صارف عن الأحسن من سبب القابلية ، كما كان جبرائيل في كل وقت ظهر فيه لأحد من الأنبياء ، أو حين ظهر لمريم ، فإنه يظهر في أجمل صورة في ذلك الزمان ، كما كان يظهر لمحمد صلى الله عليه وآله في صورة دحية بن خليفة الكلبي ، لأنه أجمل أهل زمانه ، وذلك لما قلنا : من أن أجمل صورة توجد في زمان الظهور تكون أقرب إلى تلك الحقيقة الطاهرة الطيبة ، لاعتدال مزاجها ، وإن كانت لا تبلغ اعتدال تلك الحقيقة الطيبة ، فإنه لو خرج صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام على ما هو عليه من جمال صورته المطابقة لحقيقته ، لما رآها أحد من ملك أو نبي أو غيرهما إلَّا وصعق لوقته ، ولكن الله سبحانه قدَّر ظهورهم على قدر احتمال من دونهم ، ممن يظهرون له مما أشرنا إليه فيما تقدّم ، من أن نورهم يزيد على الشمس بألف ألف ألف مرة ، وأربعة آلاف مرة ، وسبع مئة ألف مرة ، وعشرة آلاف مرة . وإنما قلنا : إذا لم يحصل صارف عن الأحسن من سبب القابلية ، لأنه لو حصل صارف كذلك لبسوا ما اقتضته القابلية المتغيرة ، على أنه في ظاهرهم بأن يُرى ظاهرهم في ذلك ، ومن لم يكن على عينيه غطاء رآهم على ما هم عليه في هذه الحال ، كما ترى الشمس إذا أشرقت على المرايا المتلونة بالخضرة والحمرة والصفرة مثلاً ، وبالاعوجاج والصغر ظهر نورها بلون القابل ، والبصير لا يرى في نورها تغيير ، لأن التغيير إنما هو في القابل ، ومن ذلك ما رواه ابن أبي جمهور الأحسائي في المجلى ، ورواه صاحب كتاب أنيس السمراء وسمير الجلساء ، في كتابه عن جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال : شهدت البصرة مع أمير المؤمنين عليه السلام ، والقوم

قد جمعوا مع المرأة سبعين ألفاً ، فما رأيت منهم منهزماً ، إلَّا وهو يقول : هزمني عليّ عليه السلام ، ولا مجروحاً ، إلَّا وهو يقول : جرحني عليّ عليه السلام ، ولا من يجود بنفسه ، إلَّا وهو يقول : قتلني عليّ ، ولا كنت في الميمنة ، إلَّا وسمعت صوت عليّ ، ولا في الميسرة ، إلَّا وسمعت صوت عليّ ، ولا في القلب ، إلَّا وسمعت صوته . ولقد مررت بطلحة ، وهو يجود بنفسه ، وفي صدره نبلة ، فقلت له : من رماك بهذه النبلة ؟ ، فقال : علي ابن أبي طالب ، فقلت : يا حزب بلقيس ، ويا جند إبليس ، إن علياً لم يرمِ بالنبل ، وما بيده إلَّا سيفه . فقال : يا جابر أما تنظر إليه كيف يصعد في الهواء تارة ، وينزل في الأرض أخرى ، ويأتي من قبل المشرق مرة ، ومن قبل المغرب أخرى ، وجعل المغارب والمشارق بين يديه شيئاً واحداً ، فلا يمرُّ بفارس إلَّا طعنه ، ولا يلاقي أحداً إلَّا قتله ، أو ضربه ، أو أكبَّه لوجهه ، أو قال : مُتْ يا عدّو الله ، فيموت ، فلا يفلت منه أحد . فتعجبت مما قال ، ولا عجب من أسرار أمير المؤمنين ، وغرائب فضائله ، وباهر معجزاته . وروي في المجلى أيضاً ، عن المقداد بن الأسود الكندي[١] ، أن علياً يوم الأحزاب ، وقد كنت واقفاً على شفير الخندق ، وقد قُتل عمرو بن عبد ود[٢] ، وانقطعت بقتله الأحزاب ، وافترقوا سبع عشرة فرقة ، وإني لأرى كلاً في أعقابها

---

(١) هو المقداد بن عمرو المشهور باسم المقداد بن الأسود الكندي ، من صحابة الرسول صلى الله عليه وآله ، وكان من أوائل السابقين للإسلام ، وأول من قاتل على فرس في سبيل الله . شهد الغزوات كلّها مع النبيّ صلى الله عليه وآله ، مات في المدينة المنورة .

(٢) عمرو بن عبدود العامري ، من أشجع فرسان العرب في الجاهلية ، كان قائد المشركين في غزوة الخندق . قتله الإمام عليّ عليه السلام يوم الخندق .

علياً يحصدهم بسيفه ، وهو عليه السلام في موضعه لم يتبع أحداً منهم ، لأنه عليه السلام من كريم أخلاقه أنه لم يتبع منهزماً . انتهى[١] . فهذان الحديثان صريحان في ظهوره عليه السلام فيما شاء وتعدد مظاهره ، ولا سيما الثاني ، حيث قال : ويحصدهم بسيفه ، وهو عليه السلام في موضعه . وأما الأول ، فالاستشهاد به ظاهر ، حيث ظهر أنه ظهر في صورة قبيحة ، وهو صورة مروان بن الحكم ، وعاين الملائكة كُشِفَ عنه غطاؤه فبصره حينئذ حديد ، فشاهد الحقيقة أن الذي رماه هو عليّ عليه السلام في صورة مروان بن الحكم ، لكونه آلة هلاكه ، فاقتضت قابلية هلاكه على ظهوره عليه السلام في صورته ، لأن مقتضى قوابل أفعاله سبحانه وتعالى أن تظهر أسباب تعلُّقها بالمفعولات على ما اقتضته تلك القوابل ، تمشيةً لأحكام الحكمة الإلهية على النظام الطبيعي . فظهرت صورة رضوان خازن الجنان على أحسن صورة ، كما هو مقتضى النعيم والتنعُّم ، فظهرت صورة مالك خازن النيران على أقبح صورة لأعدائه ، كما هو مقتضى التعذيب والتأليم ، كما أنّ عليّاً عليه السلام ليظهر في أحسن صورة لأوليائه وآنسها ، ويظهر في أوحش صورة لأعدائه ، وهذا مقتضى الحب والبغض ، فلما كان طلحة في حالة النزع والمعاينة ، وهي حالة كشف الغطاء ، لم ير مروان بن الحكم وإنما رأى علياً ، ومن لم

---

(١) وعن كتاب الواحدة عن المقداد بن الأسود قال : كان أمير المؤمنين عليه السلام يوم الخندق عندما قتل عمرو بن عبد ود العامري لعنه الله واقفاً على الخندق يمسح الدم عن سيفه ويجليه في الهواء ، والقوم قد افترقوا سبع عشرة فرقة وهو في أعقابهم يحصدهم بسيفه . ( راجع كتاب صحيفة الأبرار لحجة الإسلام الممقاني الحديث الثامن والعشرين الجزء الثاني ) .

يكشف عنه الغطاء لكمال أو لاحتضار لم ير علياً ، وإنما يعاين مروان بن الحكم[١] . انتهى كلامه الشريف .

وتوضيح ذلك ، أن حقيقة محمد وآله صلى الله عليه وآله لما كانت أول ما خلق الله سبحانه ، كما نطقت به الأخبار المستفيضة بل المتواترة ، ولم يكن أكمل وأصفى وأبهى منها ، ولم يُخلق أعلى منها مرتبة ، وبمقتضى خطاب أدبر ، أُمروا التبليغ : الأحكام الإلهية للمكلفين ، وتأديبهم ، وتربيتهم ، وتعليمهم معالم دينهم . اقتضت الحكمة والمصالح الحقيقية أن تكون صورهم أيضاً أكمل وأبهى وأعلى من صور من سواهم من المخلوقات ، ولكن لو أرادوا أن يظهروا للخلق بصورهم الأصلية المناسبة والمطابقة لحقيقتهم عليهم السلام ، لما كان يتحمَّلها نبيٌّ مرسلٌ ولا ملك مقرب ، بل ماتوا ، وهلكوا ، واحترقوا ، من تلألؤ أنوارها وشدة ضيائها . لا جرم ظهروا للخلق بقدر تحمّلهم في أحسن صورة من صور المخلوقات ؛ حتى يتمكنوا من التكسب والتعلم منهم معالم دينهم ، ولو كانوا ظهروا بصورتهم الأصلية المناسبة لحقيقتهم ، فكيف كانوا ينظرون إليهم وينتفعون منهم ؟ كما لا يتمكنون من النظر إلى الشمس التي نورها أنزل من نورهم بآلاف آلاف المراتب ، واكتسبت نورها من نورهم .

ولما كانت حقائق جميع المخلوقات من الأنبياء إلى الجمادات على التفصيل السابق ، خلقت من شعاع نور أجسادهم الشريفة ، وصورهم من صورة ولايتهم وعكسها كما برهانه ، ولذا ، كانوا علة مادية وصورية لكل

(١) شرح الزيارة ط١ ج ٤، دار الأميرة ـ بيروت ص ٤٦ ـ ٤٧ .

المخلوقات . قال الشيخ الأوحد : إنهم عليهم السلام أولى وأحق بصورة زيد من زيد ، لأنها لهم عليهم السلام ، أعطوها له عارية ، وإن أرادوا الظهور فيها والتصور بها لظهروا ، لكن ظهروا في أحسن صورة لقربه للاعتدال وحقيقتهم الطيبة الطاهرة ، كما أن جبرائيل عليه السلام كان يظهر في زمان نبينا صلى الله عليه وآله في صورة دحية الكلبي الذي هو أجمل أهل زمانه ، وفي غيره ، في غيرها . هذا طريق ظهورهم لمحبيهم ومخلصيهم . وأما ظهورهم لأعدائهم ومبغضيهم ، إن أرادوا الظهور بغير صورهم الظاهرة فبحسب قابلية العدوّ والمبغض ، يعني : أن العدو لما كانت قابليته قبيحة ومعوجة ، يرى الإمام عليه السلام بمقتضى قابليته في صورة قبيحة منكرة ، مع بقاء الإمام عليه السلام على صورته الظاهرة ، بحيث لو نظر غير ذلك العدو لرآه في صورته الظاهرة للخلق ، لا أنهم العياذ بالله يتلبَّسون بالصورة القبيحة ، ويظهرون لذلك العدو ، كصورة مروان بن الحكم ، كما زعمه البعض من المعاصرين ، بل المراد هو ما ذكرناه ، مثاله ظاهراً : أنك إذا قابلت الشمس بمرايا عديدة مختلفة الألوان ، كالأسود ، والأحمر ، والأصفر ، والأخضر ، والمعتدل ، والمعوج ، فالشمس تظهر فيها بحسب قابليات المرايا من الألوان والاعتدال والاعوجاج ، في الأسود أسودَ ، والأحمر أحمرَ ، والمعتدل معتدلاً ، والمعوج معوجاً وهكذا ، ولا يرى في الشمس تغيير بوجه إلَّا بحسب القوابل والمحال . ومن قطع النظر عن المرايا ونظر إلى الشمس لم يرها إلَّا على صورتها الظاهرة لغير المرايا ، فالسواد والاحمرار والاعوجاج ونحوها من الصور التي ظهرت الشمس بها في المرايا ، ليست من الشمس بل من المرايا .

فالصورة القبيحة الظاهر بها الإمام عليه السلام للأعداء منهم بحسب قابليتهم واعوجاجها ، لا من الإمام عليه السلام ، يراه الأعداء بتلك الصورة بمقتضى التغيير والاعوجاج الذي فيهم ، وأما الإمام عليه السلام ، فليس فيه تغيير بوجه ، بل هو على ما هو عليه من صورته الظاهرة لمحبيهم ومخلصيهم . نعم ، العدوّ لو كشف عن بصره الغطاء كحالة الموت ، لرآه عليه السلام على ما يظهر به للمحبين ، كما كُشِفَ عن بصر طلحة الغطاء ونظر إلى الحقيقة والواقع ، ورأى أن علياً عليه السلام هو الذي رماه بواسطة مروان ، وجعله آلةَ رميه وهلاكه له . وأما سائر الناس ، لما كانت على أبصارهم غشاوة لم يروا أن علياً هو السبب ، والممد لمروان في رمي طلحة ، ولم يعلموا أن مروان كان آلة له عليه السلام في هلاك طلحة ، بل رأوا أن مروان هو الذي قتل طلحة ، مستقلاً من غير كونه آلة للغير ، بل نفس مروان لم ير نفسه إلَّا أنه هو الرامي المباشر للقتل ، والسبب التام المستقل له فضلاً عن الغير ، ولذا ، لما سمع جابر من طلحة ما سمع تعجب ، واستعظم قوله ! وقال : إن علياً لم يرمِ بالنبل ، وما بيده إلَّا سيفه . فقول جابر وطلحة كلاهما صحيحان ، إذ قول جابر بمقتضى الظاهر الذي كان يراه ، وقول طلحة بحسب الحقيقة والواقع الذي كشف عن بصره ورآه .

فمقصود الشيخ الأوحد من قوله : إن الذي رماه هو عليّ في صورة مروان ؛ لكونه آلة هلاكه ، فاقتضت قابلية هلاكه على ظهوره في صورته . انتهى . هو ما ذكرناه ، لا ما توهم في المقام من تلبُّسِ عليّ عليه السلام بصورة مروان ، إذ لو كانت عبارته قدس سره هكذا ، فاقتضت قابلية هلاكه على تصوُّره بصورته . لكان لهذا التوهُّم محال ، لكنه قال : ( **على**

**ظهوره في صورته** ) . وغير خفي أن الظهور غير التصور ، كما يقال في الشمس : إنها تظهر في المرآة ، لا أنها تُتصوَّر بها . وكذا قوله : ( **لكونه أي مروان آلة هلاكه** ) ، صريح في المرام ، منافٍ لما زعمه بعض الأعلام . فظهر أن مقصوده ـ نوَّر الله ضريحه ـ بيان سرّ أن عليّاً عليه السلام مع أنه هو السبب في قتل طلحة ، وهو القاتل له حقيقة ، كما شاهده طلحة أيضاً ، واعترف بذلك . ما الداعي في عدم مباشرته عليه السلام بنفسه الشريفة قتل طلحة ، وقتله ظاهراً على يد مروان ؟ في ذلك أن الحكمة الإلهية اقتضت جريان الفعل وظهوره بمقتضى المحل ، وعلى حسب اقتضائه ، يعني : إن حقيقة طلحة اقتضت أن يكون قتله على يد قبيح ، وواسطة قبيح ، وهو مروان ، وإن كان الممد حقيقة لمروان والمحرك له هو عليّ عليه السلام : ( **بهم تحركت المتحركات ، وبهم سكنت السواكن** )[1] ، وقوله : ( لأن مقتضى قوابل أفعاله سبحانه وتعالى أن تظهر أسباب تعلقها بالمفعولات على ما اقتضته تلك القوابل ، تمشية للأحكام الإلهية ، صريح فيما ذكرنا ) .

فتبيّن أن مراده من ظهور الإمام عليه السلام في صورة مروان ، هو جعله عليه السلام مروان واسطة وآلة في قتل طلحة ، يعني : إظهار فعله عليه السلام من مروان على حسب اقتضاء القوابل والمحال ، تمشية للأحكام الإلهية ، لا ما توهَّم من تلبُّسه وتصوّره عليه السلام بصورة قبيح ، وهي صورة مروان بن الحكم . وبعبارة مختصرة : إنه لما لم يكن

---

(١) بحار الأنوار ، ج ٩٩ ، ص ٥٤ ، وفيه : ( **وبهم سكنت السواكن وتحركت المتحركات** ) من زيارة أمير المؤمنين عليه السلام في شهر رجب .

في طلحة مانع وصارف عن مشاهدة الواقع ، من حيث كشف الغطاء عن بصره ، أدرك الواقع ونفس الأمر ، ولم يلتفت إلى الواسطة والآلة بوجه ، بل نظر إلى السبب الأعظم وهو عليّ عليه السلام ، ورأى أنه هو الرامي والقاتل له ، وبيده زمام الحياة والممات تفويضاً من الله خالقه . وأما سائر الناس لما كانت على أبصارهم غشاوة ، ولهم مانع وصارف عن مشاهدة الواقع وحقيقة الأمر ، رأوا ما اقتضاه المحل وحقيقة طلحة ، وهو توسط مروان في قتله ، وجريان الرمي على يده ، ونسبة القتل إليه ظاهراً .

وبالجملة ، لما ظهر لك مراد الشيخ الأوحد من عبارته المنقولة ، بعبارات مكررة وبيانات واضحة ، عرفت طريق اشتباه الفاضل المعاصر المرحوم وغيره ، وهو رحمه الله لما زعم أن مقصود الشيخ الأوحد هو تلبُّس عليٍّ عليه السلام بلباس مروان ، وتصوره بصورته ، نسب إليه ما لا يليق به ، وقال : چكونه ميتوان اعتقاد نموكه انحضرت بجسد مروان متلبس شود ؟ يعني : كيف يمكن أن يعتقد أن علياً يتلبس بجسد مروان ؟ وقد عرفت بحمد الله أن ما نسبه إلى ذلك الأوحد نشأ من عدم التأمل في كلماته ، والغفلة عن مقدماته ، ثم ما ذكره الفاضل المعاصر المرحوم من الاحتمالات في تضعيف خبر جابر بن عبد الله الأنصاري ، حتى يتوسل بها إلى إبطال استدلال الشيخ الأوحد كلها ضعيفة ، أما قوله : بأن قول طلحة ليس بحجة في أخباره ، فصحيح ، لو كان متخذاً قول طلحة سنداً ودليلاً ، وقد رأيت أنه استدل على مطلبه بقواعد محكمة ، وأدلة مستحكمة ، ثم أتى بقول طلحة شاهداً ومثلاً ، حيث قال : ومن ذلك ما رواه ابن أبي جمهور الأحسائي . وقال : وأما الأول ، يعني به هذا

الخبر ، فالاستشهاد به ظاهر هي . وأما احتماله الثاني ، وهو أن مراد طلحة من قوله : قتلني عليّ . لعله من باب التسبيب بأمر ونحوه ، فهو أوهن من الأول . إذ كونه عليه السلام هو السبب الأعظم في مقاتلة من اجتمع حول الجمل ، وقتله بأمره العمومي قولاً وفعلاً ، قطعيّ وجدانيّ لا يحتاج إلى قول طلحة . واحتمال أن يكون مراده هو ذلك ، وإلى أمر خصوصي أيضاً ، إذ الأمر العمومي هو الكافي في التسبيب ، سيما إذا تقدم إلى قتال المقابلين بنفسه الشريفة . وأما الاحتمال الثالث : وهو كون قول طلحة : قتلني عليّ ، لعله كان من باب إيثار الفتنة باتهامه عليه السلام بمباشرة قتله ، كما أثيرت الفتنة بتهمة قتل عثمان ، فهو أوهن من الأولين أيضاً ، إذ طلحة ، وإن كان من العشرة المبشرة عند الجماعة ، إلَّا أنه ما كان ممن يُعْبأ به سيما في الحرب العظيم ، الذي لا يؤاخذ أحد بقتل أحد فيه ، كما هو المتعارف لدى أهله حتى في زماننا ، كما أن مروان قتله ظاهراً ، ورآه كل أحد ، ولم يترتَّبْ عليه أثر ، ولم يطالب بدمه أبداً ، على أن السبب الأقوى في هذه الموارد هو الآمر لا المباشر ، سيما إذا كان الآمر مثل أمير المؤمنين عليه السلام ، الذي هو واجب الطاعة ظاهراً وواقعاً . ثم إن قياس طلحة بعثمان قياس مع الفارق من جهات عديدة لا تخفى على البصير الناقد ، وأضعف من هذا الاحتمال ما ذكره الهمداني في هديته : من أنه كيف عرف طلحة ورأى علياً في صورة مروان ، ولم يعرفه الحسن بن علي عليه السلام ، حيث قال في مجلس معاوية[1] لمروان : أنت الذي وقفت بين الصفين ،

(١) هو معاوية بن صخر ( أبو سفيان ) بن حرب ، تولى ولاية الشام سنة ٢١هـ في زمن الحاكم الثاني ، وخرج على ولاية أمير المؤمنين عليه السلام ، وتولى الحكم بعد استشهاد =

ورميت طلحة وقتلته ؟ لأنّا نقول : **أولاً** : إنك لم تقبل قول طلحة فيما نسبه ، فكيف يقبل معاوية من الحسن عليه السلام إذا بين الواقع ونفس الأمر ؟ **وثانياً** : إن الحسن بن علي عليه السلام عرفه حقَّ المعرفة ، ورأى ما رأى طلحة يقيناً ، لكن أخفاه لمصالح عديدة ، **منها** : عدم قبول معاوية وجلسائه منه الواقع الحق وانكارهم ذلك كإنكارك إياه ، مع قولك بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام ، ونسبتك إليه ظاهراً . **ومنها** : الجريان معهم على الظاهر ، وكان الرامي والقاتل ظاهراً هو مروان ، ولم ير ظاهراً أحد ، إن الممد والمحرك هو أمير المؤمنين عليه السلام ، حتى نفس مروان ، فقول الحسن عليه السلام لا ينافي ما أخبر جابر عن طلحة ، فظهر ـ بحمد الله ـ مراد الشيخ الأوحد من خبر جابر ، والشيعة ، ترضى ـ إن شاء الله ـ بما ذكرناه وأوضحناه ، ويعدُّونه من الفضائل العظيمة ، ويميزون الماء من السراب ، والتبر من التراب .

* * *

= أمير المؤمنين عليه السلام بويع الإمام الحسن عليه السلام ، فحاربه، ثم صالحه ، ويعتبر مؤسس الدولة الأموية ، اتخذ دمشق عاصمة له . فأسس الدولة الأموية ، واتخذ دمشق عاصمة له .

## المقالة السابعة

# في علم الله سبحانه القديم والحادث

وفيها فصول :

## الفصل الأول

### لله علمان: ذاتي وحادث

اعلمْ ، أولاً ، قبل الشروع في بيان الأقوال في علمه سبحانه : أنه يجب الاعتقاد بأن الله كامل في ذاته من جميع الجهات ، لا يفقد شيئاً من الكمالات ، فكما أن القدرة والحياة ، والسمع والبصر ، من صفاته الذاتية ، ولا يمكن سلبها عن مرتبة الذات ، فكذلك العلم ، وهو عين ذاته . فيجب الاعتقاد بأنه تعالى عالم بذاته بكل شيء من الإمكانات ، والمكونات ، الكليات ، والجزئيات ، والذاتيات ، والعرضيات ، والمجردات ، والماديات ، والعلويات ، والسفليات ، وكلّ شيء . ﴿وما يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ ولا فِي السَّماءِ﴾ (١) ، وعلمه قبل الخلق وبعد الخلق ومع الخلق ، لا يتغير علمه ، ولا يتجدّد ، ولا يتبدّل ، ولا يختلف هذا هو العلم الذاتي القديم له عزَّ وجلَّ ، ولا كيف لهذا العلم ، ولا يمكن الكلام فيه لأنه عين الذات ، والكلام فيه كلام في الذات ، فكما أن الذات ورد النهي عن التكلم فيها ؛ لأن الطريق إليها مسدود والمطلب مردود ، فكذلك هذا العلم بلا تفاوت . وهذا هو العلم الذي اختصَّه لنفسه ، لا يطلع عليه أحد غيره .

---

(١) سورة يونس ، الآية : ٦١ .

وله سبحانه علم ثانٍ في مرتبة الخلق غير العلم المذكور منسوب إليه ، وهو العلم الحادث ، ويُراد به مخلوقاته لا ذاته ، مثل : اللوح المحفوظ ، والقلم ، والإمام ، والقرآن . فإذا قلت : علم الله في اللوح كذا ، فليس المراد ذات الله في اللوح . أو إذا قيل : الإمام عيبة علم الله ، فليس المراد عيبة ذات الله .

فثبت أن هناك علماً منسوباً إلى الله حادثاً ، والإمام عيبة ذاك العلم . وفي الكافي عنوان : بابٌ في أن لله تعالى علمين : عِلْمٌ علَّمه أولياءه ورسله ، وعلم استأثر به في علم الغيب عنده ، وسيأتي بعض الأخبار في ذلك . فهذا العلم الذي علَّمه أولياءه لا يخلو : إما أن يكون ذاته تعالى وهو محال بالضرورة ، ولا يتفوه به أحد ، أو هو غير ذاته تعالى فهو المطلوب ، وكل ما هو غير ذاته فهو حادث مخلوق . وهذا مراد من أثبت لله العلم الحادث ، لا أن ذاته تعالى والعياذ بالله فاقد للعلم ولا يعلم ثم علم ، ولا يستلزم إثبات هذا العلم له نفي العلم عن مرتبة الذات . ويأتي تتمة الكلام في ذلك في الفصول الآتية إن شاء الله .

وحيث إن بعض العلماء وكثيراً ممن ينتحل العلم ، لم يعرفوا المراد من العلم الحادث في عبائر بعض الفحول ، وتوهمَّوا استلزامه النقص في مرتبة الذات ، شدَّدوا النكير عليه ، وحكموا باستلزامه الكفر ، منهم الفاضل المعاصر المرحوم . وأنا أنقل عين عبارته من رسالته قال قدس الله سره : مسئلة از جمله مطالبيكه منسوب است بشيخيه اينست كه از براي خدا علم حادث اثبات كرده اند وتحقيق اين مطلب بنحويكه از كلمات شيخ استفاده ميشود آنستكه خدارا دو علم است يكي عين ذات وآن تعلق ندارد دو ارتباط بممكنات ندارد چون عين ذاتست وذاترا تعلقي

وربطي بأشياء نسيت وديگرى عملي است حادث كه خدا آنرا خلق كرده وچون بسيار شريف است آنرا اضافه بخود نموده وآن عين معلوم است وأئمة عليهم السلام خزان اين علمند وابواب اين خزانه هستند چنانكه در شرح فقره (**وخزان العلم**) ميگويد : والعرش قلب النبي وقلوبهم ، فهم تلك الخزانة ، وهي خزانة العلم الحادث الموجود الذي لا يحيطون بشئ منه إلَّا بما شاء ، دون الذات الذي لا يمكن الإحاطة به أصلا . جميع آيات واخباريرا كه در ان نسبت علم است بخدا باضافة بمعلومات منزل بر اين معنى ميكند ولازم اين كلام آنست كه ذاترا بذاته علم باشيا نباشد بلكه باين علم حادث اشيائرا بداند . ثم نقل عبارة الحاج محمد كريم خان من الإرشاد ، فقال : واين مطلب بظاهره غلط وكفرست ومستلزم نقص در مرتبة ذات است بلكه لازم است اعتقاد براينكه ذات واجب جل جلاله عالم است بجميع أشياء بذاته قبل وجوده (**كان عليماً قبل إيجاد العلم والعلة**) واين علميكه ايجاد كرده است علم مخلوقات است كه از اثر علم او است واگر چنانكه بعض اقسام آنرا اضافه بخود كرده باشد تشريفا يا مجازا نه از اين بايست كه بآن اشياء را بداند يابه ببيند وتعلق علم ذاتي باشياء باعث اقتران حادث وقديم نميشود مگراينكه علم را عين معلوم بدانيم وآن درست نسيت وكيفيت علم خدا بجهت ما معلوم نسيت آنكه از كتاب وسنت ظاهر است همين استكه او عالم است بذاته بكل اشياء قبل وجودها وهر يك ـون موجود شوند واقع ميشود علم بآنها وتفصيل معرفت آن بالكنه والحقيقة فرع معرفت ذات خداست بالكنه وان از براي ممكنات ممكن نسيت انتهى كلامه .

يعني من جملة المطالب المنسوبة إلى الشيخية هو إثباتهم لله علماً حادثاً ، وتحقيق هذا المطلب على النحو الذي يُستفاد من كلمات الشيخ هو أن لله علمين : علم عين الذات لا تعلّق له ولا ارتباط بالممكنات ؛ لأنه عين الذات ، والذات لا تتعلّق ولا ترتبط بالأشياء . والآخر علم حادث ، خلقه الله ، ولشرافته كثيراً ، أضافه إلى نفسه وهو عين المعلوم ، والأئمة عليهم السلام خزان هذا العلم ، وأبواب هذه الخزانة ، كما قال في شرح فقرة : ( **وخزان العلم** ) : والعرش قلب النبي وقلوبهم ، فهم تلك الخزانة ، وهي خزانة العلم الحادث الموجود الذي لا يحيطون بشيء منه إلَّا بما شاء ، دون الذات الذي لا يمكن الإحاطة به أصلاً . انتهى . ونزَّل جميع الآيات والأخبار التي فيها نسبة العلم إلى الله ، بالإضافة إلى المعلومات على هذا المعنى ، واللازم على ذلك أن الذات بذاته لا علم له بالأشياء ، بل يعلم الأشياء بهذا العلم الحادث ، ثم نقل عبارة الحاج محمد كريم خان المرحوم من الإرشاد ، وقال : ( هذا المطلب بظاهره غلط وكفر ، ومستلزم للنقص في مرتبة الذات ، بل اللازم الواجب اعتقاد أن الذات الواجب جلَّ جلاله عالم بجميع الأشياء بذاته قبل وجوده ، ( **كان عليماً قبل إيجاد العلم والعلة** ) ، وهذا العلم الذي أوجده هو علم المخلوقات الذي هو من آثار علمه ، وإن أضاف بعض أقسامه إلى نفسه ، تشريفاً أو مجازاً ، ليس ذلك من باب أنه يعلم أو يرى الأشياء به ، وتعلق العلم الذاتي بالأشياء لا يوجب اقتران القديم بالحادث ، إلَّا أن نقول : بأن العلم عين المعلوم ، وهو ليس بصحيح . وما حصل لنا العلم بكيفية علم الله ، والذي ظهر لنا من الكتاب والسنة هو أنه عالم بذاته بكل الأشياء قبل وجودها ، وأي واحد منها إذا وجد

وقع العلم منه عليه ، ومعرفة تفصيله بالكنه . والحقيقة فرع معرفة ذات الله بالكنة ، وهو للممكنات غير ممكن ) . ترجمة كلامه رحمه الله .

ليت شعري ، كيف غفل الفاضل النحرير عن مقصد الشيخ الأوحد ، من كلامه المنقول وغيره المطابق للسنة والكتاب ؟ فاللازم **أولاً** : الإشارة إجمالاً إلى المذاهب المختلفة في علم الله بالأشياء ، وإثبات المذهب الحقّ بصريح الآيات والآثار الواردة عن الأئمة الأطهار . **وثانياً** : ذكر عبارته عطر الله رمسه من كتبه ومصنفاته في خصوص مسألة العلم . **وثالثاً** : بيان المراد من العلم ثم توضيح اشتباهه وبيان خطئه رحمه الله .

* * *

## الفصل الثاني

### بيان أقوال الفلاسفة والمتكلمين في مسألة علم الله

اعلم أن هذا المختصر وإن لم يتحمل تفصيل الأقوال في علم الله سبحانه لما سواه ، ولكن الإشارة إليها على سبيل الاختصار والإجمال لازم . اعلم أنه اختلف في ذلك على أقوال ثمانية :

**الأول** : قول بعض الفلاسفة وهو أن العلم التام بجميع الأشياء لا يحصل إلَّا بالعلة التامة ، فتعقل الله سبحانه لذاته وهو العلة التامة لجميع الأشياء ، تعقّل بتمام الأشياء ، وذهبوا إلى أن لله سبحانه علمين : علم إجمالي مقدَّم على الأشياء ، وعلم تفصيلي مقارن معها .

**الثاني** : هو قول الفارابي[١] ، وأبي علي ، وبهمنيار[٢] ، وتابعيهم ، وكثير من المتأخرين ، وهو ارتسام صور جميع الممكنات ورسوم تمام المدركات في ذاته ، قياساً منهم علم الله سبحانه على علم المخلوق ، لزعمهم أن علم المخلوق آية علم الخالق تعالى ، وهو غلط فاحش . إذ

---

(١) هو أبو نصر محمد الفارابي من مدينة فاراب في خراسان ( ٢٦٠هـ ـ ٣٣٩هـ ) ، فيلسوف مسلم اشتهر باتقان العلوم الحكمية ، سمّي بالمعلم الثاني بعد أرسطو ، الذي اعتبروه المعلم الأول . وهو شارح مؤلفات أرسطو المنطقية . منها : ( آراء المدينة الفاضلة ) .

(٢) هو أبو الحسن بهمنيار بن المرزبان الأذربيجاني ، كان مجوسياً وأسلم ، وهو من الحكماء ، ومن تلاميذ ابن سينا . من آثاره : ( ما بعد الطبيعة ) ، و ( مراتب الموجودات ) ، و ( التحصيل ) .

صفات المخلوق آية صفات فعل الله لا ذاته ، ولا شك أنهم يعنون بعلمه سبحانه صفة الذات .

**الثالث** : قول أفلاطون[١] : وهو أنه أثبت للأشياء كلّها في خارج الذات صوراً مفارقة للذات ومنفصلة عنها ، وسماها بالمثل النورية ، وقال : إن الله سبحانه يعلم الأشياء كلها بتلك المثل النورية ، وهي العلوم الإلهية . وهو أيضاً باطل ، إذ الحكم بالانفصال للصور عن الذات مع قدمها موجب لتعدد القدماء ، وكونها قسماً ثالثاً ، لا خالقاً ولا مخلوقاً ، وكلاهما باطلان بالضرورة . ويمكن حمل ما ذهب إليه على المذهب الحق الصحيح ، بكون الصور هي الصور الإمكانية ، خلقها وجعلها خزانة الأكوان ، منفصلة عن الذات لأنها مخلوقة ، وعن الخلق لأنها علة للأكوان والمكونات ، وبكون العلم هو العلم الإمكاني الذي لا يحيطون بشيء منه إلَّا بما شاء كونه .

**الرابع** : قول المعتزلة : وهو أن جميع الأشياء ثابتة في ذات الله سبحانه قبل وجودها ، وثبوتها بثبوت علمي لا ثبوت عيني ، ومن هذه الجهة يعلمها الله سبحانه . والصوفية تبعاً للمعتزلة أيضاً ، اختاروا هذا القول .

**الخامس** : قول بعض المعتزلة : وهو أن ذات الله علم تفصيلي بالمعلول ، وعلم إجمالي بغيره ، وذات المعلول الأول علم تفصيلي بالمعلول الثاني ، وإجمالي بما سواه وهكذا .

---

(١) فيلسوف إغريقي ، كانت أعماله قد أشعلت الأفكار الفلسفية في العالم الغربي ، ومن خلالها ظهر علم النفس والمنطق والسياسة ، وأشهر أعماله : ( جمهورية أفلاطون ) .

**السادس** : قول شيخ الإشراق شهاب الدين المقتول[١]، ومن يحذو حذوه ، كالمحقق الطوسي[٢] عليه الرحمة وغيره ، وهو أن علمه بالأشياء ، نفس الأشياء وهي باعتبار علوم وباعتبار معلومات ، فباعتبار حضورها لديه وارتباطها به سبحانه علوم ، وباعتبار وجودها في نفسها وتقدم بعضها على بعض ـ بحسب الزمان والمكان ـ وتعاقبها وتجددها بعضها من بعض معلومات . فالتغير بالمعلول لا في علم الله سبحانه .

**السابع** : قول فرفوريوس[٣] أعظم تلامذة المعلم الأول ، وهو مقدم المشائيين ، وهو القول باتحاد ذات الواجب جلّ شأنه مع الصور المعقولة .

وإن أردنا التعرض لإبطال هذه الأقوال خرجنا عن النظام إلى غير مقام ، والأولى أن نكتفي في إبطالها بإثبات الحق المطابق لصريح الأخبار ، والآيات واضحة الدلالة .

❊ ❊ ❊

(١) هو يحيى بن حبش ، عُرف باسم شهاب الدين السهروردي الحلبي ، ترك أكثر من خمسين كتاباً ورسالة أشهرها كتاب حكمة الإشراق ويضم أسس فكره وفلسفته ، استقرّ في حلب وحكم عليه بالإعدام سنة ١١٩١م ـ ٥٨٧هـ .

(٢) هو أبو جعفر المعروف باسم نصير الدين الطوسي ، عالم فلكي وبيولوجي ، وكيميائي ، ورياضيائي ، وفيزيائي ، وطبيب ، وفيلسوف ، ومتكلم ، ومرجع شيعي . له : ( تجريد العقائد ) ، و ( تجريد المنطق ) ، و ( ظاهرات الفلك ) ، و ( تحرير المناظر ) ، كما أنشأ مرصد مراغاة .

(٣) اسمه الحقيقي ملكوس السوري ، وعُرف باسم فورفوريوس الصوري ، وُلد في صور ومات في روما . درس الفلسفة في أثينا ، وانضم إلى الجماعة التي يرأسها أفلاطون . جمع مؤلفات أفلاطون ونشرها ودافع عنها بمؤلفات تخصّه ، كما شرح بعضاً من فلسفة أرسطو .

## بيان الرأي الصحيح في مسألة علم الله

وهو أن علم الله سبحانه عِلمان : علم قديم هو عين ذاته . وعلم حادث خلقه ، وسماه بالعلم . يعني : إن علم الله سبحانه بجميع الأشياء ، بطريقين : أحدهما : بعلمه القديم ، يعني : بذاته المقدسة ، يعلم جميع الأشياء الكلي منها والجزئي ، ﴿وما يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ ولا فِي السَّماءِ﴾ . وعلمه بذاته المقدسة بجميع الأشياء ، قبل إيجادها ، وبعد إيجادها ، وحينه على حدّ سواء ، فعلمه بها بعد وجودها كعلمه بها قبل وجودها وبالعكس ، ولا نعلم كيفية ذلك العلم ولا كيفية له ، كما لا كيفية لذاته المقدسة ، إذ هو عين الذات ، قُلْ : علم ، أو قُلْ : ذات ، كالألفاظ المترادفة ـ عباراتنا شتى وحسنك واحد ـ وكما أن ذاته سبحانه مجهول الكُنْه ، لا يدرك بوجه لا عقلاً ولا حساً ولا وهماً : ( **الطريق مسدود والطلب مردود** ) تعالى عن الإدراك والأوهام والعقول والإفهام ، كذلك علمه ، إذ هو عين ذاته . فالأنبياء والمعصومون الأربعة عشر وسائر المخلوقات حتى النملة في ذلك سواء ، وهو المعروف عن أهل بيت العصمة والطهارة . وهذا العلم لا ربط له بالأشياء كالذات الأحدية ، وإلا لزم ربط الحادث بالقديم وهو محال ، ولا تكلم لنا فيه بوجه إذ هو عين الذات ، والتكلم فيه تكلم في الذات بلا مغايرة : ( **تكلّموا في خلق الله ولا تَكَلَّموا في الله ، فإن الكلام لا يزداد صاحبه إلَّا تحيراً** )[1] فالتكلم فيه لا يوجب إلَّا الضلال والوقوع في

---

(١) وسائل الشيعة ، ج١٦، ص١٩٦، التوحيد ، ص٤٥٤، نور البراهين ، ج٢، ص٥٠٦.

المهالك ، والسلوك في ضيق المسالك ، والجري في ميدان التهالك .

وثانيهما بطريق العلم الحادث الفعلي : وهو الفعل والمفعول ، يعني : أن المفعول لما تعلق بإيجاده الفعل وجد العلم به ، بعبارة أخرى : يحدث العلم ويوجد بحدوث المعلوم ووجوده ، إذ نذكر قريباً إن شاء الله ونثبت أن العلم الحادث عين المعلوم ، فبحدوثه يحدث العلم بالضرورة . نعم ، لو قلنا : إن العلم غير المعلوم لم يلزم من حدوثه حدوث العلم ، وهذا العلم هو الذي يقع على المعلوم ويطابقه ، لا القديم الذاتي . ولو لم يطابقه لما سمي بالعلم ، إذ معرفتك الطويل بالطول لا بالعرض ، ولو عرفته بالعرض لم يحصل العلم قطعاً ، ولا يقال له العلم . فعلمك إن طابق المعلوم فهو علم ، وإلا فهو جهل ، وهو مخلوق بوجود المعلوم . وغير القديم خلقه الله بوجود المعلوم وإيجاده ، وسماه بالعلم ، ونسبه إلى نفسه المقدسة تعظيماً وتشريفاً له في كتابه الكريم ، حيث قال : ﴿ولا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِما شاءَ﴾[1] . والاستثناء بلا إشكال من العلم ، فلو كان المراد منه القديم الذاتي لكان المعنى : ولا يحيطون بشيء من ذاته إلَّا بما شاء من ذاته . فجاز إحاطة الذات وأمكن ، والحال ، أنه غير ممكن لأحد بوجه من الوجوه ، فلا بدّ لنا من القول بكونه العلم الحادث الفعلي . وكان المعنى : ولا يحيطون بشيء من المعلومات إلَّا بما شاء منها ، وهو صحيح قطعاً ، لا يعتريه شوب الفساد عند من ألقى السمع ، وجانب اللجاج والعناد . وقال جلَّ شأنه أيضاً : ﴿وأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾[2] .

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ .

(٢) سورة الطلاق ، الآية : ١٢ .

فلو كان المراد منه القديم الذاتي ، لزم أن الله سبحانه أحاط بذاته المقدسة بتمام الأشياء ، وهو باطل بالضرورة .

فظهر أن المراد منه الحادث الفعلي الذي أحاط به كل شيء . وقال جلَّ وعلا : ﴿ما يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلَّا هُو رابِعُهُمْ ولا خَمْسَةٍ إِلَّا هُو سادِسُهُمْ﴾[١] الخ ، فكونه عزَّ وجلَّ مع أهل النجوى في كل مكان ، إن كان بذاته المقدسة لزمته المصاحبة والقرب المكاني ، وكلاهما خلاف الضرورة . وإن كان بعلمه القديم الذاتي عاد المحذور ، فظهر أنه بعلمه الحادث الفعلي الذي حدث بإيجاد المفعول وحدوثه . وقال أيضاً عزَّ وجلَّ : ﴿ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴾[٢] ، فلو كان المراد منه العلم القديم الذاتي ، لزم أن يضمَّه شيء ، ويدخل في شيء ، ولزم التركُّب المستلزم للحدوث . فظهر أن المراد منه الحادث الفعلي . وكفانا من الآيات الواضحة الدلالات ما ذكرنا ، وأما الأخبار فأكثر من أن تُحصى ، لا بأس أن نذكر بعضاً منها تيمناً .

روى ثقة الإسلام الكليني في الكافي[٣] ، والشيخ الصدوق في التوحيد[٤] ، عن صفوان بن يحيى ، عن ابن مسكان عن أبي بصير ، قال : سمعت أبا عبد الله يقول : ( **لم يَزَلِ اللهُ عزَّ وجلَّ ربَّنا ، والعلمُ ذاتُهُ ولا مَعْلُوم ، والسَّمْعُ ذاتُهُ ولا مسموع ، والبصر ذاته ولا مُبْصر ، والقدرة ذاته ولا مقدور ، فلما أحدث الأشياء وكان المعلوم ، وقع العلم منه على**

---

(١) سورة المجادلة ، الآية : ٧.
(٢) سورة طه ، الآية : ٥٢.
(٣) الكافي ج١ ص ١٠٧.
(٤) التوحيد ، ص ١٣٩.

**المعلوم ، والسمع على المسموع ، والبصر على المبصر ، والقدرة على المقدور ) .**

فانظر في هذا الخبر الشريف ، كيف أثبت لله علمين : الذاتي القديم بقوله : والعلم ذاته ولا معلوم ، والفعلي الحادث بقوله : فلما أَحْدَثَ الأشياء وكان المعلوم وقع العلم منه على المعلوم ، فلو كان الواقع على المعلوم هو العلم الذاتي لزم ـ والعياذ بالله ـ وقوع الذات على المعلوم ومطابقته معه ، وقد قال الإمام عليه السلام : ( **ولا يجري عليه ما هو أجراه** )[1] من الوقوع والمطابقة ، اللذين هما من صفات الحادث ، فلا يقع على شيء ولا يقع عليه شيء .

فليخترْ مَنْ لا يقول بعلمه الفعلي الآن أحدَ الأمرين : إما تبعية قول الصادق ، والقول بما صرَّح به الإمام من تعدُّد علمه عزَّ وجلَّ ، وإما مخالفة قول الإمام عليه السلام ، والقول بوقوع الذات المقدسة على الحوادث . ومنها فقرة دعاء السحر : ( **اللَّهُم إني أسألك من علمك بأنفذه ، وكل علمك نافذ ، اللَّهم إني أسألك بعلمك كله** ) . ولو كان المراد من العلم فيها القديم الذاتي لزم تجزية الذات ، المستلزِمة للتركيب ، المستلزمة للحدوث . فلا جرم نقول : بأنه الحادث الفعلي ، فلا يلزم محذور أبداً . ومنها فقرة دعاء المقباس : ( **وباسمك الذي تعلم به عدد أقطار الأمطار** ) ، وواضح أن الاسم غير الذات ، والباء في ،

---

(١) قال الإمام الرضا عليه السلام : ( . . . **لا تجري عليه الحركة والسكون ، وكيف يجري عليه ما هو أجراه** . . . ) .
بحار الأنوار ، ج ٤ ، ص ٢٣٠ ، التوحيد ، ص ٤٠ .

( به ) للسببية ، وما كان غير الذات فهو حادث . فالحادث الذي به يعلم أقطار الأمطار هو المعلوم الذي هو اسمه ، وبحدوثه وإيجاده يحدث العلم ويوجد . ومنها خبر ( بصائر الدرجات ) عن أبي جعفر عليه السلام ، قال : ( **إن لله علماً عاماً وعلماً خاصاً : فأما الخاص فهو الذي لم يطلع عليه ملكٌ مقرَّبٌ ولا نبيٌّ مرسل . وأما علمه العام الذي اطَّلعت عليه الملائكة المقرَّبون والأنبياء المرسلون ، قد رفع ذلك كله إلينا** )[١] . وفيه أيضاً ، عن الصادق عليه السلام : ( **إن لله علمين : علم عنده لم يطلع عليه أحد من خلقه ، وعلم نبذه إلى ملائكته ورسله . فما نبذه إلى ملائكته ، فقد انتهى إلينا** )[٢] . وفيه أيضاً ، عن الصادق عليه السلام : ( **إن لله عِلْمَيْنِ : علماً مكنوناً مخزوناً لا يعلمه إلَّا هو ، ومن ذلك البداء ، وعلماً علَّمه ملائكته ورسله وأنبياءه ، ونحن علمه** )[٣] وفيه أيضاً ، عن الباقر عليه السلام : ( **إن لله علماً لا يعلمه أحد غيره ، وعلماً قد علمه ملائكته ورسله ، فنحن نعلمه** )[٤] .

وبالجملة ، الأخبار ، والآيات ، والأدعية ، والخطب ، مشحونة بالتصريح والإشارة والتلويح بعلم الله الحادث الفعلي ، وكونه غير العلم الذاتي القديم الذي هو عين الذات . ولا شكَّ ولا شبهة أن هذا العلم ـ كما هو صريح ـ ما ذكر من الآيات والروايات والأدعية غير الذات المقدسة ، وما هو غيرها حادث قطعاً ، وإنما نُسِبَ إلى الله سبحانه

---

(١) بصائر الدرجات ، ص ١٢٩ .
(٢) المصدر السابق ص ١٣٠ .
(٣) المصدر السابق ص ١٢٩ .
(٤) المصدر السابق ص ١٣٠ .

تعظيماً وتشريفاً له ، كذات الله العليا ، والكعبة بيتي ، ونفخت فيه من روحي ، وعيسى روح الله ونحوها .

**فظهر أن لله علمين** : عِلماً ذاتياً قديماً هو عين الذات ، وعلماً حادثاً فعليّاً هو غير الذات ، وبهما كليهما يعلم الأشياء ، وهو مما لا ينكره إلَّا المكابر عقله . نعم ، الفرق بين العلمين أنه بعلمه القديم الذاتي يعلم الأشياء في أمكنتها وحدودها لا في ذاته ، ولا يقع عليها ، ولا يقارنها ، ولا يطابقها . وعلمه عزَّ وجلَّ بها بهذا العلم قبل إيجادها ، وبعده ، وحينه ، على السواء ، أيّ : علمه بالأشياء قبل إيجادها كعلمه بها بعد إيجادها وبالعكس ، ولا يُعْرفُ بالكيف ولا كيفية له بوجه ، كما أن الذات المقدسة لا كيف لها ، إذ هو عين الذات . وأما علمه بالأشياء بعلمه الحادث الفعلي الذي يوجد بوجود المفعول والمعلوم ، فهو يقع على المعلوم ويقارنه ويطابقه ، بل هو عينه ، كما نثبته ونبرهنه عن قريب إن شاء الله ، فانتظر . وهذا هو العلم الذي خُزَّانُه المعصومون الأربعة عشر صلوات الله عليهم أجمعين ، ولا يلزم من علمه سبحانه بالأشياء بهذا العلم أنه لا يعلمها بعلمه القديم الذاتي ، ولا تلازم بينهما بوجه من الوجوه كما عرفت . وستعرفه ، بل علمه تعالى بالأشياء بكلا الطريقين من علمه ، ولا يمنع كل منهما من الآخر ، فلاح لك مما ذكر أن ما قاله الفاضل النحرير المرحوم : إن اللازم على ذلك ـ أي على القول بوجود علمه الحادث الفعلي ـ أن الذات بذاته لا علم له بالأشياء ، بل يعلم الأشياء بعلمه الحادث ، اشتباهٌ صرف ، وغفلة واضحة ، نشأت عن قلة التدبر والتأمل في كلمات الشيخ الأوحد ، وعدم الأنس بها . إذ صريح كلماته كما ترى في الفصل الآتي ، علمه سبحانه بجميع الأشياء بالعلمين

جميعاً ، لا حصر علمه سبحانه في العلم الحادث الفعلي ، حتى يلزم ما قال وفرّع ، ويلزم النقص في مرتبة الذات كما قال . نعم ، يلزم الكفر والغلط والنقص في مرتبة الذات ، إن كان الأمر كما زعمه من اعتقاد الشيخ الأوحد بحصر علمه سبحانه في العلم الحادث الفعلي ، وقد عرفت وستعرف أن هذا خلاف معتقده نوَّر الله ضريحه .

والحاصل ، مفاسد قلة التأمل مما يضيق بيانها الطروس ، وتستوحش منها النفوس ، فما ضرَّ لمن لا يعلم أن يسأل ممن يعلم ، وقد قال عزَّ من قائل بطريق الأمر المفيد للوجوب على التحقيق : ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾[1] ، أليس العلم كله في العالم كله ؟ أو ما قال الكُمَّلون : خذ العلم من أفواه الرجال . والظاهر أن الفاضل المعاصر المرحوم لم يطلع على مصنفات الشيخ الأوحد كشرح العرشية ، وشرح الفوائد ، وشرح المشاعر ، وغيرها . ولذا ارتكب ذلك الاشتباه فيما نسبه إلى ذلك الأوّاه . ليت شعري ، إن لم يقل بوجود العلم الحادث الفعلي لله سبحانه فما يفعل بتلك الأدلة الواضحة الدلالات من الأدعية والآيات والخطب والروايات ؟ وكيف يوجهها بتوجيه حسن حتى لا يلزم تلك المفاسد ؟ وكيف يقدّس الذات الأحدية عن المقالات السخيفة الدنية ؟ وكيف يطرح تلك الأدلة المحكمة القويمة التي بها قوام الشريعة المستقيمة ؟ فإذاً على الإسلام السلام .

---

(١) سورة الأنبياء ، الآية : ٧.

## الفصل الثالث

### شواهد من كلام الشيخ الأوحد أعلى الله مقامه

أعرني سمعك ، واجمع حواسك ، حتى أتلو عليك بعض كلمات الشيخ الأوحد عن بعض مصنفاته الصريحة في المدَّعى ، حتى تعلم أن معتقده هو ما أوضحناه وبيّناه ، وما نَسَبَ إليه غيره اشتباهاً صرفاً . قال أعلى الله مقامه في المجلد الأول من ( جوامع الكلم ) ، في جواب الشيخ رمضان : ( اعلم أن مراد الإمام عليه السلام ومرادنا تبعاً لمراده عليه السلام ، أن قوله : لم يزلِ اللهُ ربَّنا عزَّ وجلَّ والعلم ذاتُهُ ، ولا معلوم ، إن هذا العلم هو الله سبحانه ، وإن الله ، والعلم ، والقدرة ، والسمع ، والبصر ، والحياة ، ألفاظٌ مترادفةٌ تدلّ على معنىً واحدٍ متنزَّه في عزِّ جلاله عنها وعن دلالتها ، ولكن كما قال أمير المؤمنين عليه السلام[١] : ( **صفة استدلال عليه لا صفة تكشف عنه** )[٢] وأما قوله عليه السلام : ( **وقع العلم منه على المعلوم** ) ، فالمراد بهذا الوقوع هو الإشراق الحادث بنفس حدوث المعلوم ، وهو معنى فعليٌّ إيجاديّ . وأضربُ لك مثلاً ، ﴿وِلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلى﴾ : إنك أنت سميع لذاتك والسمع ذاتك ، لأنك تقول : أنا السميع أنا البصير ، فأنت لذاتك سميع قبل أن يتكلم

(١) الكليني ، الكافي . ج ١ ، ص١٠٧ باب ( صفات الذات ) حديث ١ .
(٢) المصدر السابق .

زيد ، فلمّا تكلَّم سمعت كلامه ، وأنت قبله سميع لا أصم ، ولكن إدراكك للكلام حدث بوجود الكلام ، وهو إشراق من سمعك ، وفعل حدث منك ، كإشراق الشمس الذي لم يتحقّق قبل وجود الكثيف ، ويذهب بذهابه . أيّ : هو عبارة عنه ، فالتعلُّق هو نفس حضور التعلّق ، أيّ : وجوده ، وهو الحضور الخاص ، لأنه حضر بنفس وجوده وكونه الذي هو به هو ، لا الحضور العالم الذي هو ضد الغيبة ، وهذا هو سرّ قوله عليه السلام : ( **وقع العلم منه** ) ولم يقل : وقع ذاته ولا علمه . فافهم )[1] .

وقال أيضاً في جواب السؤال الثالث لذلك السائل : ( أقول : هذا التقسيم من كلام الناطقين عنه تعالى عليهم السلام ، حيث جعلوا العلم ذاته ، وهذا هو القديم ، وجعلوا علماً آخر له وهو اللوح المحفوظ ، كما قال في كتابه العزيز : ﴿قالَ فَما بالُ الْقُرُونِ الْأُولى * قالَ عِلْمُها عِنْدَ رَبِّي فِي كِتابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي ولا يَنْسى﴾[2] ، فجعل ذلك العند هو الكتاب الذي فيه علمه قال تعالى : ﴿قَدْ عَلِمْنا ما تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وعِنْدَنا كِتابٌ حَفِيظٌ﴾[3] وأمثال ذلك القرآن كثير . وبينوا ذلك عليهم السلام . انتهى كلامه رفع الله مقامه . وعباراته الصريحة في المدَّعى كثيرة في هذه الرسالة ، فراجع فإن النسخة موفورة مطبوعة ، وقد حرَّرَ عطّر الله ضريحه مسألتنا هذه بأحسن وجه وأتم بيان ، في شرح « الرسالة العلمية » للملا

---

(١) جوامع الكلم ج١ ص : ١٩١ ـ ١٩٢ .
(٢) سورة طه ، الآيتان : ٥١ ـ ٥٢ .
(٣) سورة ق ، الآية : ٤ .

محسن الفيض[١] التي وضعها لابنه أحمد الملقب بعلم الهدى[٢] صاحب ( ينبوع الحياة ) ، ولم يدعْ فيه لأحد مقالاً ولا لذي جدال مجالاً ، فراجع أيضاً فإنَّا غير محتاجين لنقله بعد وفور نسخته في المجلد الأول من ( **جوامع الكلم** ) وانظر فيه بعين الإنصاف والاعتبار ، لا بنظر الاعتساف والأغيار .

وقال أيضاً في المجلد الأول من ( **جوامع الكلم** ) ، في جواب السؤال الثاني للسيد حسن الخراساني : ( والحاصل ، أن العلم الحادث لا يتعلَّق إلَّا بالمعلوم الحادِث ، ولا يتعلَّق بالمعلوم بالقديم ، لأن العلم محيط بالمعلوم ، فإذا كان حادثاً لا يحيط بالقديم . وأما العلم القديم الذي هو ذات الله ، يحيط بكل شيء : الحادث والقديم ، ولكن من غير تعلّق ، لأنه ذات الله ، وذات الله لا تتعلق بشيء ، ولا كيف لذلك ، فهو قبل كل شيء بلا قبل ، وبعد كل شيء بلا بعد ، ومع كل شيء بلا مع ، لأن العلم القديم هو الله ، والله سبحانه لا يُوصف بقبل ، ولا بعد ، ولا مع ؛ لأن القبل والبعد والمع صفات الخلق ، ويصحُّ أن تقول : علمه بكل شيء ، قبل كل شيء ، وبعد كل شيء ، ومع كل شيء ، ولا يعرف حقيقة

---

(١) هو محمد بن المرتضى بن محمود المعروف بـ( الملا محسن الفيض الكاشاني ) ، المتوفى عام ١٠٩١هـ ـ ١٦٨٠م ) . من أئمة العرفان والحكمة والإلهيات ، والحديث . وقد تفرَّق الناس فيه مدحاً وقدحاً ، وهو من القائلين بوحدة الوجود . أمضى ثماني سنوات مع صدر المتألهين الملا صدرا اشتغل بتدريس أحاديث أهل البيت عليهم السلام ، والاهتمام بالجمعة والجماعة .

(٢) هو ابن المحقق الفيض الكاشاني فهو علم الفقه وراية الحديث ومنار الفلسفة ومعدن العرفان .

ذلك إلَّا هو تعالى . فعلمه الحادث لا بدَّ أن يكون واقعاً على المعلوم ومطابقاً له ومقترناً به . وأما علمه القديم فهو محيط بكل شيء من غير وقوع ، ولا مطابقة ، ولا اقتران ، ولا كيف لذلك ، ولا يعلم ذلك إلَّا هو عزَّ وجلَّ إلى أن قال : فافهم هذه العبارات المرددة المكررة[١] .

وعباراته الشريفة المودعة في جواب السؤال الثالث ، أوضح مما مرَّ بياناً وأكمل برهاناً ، ولا بأس بنقله حسماً لمادَّة الفساد ، وقطعاً لدابر الجدال والعناد ، وإن أوجب تطويلاً في المراد ، قال قدس سره : ( ومعنى قولنا إن لله علماً حادثاً ، إنه حين خلقها خلق لوازمها وملزوماتها ، وكل ما يترتَّب على حدوثها ، فما كان منها شرطاً خلقه تعالى مع خلقه لها ، لأن الشَّرط من لوازم المشروط ، ولا يكون اللازم قبل الملزوم ولا بعده ، لأنها شرط والمشروط متوقف على شرطه ، فلا بدّ أن يكون معه كالكسر والانكسار ، وهو سبحانه عالم بها قبل كونها ، كعلمه بها بعد كونها ، فلا يكون في علمه بها محتاجاً إلى أن يخلق له علماً بها ، وإلّا لكان قبل أن يخلق ذلك العلم جاهلاً بها ، وهذا اعتقاد الجاهل به تعالى ، لأنه لم يفقد شيئاً من ملكه . فعلمه في الأزل ، بحيث لا يحتمل الزيادة والنقصان بها في الإمكان . ولأنه لا يستقبل ولا ينتظر ، لأن المستقبِلَ والمنتظِرَ فاقد في الماضي والحال ، وتعالى العظيم المتعالي عن تغيير الأحوال ، فعلمه بكل شيء من خلقه هو ذاته البسيطة المجردة ، فلو فقد من علمه ذرة نقصت ذاته تعالى . لكن المعلومات ليست في الأزل ، لأن الأزل هو الله سبحانه ولا يكون في ذاته شيء ،

(١) جوامع الكلم ج١ ص : ١٥٨ـ١٥٩ .

وإنما المعلومات في أماكن حدودها من الحدوث ، وأوقات وجودها من الإمكان ، وهو بكل شيء محيط . فيا مسلم صحِّح إسلامك باتباعي ، وإياك بنار الكفر من مخالفتي : ( فإني ما أنطق بهوى نفسي ، وأنما انطق بهدى من الله باتباعي لأئمة الهدى عليهم السلام[١] . . . الخ ) .

وقال أيضاً في جواب سؤال آخر من تلك الرسالة : ( أقول : المراد بعلمه بالأشياء إن أردت به الذي يكون به محيطاً بها ، بحيث لو فرض عدمه كان جاهلاً بها ، يكون المراد به العلم الذاتي ، هو الله المعبود الحق سبحانه وتعالى ، وهو الذي لا يفقد شيئاً ، ولا ينتظر ، ولا يستقبل ، ولا يختلف أحواله ، وهو الثابت سبحانه قبل كونها ، ولا تغير فيه ، ولا تبدُّل ، ولا اختلاف ، ولا كيف له . وهو الله لا إله إلَّا هو ، لأنه هو ذاته ولا يصحُّ أن يفقد ذاته في حال من الأحوال ، ولا يحدِث ذاته لذاته ، ولا تكون ذاته محلاً لشيء . وأما إذا أردت العلم الحادث فالمراد منه كما ذكرنا سابقاً أنه : حدود خلقه ، فإنه إذا خلق زيداً مثلاً ، خلق رزقه ومدة عمره ، وفناءه وبقاءه ، وكتب ذلك في اللوح المحفوظ وأنفس الملائكة ، وسمَّى هذه الكتابة علماً له ، فإذا سمعت من يقول : علم الله الحادث ، فالمراد به القلم ، واللوح المحفوظ ، ونفوس الملائكة الموكلين بالخلق في مراتب الوجود الأربع : الخلق ، والرزق ، والموت ، والحياة . . . الخ )[٢] .

لو أنست بمصنفات الشيخ الأوحد لرأيتها مشحونة بهذه البيانات ،

---

(١) جوامع الكلم ج١ ص : ١٦٠ .
(٢) جوامع الكلم ج١، ص : ١٦٤ـ ١٦٥ .

ولا سيّما « شرح العرشية » ، وأغنانا هذا المقدار من نقل تلك العبائر في إثبات ما نحن بصدده ، فلاحظ الآن ، كيف تجدها صريحة الدلالة على أن الله سبحانه عالم بتمام الأشياء بطريقين :

**الأول** : بعلمه القديم ، يعني : بذاته المقدسة عالم بها قبل إيجادها ، وبعد إيجادها ، وحين إيجادها ، ولو لم يعلم بذاته لزم نقص في الذات الأحدية ، وهو الجهل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، وهذا قول من جهل بربه ، ولكن هذا العلم لا يقع على الأشياء ، ولا يقارنها ، ولا يطابقها ، إذ هو ذاته ، والذات المقدسة أَجَلُّ من الوقوع والاقتران . فالواجب علينا أن نعتقد أن الله بذاته يعلم تمام الأشياء لا في ذاته ، بل في ملكه في أمكنتها وحدودها ، لكن بأي كيفية تعلّق ذلك العلم ؟ لا نعلم ! إذ العلم بها علم بالذات المقدسة ، وهو محجوب عمن سواه : ( **الطريق مسدود والطلب مردود ، إنما تحِدُّ الأدوات أنفسها وتشير الآلات إلى نظائرها** ) .

**الطريق الثاني** : علمه بالأشياء بعلمه الحادث الفعلي ، والمراد منه هو الأشياء التي خلقها الله سبحانه ، وأثبتها في اللوح المحفوظ ، فسمى تلك الأشياء الثابتة والمكتوبة في ذلك اللوح علماً ، قال عزَّ وجلَّ : ﴿عِلْمُها عِنْدَ رَبِّي فِي كِتابٍ لا يَضِلُّ رَبِّي ولا يَنْسى﴾[١] ، ﴿قَدْ عَلِمْنا ما تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وعِنْدَنا كِتابٌ حَفِيظٌ﴾ ، ﴿يَعْلَمُ ما فِي السَّماءِ والْأَرْضِ إِنَّ ذلِكَ فِي كِتابٍ﴾[٢] .

---

(١) سورة طه ، الآية : ٥٢ .
(٢) سورة ق ، الآية : ٤ .
(٣) سورة الحج ، الآية : ٧٠ .

ولا يمكن أن يراد من العلم فيها العلم القديم الذاتي ، إذ لا يدخل في شيء ، ولا يدخل فيه شيء ، لا جرم نقول : إنه العلم الحادثِ الذي استقرَّ في الكتاب الذي هو اللوح المحفوظ ، ﴿لا يُغادِرُ صَغِيرَةً ولا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصاها﴾[١] ، وبه يعلم ما في السماوات وما في الأرض ، ولا يلزم من علمه سبحانه بالأشياء بهذا العلم الحادِث ، عدم علمه سبحانه بها بعلمه القديم الذاتي ، أيّ : بذاته ، كما نسبه الفاضل المرحوم إليه ، بل يَعْلَمُها بذاته وعلمه الحادث معاً ، ومثله ظاهر : ﴿ولِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلى﴾ : إن زيداً إذا كان له حساب ومعاملات مع عمرو ، وضبط جميع محاسباته ومعاملاته معه في دفتر وكتاب ، وأثبتها فيه ، بحيث لم يعزب عنه كليّ ولا جزئي منها ، وأراد تفريغ الحساب مع عمرو ، وأحضر ذلك الدفتر والحساب مع علمه بجميع ما فيه ، وحاسبه بموجب ما أثبت فيه ، إلزاماً لعمرو بما فيه ، وقطعاً لدابر فساده وحسماً لمادة لجاجه وعناده ، فلا يلزم من رجوع زيد إلى كتابه ودفتر حسابه ، أنه لا يعلم قبل ذلك بما في الكتاب ودفتر الحساب ، فيقال حينئذ : إن زيداً عالم بمحاسباته مع عمرو ، ومعاملاته معه بطريقين : بعلمه الذاتي الذي هو قبل إيجادها وإثباتها في الدفتر ، وبعده ، وحينه على السواء ، وعلمه بها بعده كعلمه بها قبل وحينه ، وإلا لكان قبل الإيجاد في الدفتر جاهلاً بها ، وهو خلف وجداناً ، وبعلمه الذي أحدثه وأثبته في الدفتر ، أي بالمعلومات التي أثبتها وضبطها وقيدها فيه ، وسماها علماً . فإن تأملت في هذا المثال ، عرفت معنى العلم القديم الذاتي والحادث الفعلي لله سبحانه ، وعلمه

(١) سورة الكهف ، الآية : ٤٩ .

سبحانه بالأشياء بالطريقين معاً : ( **قد عَلِمَ أولو الألباب أن الاستدلال على ما هنالك لا يُعْلَمُ إلَّا بما هاهنا** )[١] وهو صفة استدلال عليه ، لا صفة تكشف عنه .

وبالجملة ، قد ظهر لك أن معتقد الشيخ الأوحد الذي هو مدلول الآيات والأدعية والروايات ، ومذهب أئمتنا الهداة عليهم السلام ، هو ما أوضحناه من علمه سبحانه بالأشياء بالطريقين : من العلم الذاتي والحادث الفعلي . وبه يجمع بين الأخبار والآيات المختلفة الدلالات ظاهراً ، لا حصر علمه سبحانه في العلم الحادث ، ولا حصره في العلم الذاتي القديم ، كما هو مذهب الأكثر من قدماء الأصحاب ومَنْ تأخر .

والحاصل ، مفاسد القول بانحصار علمه سبحانه بالأشياء في طريق واحد ، أكثر من أن تُحصى وأزيد من أن تُستقصى ، والحق الواقع والنور اللامع الذي به يظهر معاني الآيات والأخبار ، ويرتفع من بينها الاختلاف والغبار ، وبه يحصل رضى الباري والنبي والأئمة الأطهار ، هو ما أوضحناه .

* * *

(١) قال الإمام الرضا عليه السلام : ( . . . **قد علم ذوو الألباب أن الاستدلال على ما هناك لا يكون إلَّا بما ههنا** . . . ) .
عيون أخبار الرضا عليه السلام ، ج ٢، ص١٥٥ ـ ١٥٦ .

## الفصل الرابع

## بيان أقوال المتكلمين والمشائين ومذهب الشيخ الأوحد في تعلق العلم الحادث بالمعلومات

في تعلّق العلم الحادِث بالمعلومات ، أقوال ثلاثة : قول بأن العلم غير المعلوم ، وقول بأن بعض العلم غير المعلوم ، وبعضه عين المعلوم ، وقول بأن العلم عين المعلوم .

**أما القول الأول** ، فهو للمتكلمين ، ودليلهم : أن علمك بزيد مثلاً ، هو بتلك الحالة والصورة التي رأيته بها في محل ومكان اجتماعك معه في صورة التكلم ، أو حالة القيام ، أو القعود ، أو غيرها ، ثم غاب عنك ، لعله تغير عن تلك الصورة التي كنت رأيته عليها إلى غيرها ، من السمن ، والضعف ، والموت ، ونحوها ، ولم تكن عالماً بها ، بالصورة التي رأيته بها وانطبعت في ذهنك ، فعلمك به بتلك الصورة التي رأيته عليها وانطبعت في ذهنك لا بغيرها ، فإن كانت الصورة المنطبعة في ذهنك هي نفس زيد ، لزم أن يكون في ذهنك لا في محل آخر ، والوجدان يشهد بخلافه ، وإن كانت تلك الصورة المنطبعة في ذهنك هي نفس الصور التي تلبَّس وتصوَّر بها زيد بعد مفارقتك عنه ، وانتقل من صورة إلى صورة ، لزم أن يحصل لك العلم بتلك الصورة المختلفة ، والحال ، أنك لست عالماً به إلَّا بتلك الصورة التي انطبعت في ذهنك عند اجتماعك معه .

ولما بَطُلَ هذان الشِّقَّان وجداناً ، ثبت أن العلم غير المعلوم ، يعني : أن الصورة المنطبعة في ذهنك غير نفس زيد ، وغير صفاته المختلفة التي تلبَّس بها بعد مفارقتك عنه .

**وأما القول الثاني** : فهو للمشائين ، ودليلهم على أن بعض العلم عين المعلوم : بأن الصورة المنطبعة في ذهنك وبها يحصل لك العلم بزيد ، إن علمت تلك الصورة بنفسها ، لا بشيء آخر ، اتحد العلم والمعلوم ، وإن علمتها بصورة أخرى ، والأخرى بالأخرى ، وهكذا لزم التسلسل ، وبطلان الآخرين بديهي ، فقد ثبت الشّقُّ الأول وهو المطلوب . وأما دليلهم على أن بعض العلم غير المعلوم فهو : إن علمك هو الصورة المنطبعة من زيد في ذهنك ، ومعلومك هو زيد الذي يتقلَّب في كل آن ، من صورة إلى صورة ، وأنت لا تعلمها قطعاً ، فعلمك هو عين تلك الصورة المنطبعة عند اجتماعك مع زيد منه ، وغير الصور التي حصلت لزيد بعد مفارقتك عنه ، ولم تطلع عليها أنت ، فظهر أن بعض العلم عين المعلوم ، وبعضه غير المعلوم بدليل وجداني وبرهان عقلاني .

**وأما القول الثالث** : وهو كون العلم عين المعلوم : وهو الحق الصحيح ، فهو مذهب الشيخ الأوحد وتابعيه وبعض أصحابنا المعتمدين ، ودليله على ذلك في الصورة الذهنية هو ما ذكره المشائيون من لزوم الدور أو التسلسل ، إن لم يكن علمك بها نفسها وبنفسها . وأما شبهة المتكلمين والمشائين بأن زيداً هو معلومك ، وعلمك إن كان هو عينه ، لزم أن يكون زيد في ذهنك ، فهي ناشئة عن الغفلة ، إذ معلومك ليس هو نفس زيد ، بل هو صورته المنطبعة في ذهنك بواسطة رؤيتك إياه ، والحس المشترك عند اجتماعك معه ، فإن كان معلومك هو نفس زيد لكان عند غيبوبته عنك ،

وتقلُّبِه بالصور المختلفة ، تتغير الصورة المنطبعة في ذهنك ، أو تُمحى وتزول من ذهنك ، إذا مات زيد ، والحال ، أنه لا يكون كذلك قطعاً ، كلما التفتَّ إلى خزانة خيالك رأيت زيداً وعرفته بتلك الصورة المنطبعة لا بغيرها ، ولذا ، إذا سئلت عن زيد عند غيبوبته بأنه في أي مكان وأية صورة ؟ أجبت : بأني لا أعلم ، فالمعلوم هو الصورة المنطبعة عند الاجتماع لا نفس زيد ، والعلم أيضاً ، تلك الصورة علمهما بنفسها لا بشيء آخر ، فالعلم عين المعلوم ، والمعلوم عين العلم .

وبالجملة ، فهذا القسم من العلم ، وهو حضور الصورة الذهنية لدى العالم ، لا يجري على الله سبحانه ولا يصحُّ ، إذ ليس هناك ذهن تنطبع فيه الأشياء ، بل علمه سبحانه بالأشياء بالعلم الحادث هو إيجاده الأشياء ، وحضورها لديه في الخارج ، في أمكنتها ، وأزمنتها ، وحدودها . وتوضيح الفرق بين علمنا وعلم الله الحادث ، هو أن علم الله الفعلي هو حضور الأشياء في الخارج في أمكنتها وحدودها لديه ، وعلمنا بالأشياء هو حضورها لدينا ، إما بالانطباع : صورها في ذهننا . وإما بحضورها ووجودها لدينا في رتبتنا من زماننا ومكاننا . فعلمنا بزيد في غيبته ، حضور صورته في ذهننا ، وفي حضوره هو ، حضوره لدينا في مكاننا وزماننا ، وأما علم الله سبحانه بزيد هو حضوره في الخارج في زمانه ومكانه ورتبته ، يعني : زيد . فافهم ، فقد كررنا الكلام ، حتى يتضح وَعْرُ المقام ، فما ذكرنا كله في كون العلم عين المعلوم في الأمور الذهنية ، وأما في الأعيان والأمور الخارجية ، فهو أيضاً كذلك ، لأن علمك بزيد ـ وقت حضوره ـ بحضوره ووجوده لديك ، وإلا فعلمك به ، إما بذاتك أو بفعلك ، وكلاهما باطلان بالبداهة والوجدان . أما بطلان علمك به بذاتك فللزوم علمك به دائماً ، وعدم انفكاكه عنك أبداً ، قبل

حضوره لديك وبعد حضوره ، إذ هو من الصفات الذاتية لا ينفك عنك بوجه ، والحال ، إن انفكاكه عنك وعدم علمك به ، قبل حضوره عندك ، وجداني ، وعلمك به بعد حضوره ، عندك ، وقبل حضوره كان ذاتك ولم يكن علمك به ، كما أنك تراه بعينك عند حضوره ، وقبله ما كنت تراه . وأما بطلان علمك بزيد بفعلك ، فَلِلُزوم تمكنك من عدم معرفته والعلم به ، إن أردت أن لا تعرفه وقت حضوره عندك ، وعدم حاجب ومانع من رؤيتك إياه ، والحال ، أنه ليس كذلك ولا تتمكن من ذلك ، إذ بمحض حضوره عندك ، وعدم الحاجب والمانع بينك وبينه ، تعرفه ، ويحصل لك العلم به بالضرورة والبداهة .

فظهر أن علمك بزيد ، بنفس زيد ، وحضوره عندك لا بذاتك ولا بفعلك ، إذ قبل حضوره ما كنت عالماً به قطعاً ، وبعد حضوره وعدم المانع لا تتمكَّن من عدم العلم به ، فثبت أن علمك بزيد هو بنفس زيد وحضوره عندك ، وهو عين المعلوم ، فاتَّحد العلم والمعلوم ، وصار العلم عين المعلوم في الأمور الخارجية أيضاً ، كما هو كذلك في الأمور الذهنية . إذا عرفت ذلك ، وأتقنت ما هنالك ، فلنرجعِ الآن إلى ما نحن بصدده من بيان الاشتباه في كلام بعض المشتبهين ، وإثبات أن تصدي بعض مَنْ ليس له حظ في المطالب الدقيقة ، والتكلم فيها بإيراد إشكالات عنده رشيقة ، كتعبير كُرْدِيّ تَعَلَّم من اللغة العربية كلماتٍ غير مربوطة ردية ، وتعييبه على العربي الفصيح واللسان الصحيح ، زعماً منه ، أنه قد أحسن صنعاً ، وفَجَّر من علمه ينبوعاً ، غافلاً عن حقيقة الحال ، أنه لم ينلْ ما رامه فحول الرجال ، فضلاً عن الأجنبي في المقال . المأنوس بقيل وقال .

**عِلم رسمى بسر قيلست وقال  نه از او كيفتى حاصل نه حال**

## الفصل الخامس

## بيان رأي الفاضل المعاصر ، والرد عليه

قد مرَّ عليك في العبارة المنقولة سابقاً ، في أول المقالة ، من رسالة الفاضل المعاصر المرحوم أنه قال : وتعلق علم ذاتى باشياء باعث اقتران حادث وقديم نميشود مگر اينكه علم راعين معلوم بدانيم واين درست نسيت وكيفيت علم خدا بجهت ما معلوم نسيت آنكه از كتاب وسنت ظاهر است همين است كه او عالم است بذاته بكل اشياء قبل وجودها وهريك چون موجود شوند واقع ميشود علم بآنها وتفصيل معرفت آن بالكنه والحقيقة فرع معرفت ذات خداست بالكنه واز براى ممكنات ممكن نسيت . يعني : وتعلّق العلم الذاتي بالأشياء لا يوجب اقتران القديم بالحادِث ، إلَّا أن نقول : بأن العلم عين المعلوم ، وهو ليس بصحيح ، وما حصل لنا العلم بكيفية علم الله ، والذي ظهر لنا من الكتاب والسنة هو أنه عالم بذاته بكل الأشياء قبل وجودها ، وكل شيء وجد وقع العلم منه عليه ، ومعرفة تفصيله بالكُنْه والحقيقة فرع معرفة ذات الله بالكنْهِ ، وهو للممكنات غير ممكن . انتهى .

لا يخفى على المتأمل أن هذه العبارة مركَّبة من الغثّ والسّمين ، مُزِجَ فيها الحق بالباطل ، إن أردنا التعرض لفقراتها ، خرجنا عن النظام ، وطال بنا المقام ، لكن لا بدّ لنا من الإشارة إلى بيان بعضها ، حتى يرى

المنصف أن صاحب هذا البيان ليس من أهل اللسان . قوله : وما حصل لنا العلم بكيفية علم الله ، والذي ظهر لنا إلى آخره . كلام صحيح لا شكَّ فيه ، ولا ريب يعتريه ، إذ الواجب علينا هو الاعتقاد بأن الله يعلم بذاته كل الأشياء ، حتى لا يلزم في الذات المقدسة نقص وجهل ، وأما كيفية علمه هذا ، فليس لنا علم بها . بل لا يمكن ذلك ، إذ العلم بها علم بالذات المقدسة ، لكن فيه :

**أولاً** : إن السابق على هذا الكلام واللاحق له يناقضانه ، إذ قال قبله : إن تعلُّق العلم الذاتي بالأشياء لا يوجب اقتران القديم بالحادِث ، وقال بعده : وكل واحد منها إذا وجد وقع العلم منه عليه . ومعلوم أن المراد من التعلّق والوقوع في سابق الكلام ولاحقه واحد ، وإن تغايرا باعتبار أنهما كيفيتان من كيفيات العلم ، فالتناقض بين الكلام الأول ، وبين هذين الكلامين أوضح من أن يبين ، إذ صرَّح في كلامه الأول بنفي الكيفية عن علم الله الذاتي ، بقوله : كيفية علم ذاتي (**برما معلوم نيست**) . وأثبت له الكيفية في سابقه ولاحقه ، وهي التعلق والوقوع بعد إيجاده سبحانه الشيء ، وهي الكيفية الثابتة لعلم المخلوق ، فأيُّ كيفية نفاها عن العلم الذاتي للخالق ؟ ـ تعالى عما يقولون علواً كبيراً ـ وأي تناقض أعظم مما ذكر ؟

**وثانياً** : إن المراد من العلم في قوله : هو العلم الذاتي كما صرَّح به في الكلام السابق عليه ، فإن تعلَّقَ ووقع بعد إيجادك عليك ، كما قال ، لزم وقوع الذات المقدسة عليك ، إذ الذات والعلم القديم لفظان مترادفان ، ولا يرضى بذلك مسلم أبداً ، تعالى الله عن ذلك أيضاً علواً كبيراً !

**وثالثاً** : إنه قال : وكل واحد منها ، أيّ : من الأشياء ، إذا وجد وقع العلم منه عليه ، ويظهر منه أن للعلم الذي هو الذات حالتين : قبل الإيجاد وهو عدم الوقوع ، وبعد الإيجاد وهو الوقوع ، فأثبت له التركّب ، والانتقال ، والتغير من حالة إلى حالة ، الذي هو صفة الحادِث ، وقد عرفت أنه سبحانه منزَّهٌ عنه ومتعالٍ عن ذلك علواً كبيراً .

**ورابعاً** : إن التعلّق والوقوع من صفات الفعل ، يعني : أحدثهما الله سبحانه بفعله ، فكيف يجريان على الذات المقدسة ، وقد قال الصادق عليه السلام : ( **ولا يجري عليه ما هو أجراه** )[١]؟

وبالجملة ، من أراد أن يتخلص عن هذه العقائد ، وينزهُ ربَّه وخالقه ، ويتَّبع الأئمة الهداة ، فَلْيُصحح اعتقاده بما ذكرناه من إثبات عِلمين لله سبحانه : علم ذاتيّ لا يُتكلم فيه بوجه ، وهو قبل إيجاد الأشياء ، وبعده ، وحينه ، على السواء . ولا كيف له أبداً ، وباب دِرْكه والتكلم فيه لكل مَنْ سواه مسدود ، وطالب مردود ، ولا يزيد لصاحبه فيه إلَّا تحيراً ، ولطالبه إلَّا ضلالة وتكدراً . وعلم حادِث فعليّ أوجده بفعله ، وهو المتصف بصفات المخلوق ، إذ هو حادث ومخلوق ، وهي الوقوع ، والتعلُّق ، والاقتران ، وقد مرّ عليك تفصيله ، ولا يلزم منه ضرر ولا عيب ولا شبهة ولا ريب . وأما قوله رحمه الله : بأن كون العلم عين المعلوم ليس بصحيح ، فإن كان مراده من العلم القديم الذاتي وهو ليس بعين المعلوم ، فصحيح لا شكّ فيه ، ولا ريب يعتريه ، لكن ليس هذا

---

(١) الشيخ الطبرسي : الاحتجاج ، ج ٢، ص. ١٧٧ والرواية كما وردت : ( **ولا يجري عليه الحركة والسكون وكيف يجري عليه ما هو أجراه** ) . ورد برواية أخرى .
الكليني : الكافي ، ج ٨، ص ٣٥٢، والرواية : ( **ولا يجري عليه إلَّا جرى له** ) .

بطعن في حقّ الشيخ الأوحد ، إذ بديهي أنه لم يقل بكون العلم الذاتي عين المعلوم ، وهذه كلماته قد مرت عليك ، فلاحظها وكرر النظر فيها ، هل ترى من فطور ؟ بل هو كما ترى دائماً ، في صدد إبطال قول مَنْ يثبت لعلمه القديم سبحانه كيفية ، كالتعلق والوقوع والاقتران بالحادث ونحوها ، فكيف يقول بأنه عين المعلوم الحادث ؟ وإن كان مراده منه العمل الحادث الفعلي ، وأنه ليس بعين المعلوم ، نقول : **أولاً** : إنه خلاف ظاهر كلامه ، إذ هو في صدد إثبات تعلق العلم الذاتي بالأشياء ، حيث قال : إن تعلّق العلم الذاتي بالأشياء لا يوجب اقتران القديم بالحادِث ، وقال بلا فصل بعد هذا الكلام : إلَّا أن نقول إن العلم عين المعلوم وهو ليس بصحيح . ثم إن قلنا بأن مراده منه الحادث الفعلي انقطع قوله . إلَّا أن نقول الخ ، عن كلامه السابق ، ولم يكن بينهما ربط . **وثانياً** : على فرض تسليم ذلك كلّه قد أثبتنا ـ بحول الله وقوته ـ بعبارات واضحة وبيانات لايحة ، بحيث لا يخفى على الجاهل الغبي فضلاً عن الفطن الذكي أن : العلم الحادث عين المعلوم ، وبيَّنا الفرق بين العلم الحادث لله تعالى وبين العلم الحادث للمخلوق ، وأبطلنا قول المتكلمين والمشائين ، فدعوى أنه : (**درست نيست**) يعني : ليس بصحيح دعوى لا تُسمَعُ ممن جلس مجلس التحقيق ، وتصدَّر في مقام التدقيق ، إلَّا بدليل واضح وبرهان لايح .

**وأما قوله رحمه الله** : و(**تعلق علم ذاتي بأشياء باعث اقتران حادث وقديم نميشود**) يعني ان تعلّق العلم الذاتي بالأشياء لا يوجب اقتران القديم بالحادث ، ففيه أن المراد من الاقتران هو التعلق والوقوع ، فإن تعلق الذات ووقع على الأشياء ، فقد حصل الاقتران . فإن فرَّقت بينه

وبين التعلق والوقوع ، قلتم : بالمحال ، لأنه لازم لهما أينما وجدا وجد ، وأينما حصلا حصل وأينما حلَّا حلَّ ، بلا شبهة وارتياب .

وبالجملة ، لو أردنا التعرض لتلك الكلمات فقرة بعد فقرة ، لطال بنا المقام ، وإنما أشرنا إلى هذا المقدار في هذا المضمار ، حتى يبصر الناظر ، ويصعد مدارج الحق بالتحقيق ، ومعارج الصدق بالتصديق ، وقد ظهر لك مما ذكرناه من التفصيل ، وتمييز الصحيح من العليل : فساد قول الواعظ الهمداني في رسالته ( هدية النملة ) ، حيث قال : ( وقالوا ـ يعني الشيخ الأوحد ومن تبعه ـ إن الصفات كلها حادِثة ، فالله تعالى عالم بالأشياء بعلم حادث ، وقادر بقدرة حادثة وهكذا ) ، انتهى . وأنه يقول ما لا يشعر ، ويتخطَّى ما لا يبصر ، ولولا الاضطرار ورفع الغشاوة عن الأبصار لما جرى قلمنا بذكره ، ونقل كلامه قليله وكثيره . وتبيّن أيضاً دفع الاعتراضات التي ذكرها ملا جعفر الاسترابادي[1] في رسالته ( حياة الأرواح ) في مسألة العلم ، ولولا أن العالم الأنور والنور الأزهر الميرزا حسن الشهير بكوهر أنار الله برهانه تعرَّض في شرحها لإبطال تلك الاعتراضات لكان التعرض بكلماته أحرى وأليق ، ولعمري ، إنه أجاد وأفاد في توضيح عقائد شيخه وأستاذه وكشف الحجاب عن كلماته ومراده ، ولا بأس أن نشير في خاتمة هذه المقالة إلى نصيحة مختصرة نافعة لي ولسائر الإخوان .

---

(١) هو محمد جعفر بن سيف الدين الأسترابادي ( ١١٩٥هـ ـ ١٢٦٣هـ ) ، درس في النجف ، وانتقل إلى طهران . هو من كبار علماء الإمامية ، وله عشرات المؤلفات ، منها : ( أنيس الزاهد في التعقيبات ) ، و ( البراهين القاطعة في شرح تجريد الكلام وملاذ الأوتاد في أصول الفقه ) .

فاعلم يا أخي ، إذا نظرت في مسألة أو سمعتها ، فلا تنظر إلى قائلها أبداً ، وإن كان من المعتبرين المعتمدين ، بل تأمل فيها نفسها ، إن وافقت الكتاب والسنة ، وورد لها دليل وشاهد من كلمات أهل بيت العصمة والطهارة ، فتقبلها بقبول حسن ، وإن كان القائل حقيراً ، انظر إلى ما قال ، ولا تنظر إلى من قال . وإن لم تكن موافقة للكتاب والسنة فاعرض واضرب الصفح عنها ، واجعلها في زاوية الخمول ، وإن كان قائلها من الفحول . وأما إن أتى قائلها بدليل وبرهان من كلام أهل العصمة والقرآن ، ولكنك لا تدرك مفاد الدليل ، فالواجب عليك التوقف في هذا المقام ، والسؤال من الملك العلّام التوفيق إلى وصول المرام ، بالسؤال عن أهله ودرك فرعه وأصله . إياك ، ثم إياك أن ترخي عنان اختيار عقلك ، وتسلمه بيد سلطان جهلك ، وتجعل نفسك الأمارة ، التي هي معدن كل سوء وشرارة ، إمامك في هذا المقام ، ومتَّبعك للوصول إلى فاسد المرام ، وتترنم بقول منتهى الأشرار : النار لا العار ، وتُخطِّىء أهل العلوم الإلهية ، وصاحبي النفوس القدسية ، وتنسب إليهم الجهل والخروج عن الدين ، تزكية لنفسك عن الرين والشين ، وتشتري رضاء المخلوق كالأنعام بسخط الخالق ذي الفضل والإكرام ، وترجح شرف هذه الدنيا الدنية الفانية على الراحة الأبدية الباقية ، والوقوف يوم الجزاء بين يدي ربّ السماء وشفعاء دار البقاء .

ولكن هيهات ثم هيهات ، أن يستمع أبناء هذا الزمان والدهر الخوان إلى هذه النصائح المزيلة للقبائح ، إذ كل فرد منهم يزعم نفسه معصوماً لا يغفل ، وعالماً لا يجهل ، كأن ميراث النبوة انتقل إلى جنابه ، وكتاب الله

نزل إلى داره ، وهو أمين الوحي والتنزيل ، ومحل نزول الأمين جبرائيل ، عصمنا الله وإخواننا المؤمنين من الغرور ، وثبتنا على ما ألهمنا من النور ، نستضيء به ـ إن شاء الله ـ في ظلمات القبور ، وشدائد البرزخ ونفخ الصور .

* * *

المقالة الثامنة

# في كون الخلق عبيداً
# للمعصومين الأربعة عشر
## ( سلام الله عليهم أجمعين )

وفيها فصول :

## الفصل الأول

### ضرورة عبودية الطاعة للمعصومين

اعلم أن العبودية وإن كانت لها مراتب ، لكن المعروف منها قسمان : عبودية الطاعة ، وعبودية الرقية . فالأولى هي التزام المرء بطاعة من يجب إطاعته ، وإن لم يكن مملوكاً ورقاً له ، من امتثال أوامره واجتناب نواهيه ، إما مطلقاً كتعبد الأمم بأوامر أنبيائها ونواهيهم ، أو في الجملة في غير الواجبات والمحرمات ، كإطاعة الأولاد للوالدين ، أو الزوجة للزوج . والثانية كون المرء مملوكاً بجميع نمائه ومنافعه لمولاه ، إما بتمليك الله عزَّ وجلَّ أو بالبيع ، والإرث ، والهبة ، والصلح ، وغير ذلك ، فالنسبة بينهما عموم مطلق ، إلَّا أن يُفرض في جانب الرقية مورد يتخلف فيه لزوم الطاعة ، كما إذا فرض المولى صغيراً أو مجنوناً ، فالرقية ثابتة ، ولكن أوامر المولى ملغاة ، وحينئذ ، فالنسبة بينهما عموم من وجه إن أريد من الطاعة الفعلية ، وأما إن أريد منها الأعمّ من الفعلية والشأنية ، فهي ما ذكر من العموم والخصوص المطلق لا غير ، لأنه في الفرض المذكور ، وإن كانت الإطاعة الفعلية منتفية لمانع ، لكن الشأنية موجودة ، فهي أعمّ مطلقاً من العبودية الرقية ، وكيفما كان ، لا إشكال عند الإمامية ، بل ربما كان ضرورياً عندهم أن : الخلق عموماً بالنسبة إلى المعصومين الأربعة عشر عبيد طاعة ، وإلا لم يكونوا مفترضي الطاعة على الخلق ، والحال أن الأخبار والزيارات والدعوات مشحونة من

النص في ذلك ، كما في الزيارة الجامعة : ( **ولكم المودة الواجبة ، والطاعة المفروضة** )[١] وفي استئذان الدخول عليهم : ( **واستأذن هذا الإمام المفروض على طاعته ثالثاً** ) والأخبار في ذلك غير محصورة ، وفي قوله تعالى : ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[٢] ، هم أولو الأمر كما في التفاسير ، فمَنْ خصَّص لزوم طاعتهم فيما لا يخالف حكمهم وشرعهم ، كما في الصَّلاة على الميت ، فيما إذا كان له وصي أو ولي ، لا يجوز للإمام التقدم في الصَّلاة إلَّا بالإذن ، فقد قيد عموم النصوص والزيارات بلا مقيّد ، مع أن الشرع إنما صار شرعاً بهم ، وهم لا ينطقون عن الهوى ، ولا يفعلون شيئاً إلَّا بأمر الله ، ولا يشاؤون إلَّا ما شاء الله : ﴿عِبادٌ مُكْرَمُونَ * لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[٣] ، من أطاعهم مطلقاً ، فقد أطاع الله ، ومن عصاهم في أي أمر كان ، فقد عصى الله .

وبالجملة ، هذا مما لا ينبغي الإشكال فيه ، وإنما الإشكال في أن الخلق عبيد رقٍّ أيضاً للمعصومين ، مضافاً إلى كونهم عبيد طاعة لهم أو لا ! وهذه المسألة وإن كانت لا تترتب عليها ثمرة عملية ، ولا أنها مما يجب الاعتقاد والتدين بها ، وإلا استلزم الخروج عن المذهب أو الدين ، لكنه حيث كثر القيل والقال فيها في هذا الزمان ، وتَعرَّضَ للبحث عنها ، ونقضها ، وإبرامها ، الفاضل المعاصر المرحوم في رسالته ، اقتفينا أثره وأفردنا لها مقالة ، فنقول : قبل الخوض في تحقيق الحق في المسألة ،

---

(١) الفيض الكاشاني ، الوافي ، ج ٣، ص ٧٢١. شرح الزيارة ج٤ ص ١٩٣ .
(٢) سورة النساء ، الآية : ٥٩ .
(٣) سورة الأنبياء ، الآيتان : ٢٦ ـ ٢٧ .

ننقل أولاً ، عينَ عبارة الفاضل المذكور لجامعيتها لإشكالات المسألة ، ثم نردفها بما يناسب المقام من النقض والإبرام .

**قال رحمه الله في المسألة الرابعة من رسالته** : مسأله از جمله مطالب شيخ آنست كه كل عباد عبيد رق أئمه هستند ـنانـه در شرح فقره (وساسة العباد) گويد : والعبودية المنسوبة إلى الله ، وهي الرق والطاعة ، لا شكَّ لأحد من المسلمين في ذلك ، وأما المنسوبة إلى الأئمة ، فهو الطاعة دون الرق ، كما في كثير من الأخبار ، مع احتمال الثاني ، كما يستفاد من البواطن ودليل العقل ، ويحمل الاخبار على التقية ، لكنه من المكتوم الذي أمرنا بكتمانه ، والتقية إما من جهة تشنيع المخالفين أو من جهة توهم الغالين إلى أن قال : وفي الخبر : (**فهم معنا يعني : الشيعة لا يفارقونا ، ونحن لا نفارقهم ، لأن مرجع العبد إلى سيده**)[1] . . . الخ . وهو ظاهر في معنى الرقية مع احتمال عبودية الطاعة ، وإنما يبطل الاستدلال ما كان مساوياً من الاحتمال . انتهى ملخصاً . وحاصل استدلال أو بظاهر اين خبر است كه لان مرجع العبد الى سيده ومخفي نماند كه اين ظاهر معارضه نميتواند كرد با نص صريح در اين كه ماـنين كلامي نگفته ايم ونص بايكنه اگر مردم همه رق ما باشند پس بكى خواهيم فروخت كه اشاره است بنفي لوازم رقيت وايضا اگر مردم همه رق ائمة باشند حال جميع آنها حال عبيدي ميشود كه در ظاهر ايشان مالك ميشدند كه تمام در ميراث وديات ونكاح وطلاق وسائر أحكام فرعية أحكام عبيد داشتند پس احكام احرار بالمره از ميان برداشته ميشود

(١) الشيخ جواد الكربلائي ، الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة ، ج ٢ ، ص ٤٨ .

وايضا ملك بعد از فوت مالك منقسم بهمه ورثه ميشود ووراث امام منحصر بامام نبود بلكه ازواج وأولاد ديگر نيز داشتند پس همه بايد شريك شوند وأيضا اگر همه بطريق اشاعه مالك كل خلق باشند پس رقيت از براى هيچ يك مستقل نباشند واگر بالاستقلال باشد معقول نيست كه ملك واحد مالكين متعدده داشته باشد بالاستقلال وأيضا هر كس بميرد بايد مال او مال امام باشد مثل عبديكه بميرد كه وارث او حقي در مال او نسيت مكر آنكه مراد او از رقيت غير أز آن رقيت متعارفه باشد كه موضوع احكام شرعيه است در مقابل حريت واين معنى غير از وجوب اطاعت واوليت بتصرف ـيزيى ديگر تصور نميشود وآن ضروريست نزد شيعه وحاجت باستدلال بظاهر خبر مذكور واشاره بواطن اخبار ندارد وكتماني در آن انتهى كلامه . وترجمته : إن من جملة مطالب الشيخ أن كل العباد عبيد رق للأئمة ، كما قال به في شرح فقرة : ( **وساسة العباد** ) ونقل ملخص تلك العبارة ، وقال : ( حاصل استدلاله بظاهر هذا الخبر : لأن مرجع العبد إلى سيده ، ولا يخفى أن الظاهر لا يعارض مع النص الصريح في المقام ، حيث قالوا عليهم السلام : ( **نحن لم نتكلم بمثل هذا الكلام ، والنص بأن الخلق كلهم لو كانوا رِقّاً لنا فلمن نبيعهم ؟** ) وهذا إشارة بنفي لوازم الرقية ، وأيضاً ، لو كان الخلق كلهم رقاً لهم عليهم السلام ، لكان حالهم حال العبيد الذين كانوا عليهم السلام يملكونهم ظاهراً ، ويجرون عليهم تمام الأحكام الفرعية : كالميراث ، والديات ، والنكاح ، والطلاق ، وغيرها ، فيرتفع أحكام الحرّ من البين بالكلية ، وأيضاً ، إن الملك بعد موت المالك ينقسم على كل الورثة ، ووارثو الإمام ما كانوا منحصرين في الإمام ، بل كان له أزواج وأولاد

أُخر ، فيقتضي اشتراك الكل في الخلق ، وأيضاً لو كان الأئمة كلهم مالكين للخلق بطريق الإشاعة ، يلزم أن لا يكونوا مستقلين في رقية الخلق لهم ، فلو استقلّوا ، لزم أن يكون الملك الواحد له مالكون متعددون مستقلون ، وهو غير معقول . وأيضاً ، لو مات أحد لزم أن يكون ماله مال الإمام ، كالعبد الذي ليس لوارثه في ماله حقّ ، إلَّا أن يكون مراد الشيخ من الرقية غير الرقية المتعارفة التي هي موضوع للأحكام الشرعية في قبال الحرية . ولا يتصور غيرها معنى سوى وجوب الطاعة و الأولى بالتصرف ، وهو ضروري عند الشيعة لا يحتاج إلى الاستدلال بظاهر الخبر المذكور ، وإشارة بواطن الأخبار ، وليس فيه كتمان ) . انتهى ترجمة كلامه . والأسف التام أنه لم يَنْقُلْ تمام كلام الشيخ الأوحد في المقام ، لعل أن يستفيد بعض من سبقت له العناية منها . ويعلم أن هذه الاعتراضات لا أصل لها بوجه ، تزول إذا دقق النظر في عيّنة كلامه رحمه الله ، والآن ننقل كلامه ثم نتوجه إلى تحقيق المسألة والجواب عن الاعتراضات .

❊ ❊ ❊

## الفصل الثاني

### نقد رأي الفاضل المعاصر في عبودية الطاعة للمعصومين

قال أعلى الله مقامه في شرح الزيارة ، في صفحة ( ١٦٣) ، في شرح فقرة ( **وساسة العباد** ) : ( وحيث **قلنا** : إن العباد جمع عبد ، أي : مملوك ، أو مطلق الإنسان . فينبغي أن ينبَّه على المراد من العبد في حق المكلَّف ، إذا نُسِبَ إلى الأئمة عليهم السلام ، أما نسبة العبد إلى الله سبحانه ، فلا توقف لأحد من المسلمين في أنه عبد رقّ وعبد طاعة ، لا يملك شيئاً من أمره ، وهذا لا فائدة في ذكره إلَّا لتوطئة الذكر بالنسبة إلى غيره ، ومن احتمل غير هذا فهو كافر كفر الجاهلية الأولى ) إلى أن قال قدس سره : ( وأما نسبتهم إلى الخلق : فالمعروف عند كثير من العلماء ومن بعض الأخبار أنهم عبيد طاعة لا عبيد رق ) ، حتى أن بعضهم قال : ( لا يجب طاعة الإمام فيما يخالف حكمه ، فلو أراد أن يصلي على الميت ، وله وصي في ذلك أو ولي ، ولم يأذن الوصي أو الولي لم يجز له التقدم في الصَّلاة بدون إذنه ) . وهذا غلط ظاهر ، وحكم فاسد ، ومثله : حكم بعضهم في كثير من الأموال ، إذا منع المالك ، وهذا ومثله ، يُؤَوِّلون أنهم عليهم السلام أولى بهم من أنفسهم ، بأن طاعته واجبة على المكلف في جميع الأحكام الشرعية ، وما يرتبط بها كالجهاد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مما يتعلق بمصالحهم ، وهذا كلام ينبغي عدم الالتفات إليه ، وأن يجعل في زاوية الإهمال ، لما

دل الدليل عليه عقلاً ونقلاً أنه : عليه السلام أولى بهم من أنفسهم ، بالأولوية التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله ، وهي أن الله سبحانه ، خلق الأشياء له ولأهل بيته الطاهرين ، وفي الحديث القدسي ، أو أنه في الإنجيل : ( **خلقتك لأجلي ، وخلقت الأشياء لأجلك** )[١] ، وقول علي عليه السلام : ( **نحن صنائع ربنا والخلق بعد صنايع لنا** )[٢] أيّ : صنعهم الله لنا ، واللام في لنا للملك ، وهذا المعنى هو الذي تفيده أخبارهم إشارة ، لأن التصريح فيه فصح بالحكمة ، فوجب الإشارة للتقية . وسألني الشيخ موسى بن محمد الصايغ الشهيد[٣] لعن الله قاتله ، قال : ( إنَّا لم نجد في كتب الرجال رجالاً من الرواة ، ولا فيما قبل ، سُمّي : بعبد النبي ، ولا عبد علي ، ولا عبد الحسن ، ولا عبد الحسين ، ولا عبد الرضا ، كما هو المستعمل الآن في زماننا ، مع أنه لا ينافي الاعتقاد ، سواء قصدت عبودية الطاعة أم الرقية ، ولم يرد منع خاص عن ذلك . فهل الامتناع من التسمية لنص لم نقف عليه ، أو للتقية ؟ ) فأجبته : بأني لم أقف على اسم كذلك ممن تقدم ، ولا على نص بالمنع ، بل قد يشير بعض الأخبار ببواطنها على جواز ذلك ، ولعل المانع من وقوعه من بعض شيعتهم هو التقية ، لوجوه .

منها : أن الخلفاء كانوا يكرهون من يتسمَّى باسم واحد من الأئمة عليهم السلام ، فكيف يقدر أن يتسمّى بعبوديته ؟

---

(١) جاء في الحديث القدسي : ( **خلقت الأشياء لأجلك وخلقتك لأجلي** ) مكيال المكارم ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .

(٢) مكيال المكارم ، ج ١ ، ص٣٨ وص ٣٧٣ .

(٣) الشيخ موسى بن محمد الصايغ .

ومنها : أن التشيع كان في الزمن السابق ضعيفاً ، لم يكن لكثير من الشيعة قوة إيمان ، بحيث يعرفون مقام الإمام عليه السلام ، وأن كل شيء ملك له ، وإنما خلقت الأشياء له ، وأما من كان عارفاً بذلك ، فلا يقدر خوفاً من الأعداء ، وممن لا يعرف ، ولقد رأينا في زماننا ببلادنا ( الأحساء ) أناساً من الناصبين يعيبون على هذه التسمية ، ويستهزئون ببعض من يسمّى بذلك .

ومنها : أن ذلك الزمان كانت الغلاة كثيرة ، ولا يعرف أكثر الشيعة المعنى المدَّعى المدعو للإمام ، فإذا سمعوا شيئاً من هذا النحو حملوه على الغلو ، بخلاف هذا الزمان ، فإنه كثيراً ما يستعمله من لا يخطر على باله شيء من ذلك ، لا من كون الإمام مملَّكاً ، ولا من نسبة الغلو ، والتقية التي كانت في الزمن السابق لم يحصل مثلها في أكثر سائر البلدان ، ولو وجدت مثلها ، كما في بلدان نجد[1] لابن سعود لم يُسمَّ بذلك ، حتى أن كل من كان اسمه عبد علي يسمّى بعبد العالي ، وفي عبد الحسن وعبد الحسين بعبد المحسن أو عبد الله ، وهكذا ، وإلا قتلوه ، والذي في ظني أنه وردت التسمية بذلك ، إلَّا أني الآن عزب عني موضعه . وبالجملة فقوله عليه السلام : ( **وساسة العباد** ) يريد به عباد الله تعالى ، ولا شك أن العباد عباد الله ، وأنهم عليهم السلام عباد الله ، وأن العباد عباد لهم عباد طاعة ، وإنما الكلام في أن العباد عباد لهم عباد رق ، والأخبار في بواطن تفسيرها ودليل العقل تدلّ على ذلك ، أنه من المكتوم الذي أمروا بكتمانه ، ولهذا لم يذكروه صريحاً ، بل ربما ذكروا

(١) منطقة في شبه الجزيرة العربية .

عليهم السلام ما يدل بظاهره على المنع من إرادة معنى الرقية ، وإن لم يكن نصاً في ذلك لاحتمال التقية ، أو إرادة عدم البيع ، أو عدم تجويزه ، أو عدم إظهاره ولو لفظاً ، أو أن النفي وارد على دعوى الزعم ، كما في الرواية المذكورة ، كما يأتي ، لأن الزعم ركوب مطية الكذب ، وإنما هو اليقين والحق ، كما هو مقتضى قوله تبارك وتعالى : ﴿النَّبِيُّ أَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾[1] ، فإن المراد منه العموم ، أي في كل شيء ، أو أن المنع من إظهاره واطلاع المكلفين عليه إنما هو لئلا يمتنعوا من قبول أحكام الإسلام أو الإيمان ، فإنهم عليهم السلام دعوا الناس إلى الإسلام وإلى الإيمان ، ولم يقبل أكثر الناس منهم ، وهم يقولون لهم : إذا آمنتم أو أسلمتم فأنتم إخواننا ، فكيف ولو قالوا لهم : إذا أمنتم وأسلمتم فأنتم عبيدنا ومماليكنا ، بل أرشدهم الله سبحانه على أن يقولوا : إخواننا ، تألفاً لهم ، وإمالة لقلوبهم إلى الإسلام والإيمان ، فقال تعالى : ﴿فَإِنْ تابُوا وأَقامُوا الصَّلاةَ وآتَوُا الزَّكاةَ فَإِخْوانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾[2] فإن قلت : سمَّاهم إخوانهم لأنهم أحرار ، ولو كانوا مماليك لما سماهم بذلك ، وهو دليل النفي . قلت : لا يلزم ذلك ، فإنهم سمَّوا مماليكهم بإخوانهم ، فقال تعالى : ﴿ادْعُوهُمْ لِآبائِهِمْ هُوأَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آباءَهُمْ فَإِخْوانُكُمْ فِي الدِّينِ ومَوالِيكُمْ﴾[3] ، ولعل النفي أو المنع من إظهار ذلك لمصالح يتوقف اللطف بالمكلفين عليها ، ولا نحيط بها علماً ، ولا نحتملها ، لأنهم عليهم السلام قد يتكلمون بالكلمة ،

---

(١) سورة الأحزاب ، الآية : ٦ .
(٢) سورة التوبة ، الآية : ١١ .
(٣) سورة الأحزاب ، الآية : ٥ .

ويريدون بها سبعين وجهاً ، كما ورد عنهم عليهم السلام . ونريد بما يدل بظاهره على المنع ما رواه في الكافي بسنده إلى محمد بن زيد الطبري[١] قال : كنت قائماً على رأس الرضا عليه السلام بخراسان ، وعنده عدة من بني هاشم ، وفيهم إسحاق بن موسى بن عيسى العباسي[٢]، فقال : ( **يا إسحاق ، بَلَغَني أنَّ الناسَ يقولون : إنَّا نَزْعُمُ أن الناسَ عبيدٌ لنا ، لا ، وقَرَابَتي من رسول الله صلى الله عليه وآله ، ما قُلْتُهُ قَطُّ ، ولا سَمِعْتُهُ عن أحد من آبائي قَالَهُ ، ولا بلَغَنَي من أحدٍ من آبائي قَالَهُ ، ولكنِّي أقولُ : النَّاسُ عبيدٌ لنا في الطَّاعَةِ ، مَوالٍ لنا في الدِّين ، فَلْيُبْلِغِ الشَّاهِدُ الغائبَ** )[٣] انتهى . وكلامه عليه السلام صريح في التقية عند من يفهم معاريض الكلام ، خصوصاً قوله عليه السلام : ولكني أقول : الناس عبيد لنا في الطاعة إذ لو لم يقل ذلك عليه السلام ، لفهم إسحاق بن موسى العباسي وغيره ، قال ذلك تقية ، فلما أظهر لهم أن الناس عبيد لهم في الطاعة ، فهموا منه أن هذا اعتقاده ومذهبه ، وأنه لو اتقَّى لما قال ذلك ، وهو عليه السلام قال : لأنهم يعلمون ذلك من مذهبه ومذهب شيعته ، فاتقَّى من إسحاق بإظهار ما ينافي التقية عنده ، لأنه معلوم من مذهبه ومذهب شيعته .

والحاصل ، لا شكَّ أن جميع الخلق عبيدُ طاعة لهم ، وما سوى ذلك ، فإن كان كذلك فقد أمسكوا عن ذكره ، فعليك أن تتأسّ بهم ، وإن

---

(١) أصله كوفي ، من أصحاب الرضا عليه السلام ، وروى عنه ، ورد ذكره في الكافي .
(٢) ذُكر في الكافي ، ولا يدل على كونه من الرواة ، فلم نجد له رواية في المعاجم الحديثية ، وإنّما هو ثقة ، لأنه أحد الشهود في وصية الكاظم عليه السلام .
(٣) الكافي ، ج ١ ، ص ١٨٧ .

لم يكن (**كذلك**) ، فلا يجوز لك أن تقول ما لم يقولوا ، فإن قلت : فأنت لِمَ قلت ما لم يقولوا ؟ قلت لك : إني قد بيّنت لك الاحتمالين ، فإن وجدت أنت ما وجدته أنا ، فقل ما وجدتُ من نفيٍّ أو إثبات ، وإلا فلا اعتراض لك عليَّ ، والله سبحانه : ﴿يَقُولُ الْحَقَّ وهُوَيَهْدِي السَّبِيلَ﴾[1] .

نعم ، ورد عن الصادق عليه السلام أنه قال : (**رحم الله شيعتنا ، أنهم أوذوا فينا ولم نُؤْذَ فيهم ، شيعتنا منا وقد خلقوا من فاضل طينتنا ، وعجنوا بنور ولايتنا ، رضوا بنا أئمة ، ورضينا بهم شيعة ، يصيبهم مصابنا وتبكيهم أوصابنا ، ويحزنهم حزننا ويسرهم سرورنا ، ونحن أيضاً نتألم لتألمهم ، ونطلع على أحوالهم ، فهم معنا لا يفارقونا ، ولا نفارقهم ، لأن مرجع العبد إلى سيده ، ومُعوَّلَه على مولاه ، فهم يهجرون من عادانا ، ويجهرون بمدح من والانا ، ويباعدون من آذانا . اللَّهُمَّ أحي شيعتنا في دولتنا ، وابقِهِم في ملكنا ومملكتنا ، اللهم إن شيعتنا منا ومضافين إلينا ، فمن ذكر مصابنا وبكى لأجلنا أو تباكى استحى الله أن يعذبه بالنار**)[2] . انتهى .

وهذا ظاهره كما أشرنا إليه ، لأنه عليه السلام قال : (**لأن مرجع العبد إلى سيده ، ومعوله على مولاه**) ، (وهذه العبارات إذا استعملت لا يفهم منها إلَّا معنى الرقية ، ولكنه ليس نصاً صريحاً لاحتمال إرادة عبودية الطاعة ، كما في الحديث الأول ، وإن كان الاحتمال غير مساوٍ للظاهر ، وإنما يبطل الاستدلال ما كان مساوياً من الاحتمال ، لا المرجوح ، والله ولي التدبير وإليه المصير[3]) . انتهى كلامه .

---

(١) سورة الأحزاب ، الآية : ٤ .

(٢) الشيعة في أحاديث الفريقين ، ص٥١٤ ـ ٥١٥ .

(٣) شرح الزيارة ج ١ ، ص : ١٦٥ـ١٧٢ .

ومقصوده من هذا الكلام الطويل : إن كون الخلق عبيدَ رقّ للمعصومين ، وإن لم يصرَّحْ به في الأخبار لاحتمال التقية وغيره ، لكن بواطنها بانضمام دليل العقل تدل عليه ، كفقرة الحديث القدسي : ( **خلقتك لأجلي وخلقت الأشياء لأجلك** ) وقول الأمير عليه السلام والصادق عليه السلام بتغيير جزئي : ( **نحن صنائع الله والخلق بعد صنائع لنا** ) ، إن قلنا : إن ( **اللام** ) للتمليك لا الاختصاص ، وحقيقة في الأول ومن الأخبار المانعة الدالة ظاهراً على عدم رقية الخلق لهم عليهم السلام خبر محمد بن زيد الطبري ، ومن تأمل فيه ودقق النظر علم أنه صريح في التقية ، كما سنذكره ، وهو ظاهر في المنع لا صريح فيه ، لاحتمال التقية المساوي للظاهر ، بل الراجح كما عرفت من كلامه نوّر الله ضريحه . وأما خبر الصادق عليه السلام قال : ( **لأن مرجع العبد إلى سيده ، ومعوله على مولاه** ) ، فهو أيضاً ظاهر في الرقية ليس نصاً فيها ، لاحتمال عبودية الطاعة ، لكن هذا الاحتمال لا يضر الاستدلال بظهوره ، إذ ليس بمساوٍ للظاهر ، بل مرجوح ، والمضر للاستدلال ما كان مساوياً له لا مرجوحاً ، فتعارض الظاهران ، فالترجيح لخبر الصادق ، وهو المطلوب الموافق لدليل العقل .

* * *

## الفصل الثالث

### بيان رأي الشيخ الأوحد في رقية العباد للمعصومين

إذا عرفت ما ذكرنا من كلام الشيخ الأوحد ، نتوجه الآن إلى ذكر ما تيسَّر من الأدلة الدالة على رقية العباد للمعصومين الأربعة عشر سلام الله عليهم . منها ما دلَّ على كونهم عليهم السلام عِلَّةً غائيةً لجميع الأشياء ، كالحديث القدسي السابق ، ومكاتبة أمير المؤمنين عليه السلام لمعاوية : ( **أما بعد ، فإنَّا صَنائِعُ ربِّنا ، والخَلقُ بَعْدُ صَنَائِعُ لنا** )[١] . وخبر الصادق عليه السلام بتغيير جزئي ، وفقرة حديث الكساء : ( **وعِزَّتي وجَلَالي إني ما خَلَقْتُ سماءً مبنيةً ، ولا أَرضاً مَدْحِيَّةً ، ولا قمراً منيراً ، ولا شمساً مضيئة ، ولا فلكاً يدور ، ولا بحراً يجري ، ولا فُلْكَاً تسري ، إلَّا لأجلِكُم ومحبتِكُم** )[٢] . هذا كله إن قلنا : إن لام لنا ، ولأجلك ، ولأجلكم ، حقيقة في الملك ، وهو الحق ، فحينئذٍ تكون صريحة في المطلوب ، وهو الملكية والرقية . وإن قلنا : إنه للاختصاص فلا ، بل تكون ظاهرة ، ويرجح الرقية ، وكون اللام حقيقة في الملك قوله :

---

(١) وجدناها بصيغة ( . . . **فإنا صنائع ربنا والناس بعد صنائع لنا** . . . ) نهج البلاغة ، ج ٣، ص ٣٢، غاية المرام ، ج ٥، ص ٣٢٨، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في الكتاب والسنة والتاريخ ، ج ٦، ص ١٤ .

(٢) الشيخ عباس القمي ، مفاتيح الجنان ، ص ٨٩٦.

( **اللهم أَحي شيعتنا في دولتنا ، وابْقِهِمْ في مُلْكِنا ومملكتنا** ) ، ولا ينافي التعبير بلفظ الشيعة الرقية ، إذ المراد من الشيعة إما المخلوق من شعاعهم عليهم السلام ، وإما المُقِرُّ بكون عليٍّ عليه السلام هو الخليفة بلا فصل ، فعلى كل حال لا تنافٍ بوجه بين أحد المعنيين الرقية لهم ، وإنما لم يعبّروا عنهم بالعبيد والمماليك ، بل عبروا بالشيعة والإخوان ، كما في قولهم عليهم السلام خطاباً للخلق : ( **إذا أمنتم وأسلمتم فأنتم إخواننا في الدين** ) ، استمالة لهم وتأليفاً لقلوبهم ، على أنه عبّر عن المماليك بالإخوان أيضاً ، كما في الآية الشريفة : ﴿ادْعُوهُمْ لِآبائِهِمْ هُوأَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آباءَهُمْ فَإِخْوانُكُمْ فِي الدِّينِ ومَوالِيكُمْ﴾[1] . ثم إنهم عليهم السلام مع خطابهم بالشيعة والإخوان كانوا يستوحشون منهم ولا يُسْلِمون ، ولا يؤمنون ، فكيف إذا خاطبوهم بالعبيد والمماليك والموالي ؟ ومنها فقرة : ( **عبدُكَ وابنُ عبدِكَ وابنُ أَمَتِكَ** ) في إذن الدخول على غالب الأئمة ، الصريحة في الرقية بقرينة فقرة : ( **المقِرُّ بالرق** ) في إذن الدخول في الباب الثاني ، في زيارة الحسين عليه السلام ، ولا يحتمل التجوّز في العبد والأمة ، إذ قرينة ( **المقر بالرق** ) في هذه الزيارة سواء كانت صارفة ، إن كان من قبيل المجاز ، أو معينة إن كان من المشترك اللفظي ، مانعة عن إرادة التجوّز ، ومصرِّحة بالرقية وهذه الزيارة من جملة الزيارات المطلقة للحسين عليه السلام ، ذكرها أكثر الأصحاب في مزاراتهم ، كالمجلسي والشيخ المفيد والشيخ الطوسي ، وغيرهم . وذكروا أيضاً كلهم : هذه الفقرة في مزاراتهم ، وروى هذه الزيارة صفوان

---

(١) سورة الأحزاب ، الآية : ٥ .

بن مهران[١] الجمال عن الصادق عليه السلام ، وعلماء الرجال كالنجاشي[٢] وغيره أيضاً ، وثقوه .

فالذي لم يقل بكون الخلق عبيدَ رقّ للأئمة عليهم السلام له الخيار في ارتكاب أحدِ أمرين : إما الطعنُ في سنده أو متنه ، ولا مجال لهما هنا ، كما عرفت . فظهر أن لفظ العبد صريحٌ في عبودية الرق ، وكذلك لفظ الأمة ، لاتصافه بالمقر بالرق الصريح فيها ، فإذا كان المراد من العبد في زيارة الحسين عليه السلام هو الرقّ ، فيكون قرينة لكون المراد منه في سائر زيارات الأئمة أيضاً ، هو ذلك ، ولا قائل بالفصل . فمن قال برقية الخلق للحسين عليه السلام قال بها لغيره أيضاً ، وإلا فلا ، ثم إنَّا بعد التتبع التام ، والتصفح في آثار أئمة الأنام ، لم نطلع على ما ذكره الفاضل المعاصر المرحوم من أنهم عليهم السلام قالوا : ( **نحن ما قلنا بأن الخلق عبيد رق لنا** ) ، أو قالوا : ( **إن الخلق إذا كانوا عبيدَ رقٍّ لنا فلمن نبيعهم** ) ؟ وغيرها ، مما يدل على المنع ، سوى خبر محمد بن زيد الطبري المذكور في كلام الشيخ الأوحد ، وهو كما رأيت من بياناته ، صريحٌ في التقية ، ومَنْ عَلِمَ لحنَ الأخبار ولسان الآثار ، واستنار بنورها ، عرف بلا غبار أن غالب فقراته ، وقسم الإمام عليه السلام بقرابة جدّه ، وإنكاره أشدَّ الإنكار أقوى دليل ، وأقرب قرينة على أن المقام مقام التقية ، على أنه عليه السلام قال : ( **يقولون إنَّا نزعم أن الناس عبيد**

---

(١) هو صفوان بن مهران بن المغيرة ، عُرِف بالجمّال باعتبار كانت له جمال يؤجرها ، وكان من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام ، وروى الحديث عنهما .

(٢) الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي الكوفي . من علماء الشيعة ، واشتهر بكتاب الرجال ، ولد سنة ( ٣٧٢هـ ) وتوفي سنة ( ٤٥٠هـ ) .

**لنا** )[1] وإنكاره فيما بعد يحتمل أن يرجع ويتوجه إلى الزعم ، الذي هو ركوب مطية الكذب لا إلى دعوى كونهم عبيد رق ، وصحتها في الواقع ، وهذا هو المناسب لمقام التقية ظاهراً ، فظهر أن الخبر صدر في مقام التقية ، ومحمول عليها ، وليس بصريح في نفس الرقية عن الخلق ، كما زعمه الفاضل المرحوم كما عرفت ، بل ولا ظاهر فيه ، وأن فقرة خبر الصادق عليه السلام : ( **لأن مرجع العبد إلى سيده ، ومعوله على مولاه** ) بإعانة ما ذكرنا من معنى العبد في إذن الدخول ظاهرة بل صريحة في العبودية الرقية للخلق ، فلا تعارض بينهما بوجه ، وعلى فرضه فلا مقاومة لخبر محمد بن زيد الطبري ونحوه بوجه ، لخبر الصادق عليه السلام وغيره مما ذكرنا ، الظاهرة بل الصريحة بانضمام بعضهما إلى بعض في المطلوب .

إذا عرفت هذا لاح لك أن ما ذكره الفاضل المرحوم في العبارة المنقولة في أول المقالة ، كلامٌ لا محصل له ، ناشئ عن قِلَّة التدبر في عبارته هذه قال : (ومخفي نماند كه اين ظاهر يعني : ظاهر ، لأن مرجع العبد إلى سيده معارضه نميتواند كرد با نص صريح در اين كه ماچنين كلام نگفته ايم ونص باينكه اگر مردم همه رق ما باشند بس بكى خواهيم فروخت ) يعني : لا يخفى أنه ظاهر ؛ لأن مرجع العبد إلى سيده لا يمكن أن يعارض مع النص الصريح في المقام الذي قالوا : إنَّا لم نقل هذا الكلام ، والنص الآخر الذي قالوا : ( **إن كل الخلق لو كانوا عبيدَ رقٍّ لنا فلمن نبيعهم ؟** ) انتهى .

---

(١) الكافي ، الكليني ، ج ١ ، ص ١٨٧ .

ليت شعري ، لو كان هناك نصّ صريح في نفس الرقية ، فلم لم نطلع عليه ، ولم يصرَّح به ولم ينقله كما هو طريق استدلال الأصحاب في إثبات أمر عظيم ومطلب جسيم ، سيما إذا كان المقام مهماً ، بل المؤمن ، إذا نظر في الآثار الواردة عن أهل البيت بعين الإنصاف اتضح له : أن جميع الأرض وما يخرج منها ، بل كل الدنيا والآخرة للإمام عليه السلام ، مثل ما في الكافي[١] بإسناده إلى عمر بن يزيد[٢]، قال : ( **رأيت مسمعاً بالمدينة ، وقد كان حَمَلَ إلى أبي عبد الله عليه السلام تلك السنة مالاً ، فردَّه أبو عبد الله عليه السلام ، فقلت له : لِمَ ردَّ عليك أبو عبد الله عليه السلام المال الذي حملته إليه ؟ قال : فقال لي : إني قلت له حين حملت إليه المال : إن كنت وليت البحرين الغوص ، فأصبت أربع مئة ألف درهم ، وقد جئتك بخمسها ثمانين ألف درهم ، وكرهت أن أحبسها عنك وأن أعرض لها ، وهي حقّك الذي جعله الله تبارك وتعالى في أموالنا . فقال : أو ما لنا من الأرض وما أخرج الله منها إلّا الخمس ؟ يا أبا سيار إن الأرض كلها لنا ، فما أخرج الله منها من شيء ، فهو لنا** ) . انتهى . وفيه أيضاً[٣] بإسناده إلى أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : أما على الإمام زكاة ؟ فقال : ( **أحلت يا أبا محمد ، أما علمت أن الدنيا والآخرة للإمام يضعها حيث يشاء ويدفعها إلى من يشاء . . . الخ** ). وفي معناهما أخبار أُخر صريحة في أن الأرض

---

(١) الكافي ، ج ١ ، ص ٤٠٨ .

(٢) هو عمر بن محمد بن يزيد ، كوفي ، ثقة ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام ، وأبي الحسن عليه السلام ، له كتاب في مناسك الحج وفرائضه ، وما هو مسنون من ذلك .

(٣) الكافي ، ج ١ ، ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩ .

وما يخرج منها للإمام عليه السلام ، ولا ريب أن آدم وذريته نماء الأرض ، ومما خرج منها ، لأنهم خلقوا عموماً من تراب ، إلَّا من كان للنبي صلى الله عليه وآله نسباً وصهراً ، فإنه بشر خلق من الماء ، فلذا ، كان أبو تراب . فافهم ، فإذا انضمت هذه الصغرى البديهية ، وهي أن آدم وذريته مما خرج من الأرض ، إلى الكبرى المستفادة من الأخبار الكثيرة ، أنتجت ما كنا نبغي .

* * *

## الفصل الرابع

### الجواب على الإشكالات التي أوردها الفاضل المرحوم

إذا عرفت مختصراً أن : الخلق والعباد عبيدُ رقٍّ للمعصومين الأربعة عشر سلام الله عليهم ، فترقب الجواب عن بعض الإشكالات التي أوردها الفاضل المرحوم في المقام ، زعماً منه أنه قد أصاب الواقع ، ولم يقل إلَّا ما هو النور اللامع . قال في تلك الرسالة : (وأيضا اگر مردم همه رق أئمة باشند حال جميع آنها حال عبيد ميشود كه در ظاهر ايشان مالك ميشدند كه تمام در ميراث وديات ونكاح وطلاق وسائر احكام فرعيه أحكام عبيد داشتند پس أحكام احرار بالمره از ميان برداشته ميشود وأيضا ملك بعد از فوت مالك منقسم بهمه ورثه ميشود ووارث امام منحصر بامام نوبد بلكه ازواج واولاد ديگر نيز داشتند پس همه بايد شريك شوند وأيضا اگر همه بطريق اشاعة مالك كل خلق باشند پس رقيت از براى هيچ يك مستقل نباشد واگر بالاستقلال باشد معقول نسيت كه ملك واحد مالكين متعددة داشته باشد بالاستقلال وأيضا هر كس بميرد بايد مال او مال امام باشد مثل عبديكه بميرد كه وارث اورا حقى در مال او نسيت ) .

**يعني** : لو كان الخلق كلهم رقاً لهم ، لكان حالهم حالَ العبيد الذين كانوا يملكونهم ظاهراً ويجرون عليهم تمام الأحكام الفرعية ،

كالميراث ، والديات ، والنكاح ، والطلاق ، وغيرها ، فيرتفع أحكام الأحرار من البين بالكلية ، وأيضاً ، إن المُلك بعد موت المالك ينقسم على كل الورثة ، ووارثو الإمام ما كانوا منحصرين في الإمام ، بل كان له أزواج وأولاد أُخر ، فيقتضي اشتراك الكل في الخلق ، وأيضاً ، لو كان الأئمة كلهم مالِكي الخلق بطريق الإشاعة يلزم أن لا يكونوا مستقلين في رقية الخلق لهم ، ولو استقلّوا لزم أن يكون للملك الواحد مالكون متعدّدون مستقلّون ، وهو غير معقول . وأيضاً لو مات أحد لزم أن يكون مالُه مالَ الإمام ، كالعبد الذي ليس لوارثه في ماله حق .

**أما الإشكال الأول** فصحيح ، إن تعاملوا عليهم السلام مع الخلق معاملة العبيد ، وأما إن عاملوهم معاملة الأحرار ، كما زعموا فلا يبقى للإشكال محل ولا مجال ، كما أنهم عليهم السلام مع طهارة مدفوعاتهم من البول والغائط والمني ونظافتها ، وعدم تطرق الرجس والنجاسة إليها بكل وجه ، كانوا يعاملون فيها معاملة النجاسة ظاهراً ، من التطهير والاجتناب ، حتى تجري السنة بين الخلق ، وكانوا يغسلون موتاهم ، حتى تجري السنة بغسل الأموات . سئل الصادق عن غسل النبي صلى الله عليه وآله مع أنه طاهر مطهر ، وأجاب بما معناه : ( **إنه لو لم يغسل لما غسل أحد ميته** ) . وبالجملة لو لم يتعاملوا مع الخلق معاملة الأحرار لارتفع أحكام الأحرار من البين بالكلية ، لأنهم أئمة الخلق وحجج الله عليهم ، وفعلهم حجة ، كما أن قولهم وتقريرهم حجة ، فتعاملوا مع الخلق إلَّا ما ملكت أيمانهم معاملة الأحرار ، حتى تجري السنة والأحكام الفرعية الإلهية .

**وأما الإشكال الثاني** : وهو أن الخلق لو كانوا عبيداً للأئمة عليهم

السلام لاقتضى أن ينقسموا بعد موت الأئمة بين ورّاثهم ، ووراثهم ليسوا منحصرين في الإمام ، بل لهم أزواج وأولاد أُخر ، فكلهم يشتركون في الخلق ، مع أنه ليس كذلك . فالجواب عنه أولاً بالجواب السابق ودفعه به . وثانياً : بأن الخلق كوراثة الأنبياء ليس للغير فيهم حق ، ولا شبهة حق ، لا كوراثة سائر الأشياء حتى يكون للغير من الزوجات وسائر الأولاد فيهم حق ، ويشاركون الإمام الوارث فيهم ، بل الوارث لهم هو الإمام عليه السلام ، كما هو الوارث لتركة الأنبياء فقط لا غير .

**وأما الإشكال الثالث** : وهو أن الأئمة لو كانوا مالكين للخلق بطريق الإشاعة لزم أن لا يكونوا مستقلين في رقية الخلق لهم ، ولو استقلّوا لزم أن يكون للملك الواحد مالكون متعدِّدون مستقلون ، وهو غير معقول ، ففيه أولاً : إن وراثة الخلق ، كما ذكرنا ، مثل وراثة ميراث الأنبياء ، كما قلنا هناك قلنا هنا ، وثانياً : إن المعصومين سلام الله عليهم وإن كانوا متعددين في الظاهر ، ولكن في الواقع في حكم شخص واحد : ( **أولنا محمد ، وآخرنا محمد ، وأوسطنا محمد ، وكلنا محمد** )[1] .

**وأما الإشكال الرابع** : وهو أنه لو مات أحد لزم أن يكون ماله مال الإمام ، كالعبد الذي ليس لوارثه في ماله حق ، ففيه أن جميع مال الخلق للإمام عليه السلام ، ولذا كان هو عليه السلام أولى بهم من أنفسهم ، فكيف بالمال من صاحبه الظاهري ؟ ولكن هم عليهم السلام تعاملوا مع الخلق معاملة الأحرار ، والأخبار الكثيرة التي مرّ بعضها دالة على أن العالم ملك لهم عليهم السلام ، قال الصادق عليه السلام في الخبر

(١) بحار الأنوار ، ج ٢٦ ، ص ٦ ، إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب ، ج ١ ، ص ٣٥ .

الطويل : ( **اللَّهم أَحْيِ شيعتَنا في دولتنا ، وَابقِهِمْ في مُلْكِنا ومملكتنا** )[١]، فلذا في الشرع مجهول المالك يرجع للإمام عليه السلام ، والأرض الموات ، ورؤوس الجبال ، وبطون الأودية التي لم يَحِزْها ، ولم يستولِ أحد عليها ، فيْءٌ للإمام ، والإمام وارث من لا وارث له ، والأخبار الدالة على كونهم عِلَّةً غائية للأشياء ظاهرة في ذلك ، وقد مرت الإشارة إليه ، فلو تعاملوا مع الخلق معاملة العبيد كان البتة ، مالهم أحياءً وأمواتاً للإمام عليه السلام كما العبيد بالنسبة إلى مواليهم ، العبد وما في يده لمولاه ، ولكنهم عليهم السلام تفضلاً من الله على الخلق تعاملوا معهم معاملة الأحرار . ﴿فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤْمِنْ ومَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[٢] .

فظهر ـ بحمد الله ـ أن جميع الخلق عبيدُ رقٍّ لهم عليهم السلام ، كما لا شك أنهم عبيد طاعة لهم عليهم السلام مطلقاً . يعني : في الأمور الشرعية والعرفية : العادية وغير العادية ، لأن مرجع العبد إلى سيده ومُعَوَّلَه على مولاه . والعجب أن جماعة توقفوا في وجوب الطاعة للإمام عليه السلام في الأمور العادية ، حتى إذا أمر عليه السلام بإعطاء شيء له ، فلم يُعْطَه في ذلك يعاقب ولم يأثم ، وأعجب منه أن بعضاً قالوا بعدم

---

(١) قال الإمام الصادق عليه السلام : ( . . . **اللهم أحي شيعتنا في دولتنا وابقهم في ملكنا ، اللهم ملكتنا ، اللهم إن شيعتنا منا ومضافين إلينا فمن ذكر مصابنا وبكى لأجلنا أو تباكى استحى الله أن يعذبه بالنار** ) الشيعة في أحاديث الفريقين ، ص ٥١٥ .
وكذلك وجدناها مروية عن الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه في دعائه : ( **اللهم أحي شيعتنا في دولتنا ، وابقهم في ملكنا ومملكتنا** ) مشارق أنوار اليقين ، ص ٣١٦ .

(٢) سورة الكهف ، الآية : ٢٩ .

وجوب طاعة الإمام عليه السلام في بعض الأمور الفرعية والأحكام الشرعية ، مثلاً : إذا أوصى الميت لرجل بالصَّلاة عليه ، أو كان له ولي وأراد الإمام عليه السلام الصَّلاة عليه بدون إذن الوصي أو الولي ، لا يجوز له عليه السلام ذلك . وقال : وأيضاً لا يجوز للإمام أن يعقد على بنت بدون إذن الولي ، إن كان شرطاً فيه . وبالجملة ، فالعمر أعزُّ من أن يصرف في نقل هذه الخرافات المضحكة ، والآراء الفاسدة الركيكة ، والتعرض لجوابها ، فالأولى جعلها في زاوية الخمول ، وإن كان قائلها من الرجال والفحول ، وعدم الالتفات إليها في المقام .

❊ ❊ ❊

## المقالة التاسعة

# في اسم النبي السماوي والأرضي

وفيها فصول :

## الفصل الأول

### إشكال الواعظ الهمداني على السيد الأمجد في معنى اسم النبي صلى الله عليه وآله

اعلم أن تعدُّد أسماء نبينا صلى الله عليه وآله ، وثبوت اسمين له ، الاسم السماوي ، وهو أحمد ، والاسم الأرضيّ وهو محمد ، كما هو مدلول رواية ( معاني الأخبار ) الآتية ، ليس مما ينكر عند أحد من المسلمين ، ولا يحتاج إلى تجشم عنوان أو إقامة دليل وبرهان ، والذي دعانا إلى إفراد مقالة لذلك هو أن السيد الأمجد السيد كاظم الرشتي قدس سره ، في شرح القصيدة في هذا المقام ، ذكر دقيقة ، حيث إنه قدس سره كان ماهراً في التأويل ، وباعه في علم الحروف وخواص الأسماء طويل ، تصرَّفَ في معنى السماء والأرض ، وجعل المراد منهما مطلق العلو والانحطاط ، كما أريد منهما ذلك في بعض الآيات ، كقوله تعالى : ﴿وأَنْزَلْنا مِنَ السَّماءِ ماءً بِقَدَرٍ﴾[1] ، وغيرها ، كما صرَّح به في غير واحد من التفاسير ، والتفت إلى خواص الاسمين الشريفين ، وما يناسب كلٌّ منهما من التربية والهيمنة ، وسرّ اختصاص لفظ أحمد للسماء ، والآخر للأرض ، ورأى أن كلّاً من المروّجين من العلماء في رأس كل مئة إلى المئة الثالثة عشرة من الهجرة ، اتفق أن كان اسمه

(١) سورة المؤمنون ، الآية : ١٨ .

محمداً ، فتفطن هناك إلى دقيقة ونكتة ذوقية ، لما اتفق ووقع ، ولم يعِدَّها من الاعتقادات على البتِّ والقطع ، وسنذكرها في الفصل الآتي ، ولما اطلع عليها الواعظ الهمداني ، ولاحظها بعين السخط ، لم يعرف المراد منها ، أو عرف وتغشم ، فنسب في ( هديته ) إلى السيد المذكور مذهبَ التناسخِ أو الحلول ، وقال : ( إن السيد يقول : بأن الحقيقة المحمدية ظهرت باسمها السَّماوي في الشيخ أحمد الأحسائي . ثم ما اكتفى بذلك حتى جعله عقيدة لجميع من سمَّاهم بالشيخية ، وهذه عين عبارته قال : وقالت الشيخية : إن له صلى الله عليه وآله اسمين ، يعني : ظهورين : اسم سماوي وهو أحمد ، واسم أرضي وهو محمد ، وقد ظهر باسمه الأرضي منذ بعث في رأس كل مئة ، لترويج ظاهر شريعته ، حتى مضت عليه وعلى شريعته ست مئة وست مئة ، فكانت اثنتي عشرة مئة ، وانتهت الدورة الأولى لترويج ظاهر الشريعة ، وأتت الدورة الثانية باطن الشريعة ، وانقضت دورة ظاهر الشريعة ، فظهرت تلك الحقيقة المحمدية باسمها السماوي ، وهو أحمد في الشيخ أحمد ، لترويج باطن الشريعة ، وهذه المقالة عين ما قاله السيد كاظم الرشتي في شرح قصيدة عبد الباقي ، مذكورة في عشرين ورقةً من أواخر الكتاب ) . انتهى كلامه . فهذا الذي دعانا أن نعنون له مقالة على حدة ، ومقصوده من هذه النسبة : أن يروّج في أنظار العوام أن هذه الطائفة ، أي : الذين سمّاهم بالشيخية ، يقولون بالتناسخ ، الذي هو ظاهر الفساد عند كل العباد ، أي : يعتقدون أن النبي صلى الله عليه وآله ظهر بعد زمان طويل في صورة الشيخ الأوحد وجسده ، ولا يتبيَّن أن ما نسبه اشتباه صرف أو تجاهل

بحت ، إلَّا بنقل عين عبارة السيد قدس سره بطولها ، ولولا أن بعضاً من أبناء زماننا اعتمدوا على نسبه ونقله من دون تمييز بين صحيحه وعليله ، لما كان لهذه النسبة عندنا جواب ، ولا يليق أن تسطر في كتاب ، لكن لا حول ولا قوة إلَّا بالله ، ولا مشتكى إلَّا إلى أولياء الله .

❊ ❊ ❊

الفصل الثاني

## جواب الإحقاقي
## على إشكالية الواعظ الهمداني

قال السيد الأمجد أنار الله برهانه في شرح قصيدة عبد الباقي في هذا البيت :

**بضَجِيعِ حَضْرَتِكَ الجَوَادُ مُحمَّدُ وَحَفِيدُها وَهُوَ الإِمَام الأَفْضَلُ**

في آخره ، وإن كان الكلام طويلاً ، لكن ننقله بطوله إتماماً للحجة وإكمالاً للمحجة ، قال : ( كما أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله سكت أربعين عاماً ، والشيطانُ يُعْبَدُ جَهْرَةً ، والناس منغمسون في لُجَّة الطغيان والعدوان ، ومغمورون بالشهوات ، فسكت عنهم رسول الله صلى الله عليه وآله ، فلما آن أوانه ، وقرب إبانه ، نهض بأعباء الرسالة ، وبلغ وبيَّن ، ولكنه بقي في مكة إحدى عشرة سنة لم يقاتلهم ، ولم يحاربهم ، ولا يناجزهم بالقتال ، مع ما يلقى منهم من الأذيات ، ويقاسي شدائد الكُربات ، ويتحمّل منهم ، إلى أن آن أوان الجهاد ، ودنا وقت الإظهار والإعلان ، وكسر سورة الباطل ، أتاه الإذن من الله ونزلت : ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وإِنَّ اللَّهَ عَلى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ * الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ولَوْ لا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ وبِيَعٌ وصَلَواتٌ ومَساجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً

ولَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾[١]، فتصدى صلى الله عليه وآله للجهاد وتعرض للقتال، إلى أن أختار الله له دار البقاء، ففعل أولياؤه وخلفاؤه وأمناؤه كفعله، ومشوا على مِنوالهِ، واحتذوا مثاله، وكذلك العلماء البالغون تصدُّوا لإظهار ما تصدَّى رسول الله صلى الله عليه وآله لظاهر الشريعة، وحكوا مثال اسمه الذي في الأرض وهو محمد، فإن له صلى الله عليه وآله اسمين، اسم في الأرض وهو محمد، واسم في السماء وهو أحمد. الاسم هو الظهور، يعني: له ظهوران: ظهور في العوالم الظاهرية فيما يتعلق بظواهر الأبدان من أحكامها، وأفعالها، وصفاتها، وكينوناتها، ومظهر هذا الظهور وموضع هذا النور المسمى بمحمّد. وله ظهور في العوالم الباطنية والأسرار الغيبية، ومظهر ذلك الاسم هو المسمى بأحمد، ولما كان الخلق في القوس الصعودي، وكلما قرب من هذا القوس كان غليظاً وكثيفاً، وكلما بعدُ وقَرُب إلى المبدأ كان رقيقاً لطيفاً، ومن عهد النبي صلى الله عليه وآله في رأس كل مئة سنة كان يظهر من يروّج الأحكام المناسبة لذلك المقام، ولما كان مبدأ القوس كانت التربية لظهور الأحكام بالظواهر، والمروّج في رأس كل مئة سنة كان يروّج الشريعة على مقتضى ظواهر الرعية، ولما كان البدن الظاهريّ له مقامان: مقام يتعلّق بالاختلاف، وعروض الأحوال، وتغير الموضوعات. ومقام لا يقتضي ذلك، ولما كان كل مقام إنما يَكْمُل في ستة أطوار، كما بيناها سابقاً، كانت الأحكام الظاهرية التي هي مقتضى ظهور اسم محمّد إنما يتمّ في اثنتي عشرة مئة، وفي كل مئة مَنْ يروّج

(١) سورة الحج، الآيتان: ٣٩ ـ ٤٠.

الأحكام ويبيّن الحلال والحرام ، ويظهر ما كان مخفياً ، ويفصِّل ما كان مجملاً في المئة السابقة ، ويبين ما كان مبهماً فيها . وبالجملة ، فذلك العالم الكامل والفاضل الواصل ، يروي غصن الشريعة ويخضر عودها ، إلى أن بلغ الكتاب أجله ، وتمَّ تمام المئة الثانية عشرة ، وإذا ظهر بعض الكاملين وأظهر بعض البواطن للبالغين الواصلين ما كان مخفياً ، وتلك المطالب كانت مطوية ، كما فعله الشيخ الأكبر ، وجعل حقائق الطالب وخزنَتُها تحت الألفاظ والعبارات ، وأودع تلك الدّرر المكنونة في أصداف الإشارات ، حتى يكون عوناً لمن يروّجها ، وذخيرة لمن يبرزها ويتقوى بها ، فلما تمّتِ المئة الثانية عشرة ، وتمت الدورة الأولى المتعلّقة بالظواهر لشمس النبوة ، والاثني عشر دوراً لقمر الولاية ، من حيث التبعية ، فتمت الدورة وتمت مقتضياتها . والكرة الثانية والدورة الأخرى لبيان أحكام ظهور البواطن ، والأسرار المخفيات والمخبيات تحت الحجب والأستار ، وعبارة أخرى الدورة الأولى لشمس النبوة كانت لتربية الأبدان والأرواح المتعلقة بها ، مثاله : الجنين في بطن الأم ، والكرة الثانية لتربية الأرواح القادسة ، والنفوس المجردة غير المرتبطة بالأجسام ، مثاله : تربية الأرواح بالتكليف في هذه الدنيا ، فلما تمت الدورة الأولى لشمس النبوة ، التي هي متعلقة بتربية الظواهر ، التي هي مقتضى ظهور اسم محمد ، أتت الدورة الثانية لشمس النبوة لتربية البواطن والظواهر ، في هذه الدورة تابعة ، كما إن الدورة الأولى لتربية البواطن والظواهر كانت تابعة فكانت هذه الدورة الثانية فيها اسم رسول الله صلى الله عليه وآله ، الذي في السماء وهو أحمد ، فكان المروّج والرئيس في رأس هذه المئة المسمّى بأحمد ، ولا بدّ أن يكون من أعذب

أرض ، وأحسن هوى ، ولو أردنا أن نبيِّن خصوصيات مكانه وزمانه ، وسنه واستقامة بدنه ، وسائر أحواله ، بالبرهان العقلي والذوق الوجداني ، لفعلت ، ولكنه يطول بذكره الكلام ، وإن كانت فائدته عامة ونفعه شامل ) . انتهى ما يهمنا نقله .

فانظر أيها المنصف ، أيّ عبارة من هذه العبائر توهَّم ما نسبه إليه ، من أن الحقيقة المحمدية ظهرت باسمها السماوي وهو أحمد ـ في الشيخ أحمد ـ إن كانت قوله : فكانت هذه الدورة الثانية فيها اسم رسول الله صلى الله عليه وآله الذي في السماء هو أحمد ، فكان المروّج والرئيس في رأس هذه المئة المسمّى بأحمد الخ . فهو صريح في أن المربي للدورة الثانية ، لما كان اسم رسول الله صلى الله عليه وآله السماوي وهو أحمد ، كان حامل الأحكام ، والمروّج لشريعة سيد الأنام ، والرئيس في رأس المئة على الخاص والعام المسمّى بأحمد ، وهو الشيخ أحمد ، فأين قولك إن رسول الله ظهر في الشيخ أحمد ؟ وإن كانت العبارة الموهمة هو قوله : فإن له صلى الله عليه وآله اسمين : اسم في الأرض وهو محمد ، واسم في السّماء وهو أحمد الخ . فهو صريح في أن رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أراد أن يظهر أيّ : يشرق لأهل ذلك العالم ، بعبارة أخرى : إذا أراد أن يسدّدهم ويشرق عليهم بما يناسبهم من اسميه الشريفين ، إن كان الزمان من الدورة الأولى ، وهي دورة الظاهر وأهله ، أشرق على أهله ، أيّ : سددهم باسمه الشريف الأرضي المناسب لهم ، وهو محمد ، إذ هو مربٍّ للظواهر ، والحكمة تقتضي أن يكون اسم من يسدّده ويشرق عليه ـ بالأحكام وغيرها ـ من العلماء في هذه الدورة مطابقاً لاسمه الشريف وموافقاً له ، أي يكون اسمه أيضاً محمد ، أو إن

كان الزمان من الدورة الثانية ، وهي دورة الباطن وأهله ، ظهر لأهله أي سدّدهم وأشرق عليهم باسمه السماوي ، وهو أحمد ، المربي للبطون ، والحكمة أيضاً تقتضي أن يكون اسماً يسدّده ويشرق ويفيض عليه من أحكام العباد موافقاً لاسمه الشريف السماوي وهو أحمد ، أي يكون مسمى بأحمد أيضاً ، كما هو صلى الله عليه وآله مسمّى به ، فأين قولك : إن رسول الله صلى الله عليه وآله ظهر في الشيخ أحمد ؟

وبالجملة ، فالذي يفهم من هذه العبارات الواضحة ، والبيانات اللائحة غير ما ذكرناه ، كما فهمه الهمداني بزعمه ، وروّج به ما أراد من فساد الاعتقاد ، لا يخلو من أحد أمرين : إما هو عاميّ لا حَظَّ له في العلوم العربية ، فضلاً عن غيرها ، ولذا ، لم يعرف المراد ، ولم يعرف الحق من الفساد ، وإما هو عالم بالمراد ، لكنه متعمّد في الافتراء على الموحدين ، والبهتان على العلماء الكُمَّلين ، والأحسن الأولى أنه من القسم الأول ، كما يستفاد من تعبيره المطلب بالعبارات الملحونة ، ونسبته بعض المطالب الفاسدة إلى العلماء الإمامية ، الذين هم منها براء ، بل هي من معتقدات الملاحدة والزنادقة ، ومذاهبهم الفاسدة الكاسدة ، كما عرفت بعضاً منها في المقالة الأولى ، ولا عجب منه ذلك ، إذ من كان طريقته أباً عن جدّ طريقة أهل التصوف ، وتعرضه للعلماء الحقَّة غير خفي على ذي حجى ، فلا يبعد منه ما ذكره ، بل هو قليل مما أضمره .

والعجب كلّ العجب من العلماء المعاصرين له ، والفضلاء المعروفين في زمانه ، ألم يطلعوا على هذه الرسالة ، أو اطلعوا عليها ولم يلتفتوا على ما فيها من الفضائح ، وما احتوتها من القبائح ؟ أو التفتوا

وأغمضوا ؟ وفساد كل واحد أوضح من الآخر ، والمحمَلُ الصحيح : إنهم لم يعتنوا منها رأساً ، ولم يتلقوها بالقبول ، بل وضعوها في زاوية الإهمال ، حتى تموت بترك ذكرها ، لكن العوام الذين هم كالأنعام ، بل هم أضل سبيلاً ، تلقوها بالقبول ، وأخرجوها عن زاوية الخمول ، ونشروها على الأعلام ، وأقاموا بها عمود الجهل والظلام ، في كل مصر وبلاد ، تفريقاً بين العباد ، إن الله لبالمرصاد .

❊ ❊ ❊

## الفصل الثالث

### بيان رأي السيد الأمجد أنار الله برهانه في المقام

اعلم أن ما ذكره السيد الأمجد أنار الله برهانه : من أن النبي صلى الله عليه وآله له اسمان : سماوي وهو أحمد ، وأرضي وهو محمد ، فهو مأخوذ من خبر معاني الأخبار[١] ، عن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهما السلام ، قال : ( **جاء نفر من اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ، فسأله أعلمهم ، وكان فيما سأله ، أن قال له : لأيّ شيء سُميتَ محمداً ، وأحمدَ ، وأبا القاسم ، وبشيراً ، ونذيراً ، وداعياً ؟ فقال صلى الله عليه وآله : أما محمد فإني محمود في الأرض ، وأما أحمد فإني محمود في السماء ، وأما أبو القاسم فإن الله عزَّ وجلَّ يقسم يوم القيامة قسمة النار ، فمن كفر بي من الأولين والآخرين ، ففي النار ، ويقسم قسمة الجنة ، فمن آمن بي وأقرَّ بنبوتي ففي الجنة ، وأما الداعي فإني أدعو الناس إلى دين ربي عزَّ وجلَّ ، وأما النذير فإني أنذر بالنار مَنْ عصاني ، وأما البشير فإني أبشر بالجنة من أطاعني** ) . انتهى الخبر الشريف . وهو كما ترى صريح في أن النبي صلى الله عليه وآله له أسامٍ عديدة باعتبار اتصافه بالصفات المتعددة ، فبإضافة كل واحدة منها إليه

(١) معاني الأخبار ، ص٥١ ـ ٥٢ .

يسمى بالاسم المناسب لها ، وتعدد الاسماء ، بلا شك وارتياب ، كاشفٌ عن المناسبات ، والمصالح ، والحكم الغيبية ، لاسيّما على المذهب الحق ، وهو أن واضع الألفاظ هو الله سبحانه ، فظهر الفرق قطعاً بين الاسمين الشريفين : أحمد ومحمد ، تحرُّزاً عن اللغو في فعل الحكيم . ومن جملة الفرق ما ذكره السيد الأمجد أنار الله برهانه ، لأنه قال في الخبر : ( **أما محمد فإني محمود في الأرض ، وأما أحمد فإني محمود في السماء** ) . ومعلوم أن المراد من الأرض والسماء وإن كان المحسوس الظاهرين ، لكن المراد منهما في الباطن هو مطلق العلو والانحطاط ، وهما عالم الملكوت وعالم الملك ، يعني : إن الاسم المناسب لعالم الملكوت وهو عالم النفوس : أحمد ، والمناسب لعالم الملك وهو عالم الشهود والأجسام هو : محمد . ولما كانت الدورة الأولى دورة الظاهر وأهله ، ويناسبها اسم محمد ، المناسب لعالم الشهود والأجسام ، وكان الظاهر أرضاً والباطن سماءً ، كان المروِّجون للشرع الشريف ، في رأس كل مئة إلى تمام دورة اثنتي عشرة مئة ، كلهم يسمون بمحمد ، ولما كانت الدورة الثانية ، وهي دورة الباطن ، ويناسبها اسم أحمد ، المناسب لعالم العلو ، وهو الملكوت ، وأولها المئة الثالثة عشرة ، كان المروّج لها في أولها مسمى : بأحمد . هذا والذي ذكرناه هو بمقتضى ظاهر خبر ( معاني الأخبار ) ، والسلوك مع أهل الظاهر . وأما بحسب الحقيقة والباطن ، فإن للاسمين الشريفين خواصَّ وأسرارًا لا تكاد توصف ، وليس المقام يقتضي بيان ما يسرع الناس إلى إنكاره ، ويعرف ذلك من له اطلاع بعلم الحروف وخواصها ، وإن أردت شيئاً

منها ، فعليك بكتاب ( شرح الخطبة التطنجية ) ربما تتوفق إلى معرفتها . وبالجملة ، فالمقصود الأهم ، والمرام الأتم ، هو أن ما فهمه الهمداني ، وذكره في تلك الرسالة ، ونسبه إلى السيد الأمجد أنار الله برهانه ، لا ربط له بما ذكره أنار الله برهانه في ( شرح القصيدة ) ، ولا دخل له بوجه بكل نحو من أنحاء الدلالات ، فانظر أيها المنصف ماذا ترى ؟

❊ ❊ ❊

# المقالة العاشرة

# في مسألة التفويض

وفيها فصول :

## الفصل الأول

## بيان التفويض بالاستقلال في حقّ المعصومين

اعلم : أنه لا شكَّ ولا ريب ، كما قد عرفت في مقالة العلل أن ذاتيَّ الممكن تأبى عن الاستغناء ولو آناً ما ، فلا يمكن لموجودٍ ممكن أن يستقلّ عن موجده لحظة ، فحال بقائه كحال صدوره وإيجاده بمدد من موجده ومحدثه ، وإلّا انقلب حين الاستغناء واجباً ، وهو محال ، فلا يمكن ولا يعقل في حق ممكن من الممكنات الاستقلال ، أو الشراكة ، أو التفويض في شيء ، سواء في ذلك النبي ، والإمام ، والنملة ، لاستلزام ذلك كله الاستغناء ، كيف لا ، والفقر ذاتي الممكن ، لا يتخلف عنه ، ولا يزول أولاً ، وكل من تلك الأمور يوجب انعزال الحق عن تدبير ملكه ثانياً ؟ تعالى الله عن ذلك وتقدس ، فلم يوحِّد ، بل غلا وأفرط من قال بالتفويض المذكور في حقّ المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام ، وجاوزهم عن مقامهم ، وهم فقراء إلى مدد بارئهم ، كل آن واقفون ببابه ، ولائذون إلى جنابه ، لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً ، ولا موتاً ولاحياة ولا نشوراً . نعم ، لا غضاضة في أن يقال : إنهم عليهم السلام حوامل أفعال الله ، ومظاهر صفات الله ، كما يقال في حق الملائكة المدبرات ، وفي العلل والأسباب ، والآلات ، بيان ذلك : أنه لا شك ولا إشكال في أنهم عليهم السلام حجج الله على جميع الخلق ، والحجَّة كلما كانت أكمل كانت أتم وأبلغ ، قال الله تعالى : ﴿فَلِلَّهِ

الْحُجَّةُ الْبالِغَةُ﴾[١]، ومن المعلوم أن من جملة ما هو كمال في حق المعصومين الأربعة عشر وعدمه نقص فيهم ، هو القدرة التامة ، والرئاسة الكاملة العامة ، وهي الولاية المطلقة التي أعطاهم الله سبحانه إياها ، وأكرمهم من بين الخلائق بها ، ﴿هذا عَطاؤُنا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسابٍ﴾[٢] وذلك لأن قدرتهم لو كانت على بعض الأشياء دون بعض ، لزم أن تكون ولايتهم على ما قَدِروا عليه من الأشياء ، والحال أن ولايتهم مطلقة عامة ، يعني لا يخرج شيء من تحت عموم ولايتهم وسلطنتهم كأنها ولاية الله ظهرت منهم عليهم السلام ، ومعلوم أن نبوَّة كل نبي بمقدار ولايته ، فلا يعقل أن يكون نبياً على شيء ، ولم يكن له ولاية عليه ، ولا شكَّ أن نبوةَ نبينا صلى الله عليه وآله مطلّقةٌ عامة على جميع الموجودات ، كما ذكرنا سابقاً ، من الدرة إلى الذرة .

قال أمير المؤمنين عليه السلام في الخطبة الغديرية[٣]: ( **أَشْهَدُ أن محمداً عَبدُهُ وَرَسُولُهُ ، استخلصه في القِدَمِ على سائر الأمم ، على علم منه به ، انفرد عن التشاكل والتماثل من أبناء الجنس ، وائتمنه آمراً وناهياً عنه ، أقامه في سائر عالمه في الأداء مقامه . . . إلخ** ) . فكل شيء هو نبيٌّ عليه ، ورسولُ الله إليه ، فهو وليٌّ عليه أيضاً ، بلا كلام ، فتلك الولاية والسلطنة التي خصَّه الله سبحانه بها ، فهي بعينها بلا زيادة ولا نقيصة موجودة في أوصيائه الطاهرين ، وأولياء الله المعصومين ، باتفاق الفرقة الناجية الزكية ، والطائفة الحقة الاثني عشرية . فلم يبق شيء إلَّا

---

(١) سورة الأنعام ، الآية : ١٤٩ .
(٢) سورة ص ، الآية : ٣٩.
(٣) بحار الأنوار ، ج ٩٤، ص١١٢ ـ ١١٨ .

شمله عموم سلطنتهم ، والولاية المطلقة الموجودة فيهم : كما قال صاحب الولاية في تلك الخطبة : ( **وإنَّ الله اختصَّ لنفسه بعد نبيه صلى الله عليه وآله من بَرِيَّته خاصة ، علَّاهم بتعْلِيَتِهِ ، وسما بهم إلى رتبته ، وجعلهم الدعاة بالحق إليه ، والأَدِّلاءَ بالإرشاد عليه ، لقرن قرن ، وزمن زمن ، أنشأهم في القدم قبل كل مذروء ومبروء ، أنواراً أنطقها بتحميده ، وألهمها بشكره وتمجيده ، وجعلها الحجج له على كل معترف له بملكة الربوبية وسلطان العبودية** ) انتهى .

وهذه الرئاسة والسلطنة الكلية ، التي هي ولاية الله : ﴿هُنالِكَ الْولايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾(١) ، لا يجعلها الله سبحانه في أحدٍ إلَّا ويمكِّنه من ملكه وبلاده ، ويفوِّض إليه أمور عباده ، حتى يتمكَّن من التصرف فيها ، والتغيير والتبديل بمقتضى مشيئة الله وإرادته ، فكما أن الله سبحانه وتعالى له القدرة التامة ، والسلطنة العامة ، وبيده زمام ملكه ، يفعل ما يشاء كيف يشاء ، لا رادَّ لحكمه ، فكذلك أولياؤه الطاهرون ، الذين جعلهم حججه في ملكه على عباده ، لهم القدرة التامة على جميع الأشياء ، أيّ : يتصرفون فيها ، ويغيِّرون ، ويبدلون بمقتضى مشيئة الله وإرادته ، لا عن أنفسهم واختيارهم وإرادتهم ، لأنهم محال مشيئة الله ، وألسنة إرادته ، بل هم عليهم السلام آلاتٌ لله سبحانه صرفة ، ووسائل بينه وبين الخلق محضة ، ليس لهم مشيئة ولا إرادة بوجه ، ومشيئتهم وإرادتهم عين مشيئة الله وإرادته ، تظهر منهم عليهم السلام ﴿وما تَشاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللَّهُ﴾(٢) ، ﴿وما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ

(١) سورة الكهف ، الآية : ٤٤ .
(٢) سورة الإنسان ، الآية : ٣٠ .

ولـكِـنَّ الـلَّـهَ رَمـى﴾[١]، ﴿ومـا يَـنْـطِـقُ عَـنِ الْـهَـوى * إِنْ هُـوإِلَّا وحْـيٌ يُوحى﴾[٢]. فجميع التصرفات التي في ملكه، ومن فيه، تصرفاتٌ لله سبحانه، لكنها تجري على أيديهم، لأنهم أياديه، ويده الباسطة في الأمم بالنعم، وجميع قدرتهم على جميع الموجودات من الدرة إلى الذرة، قدرة خالقهم وصانعهم، لكنها تبرز وتظهر بواسطتهم وبهم، فهم السبب الأعظم والصراط الأقوم. ومن جهة هذه القدرة التي هي عين ولاية الله سبحانه، وعطية وموهبة منه إليهم، يَصُحُّ أن يقال: إن جميع أمور العباد فَوْض إليهم، يعني بهذه القدرة الكاملة المودعة فيهم من الله سبحانه، يتصرَّفون في ملك الله وما فيه بمقتضى مشيئة الله وإرادته. فأيّ ضرر في هذا المعنى من التفويض يحدث في العالم؟ وأي خبر وأية تنفيةٍ توجب الكفر لمن قال به؟ وأي محذور يلزمه؟ وأي إجماع أو ضرورة ينعقد على خلافه؟ والمراد من التفويض الوارد في الأخبار الدالِّ على صحته صحيح الاعتبار، هو ما ذكرناه وبيَّناه. وأخبار المنع تدل على نفي التفويض على وجه الاستقلال، وخبر ( الكافي )[٣]، و ( رياض الجنان )[٤]، عن محمد بن سنان[٥] شاهد للجمع المذكور، قال: كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام فذكرت اختلاف الشيعة، فقال:

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ١٧.
(٢) سورة النجم، الآيتان: ٣ ـ ٤.
(٣) الكافي، ج ١، ص ٤٤١.
(٤) بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ٣٣٩، نقلاً من كتاب رياض الجنان.
(٥) محمد بن سنّان الزاهري، محدّث مصنف له مسائل مشهورة سأل بها الإمام الرضا عليه السلام، أدرك الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام، وروى عنهم. معرّف.

**( إن الله لم يزل فرداً متفرداً في الوحدانية ، ثم خلق محمداً وعلياً وفاطمة عليهم السلام ، فمكثوا ألف دهر ، ثم خلق الأشياء وأشهدهم خلقها ، وأجرى عليها طاعتهم ، وجعل فيهم ما شاء ، وَفوَّض إليهم أمر الأشياء ، في الحكم والتصرف ، والإرشاد ، والأمر ، والنهي في الخلق ، لأنهم الولاة ، فَلَهُمُ الأمرُ والولايةُ ، والهدايةُ ، فهم أبوابُهُ ونُوابُهُ ، وحُجَّابُهُ . يحلِّلون ما شاء ، ويحرِّمون ما شاء ، ولا يفعلون إلَّا ما شاء ، ﴿عِبادٌ مُكْرَمُونَ * لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[1] ، فهذه الديانة التي مَنْ لزمها لحق ، ومن تقدَّمها غرق في بحر الإفراط ، ومَنْ نَقَصَهُم عن هذه المراتب التي رَتَّبَهم اللهُ فيها زُهِقَ في بَرِّ التفريط ، ولم يوفِ آل محمّدٍ حقَّهم ، فيما يجب على المؤمن من معرفتهم . ثم قال : خُذْهُ إليك يا محمَّد ، فإنها من مخزون العلم ومكنونه )** . انتهى .

فتبيّن أن الطريقة الوسطى والجادة الحقة هو ما ذكرنا ، ومن قال بغيره إما غرق في بحر الإفراط ، وهو القول بتفويض الأمور إليهم عليهم السلام على نحو الاستقلال ، أو زهق في برّ التفريط ، وهو القول بمنع التفويض مطلقاً عنهم عليهم السلام ، وعدم تمكُّنهم من التصرف فيما خلق الله مطلقاً ، أيّ بطريق الاستقلال أو بإذن الله وإمداده ومشيئته وإرادته ، كما صرّح به الإمام في الخبر ، وجعل ما ذكرناه هو الميزان الراجح والصراط الحق الواضح ، وطريق النجاة اللائح ، وقطع دابر الإنكار من الفساق والكفار ، وجعله هو الديانة وسبيل الأمن والأمانة ، التي من لزمها لحق بالأئمة الأطهار ، وكان من الأخيار والأبرار ، ومن

---

(١) سورة الأنبياء ، الآيتان : ٢٦ ـ ٢٧ .

تقدَّم أو تأخَّر عن ذلك النمط كان ممن فَرَّطَ أو أفرط ، واستحق من الله العقاب والسخط ، وما صرَّح به الإمام في هذا الخبر الصريح هو التفويض الصحيح ، والذي قال به الشيخ الأوحد هو ذلك ، لا التفويض الباطل ، كما سترى من كلماته المنقولة في الفصل الآتي ، وبه أدين الله وبه أموت ، وبه أبعث حياً ، وبه يرجح ميزان أعمالي ، وبه ألقى ربي يوم أقوم لحسابي ، لا بغيره إن شاء الله .

وبالجملة ، حكم المعصومين الأربعة عشر حكم الأمراء المقرَّبين لدى الملك العظيم الشأن ، فكما أن السلطان إذا قرب أحد أمنائه وجعل أمره أمره ، ونهيه نهيه ، وطاعته طاعته ، ومعصيته معصيته ، ومخالفته مخالفته ، ونسب ما يصدر منه من التغيير والتبديل والتصرف في الملك وما فيه إلى نفسه ، ومع ذلك كله لم يرفع يده عنه ، لا يقال : إن الملك فوض جميع ملكه وأموره وأمر ما فيه من الرعية إليه ، ورفع يده عنه ، واستقل ذلك المقرب الأمين في جميع الأشياء والأمور ، فكذلك المعصومون الأربعة عشر عليهم السلام أمناء الله في أرضه وبلاده على ملكه وعباده ، يفعلون ما يشاؤون بمشيئة الله وإرادته ، لا بميلهم وإرادتهم ، وجميع أفعالهم وإن كانت تنسب إليهم ظاهراً ، لكنها في الواقع ـ ونفس الأمر لله عزَّ وجلَّ ـ تجري على أيديهم ، وتظهر منهم وليسوا مستقلين في الأفعال ، وتصرفاتهم بوجه من الوجوه ، ﴿بَل عِبادٌ مُكْرَمُونَ * لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[1] . ولا تتوهَّم أنَّ ما ذُكِرَ غلوٌ في حقّهم وكفر وشرك بالله العظيم ، بل انتظر لما يتلى عليك في

(١) سورة الأنبياء ، الآيتان : ٢٦ ـ ٢٧ .

الفصل الآتي ، حتى تميز الباطل من الصواب والماء من السراب ، بشرط أن تستعمل قليلاً من الإنصاف ، وتجانب التعصب والاعتساف ، وترفع عن رقبة نفسك قلادة التقليد ، وتجعل عقلك إماماً لها ، إن أردت التقليد ، وتضع ميزان اعتقادك كلمات المعصومين ، ولا تنظر إلى قول هذا وذاك ، ولا تفسد عقيدتك بتقليد الغير والإصغاء لقولهم وإن كان القائل كائناً من كان . إذ ليس بمعصوم ، بل يتطرق على قولهم الخطأ ، والجواد قد يكبو ، لاسيما في هذا الزمان ، الذي أهله مهتمّ بالدنيا وزخارفها ، وأما الأخبار الواردة عن أئمتنا الأطهار ، المدوَّنة في كتب ومؤلفات الأصحاب ، المعمول بها بينهم ، الدالة على صحتها القرائن الخارجة والداخلة ، والذوق السليم ، فمحفوظة عن الخطأ ، ومصونة عن تطرق الريب ، فعليك بالتمسك بها ، فإنها سبل النجاة ، والطرق الموضوعة إليها من أئمة الهداة ، في الدنيا والآخرة .

* * *

## الفصل الثاني

## بيان مراتب الناس في معرفة المعصومين عليهم السلام

**اعلمْ** أنّ الناس في معرفة المعصومين الأربَعة عَشَرَ صلوات الله عليهم على ثلاثة أقسام :

ـ قسم أخذوا طريق الإفراط ، وغالوا في حقهم ، وقالوا بتفويض الأمور إليهم على نحو الاستقلال .

ـ وقسم سلكوا مسلك أهل التفريط ، وأنكروا كثيراً من الفضائل والمعاجز ، ونقصوا أئمة الأنام عن المرتبة التي رتبهم الله فيها ، وقاسوهم لأنفسهم زعماً أنهم بشر مثلهم .

ـ وقسم استقروا على النمط الأوسط والجادة الوسطى ، ووقفوا في معرفة مواليهم على ما صدر منهم في النفيّ والإثبات ، ولم يتعدوا طورهم في طريق النجاة ، واكتفوا بما ورد من الأئمة الهداة الأدلاء على المرضاة ، ولا شك أن القسمين الأول والثاني من الهالكين والفرقة الضالين ، إلَّا أن يتوبوا ويتوب الله عليهم .

والقسم الثالث هم الناجون ، والمحقِّون ، والثابتون على النهج القويم والصراط المستقيم . والسر في هلاك الأوّليّين هو تبعية عقولهم الناقصة ، وأفهامهم الفاترة ، في درك مراتب أولياء الله على الخلق ، وأمنائه على الحق . . واستقلوا في ذلك بها ، غافلين عن حقيقة الحال :

إن الحق لا يُنال إلَّا بالأخذ منهم ، والرجوع إلى ما صدر عنهم ، وأما الاعتماد على العقول ، والأفهام الضعيفة ، والظن والتخمين ، لا يفيد إلَّا البعد عن الحق ، والتيه في وادي الحضيض ، فكم من قائل قولاً كفَّر غيره ، وغيره كفَّره .

**وتفصيل هذا المختصر** : إن كثيراً من قدماء الشيعة ومعاصري الأئمة عليهم السلام لما أكثروا من معاشرة المخالفين ، وجالسوا من هو في أمر الإمامة والولاية من المسامحين ، توهَّموا أن كل من بويع جاز أن يكون إماماً ، وعلى الناس مُقدَّماً ، وإن كان عارياً عن العمل والكمال ، وخالياً عن الحسب والنسب والجمال ، ولم يعرفوا من خصائص الإمامة إلَّا أنهم عليهم السلام أوصياء النبي ، ومنزَّهون من العيوب ، ومعصومون عن الخطأ والذنوب ، وصاحبو العلم الوافر ، تفوَّقوا على سائر الناس بقرابتهم من رسول الله صلى الله عليه وآله ، واكتفوا بما ذكر في أمر الإمامة ، ولم يتفحصوا عن سائر لوازمها ، وخصائص ما هو تالي النبوة ، ولم يطلع على دقائق علائقها ، وحقائق أحوالها ، على النهج الصحيح ، إلَّا أقلٌّ قليل وعددٌ يسير ، كالحواريين وغيرهم من الخواص الممتازين ، والأصحاب المبرَّزين . ولما كان أهل ذلك الزمان في مقام معرفة الأئمة بعيدين عن التحقيق ، وتفحُّص المراتب والمقامات المرتَّبة لهم عليهم السلام من خالق البريات ، لم يطلعهم الأئمة على سرائر حالاتهم وخفايا كمالاتهم ، ودقائق مزاياهم ، بل انتجبوا بعض الكملين والخواص من أصحابهم ، وأظهروا لهم بعض الأسرار وخصائص الخصال من الأحوال والأفعال ، وشرطوا عليهم الإخفاء عن غير أهلها من محبيهم وغيرهم ، وسترها بالحجاب ، وتقنعها بالنقاب . عن جابر بن

يزيد الجعفي[١] قال : ( **حدثني أبو جعفر عليه السلام خمسين ألف حديث ما حدَّثتُ بها أحداً ، وقال لي : إن حدَّثتَ بها أحداً ، فعليك لعنتي ، ولعنة آبائي إلى يوم القيامة . وفي خبر : سبعين ألف حديث** )[٢] .

انظرْ ، كيف يشدِّد الإمام ويؤكد في إخفاء الأسرار وسترها ، وليس ذلك إلَّا لعدم تحملهم لقِلَّة معرفتهم بمقاماتهم ومراتبهم عليهم السلام ! فزرارة بن أعين[٣] الذي هو من جملة خواص أصحابهم ، مع جلالة قدره وعظم شأنه ، لم يتحمَّل بعض كلماتهم ، فكيف بغيره ؟ في ( بصائر الدرجات )[٤] عنه ، قال : ( **دخلت على أبي جعفر عليه السلام ، فسألني ما عندك من أحاديث الشيعة ؟ قلت : إن عندي منها شيئاً كثيراً ، قد هممت أن أوقد لها ناراً ثم أحرقها . قال : ولِمَ ؟ هات ما أنكرت منها . فخطر على بالي الآدمون ، فقال لي : ما كان على الملائكة ، حيث قال : ﴿أَتَجْعَلُ فِيها مَنْ يُفْسِدُ فِيها ويَسْفِكُ الدِّماءَ﴾**[٥] ) . وبالجملة ، فبعضٌ وإن كان من محبيهم ، لكن لانحطاط مقامه ، وقصور فهمه ، وقلة إدراكه ، إن اطَّلع على بعض غرائب أحوالهم وعجائب حالاتهم وأقوالهم

---

(١) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي ، كان من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام ، وروى عنهما ، وله مؤلفات منها : ( الفضائل ) ، و ( مقتل أمير المؤمنين ) ، و ( مقتل الحسين عليه السلام ) .

(٢) الرواية كما وردت ( تسعين ألف حديث ) .
المجلسي ، بحار الأنوار ، ج ٢ ، ص ٦٩ ، حديث ٢٢ ، ط ٢ .

(٣) وردت ترجمته .

(٤) بصائر الدرجات ، ص ٢٥٦ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ٣٠ .

التي لا تلائم طبيعته ، أنكره أشد الإنكار ، وكذب الأخبار . قال علي بن الحسين عليه السلام فيما نسب إليه :

إِنِّي لَأَكْتُمُ مِنْ عِلْمِي جَوَاهِرَهُ كَيْ لا يَرَى الحقَّ ذُو جهلٍ فَيَفْتَتِنا
وَقَدْ تَقَدَّم في هذا أبو حَسَنٍ إلى الحسينِ وَوَصَى قَبْلَهُ الحَسَنا
فَرُبَّ جَوْهَرُ عِلْمٍ لو أَبُوحُ بِهِ لَقِيلَ لي أَنْتَ مِمَّنْ يَعْبُدُ الْوَثَنا
وَلَاسْتَحَلَّ رِجالٌ مسلمون دمي يَرون أَقْبَح ما يَأْتُونه حَسَنا

ولعلَّ هذا هو السرّ في قدح كثير من أصحاب الأئمة الأطهار ورواة الأخبار ، حيث رأوهم نقلوا بعض غرائب الصفات ، وعجائب معجزات الأئمة الهداة في مؤلفاتهم ، أو رَوُوها بلا واسطة أو بواسطة عنهم عليهم السلام ، ولم تتحمَّلْها عقولهم . رموهم بالغلو والكذب ، واتَّهموهم بالكفر والزندقة ، كمحمد بن سنان[١] ، ومفضل بن عمر[٢] ، ويونس بن عبد الرحمن[٣] ، وجابر بن يزيد الجعفي ، وأمثالهم من الكملين ، كالشيخ رجب البرسي ، والشيخ الأوحد الأحسائي . ولو دقَّقت النظر قليلاً ، وتفحَّصت ملياً ، لرأيت أكثر مَنْ رموه بالغلو واتهموه بالكفر ، هم الذين رَوُوا المناقب الجليلة ، والفضائل الغريبة ، غامضة البراهين ، عالية

---

(١) وردت ترجمته .

(٢) المفضل بن عمر الجعفي من مواليد الكوفة ، كان من التلامذة المميزين عن الأئمة : الصادق والباقر والرضا عليهم السلام ، ويعتبر من الرواة الموثوقين . له كتاب : ( توحيد المفضل ) ، و ( الوصية ) ، و ( علل الشرائع ) .

(٣) يونس بن عبد الرحمن مولى آل يقطين ، كان من أصحاب الإمامين الكاظم والرضا (عليهما السلام ) ، يعتبر من رواة الحديث ، وقع في إسناد زهاء ( ٢٦٣ ) مورداً . له مؤلفات ، منها : ( الجامع الكبير في الفقه ) ، و ( الرد على الغلاة ) ، و ( فضل القرآن ) .

المضامين ، أو نقلوها وضبطوها في مؤلفاتهم ومصنفاتهم ، والحال ، إن النقل والرواية لها ، لا يوجبان كفراً ولا غلواً بوجه من الوجوه ، إذ **أولاً** : إن النقل أو روايتها لا يوجبان الاعتقاد بها ، ولا تلازم بينهما وبينه ، **وثانياً** : إن انحصار وجوه القدح في رواة الأخبار والمدح فيهم في صحة الاعتقاد وفساده محل الإشكال ، وأول الكلام ، إذ درجات الخلق ومراتبهم في معرفة العقائد الدينية والمعارف الحقة متفاوتة ، بحيث لا تنضبط تحت قاعدة كلية ، ولا ترى اثنين في درجة ومرتبة واحدة ، ولا شك ولا ريب أن كل واحد يصوِّب نفسه ، ويخطِّىء المخالف له ، كفاك شاهداً الخبر المعروف : ( **لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله** ) أو لقال : ( **رحم الله قاتل سلمان** ) على اختلافه ، مع أنه لم يكن بينهما من الفرق إلَّا درجة واحدة ، وآخى بينهما رسول الله صلى الله عليه وآله ، فلو كانَ هذان الكاملان مع قوتهما في الإيمان ، وتحملهما ما لا يتحمل الأصحاب جميعهم ، بهذه الكيفية من قتل أخيه إذا اطَّلع على ما في قلبه ، والترحم لقاتله ، فكيف بسائر الناس من الأصحاب وغيرهم ؟

فظهر أنه لا يمكن أن يُقال إن أساس القدح مخالفة اعتقاد القادح ، وأساس المدح موافقة اعتقاد المادح ، بل للقدح أسباب ووجوه أُخر عديدة ، ليس المقام مقتضياً لذكرها ، وقد صرَّح جمع من الأصحاب بما ذكرنا ، منهم ( أبو علي ) في رجاله ، في ترجمة حال ( محمد بن سنان ) قال ـ بعد نقل الأقوال المختلفة في حقه ـ : وللسيد السعيد رضي الدين بن طاوس[1] رحمه الله كلام في محل هذا وأشباهه ، محصله : أن جلالة

---

(١) هو السيد علي بن موسى بن جعفر بن محمد الطاووس العلوي الحسني ولقبه رضي الدين ، وُلد في مدينة الحلة ، أشهر مؤلفاته : ( إقبال الأعمال ) ، و ( جمال =

قدرهم ، وشدة اختصاصهم بأهل العصمة سلام الله عليهم هو الذي أوجب انحطاط منزلتهم عند الشيعة ، لأنهم عليهم السلام لشدة اختصاصهم بهم أطلعوهم على الأسرار المصونة عن الأغيار ، وخاطبوهم بما لا تتحمّله أكثر الشيعة ، فنسبوا إلى الغلو وارتفاع القول ، وما شاكلهما . انتهى .

وقال الشيخ الجليل أبو الحسن الشريف النباطي[١] في كتابه ( مشكاة الأنوار ) : بل مهما يتفحص الإنسان يجد أكثر من رمى بالغلو ، أنه ممن روى في شأن الأئمة بعض المناقب الجليلة التي نقلها ثقات علمائنا في كتبهم معتقدين بها ، ولا تستلزم الغلو أصلاً عند التأمل الصادق ، ونعم ، ما قال شيخنا العلامة باقر علوم أهل البيت ، وخادم أحاديث آل محمد عليهم السلام ، حيث قال : رَدُّ الأخبار التي تشهد متونها بصحتها بمحض الظن والوهم ، ليس إلَّا للإزراء بالأخبار ، وعدم الوثوق بالأخبار ، والتقصير في معرفة شأن الأئمة الأطهار ، إذ وجدنا أن الأخبار المشتملة على المعجزات الغريبة إذا وصلت إليهم ، فهم إما يقدحون فيها أو في رواتها ، بل ليس جرم أكثر المقدوحين من أصحاب الرجال ، إلَّا نقل مثل تلك الأخبار . هذا كلامه أعلى الله مقامه .

وقد نقل الكشي[٢] رحمه الله أن إبراهيم بن سعيد أبو

---

= الأسبوع ) ، و ( فلاح السائل ) ، و ( الملهوف على قتلى الطفوف ) ، و ( مهج الدعوات ) . توفي في بغداد ، ودفن في النجف الأشرف سنة ٦٦٤هـ .

(١) هو أبو الحسن بن محمد الطاهر النباطي العاملي ، وهو فقيه ومحدث ، أشهر مؤلفاته : ( مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار ) ، و ( لب الألباب ) ، و ( الكشكول ) ، و ( نتائج الأخبار ) ، توفي في النجف ١١٣٨هـ ودفن فيها .

(٢) كتاب اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي ، لشيخ الطائفة أبي جعفر الطوسي ( قدس سره ) .

إسحاق[١] الثقفي الكوفي من أكابر أصحابنا ومؤلفي الكتب الكثيرة ، عمل كتاب (المعرفة في المناقب المشهورة والمثالب المأثورة) ، فاستعظمه الكوفيون ، وأشاروا عليه بتركه ولا يخرجه ، فقال : أيّ البلاد أبعد من الشيعة؟ فقالوا : أصفهان[٢]. فحلف أن لا يروي الكتاب إلَّا بها ، فانتقل إليها ورواه بها ، ثقة منه بصحة ما رواه فيه . ألا ترى إلى جمعٍ من أصحاب الأئمة كيف نقلوا متعجبين أن الإمام تكلم بغير العربية ، أو أخبر أحداً منهم باسمه ، أو بشيء صدر منه ، إلى غير ذلك من الأشياء التي نعلم قطعاً اتصافهم عليهم السلام بأعظم منها ، وجميع هذه من قصور معرفتهم بما في الأئمة من مزايا الفضائل التي خصَّهم الله تعالى بها . انتهى كلامه قدس سره .

وقال العالم الرباني الآقا باقر البهبهاني المرحوم في تعليقته على رجال الميرزا الاسترابادي : اعلمْ أن الظاهر أن كثيراً من القدماء سيما القميين منهم ، وابن الغضائري[٣]، كانوا يعتقدون في الأئمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة والجلالة ، ومرتبة معينة من العصمة

---

(١) أصله كوفي ، انتقل إلى أصفهان وأقام بها ، وكان زيدياً فانتقل إلى الشيعة ، وردت ترجمته .

(٢) هي إحدى مدن إيران ، ومركز محافظة أصفهان . تبعد عن العاصمة طهران ٣٤٠كلم ، وتقع على نهر «زاينده» . تبلغ مساحتها ١٧٩،١٠٦كلم٢، عدد سكانها (١٠٠،٠٠٠، ٣) .

(٣) هو أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم الغضائري . كان من الفقهاء النادرين في عصره ، وأستاذاً للشيخ الطوسي والنجاشي . له كتاب (الضعفاء) ، و (تاريخ ابن الغضائري) .

والكمال ، بحسب اجتهادهم ورأيهم ، وما كانوا يجوِّزون التعدي عنها ، وكانوا يعدّون التعدي عنها ارتفاعاً وغلواً ، على حسب معتقدهم ، حتى أنهم جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلواً ، بل ربما جعلوا مطلق التفويض إليهم أو التفويض الذي اختلف فيه كما سنذكر ، أو المبالغة في معجزاتهم ونقل العجائب من خوارق العادات عنهم ، أو الإغراق في شأنهم وإجلالهم وتنزّههم عن النقائص وإظهار كثير قدرة لهم ، وذكر علمهم بمكنونات السماء والأرض ، ارتفاعاً أو مورثاً للتهمة به ، سيما بجهة أن الغلاة كانوا مختفين في الشيعة مخلوطين بهم مدلسين . وبالجملة ، الظاهر أن القدماء أيضاً مختلفون في المسائل الأصولية ، فربما كان شيء عند بعضهم فاسداً ، أو كفراً ، أو غلواً ، أو تفويضاً ، أو تشبيهاً ، أو غير ذلك ، وكان عند الآخر مما يجب اعتقاده ، أو لا هذه ، ولا ذاك ، وربما كان منشأ جَرحهم بالأمور المذكورة وجدان الرواية الظاهرة فيها منهم ، كما أشرنا آنفاً ، أو ادّعاء أرباب المذاهب كونهم منهم ، أو روايتهم عنه ، وربما كان المنشأ روايتهم المناكير عنه ، إلى غير ذلك . فعلى هذا ، ربما يحصل التأمل في جرحهم بأمثال هذه الأمور المذكورة ، ومما ينبِّهُ على ما ذكرنا ملاحظة ما سيذكر في تراجم كثيرة ، إلى أن قال : وسيجيء في إبراهيم بن عمر[١] وغيره ضعف بضعيفات غض ، وفي إبراهيم بن إسحاق[٢] وسهل بن زياد[٣] ضعف تضعيف

(١) هو إبراهيم بن عمر اليماني الصنعائي ، ويكنى أبا إسحاق ، روى عن أبي جعفر ، وأبي عبد الله عليهما السلام . وقد ضعّفه ابن داود ، وابن الغضائري .

(٢) إبراهيم بن إسحاق الأحري النهاوندي ، قال البرقي شيخ لا بأس به .

(٣) سهل بن زياد ، أبو سعيد الآدمي ، له كتاب ( التوحيد ) ، وكتاب ( النوادر ) .

أحمد بن محمد بن عيسى[١]، مضافاً إلى غيرهما من التراجم ، فتأمل . انتهى .

ونقل أيضاً أبو علي في ( رجاله ) عن تعليقة أستاذه الآقا باقر البهبهاني المرحوم ، في أحوال سهل بن زياد ، حيث قال في التعليقة : ظني أن منشأ التضعيف حكاية أحمد بن محمد بن عيسى ، وإخراجه من قم[٢]، وشهادته عليه بالغلو والكذب ، وهذا مما يضعف التضعيف ، ويقوي التوفيق ، عند المنصف المتأمل ، سيما المطلع على أحمد ، وما فعله بالبرقي[٣]، وقاله في علي بن محمد بن سيرة ، وردّ النجاشي[٤] عليه . وقال ابن داود[٥]: إن أهل قم كانوا يُخرِجون الراوي بمجرد توهُّم

(١) أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي . ثقة ، كان في عصر الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام وروى عنهم ، شهد على سهل بن زياد بالغلو فأخرجه من قم إلى الري .

(٢) هي إحدى مدن الجمهورية الإسلامية في إيران . تبعد عن طهران ١٥٧كلم ، وفيها مرقد السيدة فاطمة المعصومة بنت الإمام الكاظم عليه السلام ، ويزيد عدد المؤسسات العلمية فيها على ٦٠ مؤسسة ومدرسة . أهمها : المدرسة الفيضية ، المدرسة الحجيّة ، جامعة دار الشفاء ، الجامعة المعصومية .

(٣) أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن البرقي . كان من أصحاب الإمامين : الجواد والهادي عليهما السلام كان أحد الفقهاء والمحدثين ، واسع الرواية وثقة في الحديث . أشهر مؤلفاته : ( المحاسن ) .

(٤) الشيخ أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي الأسدي ، من مواليد الكوفة ، أمضى أكثر عمره في مدينة بغداد ، وزار النجف وسامراء . وأهم عمل قام به تأليف كتاب ( فهرست أسماء المصنفين ) أو رجال النجاشي ، توفي في مطيرآباد من نواحي سامراء سنة ( ٤٥٠هـ ) .

(٥) الشيخ الحسن بن علي بن داود الحلي . وُلد سنة ٦٤٧هـ . أشهر مؤلفاته : ( رجال ابن داود ) ، و ( الدر الثمين في أصول الدين ) ، و ( المختصر من المحتضر ) وغيرها .

الريب ، وفي ترجمة محمد بن أرومة[١] ما يقويه ، سيما أنه صنف كتاباً في الردِّ على الغلاة ، وورد عن الهادي عليه السلام أنه بريء مما قذف به ، ومع ذلك كانوا يرمونه بالغلو ، إلى أن قال : وقال جدي رحمه الله : اعلمْ أن أحمد بن محمد بن عيسى أخرج جماعة من قم لروايتهم عن الضعفاء ، وإيرادهم المراسيل في كتبهم ، وكان اجتهاداً منه ، والظاهر خطأه ، ولكن كان رئيس قم ، والناس مع المشهورين إلَّا من عصمه الله ، ولو كنت تلاحظ ما رواه في ( الكافي ) فيه في باب النص على الهادي عليه السلام ، وإنكاره النص لتعصب الجاهلية ، لما كنت تروي عنه شيئاً ، ولكن تاب ، ونرجو أن يكون تاب الله عليه . انتهى كلامه قدس سره .

وبالجملة ، فالمقصود من نقل هذه الكلمات بيان : أن الأصحاب صرّحوا ، بما ذكرنا ، من أن الاعتقاد بخلاف معتقد القادح لا يكون سبباً للقدح ، وبمحض التهمة باللغو والكذب لا يجوز القدح في الراوي ، إذ لعل القادح هو مقصِّر غاية التقصير بحسب اجتهاده في معرفة حال الأئمة ، كما هو الغالب في القادحين في زماننا هذا ، وما قرب منه ، ولذا يُنْسَبُ بعض الخواص من أصحاب الأئمة وكمليهم إلى الغلو والجنون ، كمفضل بن عمر ، ومحمد بن سنان ، ومعلى بن خنيس[٢] ، حيث نسبوه إلى الغلو ، وجابر بن يزيد الجعفي حيث نسبوه إلى الجنون ، وقالوا : جُنَّ جابر ، جُنَّ جابر ! فظهر أنه لا عبرة ولا اعتبار بلا شك

---

(١) محمد بن أرومة : جاء في الاتقان أنه من المتهمين بالغلو ، وينسب إليه أنه ألَّف كتاباً في تفسير الباطن .

(٢) روى عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام . كوفي ثقة يروي عن الصادق شهد له بالجنة .

وغبار ، بقدح مثل الفضل بن شاذان النيشابوري[١] ، وأحمد بن محمد بن عيسى القمي ، ومحمد بن حسن ابن الوليد[٢] أستاذ الشيخ الصدوق ، وأحمد بن حسين بن عبيد الله الغضائري ، ونظائرهم في حق الرواة بوجه ، إذ قدحهم فيهم ليس من باب الشهادة فيهم بكذا وكذا ، حتى يُسمع منهم ، بل إنما هو من باب اعتقادهم ومقتضى اجتهادهم في معرفة أئمة الأنام عليهم سلام الملك العلّام ، يعني : كانوا جاعلين في تلك المعرفة حداً وميزاناً بحسب اجتهادهم ومقتضاه ، فمن كان يتعدَّى ذلك الحد والميزان ، ويتجاوز عنه بأقل قول وأدنى بيان ، رموه بالغلو والكذب ، وحكموا بكفره ، وأمروا الناس بعدم تكلمه والمعاشرة معه ، والحال ، أن اجتهادهم لو صحَّ حجّة عليهم لا على غيرهم ، وقد صرَّح جمع من الأصحاب ، كالشهيد الثاني[٣] ، والعلامة ، وصاحب الرواشح[٤] ، وغيرهم ممن يعتمد عليهم : أن قول الجارح والمعدّل في

---

(١) هو الفضل بن شاذان بن الخليل النيشابوري من كبار فقهاء الشيعة ومحدثيهم ومتكلميهم روى عن الإمامين الرضا والجواد عليهما السلام . له مؤلفات كثيرة منها : ( كتاب الملاحم ) ، و ( كتاب الرد على الفلاسفة ) ، و ( كتاب القائم ) وغيرها . توفي بمدينة نيشابور سنة ( ٢٦٠هـ ) ، ودفن فيها .

(٢) أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد ، محدّث وفقيه إمامي . كان شيخ القميّين في عصره . روى عنه الشيخ الصدوق . من مؤلفاته : ( الجامع ) ، و ( تفسير القرآن ) ، و ( الفهرست ) الذي أفاد منه النجاشي .

(٣) هو الشيخ زين الدين الجبعي العاملي . نشا في أسرة علمية ، وكانت سفراته كثيرة لتحصيل العلم . من مؤلفاته : ( شرح اللمعة ) ، و ( مسالك الأفهام ) ، و ( منية المريد في آداب المفيد والمستفيد ) ، و ( حاشية الإرشاد ) ، و ( الدراية ) . اغتاله أحد أزلام ملك الروم في سنة ٩٦٥هـ .

(٤) هو الشيخ حسين بن محمد بن أحمد آل عصفور الدرازي البحراني . كان شيخ =

مقام الجرح والتعديل ، إن كان من باب النقل والشهادة ، فكلامه مسموع وحجة ، وإن كان من باب الاجتهاد ، فليس بحجة ، ولا يعتمد عليه بوجه ، وإن كان غرضنا التعرض لهذه المسألة وإثباتها ، لتصدينا بنقل كلماتهم من كتاب ( الخلاصة ) للعلامة ، و ( شرح الدراية ) للشهيد الثاني ، لكن التعرض لها استطراديّ ، وكفانا هذا المقدار في هذا المضمار . فجرح القميين ونظائرهم وتعديلهم لا يعتد بهما ، ولا يعتنى منهما ، ولا يُجعلان ميزاناً في المقام ومناطاً في المرام ، إذ مدركهما اجتهادهم وليس بحجة على غيرهم ، كما عرفت إن صحَّ . والحال ، أنه ليس بصحيح ، وأنهم في زماننا هذا الذي انتشر فيه الأخبار ، ودوّنت فيه مؤلفات الأصحاب ، ولم يبق منها في زاوية الخمول إلَّا قليل ، من جملة المقصرين في مقام معرفة شؤونات الأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين كما يستفاد من كلمات البعض أيضاً ، لطيفة مضحكة . قال الصدوق عليه الرحمة في كتاب عقائده[١] : إن علامة المفوّضة والغُلاة وأصنافهم ، نسبتهم مشايخ قم إلى القول بالتقصير . انتهى . والعجب كل العجب أنه رحمه الله جعل نسبة علماء قم إلى التقصير من علائم المفوضة والغلاة ، ولم يجعل إنكاره ضرورة من ضروريات المذهب ، لا سيما في هذا الزمان من علائم تقصيره في معرفة أئمته ومواليه ، حيث قال : ( إن أقل درجة الغلو هو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله ) وتبع شيخه

---

= الأخبارية في عصره في الفقه والأصول والحديث . من مؤلفاته : ( رواشح العناية الربانية في شرح الكفاية الخراسانية ) ، و ( رسائل أهل الرسالة ودلائل أهل الدلالة ) . توفي سنة ١٢١٦هـ بقرية الشاخورة في البحرين ، ودفن فيها .

(١) الشيخ الصدوق، الاعتقادات في دين الإمامية ، ص ١٠١ .

وأستاذه محمد بن الحسن بن الوليد ، قال في كتابه من ( لا يحضره الفقيه ) ، قال مصنف هذا الكتاب : إن الغلاة والمفوضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي صلى الله عليه وآله إلى أن قال : وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد ابن الوليد يقول : ( أقل درجة الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله ، فلو جاز أن تَرِدَ الأخبار الواردة في هذا المعنى لجاز أن تُردُ جميع الأخبار ، وفي ردِّها إبطال الدين والشريعة ، وأنا أحتسب الأجر في تصنيف كتاب منفرد في إثبات سهو النبي ، والرد على منكريه إن شاء الله تعالى ) . انتهى .

**فمن قال** : إن صحيح الاعتقاد هو القول بسهو النبي صلى الله عليه وآله ، وجعل إنكار ما هو ضروري مذهب الشيعة ، لاسيما في هذا الزمان ، علامة المفوضة والغلاة ! فهل يبقى لجرحه وتعديله وثوق واعتبار في المقام ؟ والأعجب أنه جعل لهم علامة أخرى ، حيث قال في ذلك الكتاب بعد الكلام السابق : ومن علامتهم دعوى علم الكيمياء ، ولم يعلموا منه إلَّا الدغل ، وتنفيق الشبه ، والرصاص على المسلمين . فانظرْ أيها المنصف والمعتبر ، هل ربط بين القول بالتفويض والغلو ، ودعوى علم الصنعة والكيمياء ، ومناسبة أو تلازم ، حتى يجعل هذه من علاماتهم ؟ وقد نرى في هذا الزمان كثيراً من أهل الغلو يعتقدون ألوهية أمير المؤمنين عليه الصَّلاة والسلام ولم يعلموا اسم هذا العلم فضلاً عن دعواه ، واجتماعهما في المحل الواحد اتفاقاً ، لا يوجب كون أحدهما علامة الآخرين . والأفضح أن الفاضل المعاصر المرحوم بعد نقل العبارة في رسالته ، قال : وحضرات درا ١اكثر كتب خود مدعى علم كيمياء هستند واين از عجائب است وگويا كلام صدوق مستند بروايتي باشد يعني : إن

الجماعة ( يعني الشيخ الأوحد وتابعوه في أكثر كتبهم ) مُدَّعون لعلم الكيمياء ، وهذا من العجائب ! ولعل كلام الصدوق مستند إلى الرواية ، ولعمري ، إنهما صادقان في دعواهما وما جرى به قلمهما ، لأن الإنسان عدّو لما جهله ومنكر لما فقده ، وما حملهما على ذلك وإنكار ما هنالك إلَّا جهلهما لأخت النبوة وعصمة المروة ، ليت شعري ، أيّ شيء من هذا العلم ينكران ؟ وجود هذا العلم الشريف الذي هو مرآة الحقائق ومنظرة الدقائق ، أم ورود الأخبار الكثيرة في بيانه ، أم وجود حامليه في كل زمان وعصر وأوان ؟

وبالجملة ، إن كانت هذه العلامة ، كما ذكرهما الصدوق عليه الرحمة ، صحيحة واستبشر بها الفاضل المعاصر المرحوم ، وقال : إنه من العجائب ، ولعله مستند إلى الرواية ، لزم أن تكون العلامة الأولى أيضاً ، عنده صحيحة ومقبولة لديه ، إذ وردت فيها أخبار ، كما هي عند الصدوق صحيحة ، ويقول بما قال به من خلاف ضرورة مذهب الشيعة الاثني عشرية ، ويعتقد أن أقل درجة الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله ، ويقول بسهو أجداده الطاهرين المعصومين . الحاصل ، بعدنا عن المقصود والمرام ، فلنتوجه إلى ما هو الأهم من تحرير المقام ، ونقول : إن أهل التفريط لما عاشروا المخالفين ، وأنسوا بما عندهم ، ولم يطلعوا بأسرار أمناء الرحمن ، ولم يتحمَّلوا بما ورد منهم من عجائب البرهان وغرائب البيان ، وقاسوا مَنْ ولَّاهم الله أمر مملكته ، وجعلهم معادنَ سرِّه وحكمته ، إلى أنفسهم الكثيفة ، وجعلوا ميزان معرفتهم قلوبهم الضعيفة ، ومعيار تحمُّلهم عقولهم السخيفة ، قصَّروا في معرفة مقامات أولياء الله التي لا يحتملها ملكٌ مقرب ، ولا نبيٌّ مرسل وقالوا ما

قالوا ، وارتكبوا ما ارتكبوا ، من قبيح المقال في حق النبي والآل عليهم صلوات الملك المتعال ، حتى قال بعض : إن الأئمة عليهم السلام لا يعلمون كثيراً من الأحكام الدينية إلى أن ينكث في قلوبهم ، وبعض : أن الأئمة كانوا يلتجئون أحياناً إلى الظن والتخمين ، وجمع أنكروا صدور المعجزة عنهم عليهم السلام ، ونفوا عنهم سماع كلام الملائكة ، وجماعة أنكروا أفضليتهم عن الأنبياء غير نبينا صلى الله عليه وآله ، وجمع قالوا : بصدور السهو عنهم عليهم السلام ، وقد أشرنا سابقاً إلى بعض من هذه العقائد الفاسدة والآراء الكاسدة ، وليس ذلك إلَّا لقصور فهمهم الضعيف عن معرفة مواليهم ، وتقصيرهم فيها ، وعدم تحملهم غرائب أحوالهم عليهم السلام ، وعجائب أفعالهم وأقوالهم ، وإن يمكن في حقّ مثل الصدوق ونحوه ، ممن يعتمد عليهم القول بالتسديد في صدور هذه الأقاويل حفظاً لضعفاء الشيعة ، وصوناً لحمقائهم عن الانحراف والخروج عن الدين .

**أما القسم الثاني** : وهو أهل الإفراط ، فهم أيضاً لما رأوا ما صدر من أئمتهم من عجائب الأفعال والأقوال ، أو وصلت إليهم ، واضطربت عقولهم وتزلزلت أفهامهم ، تجاوزوا عن الحدود ، ومالوا عن وسط الطريق والحق الدقيق ، إلى جانب الإفراط وطريق الباطل والفساد ، غافلين عن حقيقة الحال أنه لا يبعد عن لطف الله سبحانه وكرمه العميم ، وفضله الواسع ومَنِّهِ الجسيم أن يتفضَّل على بعض عباده بفضائل جليلة ، ومزايا نبيلة ، ومقامات عالية ، ومراتب سامية ، بحيث يعجز عن دركها العقول ، وعن نيلها أفهام الفحول ، من الأنبياء والمرسلين وعباده

المقربين . في ( الكافي )[١] و ( الاحتجاج )[٢] و ( علل الشرائع ) و ( عيون الأخبار )[٣] و ( إكمال الدين )[٤] و ( أمالي الصدوق )[٥] قال الرضا عليه السلام في خبر طويل : ( **إن الإمامة أجل قدراً ، وأعظم شأناً ، وأعلى مكاناً ، وأمنع جانباً ، وأبعد غوراً ، من أن يبلغها الناس بعقولهم ، أو ينالوها بآرائهم ، أو يقيموا إماماً باختيارهم . إن الإمامة خصَّ الله عزَّ وجلَّ بها إبراهيم عليه السلام بعد النبوة ، والخلة مرتبة ثالثة وفضيلة شرَّفه بها ، إلى أن قال : هيهات هيهات ، ضلَّتِ العقول ، وتاهتِ الحلوم ، وحارتِ الألباب ، وحسرتِ العيون ، وتصاغرت العظماء ، وتحيَّرتِ الحكماء ، وخرستِ الخطباء وجهلتِ الألبَّاء ، وعجزت وكلَّتِ الشعراء ، وعييت البلغاء عن وصف شأن من شأنه ، وفضيلة من فضائله ، فأقرَّتْ بالعجز والتقصير ، وكيف يوصف أو ينعت بكنهه ، أو يفهم شيء من أمره ، أو يوجد من يقوم مقامه ، أو يغني غناه ؟ لا كيف ، وأنّى الخبر** ) . ولا يبعد أيضاً ، أن الإمام الذي هو صاحب تلك المقامات العالية ، والمراتب السامية ، الذي لا يحيط بمعرفته غير خالقه وبارئه ، ولا يطلع على شؤوناته وجلالته غير صانعه ، أن يقوم بوظائف العبودية ، ولا يفترُّ عنها طرفة عين أبداً : ﴿عِبادٌ مُكْرَمُونَ * لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[٦] .

---

(١) الكافي ، ج ١، ص١٩٩ ـ ٢٠١ .
(٢) الاحتجاج ، ج . ٢ ص٢٢٦ ـ ٢٢٧ .
(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ، ج ٢، ص١٩٦ ـ ١٩٧ .
(٤) الشيخ الصدوق ، كمال الدين وتمام النعمة ، ص٦٧٦ ـ ٦٧٧ .
(٥) الشيخ الصدوق ، الأمالي ، ص٧٧٤ ـ ٧٧٥ .
(٦) سورة الأنبياء ، الآيتان : ٢٦ ـ ٢٧ .

وبالجملة ، فبعض بواسطة عدم معرفتهم بمراتب الربوبية والعبودية ، لما رأوا ظهور بعض صفات الربوبية منهم ، بحيث تنافي صفات العبودية عندهم غلوا في حقهم ، وألحدوا ، وتجاوزوا الحدود في العباد ، وقالوا بمذهب ظاهر الفساد ، وبعض بواسطة حبّ الدنيا الدنية ، والرئاسة الظاهرة الدنيوية في زمان الأئمة وبعده ، لما رأوا ضعف عقيدة بعض الناس ، وسوسوا في صدورهم كالخناس ، واغتنموا الفرصة ، وشرعوا في إلحادهم وإغوائهم بإشاعة بعض المذاهب الفاسدة ، والآراء الكاسدة فيما بينهم ، وانتشاره فيهم ، حتى يصلوا به إلى مقصودهم ، ويحصلوا مرامهم ومآربهم ، كعبدالله بن سبأ[١] الذي كان في أول أمره يهودياً ، وغالياً في حق يوشع بن نون[٢] وصي نبي الله موسى عليه السلام ، ولما أسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً صار من الغلاة في حقّ عليّ أمير المؤمنين عليه السلام ، وفي الأخبار ، ورد عن الصادق عليه السلام لعن في حقه . ومثل بيان بن سمعان النهدي[٣] الذي هو من بني تميم ، ظهر في العراق بعد المئة من الهجرة ، وقال بألوهية أمير المؤمنين عليه السلام ، ثم بعده بألوهية محمد ابن الحنفية ، ثم بعده بألوهية ابنه

---

(١) عبد الله بن سبأ هو الذي كان يزعم أن أمير المؤمنين عليه السلام إله . ولقد استتابه عليّ عليه السلام ثلاثة أيام ، فلم يرجع عن كفره وغلوه ، فأحرقه بالنار ، وأحرق سبعين رجلاً ادعوا فيه ذلك .

(٢) هو الفتى الذي صاحَبَ موسى للقاء الخضر ، وهو الذي خرج ببني إسائيل من التيه ، بعد أربعين سنة ، وبعد وفاة موسى عليه السلام ، فاستخلفه على بني إسرائيل .

(٣) هو بيان بن سمعان النهدي ، كان تبَّاناً يتبِّن التبن بالكوفة ، ادّعى النبوّة بعد وفاة أبي هاشم ولد محمد ابن الحنفية ، فأخذه خالد بن عبد الله القسري هو وخمسة عشر رجلاً من أصحابه ، فشدّهم بالقصب ، في مسجد الكوفة ، وألهب فيهم النار .

أبي هاشم ، ومثل بشار الشعيري[١] وكان يُدْعى بالبشير والمبشر ، ومثل أبي الخطاب محمد بن أبي زينب[٢] ، ومثل العلبائية[٣] ، وكلُّهم كانوا يقولون بأنّ علياً هو الله ، ظهر بالعلوية والهاشمية ، وأظهر أنه عبده ورسوله بالمحمَّدية ، بعبارة أخرى : إنه هو الله ، ظهر مرة بصورة عليّ ، وتارة بصورة محمّد ، وأظهر نفسه أنه عبد الله ، والحال ، أنه هو عين الله ، وأنه رسوله بالمحمدية ، والحال ، أنه هو عين . ومثل أصحاب أبي الخطاب الذين قالوا بألوهية أربعة : عليٌّ ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ، وأنكروا ألوهية محمد ، وقالوا إنه رسول وعبد لعليّ . ومثل المخمسة الذين قالوا بربوبية محمد ، ثم بانتقالها منه إلى علي عليه السلام ، ومنه إلى فاطمة عليها السلام ، ومنها إلى الحسن عليه السلام ، ومنه إلى الحسين عليه السلام ، وقالوا : إن سلمان رسول محمد ، وأباحوا ترك العبادات ، وقالوا أيضاً بالتناسخ وترك التكليف بالمحرمات . ومثل محمد بن بشير[٤] لعنه الله ، وأصحابه الذين قالوا بأن

---

(١) هو أحد أئمة مذهب المخمسة ، ومقالته أنّ علياً هو الله ، وأنه ظهر بالعلوية الهاشمية . وقد قال الصادق فيه : ( **يا كافر ، يا فاسق ، يا مشرك ، أنا بريء منك** ) .

(٢) أبو الخطاب ، محمد بن أبي زينب الملعون ، من أصحاب مذهب المخمسة التي تعتقد أن عليّاً هو الله ـ والعياذ بالله ـ وأنه حل بالعلوية الهاشمية ( محمد ، فاطمة ، الحسن ، الحسين ) . وجاء عن الكشي : أنه ملعون .

(٣) هم أصحاب علباء بن أروع الأسدي وقيل الأوسي ، وهم قالوا بألوهية الأمير وأنه أفضل من محمد ، وأن محمداً بايع علياً . وورد عن الشهرستاني أنهم أصحاب العلباء بن ذراع الدوسي .

(٤) محمد بن بشير ، كان يقول : الظاهر من الإنسان آدم ، والباطن أزلي . . . ومذهبه أنكر الزكاة والحج وسائر الفرائض ، وقال بإباحة المحارم . والفروج والغلمان ، قتله الحاكم العباسي بحرِّ الحديد .

موسى بن جعفر عليه السلام جعله خليفة ، فيما بين الأمة وعلمه جميع ما تحتاج الأمة ، وزعموا أن كل من ادَّعى الإمامة من أولاده عليهم السلام كاذب وباطل ، وأن الله أوجب على الأمة الصَّلاة والصوم فقط ، وأما الزكاة ، والحج ، وسائر الواجبات ، فليست بواجبة ، إن تمام المحارم والفروج ، والغلمان ، حلال . ودليلهم آية ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْراناً وإِناثاً﴾[١] ، وقالوا أيضاً بالتناسخ ، وأن الأئمة انتقل كل واحد منهم إلى الآخر من بدن إلى بدن ، ومحمّد ربّ كل من ينتسب إليه ، وهو لم يلد ولم يولد ، والأئمة بيوته وظروفه . ومثل علي بن حسكة[٢] ، قال بألوهية أبي حسن العسكري عليه السلام ونبوة نفسه . ومثل مغيرة بن سعيد[٣] ، وصائد النهدي ، وحارث الشامي ، وفارس بن حاتم القزويني[٤] ، وأبي السمهري[٥] ، . . . . . وابن أبي

---

(١) سورة الشورى ، الآية : ٥٠ .

(٢) علي بن حسكة ، كان في زمن أبي الحسن العسكري ، وادعى بألوهيته ، وكان يدس الأحاديث وينسبها إلى الأئمة ، وكان يتأول عن الصلاة أن معناها : رجل ، لا ركوع ، ولا سجود وأن الزكاة : لا عدد دراهم ولا إخراج مال . فكتب الإمام أبو الحسن العسكري إلى أحد مواليه : ( **ليس هذا ديننا ، فاعتزله** ) . وفي رواية أخرى أنه قال : ( **لعن الله القاسم اليقطيني وعلي بن حسكة القمي** ) .

(٣) روى الكشي : « كان المغيرة بن سعيد يكذب على أبي جعفر ، فأذاقه الله حرّ الحديدة فكان من الكذابين ، وقد أشهر أبو جعفر لعنهم والبراءة منهم » .

(٤) فارس بن حاتم القزويني . كتب عروة إلى أبي الحسن عليه السلام في أمر فارس بن حاتم ، فكتب : ( **كذّبوه واهتكوه ، أبعده الله وأخزاه ، فهو كاذب في جميع ما يدَّعي ويصف** . . . ) وروي عن أبي الحسن عليه السلام أمر بقتله . وقد قتله جنيد .

(٥) أبو السمهري وابن أبي الزرقاء عن إسحاق الأنباري قال : قال لي أبو جعفر عليه السلام : ( **ما فعل أبو السمهري لعنه الله ، يكذب علينا ويزعم أنّه وابن أبي الزرقاء دعاة إلينا** ، =

الزرقاء[١]، وحسن بن محمد القمي[٢]، ومحمد الفهري[٣]، والحلاجية[٤]، وبعض أصحاب التصوف الذين قالوا بالمذاهب الفاسدة والعقائد الكاسدة ، وتركوا المحلّلات وحلّلوا المحارم ، وعطلوا أحكام الله ، ومن تبعهم في تلك العقائد ممن قالوا بألوهية النبي صلى الله عليه وآله ، أو أحد الأئمة ، والتفويض الباطل ، كلهم مفرطون ، وغلاة ، وكفار ، ومشركون ، وملحدون ، وملعونون بلسان النبي والأئمة صلوات الله عليهم . عن أبي بصير[٥]، عن الصادق عليه السلام قال : ( **يا أبا**

---

= **أشهدكم أنا أبرأ إلى الله منهما ، إنهما فتّانان ملعونان . . . فقلت له : يحل لي قتلهما ؟ فقال : إنهما يفتنان الناس ، ويعملان في خيط رقبتي ، ورقبة موالي ، فدماؤهما هدر للمسلمين . . .** ) .

(١) المصدر السابق نفسه .

(٢) نظام الدين حسن بن محمد القمي النيسابوري ومحمد بن نصير الفهري ، فضحهما الإمام العسكري عليه السلام في قوله : ( **أبرأ إلى الله من الفهري والحسن بن محمد بن بابا القميّ ، فأبرأ منهما ، وإني ألعنهما ، عليهما اللعنة ، مستأكلين يأكلان بنا الناس ، فتّانين مؤذيين ، آذاهما الله وأركسهما في الفتنة ركساً** ) . فقد ادّعى ابن بابا ( حسن بن محمد القمي ) أني بعثته نبيّاً ، وقد ادعى محمد بن نصير الفهري أنه نبيّ رسول .

(٣) محمد بن نصير الفهري : المصدر السابق نفسه .

(٤) الحلاجيّة : قال الشيخ المفيد في شرح عقائد الصدوق : الحلاجية حزب من أصحاب التصوّف ، وهم أصحاب الإباحة والقول بالحلول ، وهم قوم ملحدة زنادقة ، وعن الصدوق : هم من الغلاة في دعوى التجلي بالعباد مع تركهم الصلاة وجميع الفرائض ، ودعوى المعرفة بأسماء الله العظمى ، ودعوى انطباع الحق لهم ، وأن الولي إذا أخلص وعرف مذهبهم فهو عندهم أفضل من الأنبياء .

(٥) أبو بصير كنية مشتركة لرواة شيعة من أصحاب الإمام الباقر والإمام الصادق عليهما السلام هم : يحيى بن أبي القاسم الأسدي ، وليث بن البختري المرادي ، ويحيى بن أبي القاسم المكفوف. توضيح المقال في علم الرجال الملا علي كني ص ١٦٣ .

**محمد ابْرَأْ ممن زعم أنَّا أرباب . قلت : برئت منه ، فقال : ابْرَأْ ممن زعم أنَّا أنبياء . قلت : برئت منه )**[١] . وعن ابن مسكان[٢]، عن الصادق عليه السلام قال : ( **لعن الله من قال فينا ما لا نقوله في أنفسنا ، ولعن الله من أزالنا عن العبودية لله الذي خلقنا ، وإليه مآبنا ومعادنا وبيده نواصينا** )[٣] . انتهى . والمروي في تفسير الإمام[٤] والاحتجاج[٥] عن الرضا عليه السلام ، قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : ( **لا تتجاوزوا بنا العبودية ثم قولوا فينا ما شئتم ولن تبلغوا ، وإياكم والغلو كغلو النصارى ، فإني بريء من الغالين** ) . وفي ( بصائر الدرجات )[٦] عن الصادق عليه السلام قال : ( **يا كامل اجعلوا لنا ربّاً نؤوب إليه ، وقولوا فينا ما شئتم** ) . انتهى .

وبالجملة ، فالأخبار بهذا المضمون كثيرة فوق حدّ الإحصاء ، وبعد ظهور فساد طريقي الإفراط والتفريط اتضح أن الحق هو النمط الأوسط ، وهو القسم الثالث ، كما برهنَّا في الفصل السابق ، ويدل عليه صريحاً

---

(١) عن أبي بصير قال : قال لي أبو عبد الله عليه السلام : ( **يا أبا محمد ابرأ ممن يزعم أنا أرباب ، قلت : برئ الله منه ، فقال : ابرأ ممن زعم أنا أنبياء ، قلت : برئ الله منه** ) . بحار الأنوار ، ج ٢٥ ، ص ٢٩٧ ، جامع أحاديث الشيعة ، ج ١٤ ، ص ٤٤٨ .

(٢) هو عبد الله بن مسكان . من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام . روى بإسناد زهاء ( ٢٧٩) مورداً عن الإمام الصادق عليه السلام من مؤلفاته : ( الإمامة ) ، ( الحلال والحرام ) .

(٣) بحار الأنوار ، ج ٢٥ ، ص ٢٩٧ .

(٤) تفسير الإمام العسكري عليه السلام ، ص ٥٠ .

(٥) الاحتجاج ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ .

(٦) مختصر بصائر الدرجات ، ص ٥٩ .

خبر محمد بن سنان المروي في ( الكافي ) و ( رياض الجنان ) ، وهو الصراط المستقيم ، والنهج القويم ، من تقدَّم عليه أفرط ، ومن تأخَّر عنه فرط ، ثبَّتنا الله عليه ونفعنا به ، في ضيق المسالك وعند هول المحشر وشدائد ما هنالك .

* * *

## الفصل الثالث

## بيان أن تفويض المعصومين ليس على وجه الاستقلال

المراد من التفويض عرفاً ، هو أن تنسب جميع الأفعال أو بعضها إلى الخلق على طريق الاستقلال ، ولا شك ولا شبهة أنه بهذا المعنى في حقّ المعصومين الأربعَة عشرَ سلام الله عليهم كُفْرٌ وشرك بالله ، كما قال جمع : إن الله خلق محمداً صلى الله عليه وآله ، ثم فوَّض إليه خلق الدنيا ، وهو الخلَّاق لجميع ما فيها مستقلاً ، وقال جمع به ـ بعينه ـ في حقّ الأمير عليه السلام ، وقال به أيضاً جمع ـ بعينه ـ في حق الخمسة سلمان وأبي ذر ومقداد وعمار وعمرو بن أمية[١] ، ويسمّون بالمخمسة ، والأخبار الواردة في بطلان التفويض والنهي عنه مصاديقها هؤلاء الطوائف الذين قالوا بالتفويض على نوع الاستقلال ، وكلمات الأصحاب أيضاً ظاهرة فيه . قال الصدوق عليه الرحمة في رسالة ( الاعتقادات )[٢] : اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنهم كفار بالله عزَّ وجلَّ ، وأنهم شرٌّ من اليهود ، والنصارى ، والمجوس ، والقدرية الحرورية والحربية ، ومن

(١) هو الذي بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله إلى النجاشي في الحبشة بشأن جعفر بن أبي طالب وأصحابه ، وكتب معه كتاباً ، وكان من المجاهدين في بئر معونة ، ونجا منهم ، وأُخذ أسيراً ، فلما أخبرهم أنه من مضر جزّوا ناصيته وأعتقوه .

(٢) الاعتقادات في دين الإمامية ، ص٩٧ ـ ٩٩ .

جميع أهل البدع والأهواء المضلة ، وأنه ما صغَّر الله جل جلاله تصغيرهم بشيء ، قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتابَ والْحُكْمَ والنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِباداً لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ ولكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِما كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتابَ وبِما كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ * ولا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَةَ والنَّبِيِّينَ أَرْباباً أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[١]، وقال عزَّ وجلَّ : ﴿لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾[٢]. واعتقادنا في النبي صلى الله عليه وآله أنه سُمَّ في غزوة خيبر ، فما زالت هذه في الأكلة تعاوده ، حتى قطعت أبهره ، فمات منها ، وأمير المؤمنين عليه السلام قتله عبد الرحمن بن ملجم[٣] ودُفن بالغري ، والحسن بن علي سَمَّتْهُ امرأته جعدة بنت الأشعث الكندي[٤]، فمات في ذلك ، والحسين بن علي قُتل بكربلاء ، وقاتله

---

(١) سورة آل عمران ، الآيتان : ٧٩ ـ ٨٠.

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٧١.

(٣) كان من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ، وممن بايعه ، أقام ابن ملجم في الكوفة ، وتزوج قطام بنت سخينة بنت عوف من قطام التي كانت على رأس الخوارج ، وكان أبوها وأخوها وعمها قد قتلوا على يد أمير المؤمنين عليه السلام . فاشترطت على ابن ملجم قتل أمير المؤمنين عليه السلام ، وقد وافق ذلك مع ما عزم عليه هو وابن عبد الله التميمي ، وعمرو بن بكيري التميمي ، في قتل عليّ عليه السلام ، ومعاوية ، وعمرو بن العاص . على أن ينفذوا ما تعاهدوا عليه ليلة ١٩ من شهر رمضان . فقعد ابن ملجم تلك الليلة لعليّ عليه السلام ، فضربه على رأسه ، ومات عليّ عليه السلام من أثر تلك الضربة . وبعد دفن أمير المؤمنين عليه السلام ، جيء بابن ملجم ، وضربت عنقه .

(٤) جعدة بنت الأشعث ، هي أميرة كان أبوها أمير قبيلة كندة ، وفد على النبيّ صلى الله عليه وآله في ثمانين راكباً وأسلموا . وكان سبب زواج الحسن عليه السلام منها ، المصاهرات السياسية والائتلافية بين بطون القبائل . ولما قرر معاوية عدم الوفاء بشروط الصلح مع الإمام الحسن فدسّ إلى جعدة بنت الأشعث بأن تسم الحسن ويزوجها يزيد . فسمَّته وقتلته .

سنان بن أنس[١] لعنه الله ، وعلي بن الحسين عليه السلام سيد العابدين سَمَّهُ الوليد بن عبد الملك[٢]، فقتله ، والباقر محمد بن علي سَمَّهُ إبراهيم بن الوليد[٣]، فقتله ، والصادق عليه السلام سَمَّهُ المنصور[٤]، فقتله ، وموسى بن جعفر عليهما السلام سَمَّهُ هارون الرشيد[٥]، فقتله ، والرضا علي بن موسى عليهما السلام فقتله المأمون[٦] بالسم ، وأبو جعفر محمد بن علي عليهما السلام قتله المعتصم[٧] بالسُّمِّ ، وعلي بن محمد عليه السلام قتله المعتضد[٨] بالسّم ، والحسن بن علي العسكري عليه السلام

---

(١) كان سنان في جيش عمر بن سعد ، وهو الذي ضرب الحسين عليه السلام بالرمح ، فسقط من جواده على الأرض فقال البعض : إنّ سناناً أخذ بلحية الحسين عليه السلام ، وجعل يضرب بالسيف في حلقه ، وهو يقول : والله ، لأحتزّ رأسك ، وأنا أعلم أنك ابن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله ، وخير الناس أباً وأماً . كما أنّه هو الذي رمح رأس الحسين عليه السلام على الرمح ، ودخل به على عبيد الله بن زياد . وطلبه المختار فوجده قد هرب إلى البصرة ، فهدم داره . ثم إنّ سناناً خرج من البصرة إلى القادسية ، فأرسل إليه ، فقطع أنامله ، ثم قطع يديه ورجليه ، وأغلى له زيتاً في قدْرٍ ، ورماه فيها .

(٢) الحاكم المرواني المعروف من حكام بني أمية من البيت المرواني .

(٣) هو إبراهيم بن الوليد بن يزيد بن هشام بن عبد الملك. وملك بعده مروان الملقب بالحمار، وفي أيامه حصلت ثورة خرسان. وهو الذي وضع السّمَّ للإمام محمد بن عليّ الباقر عليه السلام .

(٤) المنصور الدوانيقي ثاني حكام بني العباس .

(٥) الحاكم العباسي المشهور الذي حفلت بسيرته الكتب .

(٦) ابن هارون الرشيد ، وقد قام بفعلته هرباً من الوفاء بوعده للإمام الرضا عليه السلام بولاية العهد .

(٧) من الحكام العباسيين .

(٨) من الحكام العباسيين .

قتله المتوكل[١] بالسّم ، واعتقادنا في ذلك إنه جرى عليهم على الحقيقة ، وأنه ما شبه للناس أمرهم كما يزعمه من يتجاوز الحدّ فيهم من الناس ، بل شاهدوا قتلهم على الحقيقة والصحة ، لا على الحسبان والخيلولة ، ولا على الشك والشبهة ، فمن زعم أنهم شبهوا أو واحد منهم ، فليس من ديننا على شيء ، ونحن منه براء ، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام أنهم مقتولون ، فمن قال إنهم لم يقتلوا فقد كذَّبهم ، ومن كذَّبهم فقد كذَّب الله عزَّ وجلَّ وكَفَرَ به ، وخرج من الإسلام ، ﴿ومَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وهُوفِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخاسِرِينَ﴾[٢] . . . الخ .

وقال الشيخ المفيد[٣] رحمه الله في شرح هذا الكلام : الغلو في اللغة هو التجاوز عن الحدّ والخروج عن القصد ، قال الله ( تعالى ) : ﴿يا أَهْلَ الْكِتابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ ولا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[٤] ، فنهى عن تجاوز الحدّ في المسيح وحذّر من الخروج عن القصد في القول ، وجعل ما ادعته النصارى فيه غلواً ؛ لتعديه الحدَّ على ما بيّناه ، والغلاة من المتظاهرين بالإسلام هم الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمة عليهم السلام من ذريته إلى الألوهية والنبوة ، ووصفوه من الفضل في الدين والدنيا إلى ما تجاوزوا فيه الحدَّ ، وخرجوا عن القصد ، وهم ضُلَّال كفَّار ، حكم فيهم أمير المؤمنين عليه السلام بالقتل والتحريق بالنار ،

---

(١) من خلفاء العباسيين .
(٢) سورة آل عمران ، الآية : ٨٥ .
(٣) تصحيح اعتقادات الإمامية ، ص١٣١ ـ ١٣٤ .
(٤) سورة النساء ، الآية : ١٧١ .

وقضت الأئمة عليهم السلام فيهم بالإكفار والخروج عن الإسلام ، والمفوِّضة صنف من الغلاة ، وقولهم الذي فاقوا به مَنْ سواهم من الغلاة ، اعترافهم بحدوث الأئمة وخلقهم ، ونفي القدَمِ عنهم ، وإضافة الخلق والرزق مع ذلك إليهم ، ودعواهم أن الله سبحانه وتعالى تفرَّد بخلقهم خاصة ، وأنه فوَّض إليهم خلق العالم بما فيه وجميع الأفعال . . . إلخ .

ومن لاحظ بعين الاعتبار هاتين العبارتين عرف بلا غبار : إن التفويض الذي ورد النهي عنه في الأخبار ، وحَكَمَ بكفر قائله العلماءُ الأخيار ، هو التفويض على طريق الاستقلال ، لا ما ذكرنا من التفويض الصحيح ، وهو تصرُّفهم في ملك الله سبحانه ومملكته بإذنه ومشيئته وإرادته ، والمصرَّح في الآيات أيضاً ، هو نفي الخلق ، والرزق ، والإحياء ، والإماتة ، من غير الله عزَّ وجلَّ ، المدَّعي للألوهية ، أو الاستقلال ، أو الشراكة لا مطلقاً ، حتى تشمل ما ذكرنا ، منها قوله تعالى : ﴿أَلا لَهُ الْخَلْقُ والْأَمْرُ﴾(١) ، ﴿هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾(٢) ، ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾(٣) ، ومنها قوله عزَّ مِنْ قائل : ﴿اللَّهُ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾(٤) ، ﴿أَرُونِي ما ذا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّماواتِ﴾(٥) ،

(١) سورة الأعراف ، الآية : ٥٤ .
(٢) سورة فاطر ، الآية : ٣ .
(٣) سورة الرعد ، الآية : ١٦ .
(٤) سورة الرعد ، الآية : ١٦ .
(٥) سورة فاطر ، الآية : ٤٠ .

ومنها : ﴿هذا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي ما ذا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾[١] ، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوالرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾[٢] ، ومنها : ( ومن يرزقكم من دون الله ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّماءِ والْأَرْضِ﴾ ) ، ومنها : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحانَهُ وتَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٣] ، وغيرها من الآيات الصريحة في نفي تلك الصفات عمَّن ادّعى الألوهية أو الاستقلال غير الله تبارك وتعالى . نعم ، في بعض الأخبار النفي عن نسبة تلك الصفات إلى الأئمة عليهم السلام مطلقاً ، كالمروي في ( احتجاج ) الطبرسي[٤] ، عن علي بن أحمد[٥] قال : اختلف جماعة من الشيعة في أن الله عزَّ وجلَّ فوض إلى الأئمة أن يخلقوا ويرزقوا ، فقال قوم : هذا محال ، لا يجوز على الله تعالى ، لأن الأجسام لا يقدِر على خلقها غير الله . وقال آخرون : بل الله أَقْدَرَ الأئمة على ذلك وفوّض إليهم ، فخلقوا ورزقوا ، وتنازعوا في ذلك نزاعاً شديداً فقال قائل : ما بالكم لا ترجعون إلى أبي جعفر محمد بن عثمان ، فتسألوه عن ذلك ، ليوضح لكم الحقَّ فيه ، فإنه الطريق إلى صاحب الأمر ؟ فرضيت الجماعة بأبي جعفر ، وسلمت وأجابت إلى قوله ، فكتبوا المسألة وأنفذوها إليه ، فخرج إليهم من جهته توقيع

---

(١) سورة لقمان ، الآية : ١١ .
(٢) سورة الذاريات ، الآية : ٥٨ .
(٣) سورة الروم ، الآية : ٤٠ .
(٤) الاحتجاج ، ج ٢، ص٢٨٤ ـ ٢٨٥ .
(٥) علي بن أحمد العلوي العقيقي ، له كتب منها : ( كتاب المدينة ) ، ( كتاب المسجد ) ، ( كتاب بين المسجدين ) ، ( كتاب النسب ) ، و ( كتاب الرجال ) .

نسخته : ( **إن الله تعالى هو الذي خلق الأجسام ، وقسم الأرزاق ، لأنه ليس بجسم ولا حال في جسم ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، وأما الأئمة عليهم السلام فإنهم يسألون الله تعالى ، فيخلق ، ويسألونه فيرزق** ) . انتهى . هذا كما ترى في نفي تلك الصفات عنهم عليهم السلام مطلقاً ، ولكن لو دقَّقت النظر فيه مرة بعد أخرى ، عرفت أن المنفي عنهم عليهم السلام هو نسبة تلك الصفات إليهم على طريق الاستقلال لا مطلقاً ، إذ الناس في ذلك الزمان ، وهذا أيضاً ، ما يعرفون من لفظ التفويض إلَّا الاستقلال ، ولذا ، كانوا يستوحشون منه ويقولون إنه محال ، لأن الأجسام لا يقدِر على خلقها إلَّا الله ، وأما كونهم عليهم السلام وسائط صرفة وآلات محضة لله سبحانه في خلقها وإيجادها ، فلا أظن أحداً ينكره في ذلك الزمان ، كما لا ينكرون كون الملائكة الأربعة : جبرائيل ، وميكائيل ، وإسرافيل ، وعزرائيل ، وسائط وآلات في الخلق ، والرزق ، والحياة ، والممات ، فكيف لا ينكرون هذا ، وينكرون وساطة الأئمة عليهم السلام وآليتهم فيها ؟ والحال ، أنهم عليهم السلام قطعاً ، أكمل وأشرف ، وأبهى وأصفى ، وأقدم من الملائكة ، وعِلَّة لِعِلَّة عِلَّتهم ، ووسائط لإيجادهم ، مادتهم وصورتهم ، وأنهم لا يتصرفون في شيء ، ولا يخطون قدماً عن قدم إلَّا بإذنهم عليهم الصَّلاة والسلام ، كما في رواية المقداد بن الأسود[1] ( **قال : قال لي مولاي يوماً : آتني بسيفي ، فجئته به ، فوضعه على ركبتيه ، ثم ارتفع في السماء ، وأنا أنظر**

(١) مجمع النورين ، ص١٩١ ـ ١٩٢ ، تأليف الشيخ أبي الحسن المرندي ، وفي كتاب مشارق أنوار اليقين ، ص ٣٤٣ .

**إليه ، حتى غاب عن عيني ، فلما قَرُبَ الظهر نزل سيفه يقطر دماً ، قلت : يا مولاي ، أين كنت ؟ فقال : إن نفوساً في الملأ الأعلى اختصمت ، فقصدت ، فطهرتها ، فقلت : يا مولاي ، وأمر الملأ الأعلى إليك ؟ فقال : أنا حجَّة الله على خلقه من أهل سماواته وأرضه ، وما في السماء من ملك يخطر قدماً عن قدم إلَّا بإذني ، وفيَّ يرتاب المبطلون )** . انتهى .

فظهر أن نزاع الشيعة كان في نسبة تلك الصفات إليهم ، وصدورها عنهم على طريق الاستقلال ، على نحو ما ذكرنا ، إذ لا ينكر شيعي ولا موالٍ كونهم وسائط لتلك الصفات ، ومجرى لكل الفيوضات ، كما لا ينكرون في الملائكة الذين هم خدَّامهم وخدّام شيعتهم ، بل هذا الأمر في زماننا هذا ، من جملة ضروريات مذهب الشيعة الإمامية ، لا ينكره إلَّا من كان في قلبه زيغ ، فيتَّبع ما تشابه من أمورهم . فتبيّن أن الخبر المذكور أيضاً ، مُؤَيد وشاهد لنا على ما نريد من التفويض الحق ، لا ينفيه ولا ينافيه ، إن أنصفت نفسك ، وجانبت الاعتساف ، ونظرت بعين البصيرة والإنصاف . ومما يدل على نفي نسبة تلك الصفات عنهم عليهم السلام ، وصدورها عنهم مطلقاً ، ما رواه الصدوق عليه الرحمة في رسالة اعتقاداته[1] ، عن الرضا عليه السلام قال في دعائه عليه السلام : **( اللّهم إني أبرأ إليك من الحول والقوة ، فلا حول ولا قوة إلَّا بك ، اللَّهم إني أبرأ إليك من الذين ادعوا لنا ما ليس لنا بحق ، اللهم إني أبرأ إليك من الذين قالوا فينا ما لم نقله في أنفسنا ، اللهم لك الخلق ، ومنك**

(١) الاعتقادات في دين الإمامية ، ص٩٩ ـ ١٠٠ .

الأمر ، وإياك نعبد وإياك نستعين ، اللهم أنت خالقنا ، وخالق آبائنا الأولين ، وآبائنا الآخرين ، اللَّهم لا تليق الربوبية إلَّا بك ، ولا تصلح الإلهية إلَّا لك ، فالعن النصارى الذي صَغَّروا عظمتك ، والعن المضاهين لقولهم من بَرِيَّتك ، اللهم إنَّا عبيدك وأبناء عبيدك ، لا نملك لأنفسنا ضراً ولا نفعاً ، ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً ، اللّهم من زعم أننا أرباب ، فنحن إليك منهم براء ، ومن زعم أنَّ إلينا الخلق وعلينا الرزق ، فنحن إليك منهم براء كبراءة عيسى ـ عليه السلام ـ من النصارى ، اللهم إنَّا لم نَدْعِهِم إلى ما يزعمون ، فلا تؤاخذنا بما يقولون ، واغفر لنا ما يزعمون ) ، ﴿رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكافِرِينَ دَيَّاراً * إِنَّكَ إِنْ تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا عِبادَكَ ولا يَلِدُوا إِلَّا فاجِراً كَفَّاراً﴾ ) . انتهى . وما روى عن زرارة[١] ، ( قال : قلت للصادق عليه السلام : إن رجلاً من ولد عبد الله بن سبأ[٢] يقول بالتفويض . قال : وما التفويض ؟ قلت : يقول : إن الله عزَّ وجلَّ خلق محمداً وعلياً ، ثم فوَّض الأمر إليهما ، فخلقا ورزقا ، وأحييا ، وأماتا ، فقال : كَذَبَ عدوّ الله ، إذا رجعت اليه فاقرأ عليه هذه الآية التي في سورة الرعد : ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وهُوالْواحِدُ الْقَهَّارُ﴾ ، فانصرفت إلى الرجل ، فأخبرته بما قال الصادق ـ عليه السلام ـ فكأنما ألقمته حجراً ، أو قال : فكأنما أُخرس ) . انتهى . وما في ( البحار )[٣] و( عيون أخبار

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٠ ، وزرارة وردت ترجمته .
(٢) وردت ترجمته .
(٣) بحار الأنوار ، ج ١٧ ، ص ٧ .
(٤) عيون أخبار الرضا عليه السلام ، ج ١ ، ص ٢١٩ .

الرضا )[١] ، روي عن ياسر الخادم[٢] ( **قال : قلت للرضا عليه السلام : ما تقول في التفويض ؟ فقال : إن الله تبارك وتعالى فوَّض إلى نبيه صلى الله عليه وآله أمر دينه ، فقال : ﴿وما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ فأمّا الخلق والرزق ، فلا ، ثم قال عليه السلام : إن الله عزَّ وجلَّ ﴿خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ وهو يقول عزَّ وجلَّ : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحانَهُ وتَعالى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾** ) انتهى . وأيضاً ما في ( العيون )[٣] عن الرضا عليه السلام أنه قال : ( **ومن زعم أن الله عزَّ وجلَّ فوَّض أمر الخلق والرزق إلى حججه عليهم السلام ، فقد قال بالتفويض والقائل بالجبر كافر ، والقائل بالتفويض مشرك** ) . انتهى .

فالمنصف إذا نظر في هذه الأخبار بعين الدقة والاعتبار ، وجانب التعصب والأغيار ، عرف بلا غبار أنها لا تنافي ما ذكرنا من التفويض الحق ، بل كلها ظاهرة في التفويض المتعارف عن العرف ، وهو الاستقلال ، ومنصرفة إليه ، لأنه الفرد الشائع ، ثم كيف تكون نسبة تلك الصفات عليهم السلام مطلقاً تفويضاً باطلاً ، وقد نسب الله سبحانه لعيسى ابن مريم ، إذ خلق من الطين كهيئة الطير ، وقال : تبارك الله أحسن الخالقين . وقد قال الإمام عليه السلام في حق الملكين اللذين يدخلان في رحم المرأة ويصوران الأولاد : ( **ملكان خلاقان** ) وقال الحجّة عجل الله تعالى فرجه في توقيعه الشريف : ( **أما بعد ، فإنّا صنائع**

---

(١) ياسر خادم الإمام الرضا عليه السلام ، وهو مولى حمزة بن إليسع ، وله مسائل عن الرضا عليه السلام .

(٢) المصدر السابق ج٢ ص ١١٤ .

**الله ربّنا ، والخلق بعد صنائعنا** )[١] ، وما رواه في ( مدينة المعاجز )[٢] عن دلائل الطبري الإمامي[٣] قدس سره بإسناده إلى جمهور ابن الحكم[٤] ، قال : رأيت علي بن الحسين عليهما السلام ، وقد نبتت له أجنحة وريش ، فطار ، ثم قال : رأيت الساعة جعفر بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ في أعلى عليين . فقلت : وهل تستطيع أن تصعد ؟ فقال : ( **نحن صنعناها ، وكيف لا نقدر أن نصعد إلى ما صنعنا ؟ نحن حملة العرش والكرسي** ) ، ثم أعطاني طلعاً في غير أوانه . انظر كيف نسب عليه السلام الصنع إلى أنفسهم مرتين ، وكما في خبر ( عيون المعجزات ) عن المفضل بن عمر[٥] عن جابر بن يزيد الجعفي[٦] عن أبي خالد الكابلي[٧] ، قال : قال الإمام علي بن الحسين زين العابدين لما سألناه عن هذه الآية : ﴿ولَقَدْ جَعَلْنا فِي السَّماءِ بُرُوجاً وزَيَّنَّاها لِلنَّاظِرِينَ﴾[٨] قال : ( **إن قنبراً**[٩] **مولى عليٍّ عليه السلام أتى منزله يسأل**

---

(١) وجدناها بصيغة ( . . . **ونحن صنائع ربنا ، والخلق بعد صنائعنا** . . . ) .
بحار الأنوار ، ج ٥٣ ، ص ١٧٨ ، الغيبة ، ص ٢٨٥ .

(٢) مدينة المعاجز ، ج ٤ ، ص ٢٦٠ .

(٣) محمد بن جرير بن رستم الطبري الإمامي ، رجل دين وفقيه ومحدث إمامي ، من مؤلفاته ( دلائل الإمامة ) وفاته بعد سنة ٤١١هـ .

(٤) جمهور بن الحكم .

(٥) وردت ترجمته .

(٦) وردت ترجمته .

(٧) أبو خالد الكابلي .

(٨) سورة الحجر ، الآية : ١٦ .

(٩) قنبر أبو همدان مولى أمير المؤمنين عليه السلام ، وكان من السابقين المقربين من الإمام عليّ عليه السلام ، وقد دفع إليه الإمام عليّ عليه السلام لواء يوم صفين في قبال غلام عمرو بن العاص . قتله الحجاج بن يوسف الثقفي لشدّة حبه وإخلاصه ودفاعه عن الإمام عليّ عليه السلام .

عنه ، وخرجت إليه جارية يقال لها فِضَّة ، قال قنبر : فقلت لها : أين علي بن أبي طالب عليه السلام وكانت جاريته ؟ فقالت : في البروج قال قنبر ـ وأنا لا أعرف لأمير المؤمنين عليه السلام بروجاً ـ فقلت : وما يصنع في البروج ؟ قالت : هو في البروج الأعلى ، يقسم الأرزاق ، ويعيّن الآجال ، ويخلق الخلق ، ويميت ويحيي ، ويعزّ ويذلّ . قال قنبر : فقلت : والله لأخبَرنَّ مولاي أمير المؤمنين عليه السلام بما سمعت من هذه الكافرة ، فبينما نحن كذلك إذ طلع أمير المؤمنين ، وأنا متعجب من مقالتها ، فقال لي : يا قنبر ، ما هذا الكلام الذي جرى بينك وبين فضة ؟ فقلت : يا أمير المؤمنين ، إن فضة ذكرت كذا وكذا ، وقد بقيت متعجباً من قولها ، فقال عليه السلام : يا قنبر ، وأنكرت ذلك ؟ قلت : يا مولاي ، أشد الإنكار .

قال : يا قنبر ، ادْنُ مني ، فدنوت منه ، تكلَّم بشيء لم أفهمه ، ثم مسح يده على عيني ، فإذا السماوات وما فيهن ، بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام كأنها فلكة أو جوزة يلعب بها كيفما شاء ، وقال : والله ، إني قد رأيت خلقاً كثيراً يقبلون ويدبرون ، ما علمت أن الله خلق ذلك الخلق كلهم . فقال لي : يا قنبر ، قلت : نعم يا أمير المؤمنين عليه السلام ، قال : هذا لأوَّلنا وهو يجري لآخرنا ، ونحن خلقناهما ، وخلقنا ما فيهما ، وما بينهما ، وما تحتهما ، ثم مسح يده العليا على عيني ، فغاب عني جميع ما كنت أراه ، حتى لم أر منه شيئاً ، وعدت على ما كنت عليه من رأي البصر ) . وربما تستوحش من هذا الخبر ونحوه ، وتنسب من اعتقد بمضمونه إلى الغلو ، وترميه بذلك ، لكن إياك ثم إياك ، إذ ذكرنا في مقالة العلل أن نسبة تلك الأفعال والصفات إليهم

عليهم السلام ، ليست بطريق الاستقلال حتى يلزم الكفر والغلو ، بل إنما هي بملاحظة أنهم مجرى لها ، وواسطة ، وآلة لإجرائها ( **أبى الله أن يجري الأمور إلَّا بأسبابها** ) كما تنسبها إلى الملائكة ، ولا تستوحش منها ، ولا يلزم كفر ولا غلو .

ليت شعري ، ما بال أقوام إذا قيل لهم : إن ميكائيل يقسم الأرزاق ، وعزرائيل يميت ، وجبرائيل يخلق ، وإسرافيل يحيي بإذن الله ، ولا يستوحشون ويقبلون بقبول حسن ، مع أنهم عبيد وخدام لهم عليهم السلام ؟ وإذا قيل عليٌّ أمير المؤمنين ولي الله : يخلق ويرزق ويحيي ويميت بإذن الله ، يصَّعدون إلى السماء تارة ، وينزلون إلى الأرض أخرى ، كأنه خولط بعقلهم ، فما دعاك إلى هذه الحالة أيها المؤمن الموالي ، إذا سمعت في حقّ مواليك ما تعتقده في حق عبيدهم ومواليهم ، أنكرت كل الإنكار ، وتكلمت بكلام الأغيار ؟ فإن كان باطلاً فأنت غالٍ في حقّ مواليهم وعبيدهم ، ومقصِّر في حق ساداتك ومواليك ، وإن كان حقاً فلِمَ لا تساوي في الأقل ، ساداتك مع عبيدهم ؟ وهذا من العجب العجاب ، أيُسْمَعُ منك أيها الموالي في تقصيرك ، في حق أولياء الله ، ومعرفة مقاماتهم ، ومراتبهم يوم الحساب اعتذارك بأنك قلَّدت فيه فلاناً وفلاناً ، وتزعم أنك تنجو ذلك اليوم بعذرك البارد ، أو ما طرق سمعك أنه لا يجوز التقليد في أصول دينك ؟ أوليس هذا من أصول دينك الفارق ، وأساس مذهبك الصادق ؟ صحِّحْ عقائدك وأصول مذهبك باتباع آثارهم ، وتتبع أخبارهم ، وتبعية من تُمسك بأذيالهم ، واستمسك بأطناب خيمهم ، وخالف هواه ، واتبع لأمر مولاه ، ودع عنك قول هذا وذاك ، ولا تفسد به دنياك وعقباك .

وبالجملة ، فالأخبار المتضمنة للتبري ممن ينسب إليهم تلك الأفعال والصفات واللعن عليهم ، الظاهر منها لمن ﴿أَلْقَى السَّمْعَ وهُو شَهِيدٌ﴾[١] ، التبري ممن نسب إليهم تلك الصفات والأفعال بطريق الاستقلال ، أو التشريك الباطلين الموجبين للكفر الصريح ، لا التبري ممن نسب إليهم بعنوان أنهم وسائط لفعل الله ، ومجراه ، وأسباب ، وآلات له سبحانه ، وأنهم السبب الأعظم والصراط الأقوم ، فافهم ، وتبصر . ومن جملة ما يدل على التفويض الصحيح ما نقله الشيخ الأوحد الأحسائي ، عن ( كشف الغمة ) نقلاً عن مناقب خوارزم[٢] ، عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ( **إن الله لما خلق السماوات والأرض دعاهن ، فأجبنه ، فعرض عليهن نبوتي وولاية علي بن أبي طالب ، فقبلتهما ، ثم خلق الخلق ، وفوَّض إلينا أمر الدين ، فالسعيد من سعد بنا ، والشقي من شقي بنا ، فنحن المحلِّلون لحلاله والمحرمون لحرامه** ) . ومنها ما في ( بصائر الدرجات )[٣] عن أبي جعفر عليه السلام قال : ( **إن الله خلق محمداً صلى الله عليه وآله عبداً ، فأدبه ، حتى إذا بلغ أربعين سنة أوحى إليه ، وفوض إليه الأشياء ، فقال : ﴿وما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾**[٤] ) . ومنها ما في تفسير

---

(١) سورة ق ، الآية : ٣٧.

(٢) هو الموفق بن أحمد البكري (أبو المؤيد) المكي ، صاحب كتاب مناقب خوارزم والمعروف بأخطب خوارزم . كان فقيهاً غزير العلم ، محدّثاً كثير الطرق ، متمكناً في العربية ، يخطب بجامع خوارزم سنين كثيرة .

(٣) بصائر الدرجات ، ص ٣٩٨.

(٤) سورة الحشر ، الآية : ٧.

(٥) تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ١٩٧ .

( العياشي )[١]، عن جابر الجعفي ، قال : قرأت عند أبي جعفر عليه السلام قول الله تعالى : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾[٢]، قال : ( **بلى والله ، إن له من الأمر شيئاً ، وشيئاً ، وشيئاً ، وليس حيث ذهبت ، ولكني أخبرك أن الله تبارك وتعالى لما أمر نبيه عليه السلام أن يُظهر ولاية علي عليه السلام فكَّر في عداوة قومه له ، ومعرفته بهم ، وذلك الذي فضَّله الله به عليهم في جميع خصاله ، كان أول من آمن برسول الله صلى الله عليه وآله وبمن أرسله ، وكان أنصر الناس لله والرسول صلى الله عليه وآله ، وأقتلهم لعدوهما ، وأشدّهم بغضاً لمن خالفهما ، وفَضْلُ علمه الذي لم يساوِهِ أحد ، ومناقبه التي لا تُحصى شرفاً ، فلما فكَّر النبي صلى الله عليه وآله في عداوة قومه له في هذه الخصال ، وحسدهم له عليها ، ضاق من ذلك صدره ، فأخبر الله أنه ليس له من هذا الأمر شيء ، إنما الأمر فيه إلى الله أن يصيِّر علياً عليه السلام وصيّه وولي الأمر بعده ، فهذا عن الله ، وكيف لا يكون له من الأمر شيء ؟ وقد فوَّض الله إليه أن جعل ما أحلَّ ، فهو حلال ، وما حرَّم فهو حرام ، قوله : ( ﴿وما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ )** . ومنها ما نقله الشيخ الأوحد الأحسائي ، عن اختصاص المفيد ، عن جابر بن يزيد ، قال : قال : تلوت على أبي جعفر عليه السلام هذه الآية من قول الله : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ .

**فقال : ( إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حرص على أن يكون عليٌّ وليَّ الأمر من بعده ، فذلك الذي عنى الله ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ ، وكيف لا يكون من الأمر من شيء ، وقد فوّض الله له ، فقال : ( ما أحلَّ**

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٢٨ .

**النبي فهو حلال ، وما حرَّم النبي فهو حرام** ) . ومنها ما في ( بصائر الدرجات )[١] عن أبي حمزة الثمالي قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : ( **من أحللنا له شيئاً أصابه من أعمال الظالمين فهو حلال ، لأن الأئمة منّا مفوَّضٌ إليهم ، فما أحلُّوا فهو حلال ، وما حرَّموا فهو حرام** ) . وفقرة الزيارة الرجبية : ( **أنا سائِلُكُم وآملُكُم فيما إليكم التفويضُ وعليكُم التعويضُ** ) .

وبالجملة ، وإن كان غالب هذه الأخبار صريحةً في تفويض الأمور الشرعية من الحلال والحرام ، والأمر والنهي ، ولا تكون دليلاً لما نحن بصدده من تفويض جميع الأشياء الكونية والشرعية بالمعنى الذي ذكرنا إليهم عليهم السلام ، لكن بضم الأخبار السابقة الدالة على صحة نسبة أفعال الله وصفات فعله إليهم مجازاً ، يثبت المطلوب ، ثم كيف يفوّض إليهم جميع الأمور الشرعية كما هو مفاد هذه الأخبار ، ولا يفوض إليهم الأمور الكونية ؟ وكيف تصرفهم في تلك يكون ممضيّاً من خالقهم ، ولا يكون ممضيّاً فيما الخلق فيه وإليه أحوج ، ويكون المتصرف في هذه عبيدهم وخدامهم ، ولا يكون لهم التصرف فيه ؟ فإن كانت الأمور الكونية أجلَّ وأعظمَ من الأمور الشرعية ، فما السبب في تصرف عبيدهم وتوسطهم فيها ؟ وإن كانت الأمور الشرعية أجلَّ وأعظمَ منها فتصرفهم في الأمور الكونية يكون بالطريق الأولي ؟ وإن تساويتا لزم تساوي المولى والعبد أولاً ، والترجيح بلا مرجح ثانياً .

فثبت المطلوب ، وهو كونهم مجرى وواسطة في كل الأمور : كَوْنِيِّها

(١) بصائر الدرجات ، ص ٤٠٤ .

وَشَرْعِيِّها . وتصرف الملائكة وتوسطها في الأمور الكونية وتلك الأفعال ، إنما هو بإذنهم عليهم السلام كما سبق : إنها لا تخطو قدماً عن قدم إلَّا بإذنهم ، وجريان الفيض والمدد من الله سبحانه إليهم على يدهم ومنهم عليهم السلام ، فكيف لا يكون تصرفهم مسبوقاً بتصرف مواليهم وساداتهم ؟ فظهر مما ذكرنا أن الأخبار الناهية عن التفويض وصحته في حق الأئمة إنما تنهى عنه على وجه الاستقلال ، والأخبار المجوِّزة تحمل على الواسطية والآلية الصّرفة ، وشاهد الجمع خبر ( الكافي ) و ( الاختصاص ) و ( روض الجنان ) عن محمد بن سنان ، الذي بيَّن فيه أبو جعفر عليه السلام ميزانَ الحقّ ، مَنْ تجاوز عنه أفرط ، ومن قصَّر عنه فرَّط ، ويشير إلى ذلك بطريق التلويح الذي هو أبلغ من التصريح ما في ( غيبة ) الطوسي[١] ، عن كامل بن إبراهيم المدني[٢] ، حين وجهه قوم من المفوّضة والمقصرة إلى أبي محمد ، يعني : الحسن العسكري ، ليسأله عن مقالتهم ، إلى أن قال : ( **فَسَلَّمْتُ ، وجلست إلى باب عليه سِتْرٌ مرخيّ ، فجاءت الريح ، فكشفت طرفه ، فإذا أنا بفتى كأنه فلقة قمر ، من أبناء أربع سنين أو مثلها . فقال : يا كامل بن إبراهيم ، فاقشعررت من ذلك ، وألهمت أن قلت : لبيك يا سيدي ، فقال : جئت إلى ولي الله ، وحجّته ، وبابه ، تسأله هل يدخل الجنة إلَّا من عرف معرفتك وقال بمقالتك ؟ . فقلت : أيّ والله ، قال : إذن والله يقل داخلها ، والله ، إنه ليدخلها قوم يقال لهم الحقيّة ، قلت : يا سيدي ،**

---

(١) الغيبة ، ص٢٤٦ ـ ٢٤٧ .

(٢) من أصحاب أبي محمد العسكري عليه السلام ، وتشرف بلقاء المنتظر عجل الله تعالى فرجه ، وهو من خيار الشيعة .

**ومن هم ؟ قال : قوم من حبِّهم لعليٍّ يحلفون بحقِّه ، ولا يدرون ما حقُّه وفضله ، ثم سكت صلوات الله عليه عني ساعة ، ثم قال : وجئت تسأله عن مقالة المفوّضة ، كَذَّبوا ، بل قلوبنا أوعية لمشيئة الله ، فإذا شاء شئنا ، والله يقول : ﴿وما تَشاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللَّهُ﴾ ، ثم رجع الستر إلى حالته فلم أستطع كشفه ، فنظر إلي أبو محمد عليه السلام متبسماً فقال : يا كامل ما جلوسك وقد أنبأك بحاجتك الحجة من بعدي ؟ فقمت ، وخرجت ، ولم أعاينه بعد ذلك )** . انتهى الخبر الشريف . فمراده عجل الله تعالى فرجه من قوله : ( **كذَّبوا ، بل قلوبنا أوعية لمشيئة الله** . . . الخ ) . أن ما نريد ونفعل من التغييرات ، والتصرفات ، والتبديلات في ملك الله سبحانه كلها بمشيئة الله وإرادته ، لا بمشيئتنا وإرادتنا مستقلاً ، كما تزعمه المفوّضة وتعتقده فينا ، بل مشيئتنا تابعة لمشيئة الله ، فإذا شاء شئنا ، ﴿وما تَشاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللَّهُ﴾ ، وما يظهر منَّا من المشيئة والإرادة فهو مشيئة الله وإرادته ، لكنها تظهر منّا ، إذ قلوبنا أوعية ومحال لمشيئته سبحانه ، ونحن ألسنة إرادته تترجم عما شاء الله وأراده ، وليس لنا مشيئة وإرادة بوجه في قبال مشيئة الله وإرادته ، حتى نتمكن من تصرف ، وتغيير ، وتبديل من عند أنفسنا ، وهذا هو ما ذكرناه وأردناه من كونهم آلات محضة لإجراء أفعاله ، ووسائط صرفة لظهورها ، وأسباب عظام من أسباب المفاعيل ، كما في زيارة آل ياسين : ( **ومن تقديره منائح العطاء بكم إنفاذه محتوماً مقروناً ، فما شيء منّا إلَّا وأنتم له السبب** )[1] فبوجودهم تظهر أفعال الله سبحانه ، ومن أيديهم يجري جميع فيوضاته

(١) محمد جعفر المشهدي ، المزار ، ص ٥٦٨ .

الكونية والشرعية ( **فألقى الله في هوياتهم مثاله وأظهر عنهم أفعاله** ) ومثلهم ظاهراً مثل البلور إذا قابل الشمس ، فالمحرق حقيقة هو الشمس ، لكن فعلها وهو الإحراق ، يظهر من البلور ، وهو آلة صرفة وواسطة محضة لظهور فعلها ، ليس لنفسه جهة استقلال في الإحراق ، ولا جهة شراكة معها فيه ، ولا فوَّضت الشمس فعلها إليه ، بحيث رفعت اليد عنه ، بل جعلته الشمس مظهر فعله ، ومَجرى فيضه ، لصفائه ، وبهائه ، وكماله ، واستعداد قابليته ، وناهيك قول ابن أبي الحديد[١] المعتزلي :

**تَقَيَّلتَ أَفْعالَ الرُّبُوبِيَّةِ التي عَذَرْتَ بِهَا مَنْ شَكَّ أَنَّكَ مَرْبُوبُ**

وهذا هو المراد من التفويض الصحيح ، الوارد في الأدعية والأخبار ، والخطب والآثار ، وكلمات مشائخنا الأخيار ، كما سيظهر لك من كلماتهم المنقولة في الفصل الآتي إن شاء الله ، ألا لعنة الله ولعنة اللاعنين من الملائكة والإنس والجن أجمعين على الكاذبين ، ومن جرى لسانه أو قلمه على خلاف ما انطوى في ضميره ، ومن لم يقل بالتفويض بهذا المعنى في حق مواليه وساداته ، فليس له حَظٌّ من الإيمان ، وخارج من الطريقة الوسطى والنمط الأوسط ، وملحق بمن أفرط أو فرَّط كما صرَّح به خبر محمد بن سنان ، ومن قال بالتفويض بنوع الاستقلال أو التشريك ، أو تفويض الموكل للوكيل ، أو المولى إلى العبد ، كافر وخارج عن زمرة المسلمين ، وأبرأ إلى الله من هذه الأقوال الفاسدة ، ومن قائلها ، وعليه لعنة الله وأنبيائه وأوليائه وملائكته إلى يوم الدين .

---

(١) هو عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد ، هو أحد أبرز علماء وكتاب المعتزلة في عصره . من كتبه : ( شرح نهج البلاغة ) .

## الفصل الرابع

## بيان كلام السيد علي بحر العلوم في التفويض والرد عليه

قد ظهر واتضح بحمد الله وتوفيقه أن ما ذكرناه وبرهناه من معنى التفويض هو الحق الواضح والصواب اللائح والطريق الوسط والنمط الأوسط ، لا يحوم حوله إشكال ، ولا تمسّه يد أهل الجدال ، وهو الميزان الراجح ، ومَن تقدَّمه أفرط ، ومن تأخَّر عنه فرَّط ، إلَّا أن يتوبَ ويتوبُ الله عليه ، وإنَّ الأخبارَ الناهيةَ ظَاهرةٌ في الاستقلال ، والمجوّزة نَصٌّ في المدّعى ، والظاهِرُ لا يقابلُ النصَّ قطعاً ، وعلى فرض تسليمِ كونِ النَّاهيةِ نصاً في بطلانِ التفويض ، كما تمسّكَ به من تمسّك ، فحينئذٍ تعارضَ النَّصانُ ، فالجمع بينهما بحملِ الناهيةِ على صورةِ الاستقلال ، وهي الفَردُ الشَّائعَ المتبادَر المتعارَفُ من التفويضِ ، وحمل المجوِّزةِ على ما ذكرناه ، والشّاهِدُ للجمعِ خبرُ محمد بن سنان ، فالتمسّكُ بالأخبارِ النَّاهية مطلقاً من الغفلاتِ الواضحةِ ، وأوهنُ من بيتِ العنكبوتِ ، ليس له محصلٌ إلَّا طرح الأخبارِ الكثيرةِ الذي به تخريب أَساسِ الشريعة ، كتمسّكِ الفاضِلِ المعاصِر المرحومِ في رسالته ، والسيّد حيدر الكاظمي[1] في

(١) السيد حيدر بن إبراهيم بن محمد بن عليّ الحسين البغدادي الكاظمي (١٢٠٥هـ ١٢٦٥هـ) هو جدّ أسرة آل حيدر المعروفة بالكاظمية في بغداد . له : (هداية المسترشدين إلى معرفة الإمام المبين) .

رسالته أيضاً ، وملا جعفر الأسترابادي في رسالته ( حياة الأرواح ) ، ونظائرهم .

**إيقاظ وتنبيه**: من جملةِ الغرائبِ ما صرَّح به السيد علي بحر العلوم في ( البرهان القاطع ) في المجلد الثاني منه ، في صفحة **٤٣٥** بقوله : ومن الكفر لإنكار الضروري أن يُدّعى لعلي عليه السلام أو أحد الأئمة عليهم السلام ، بعضَ أوصاف لا تنافي التوحيد ، وربوبية الباري ، لكنها غير موجودة فيه بضرورة الإسلام ، كقول بعض ممن عاصرناهم ، وممن سلَف ، بأنه الخالق ، أو المحيي ، أو المميت عموماً بإذن الله سبحانه ، أو إمداده له في ذلك ومشيئته ، أو تفويضه ذلك إليه ، لانعقاد ضرورة الإسلام على عدمه ، وإن لم يدخل بذلك في الغلاة المصطلح ، انتهى كلامه .

ليت شعري ، أي ضرورة من المسلمين قامت على عدم اتصافهم بصفاتِ الأفعال عموماً ، وعدم كونهم آلة ووسائط بين الخالق والمخلوق في جميع ما يحتاجُ اليه الخلق من الفيوضاتِ الكونيةِ والشَّرعية ؟ والضروري بين المسلمين هو : عدم استقلال أحدٍ في خلق الأشياء وإيجادها ، كلاً أو بعضاً ، إلَّا الله جل جلاله ، وأما عدم توسط أحد وكونه آلة صرفة عموماً لله سبحانه ، فليس بضروري المذهب ، فضلاً عن ضرورة الدين ، ولم يصرَّح أحد من أصحابنا الإمامية بذلك . أليس إيجادُ الله سبحانه جميع الأشياء بفعله ومشيئته ؟ وأليس هم عليهم السلام أوعيةُ مشيئة الله ، ومحالُ مشيئةِ الله ، وألسنةُ إرادته ؟ وكيف يلبس الشيء حلَّة الوجود بدون توسطهم ، إذا كانوا هم محالُّ المشيئة وأوعيتها ، ولا تظهر المشيئة إلَّا منهم ؟ وإن أمكن أن تظهر من غيرهم ، لكن الحكمة اقتضت أن تظهر إلَّا منهم ، وأبت ظهورها من غيرهم ، لقربهم منها ، ومناسبتهم

إياها ، لكونهم أول ما تعلقت بهم ، وحاملين لها ، ومؤدين عنها قال الإمام عليه السلام في زيارة آل ياسين[١] : ( **ومن تقديره منائح العطاء بكم إنفاذه محتوماً مقروناً ، فما من شيء منا إلَّا وأنتم له السبب** ) . المنائح : جمع منحة وهي العطية ، والجمع المضاف يفيد العموم ، يعني : من جملة ما قدر الله سبحانه ، أن إنفاذ وإرجاء جميع منائحه وعطاياه يكون بكم محتوماً مقروناً ، ثم صرَّح بهذا المطلب أيضاً ثانياً بعبارة أوضح من الأولى ، بطريق الحصر المفيد للعموم أيضاً ، مكنسةً لغبار أوهام الضُّعفاء ، وطرداً لوساوس أفهام الحمقى ، بقوله : ( **فما من شيء منه إلَّا وأنتم له السبب** )[٢] ، في إيجادها وخلقها . وقال الإمام عليه السلام أيضاً في زيارةٍ أخرى : ( **إرادة الرّبِ في مقاديرِ أموره تهبِط إليكم ، ويصدر من بيوتكم** )[٣] ، والجمع المضاف مفيد للعموم ، يعني : إرادة الله سبحانه في جميع مقادير أموره تهبط إليه ، وتظهر منه ، ويصدر من بيته ، الصادر عما فصَّل من أحكام العباد التكوينية والتشريعية .

وبالجملة ، فالأخبار المصرّحة بأن جميع أفعال الله وإيجاده وإرادته تجري على يدهم ، وهم السبب الأعظم لنفاذ عطايا الله سبحانه إلى خلقه ، كثيرة ، لا تخفى على من مارسها قليلاً ، ومن هذه الجهة هم عليهم السَّلام يتصفون بصفاتِ الأفعالِ مجازاً ، كما بيناه وبرهناه في مقالة العِلل فراجع ، ولا يلزم منه كفر بوجه ، بل من لم يقل به فهو ممن فرَّط وقصَّر ، ونسب خلاف معتقده إلى الكفر ، وقال : رحم الله قاتله .

---

(١) المزار ، ص ٥٦٨ .
(٢) المزار ، ص ٥٦٨ .
(٣) الكليني ، الكافي ، ج ٤ ، ص ٥٧٧ .

## الفصل الخامس

### نقل كلام الشيخ الأوحد في بيان معنى التفويض الحق

بعد ما قرع سمعك ما هو الحق الحقيق في المقام ، والتحقيق الأنيق في المرام ، فاستمع الآن لما يُعرض عليك من كلماتِ الأوحد العلَّام ، عسى أن يحصلَ ما نرومه من كنس غُبار الأوهام ، وتنقلع مادة الشبهاتِ من بين الأنام ، ومن الله نستعين إنه خير معين . قال في كتاب ( شرح الزيارة ) عند شرح فقرة : ( **ومفوضٌ في ذلك كله إليكم** )[١] ، فيكون التفويض المذكور في الأخبار السَّابقة يراد به غير هذا المعنى الباطل الذي هو الشرك بالله ، وإنما معناه هو التفويض الحق على معانٍ كلهّا صحيحة .

**أحدها** : أنه سبحانه أوحى إليهم علوم ما يحتاج إليه الخلق وأحكامهم ، مما شاء جملة وتفصيلاً ؛ منها ليلة المعراج على محمد صلى الله عليه وآله ، ومنها ما ينزل في ليالي القدر ، ومنها القذف في القلوب والنقر في الأسماع ، ومنها علم ما كان وعلم ما يكون ، أي غابر ومزبور ، وهو قول موسى بن جعفر عليه السلام : ( **مبلغ علمنا على ثلاثة وجوه : ماضٍ وغابر وحادث ، فأما الماضي فمفسَّر ، وأما الغابر فمزبور ، وأما الحادث فقذف في القلوب ونقر في الأسماع ، وهو أفضل**

(١) الفيض الكاشاني ، الوافي ، ج ١٤ ، ص ١٥٧١ شرح الزيارة ج١ ص ٤٠١ .

**علمنا** )[١] الحديث . وأعلمهم جهات التحمّل والتبليغ ، فهم المؤدون إلى من أُمروا بالأداء لا غيرهم ، فقد فوض إليهم تبليغ ما أمرهم بتبليغه ، كما حدد لهم ، فهم بأمره يعملون . وليس معنى كلامنا أنه فوض إليهم تبليغ ما أمرهم بتبليغه ورفع يده ؛ لأن هذا من التفويض الباطل الذي هو الشرك بالله ، لأن كل شيء سواه تعالى إنما هو شيء يكون في قبضته ، إذ لا وجود لشيء ولا قوام إلَّا بأمره ، بل مرادنا به أنه فوض إليهم ذلك التبليغ ، أنهم حَمَلةُ أمره ونهية بقدرته ، وتراجِمة وحيه بقوته ومشيئته ، فافهم . إلى أن قال بعد ثلاثة أسطر :

**وثانيها** : أنه تعالى خلقهم على هيئة مشيئته ، وهي صورة مقتضاها ، إذا لم يحصل لها قاسر عن مقتضاها ، أن تجري على طبق مشيئته ، وإنما خلقهم ليجروا على مشيئته ، فإذا أنهى إليهم علماً ليبلِّغوه إلى من شاء ، كانت إرادتهم ترجمان إرادته ، ولذلك خلقهم ، ومع ذلك لم يرفع يده ، كما تقدم ، في جميع أقوالهم وأعمالهم وحركاتهم وسكناتهم ، فهم بأمره يعملون ، لا بشيء من إرادتهم ولا ميل أنفسهم ، وهذا معنى حديث البصائر المتقدِّم في قوله : ( **إن الله تعالى خلقَ محمداً صلى الله عليه وآله عَبداً ، فأدبه حتى بَلغ أربعين سنة** )[٢] الحديث . وكذا قوله : ﴿وإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[٣] . وأنا أضرب لك مثلاً لهذا المعنى : إذا كان عندك ماء في الأرض ، فإذا أردت أن تجريه إلى جهة الشرق حفرت له في الأرض طريقاً منخفضاً إلى الجهة التي تريد إجراءه إليها على قدر

---

(١) الكافي ، ج ١ ، ص ٢٦٤ ، بصائر الدرجات ، ص ٣٣٩ ، ينابيع المعاجز ، ص ٦٣ .
(٢) بصائر الدرجات ، ص ٣٩٨ .
(٣) سورة القلم ، الآية : ٤ .

إرادتك ، وصرفته إليها ، فيجري على حسب ما حفرت له ، فهو حين صرفته فجرى فإنك لم تمنعه مما صرفته إليه ، ولكن هو بنفسه لم يجر ، وإنما المجري له أنت ، بما حفرت له ، فكذلك هم عليهم السلام ، خلقهم الله على صورة مشيئته ، فمقتضى بيِّنتهم وفطرتهم الجريان على مشيئتهِ ؛ لأن الأثر لا يخالف في صفته مؤثره ، فلا يكون ظلُّ الطويل قصيراً ، أو العكس ، ولا المعوج مستقيماً ولا العكس ، وإنما خلقهم على تلك الهيئة ليجروا عليها ، فهو أجراهم على ما يشاء ، كما أنك أجريت الماء على ما تشاء بما صنعت له من هيئة جريانه ، بما حفرت له ، مع أنه تعالى لم يخلهم في جميع أحوالهم من قبضته ، كما تقدم ، وكيف يقال بأن هذا تفويض أو استقلال ، وأنت لا يقال لك فيما صنعت بالماء حين قدَّرت له جريانه أنك فوضت إليه الجريان ، مع أن الماء في جريانه ليس في قبضتك ، بل هو قائم بنفسه ، وإنما حفرته على سبب الجريان ، وهو تعالى حفرهم على حسب الجريان على إرادته بما خلقهم عليه من هيئة إرادته ، ومع هذا لم يخلهم من يده في جميع أحوالهم ووجودهم ، وإنما قوامهم ، وقوام جميع الخلق بأمره تعالى ، كقوام الصورة في المرآة بظهور الشاخص ومقابلته فافهم .

**وثالثها** : إنه تعالى خلقهم له لا لسواه ولا لأنفسهم ، فجعلهم السنة إرادته ومحال مشيئته ، ففي الحقيقة ليس لهم مشيئة وإنما مشيئتهم مشيئة الله ، فإذا شاؤوا فإنما شاء الله كما قال : ﴿ وما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ولكِنَّ اللَّهَ رَمى﴾[١] وقال تعالى : ﴿وما تَشاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللَّهُ﴾[٢] فهو يشاء

(١) سورة الأنفال ، الآية : ١٧ .
(٢) سورة الإنسان ، الآية : ٣٠.

بهم ما شاء ، ولا مشيئة لهم ، وليس لمشيئته محلٌّ غيرهم ، وجميع ما يجريه على خلقه من جميع الأشياء فإنما هو بمشيئته تعالى ، وهم محلُّ تلك المشيئة ، وهم ألسنة تلك الإرادة ، وهذا معنى قول الحجة عجل الله تعالى فرجه في جوابه المتقدم لكامل بن إبراهيم المدني[١] قال : ( **بل قلوبنا أوعية لمشيئته ، فإذا شاء شئنا ، والله يقول : وما تشاؤون إلَّا أن يشاء الله** ) .

**ورابعها** : أنهم عليهم السلام أطاعوه في كل حال ، وصَدَقوا معه في كل موطن ، فأوجب على نفسه تعالى إجابتهم في كل ما سألوا وأرادوا جزاءً بما كانوا يعملون ، فمعنى فوَّض إليهم الأمر . أن كلَّ ما أرادوا فَعَله لهم ، وأجراه على حسب إرادتهم ، والعلَّة أنهم باستقامة عقولهم ، واستواء فطرتهم لا يشاؤون إلَّا ما هو محبوب له تعالى ، مراد له عزَّ وجلَّ ، وذلك كما تقدم في التوقيع : ( **إن الله تعالى خلق الأجسام وقسم الأرزاق ؛ لأنه ليس بجسم ، ولا حالّ في جسم ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وهُوالسَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[٢] ، فأما الأئمة عليهم السلام فإنهم يسألون الله تعالى فَيَخْلق ، ويسألونه فيرزق ، إيجاباً لمسألتهم ، وإعظاماً لحقهم** ) .

**وخامسها** : المراد بالتفويض الإذن فيما ولاهم عليه ، وصرفهم فيه مما حدَّد لهم ، فإنه أنزل عليهم الكتاب الذي فيه تفصيل كل شيء فقال تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِما أَراكَ اللَّهُ﴾[٣] وعناهم في هذا بقوله تعالى : ﴿هذا عَطاؤُنا فَامْنُنْ أَوْ

---

(١) وردت ترجمته .
(٢) سورة الشورى ، الآية : ١١ .
(٣) سورة النساء ، الآية : ١٠٥ .

أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسابٍ﴾[١]. وقد تكون بعض الأشياء معلقة على شروط أو موقتة بأوقات ، فيمنعون من فعل ذلك إلى أن يقع ما علق عليه ، مثل : ﴿وتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾[٢] ومثل : ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾[٣]، ومثل : ﴿ولا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فاعِلٌ ذلِكَ غَداً * إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللَّهُ﴾[٤]. فأذن له فيما يعلق على شيء ﴿هذا عَطاؤُنا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسابٍ﴾[٥] ومنع مما هو معلق أو موقت ﴿ولا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضى إِلَيْكَ وحْيُهُ﴾[٦] فجعل الإذن والرخصة في إمضاء ما أمر بتبليغه تفويضاً ؛ لأنه قبله الإذن محصور بالمنع من الإمضاء .

**وسادسها** : إن الأشياء لما كانت لهم مخلوقة ، وأحكامها التي بها صلاح نظامها في النشأتين عندهم ـ لأنهم عليهم السلام هم خزائن تلك الغيوب ، وهم الأولياء على الأشياء التي لم تخلق إلَّا لهم ، ولم يكونوا لذواتهم عالمين بوضع الأسباب لمسبباتها ، والأجزاء في مواضعها المشخصة لها ، إلَّا بتعليمه وهدايته ـ أنهى الإيهام ما يتوقف عليه التأدية إلى ما شاء ، تتميماً للنعمة ، وإكمالاً للتفضل ، ليؤدوا بقوته ومدده وتوفيقه لهم على ما خفِي عنهم ، وذلك هو التفويض الحق ، بتسبّب الأسباب ، ورفع الموانع .

---

(١) سورة ص ، الآية : ٣٩.
(٢) سورة الأحزاب ، الآية : ٣٧.
(٣) سورة القيامة ، الآية : ١٦.
(٤) سورة الكهف ، الآيتان : ٢٣ ـ ٢٤.
(٥) سورة ص ، الآية : ٣٩.
(٦) سورة طه ، الآية : ١١٤.

**وسابعها** : إن الله تعالى هو الولي ، وهو يحيي الموتى وهو على كل شيء قدير ، قال تعالى : ﴿هُنالِكَ الْولايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوخَيْرٌ ثَواباً وخَيْرٌ عُقْباً﴾[1] ثم لما كان الحق تعالى كنهه تفريق بينه وبين خلقه ، متعالياً عن كل مجانسة ومناسبة ، لم يكن للمخلوقات التلقي منه تعالى والقبول ، ولم يمكن أن يكون شيء مفعولاً بغير فعل ، فأحدث بنفسه ، أي بنفس الفعل ، والفعل لا يتقوم إلَّا بمحل ومتعلقاً ، ويجب في الحكم أن يكون أول ما هو متعلق بالفعل مناسباً وقريباً منه ، وحاملاً له ومؤدياً عنه ، فإن كان بخلاف ذلك ، كان الفعل والصّنع على خلاف ما ينبغي ، وخلاف ما ينبغي خلاف الكمال ، وخلاف الكمال دليل الحاجة والعجز والجهل ، والواقع خلاف ذلك كله ، فوجب أن يكونوا عليهم السلام مناسبين للفعل ؛ لأنهم أول متعلق للفعل ، وبهم تقوَّم كما تقوَّمت استضاءة نور الشمس بالأرض ، لأنها متعلّق الاستضاءة ، فوجب أن يكونوا الواسطة في كل شيء لكل شيء ، فللحكمة جعلهم أولياء على خلقه ، وتراجمة وحيه ، والولايةُ هي : التفويض الحق الذي سمعت ، فافهم انتهى كلامه رفع مقامه .

وقد أجاد فيما أراد وأفاد من بيان المعاني السبع الصحيحة للتفويض ، كل معنى أصح من الآخر ، موافق لكتاب الله وسنة رسوله ، ومرجع الكل إلى أن الأئمة عليهم السلام ليسوا مستقلين بالتفويض إليهم في تصرف ملك الله ، وتغيير ما فيه وتبديله ، حتى يلزم الكفر الصريح ، والمذهب القبيح ، ولا فُوِّضت إليهم عليهم السلام أمورُ العباد ، بحيث

(١) سورة الكهف ، الآية : ٤٤ .

رفعت يد الله وخليت عنهم كتفويض الشريك للشريك أو الموكل للوكيل أو المولى للعبد ، ولا فوضت إليهم بحيث يكون مدخليةً لهم فيها ، حتى يلزم الشرك الباطل ، بل المراد منه هو كونهم وسائط محضة لأفعال الله سبحانه ، وألسنة إرادته ، ومحالّ وأوعية مشيئته ، وتراجمة أمره ووحيه ، مع أنهم عليهم السلام في قبضته ، وتحت حكمه سبحانه ، ولم يرفع يده عنهم ، ولم يَكِلهم إلى أنفسهم بوجه في جميع أفعالهم وأقوالهم وحركاتهم وسكناتهم ، وليس هذا مخالفاً لكتاب الله وسنة رسوله ، والضرورة أبداً ، ففي أية آية ، وأي خبر ورد النهي عنه ؟ فمن اعتقد هذا الاعتقاد في حق أحد الملائكة الموكَّلين للموت والحياة ، والخلق والرزق ، الذين هم خدام الأئمة عليهم السلام ، لا تقول : إنه خالف الكتاب والسنة والضرورة ، ومن اعتقده في حق أولئك الذين ولاهم الله أمر ملكه ومملكته تقول بكفره وخروجه عن الدين ، ومخالفته للكتاب والسنة والضرورة ، ﴿تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزى﴾[١] . كما تقول : إن الملائكة وسائط أفعال الله ، ومجاري أوامره ونواهيه ، جعلهم آلاتٍ وأسباباً ، وتنسب إليهم الأفعال ، وتدبير أمور الخلائق مجازاً ، لظهورها بهم ، وجريها على أيديهم ، بحيث ليس لهم من أنفسهم تصرُّف فيها بوجه ، وكلَّ ما يصدر ويظهر منهم كله لله ، وأفعاله حقيقة وواقعاً ، ألقى في هويتها مثاله ، وأظهر عنها أفعاله ، فكذلك يقول الشيخ الأوحد الأحسائي[٢] بعينه في حق المعصومين الأربعة عشر ، بلا زيادة ونقيصة .

---

(١) سورة النجم ، الآية : ٢٢ .

(٢) وردت ترجمته .

نعم الفرق بين الملائكة وبينهم عليهم السلام أن الملائكة : أسبابٌ وآلاتٌ ووسائط في أفعال مخصوصة لا تتجاوزها ، كعزرائيل في قبض الأرواح ، وميكائيل في تقسيم الأرزاق ، وهكذا ، وأما هم عليهم السلام وسائط وآلات صرفة ، وأسباب محضة في عموم الأفعال . يعني أن الفيوضات كلَّها ؛ الكونية والشرعية ، تظهر منهم ، وتجري على أيديهم ، وتفيض منهم إلى أرض الموات ، وأرض القابليات ، ولا يصل فيض من فيوضاته سبحانه إلى محلٍّ من المحال إلَّا بتوسطهم ، وسببهم ، وحكمة الباري اقتضت أن يكونوا هم الآلات ، والأسباب ، والأيدي ، والوسائط ، والمظاهر ، والمجاري في جميع أفعاله عموماً ، كما اقتضت ذلك في حق الملائكة خصوصاً ، فلا تغفل ، وإن أردنا نقل كلمات سائر العلماء ، وتطبيقها مع المذهب الحق خرجنا عن النظام ، وابتلينا بطول الكلام ، فالاشتغال بما هو أولى وأهم ، أولى وأهم ، ولا حكم إلَّا لله .

* * *

## الفصل السادس

## بيان رأي الجبرية والمفوضة والعدلية في أفعال العباد

لما عرفت معنى التفويض في حق الأئمة عليهم السلام ، فلا بأس أن نشير بنوع الاختصار إلى مذاهب المسلمين في افعال العباد . اعلم أن المسلمين في صدور الأفعال من العبد على ثلاثة أقسام : جبرية ، ومفوضة ، وعدلية .

أما الجبرية فبعض منهم ، وهم الأشاعرة ، يقولون :

إن العبد وإن كان قادراً على الفعل ، لكن قدرته بواسطة الغلبة ، قدرة الله على فعله ، ليست بمؤثرة ، ولا لها تأثير في جنب قدرة الله سبحانه ، ففعل العبد لله وصادر منه تعالى .

وبعض منهم ، وهم الترمدية ، المنسوبون إلى جهم بن صفوان[١] الترمدي يقولون :

إن العبد ليس بقادر على فعل من الأفعال بوجه ، فالأفعال الصادرة منه كلَّها لله وصادرة منه ، حتى أنهم لا يفرقون بين حركة المشي الصادرة

---

(١) الجهم بن صفوان ، أبو محرز السمرقندي ، من موالي بني راسب، الكاتب المتكلم ، رأس الجهمية كان ينكر الصفات ، وينزِّه الباري عنها ، ويقول بخلق القرآن ، وإن الله في الأمكنة كلّها ، وإنّ الإيمان عقد بالقلب وإن تلفظ بالكفر . قيل إنّ سلم بن حوز قتل الجهم لإنكاره أن الله كلّم موسى .

من الماشي باختياره ، وبين حركة الرعشة الصادرة من المرتعش بغير اختياره .

أما المفوضة وهم جماعة المعتزلة فيقولون :

إن جميع أفعال العبد صادرة منه ، باستقلاله وقدرته ، لا بقدرة الله سبحانه ، والله سبحانه أقدر العبد على الفعل وتركه ، وفوَّض إليه الفعل والترك ، ففعل العبد بقدرته استقلالاً ، وليس لقدرة الله سبحانه مدخلية في فعل العبد أصلاً .

وأما العدلية وهم الأثني عشرية فقالوا بثبوت الاختيار للعبد في فعله الذي هو آية اختيار الله سبحانه في فعله ، ( صفة استدلال عليه لا صفة تكشف عنه ) ، يعني أن الله سبحانه أقدر عبده على صدور الفعل منه ، وهو يفعل ويصدر منه الفعل بقدرة الله سبحانه ، إن شاء فعل ، وإن شاء ترك ، فالفعل حقيقة يصدر من العبد ، لكن بقدرة الله سبحانه ، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله ، وهذا الاختيار يسمى في لسان الأخبار ، وآثار الأئمة الأطهار : بالأمر بين الأمرين ، والمنزلة بين المنزلتين ، وهو المذهب الحق الصحيح . وأما المذهبان الأولان فهما بالبداهة فاسدان ، بحيث لا يخفى فسادهما على ذوي البصائر وأولي الحجى والأعتبار .

أما مذهب الجبرية وهو نسبة الأفعال كلها من العباد إلى الله سبحانه ، فلجهات عديدة منها :

إن الأفعال كلها إن صدرت من الله سبحانه ، وكان العبد مجبوراً في أفعاله ، وآلة صرفة لها ، لزمه سبحانه الظلم على عبيده ، لأنهم مجبورون في صدور الأفعال عنهم ، والظلم ناشىء من الاحتياج ، والاحتياج صفة الحادث والممكن ، تعالى الله عن ذلك كله علواً كبيراً .

**ومنها** : إن المباشر للفعل ظاهراً هو العبد ، والفعل ثابت وقائم ومتحقق به ، إذ بمباشرته له يوجد لا بمباشرة غيره ، فهو ينسب إليه لا إلى غيره ، وإن كان يوجد منه باقدار الغير وإمداده .

**ومنها** : إن العبد إن كان آلة صرفة لإيجاد الفعل لزم كون الفعل ، غاية وجوده كأفعال الآلات التي هي غاية وجودها ، كالقص والقط بالنسبة الى المنشار والسكين ، والكتاب بالنسبة إلى القلم ، ومعلوم وجداناً أن غاية العبد ليست أفعاله الصادرة عنه .

**ومنها** : لزوم عدم المدح والذم على أفعال العبد ، وعدم ترتب والثواب والعقاب على طاعته ومعصيته ، والمقطوع خلافهما للضرورة .

وأما مذهب المفوضة ففساده أوضح من الأول لجهات عديدة أيضاً : منها : لزوم كون الممكن واجباً ، إذ العبد إن كان مستقلاً في فعله لزم القول بوجوبه ، إذ المستقل في الفعل هو الواجب لا غيره ، وهو الغني المطلق الذي لا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه ، ووجوب الممكن محال وممتنع .

**ومنها** : لزوم صدور الفعل من العبد إذا انقطع عنه مدد الله سبحانه وافاضته ، كما هو مقتضى الاستقلال ، والبداهة تقتضي ببطلانه ، فجميع أفعاله قائمة ومحققة بالعبد ، بمدد الله سبحانه وقدرته وإفاضته عليه .

**ومنها** : إن العبد إن كان مفوضاً ومستقلاً في أفعاله لزم التعطيل في الله سبحانه وهو باطل قطعاً ، إذ المبدأ الفياض لا بدّ له من الإفاضة على عباده ، وعدم انقطاعها أبداً عنهم .

وأما مذهب أهل الحق ، وهم العدلية الإمامية ، فلا يلزمهم شيء من هذه المفاسد الواضحة ، والقبائح الركيكة الفضيحة ، إذ هم لا يقولون

بالجبر لعباده في أفعالهم ، ولا تفويضاً إليهم ، بل يقولون بثبوت الاختيار فيها لهم ، بين الفعل والترك ، وكون تمام الأفعال مخلوقة لله بتوسطهم ، إذ لو لم يكن مدد من الله وفيضه ومشيئته ، لاستحال وجود العبد ، بل كان حقه حينئذ العدم البحت ، فضلاً عن أفعاله ، فجميع أفعال العبد وإن كانت في الظاهر مخلوقة للعبد ، ولكن في الحقيقة والواقع ، ونفس الأمر ، مخلوقة لله سبحانه بواسطة العبد : ﴿وما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ولكِنَّ اللَّهَ رَمى﴾(١) ، ﴿قاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾(٢) ، ﴿أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾(٣) ، ﴿أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَها أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِؤُنَ﴾(٤) ، فانظر إلى هذه الآيات وأمثالها ، كيف ينسب الله سبحانه الفعل إلى العبد ويثبته له لصدوره منه ، ويسلبه من العبد ، وينسبه إلى نفسه ؛ لأن الفعل مخلوق بمشيئته وإرادته ، إلَّا أنه يصدر من العبد ، العبد يدبر والله يقدر ، فالعبد لا يتمكن من فعل شيء بوجه إلَّا بتقدير الحق ، فهو يدبر بتقدير الحق ، والحق يقدر بتدبير العبد ، فتقدير الحق روح تدبير العبد ، وهو جسده ، ولذا قال الإمام : ( **القدر في أفعال العباد كالروح في الجسد** )(٥) .

---

(١) سورة الأنفال ، الآية : ١٧ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ١٤ .

(٣) سورة الواقعة ، الآية : ٦٤ .

(٤) سورة الواقعة ، الآية : ٧٢ .

(٥) عن الزهري قال : ( **قال رجل لعلي بن الحسين عليهما السلام : جعلني الله فداك ، أبقدر يصيب الناس ما أصابهم أم بعمل ؟ فقال : إن القدر والعمل بمنزلة الروح والجسد فالروح بغير جسد لا يحس ، والجسد بغير روح صورة لا حراك بها ، فإذا اجتمعا قويا وصلحا** . . . ) . بحار الأنوار ج٥ ص١١٢ ـ ١١٣ ، التوحيد ، ص٣٦٦ ـ ٣٦٧ ، نور البراهين ، ج ٢ ، ص٣١٤ ـ ٣١٥ .

وبالجملة ، فجميع الأشياء قائمة بمشيئة الله قيام صدور ، خلق الله الأشياء بالمشيئة ، فلا يمكن إن يقال أن العبد مستقل في فعله ، وهو مفوض إليه ، وكيف يقال وقد قال الإمام عليه السلام بطريق الحصر : **( لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلَّا بسبعة : بمشيئة ، وإرادة ، وقدر ، وقضاء ، وإذن ، وأجل وكتاب )**[١] . ولما كان فعل العبد يجري ظاهراً على يديه ، ويصدر منه ، وهو المباشر له ، وليس الفعل غاية له ، فلا يقال : إن الفعل صادر من الله سبحانه والعبد آلة صرفة له ، إذ الفعل صادر عنه بمشيئة الله وتقديره وإمداده ، وهذا معنى : **( لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين ومنزلة بين المنزلتين )** .

عن معاوية الشامي[٢] قال : دخلت على علي بن موسى الرضا عليه السلام بمرو فقلت له : **( يا ابن رسول الله روي لنا عن الصادق جعفر بن محمد أنه قال : ( لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين ) ، ما معناه ؟** قال : **( من زعم أن الله يفعل أفعالنا ، ثم يعذبنا عليها ، فقد قال بالجبر ، ومن زعم أن الله عزَّ وجلَّ فوض أمر الخلق والرزق إلى حججه عليهم السلام فقد قال بالتفويض ، والقائل بالجبر كافر ، والقائل بالتفويض مشرك )** فقلت : يا بن رسول الله فما أمر بين الأمرين ؟ فقال : **( وجود السبيل إلى إتيان ما أمروا به ، وترك ما نهوا عنه )**. قلت : وهل لله مشيئة

---

(١) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : **( لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلَّا بهذه الخصال السبع : بمشيئة و إرادة وقدر وقضاء وإذن وكتاب وأجل . . . )** الكافي ، ج ١ ، ص ١٤٩ ، ط ٣ .

(٢) وجدناها في كتاب الاحتجاج ، ج ٢ ، ص ١٩٨ ، وهي مروية عن يزيد بن عمير بن معاوية الشامي .

وإرادة في ذلك ؟ فقال : ( **أما الطاعات فإرادة الله ومشيئة فيها الأمر بها والرضا لها والمعاونة عليها ، وإرادته ومشيئته في المعاصي ، النهي عنها ، والسخط لها ، والخذلان عليها** ). قلت : فللّه فيها القضاء ؟ قال : ( **نعم ما من فعل يفعله العباد من خير أو شرّ إلَّا لله فيه قضاء . قلت : ما معنى هذا القضاء ؟ قال : الحكم عليهم بما يستحقونه من الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة** ) انتهى .

**إن قلت** : إن كان الأمر كما تقول ، وكان تمام أفعال العبد بمشيئة الله وإرادته ، لزم كون الله مريداً لكفر الكافر ، وإن كان الله أراد الكفر للكافر ، لم يتمكن الكافر أن يتخلَّف عن إرادة الله سبحانه في قبوله الكفر ، ولم يتمكن أن يختار غيره ، فلا يكون الكافر كافراً إلَّا بتقدير الله وإرادته ، ولا يمكنه اختيار الإيمان وعدم كونه كافراً ، فكيف يكون العبد مختاراً وقادراً على الفعل والترك ؟ ثم إن كان فعل العبد بإرادة الله ، وأراد العبد شيئاً خلاف ما أراد الله ، فإن لم يكن العبد قادراً على خلاف ما أراد الله ( **لزم الجبر ، وان كان قادراً على فعل خلاف ما أراد الله لزم أن يكون فعل العبد وإرادته** ) غالباً على إرادة الله وهو محال قطعاً .

**قلنا** : إن لله إرادتين ومشيئتين : إرادة ومشيئة حتمية ، وإرادة ومشيئة عزمية ، فالأولى هي ما حتم الله ، وأوجب على نفسه أن لا يجبر أحداً ، يعني أن يفيض عليه بحسب قابليته واستعداده ، وأن يعطيه كلما يسأله بلسان الحال ، فبهذه المشيئة والإرادة الحتمية أراد الكفر للكافر ، بحسب اقتضاء قابليته واستعداده ، فأراد الله سبحانه الكفر للكافر ، وأعطاه إياه بسؤاله وقبوله الكفر لنفسه ، بلسان الحال ، لا إن الله أراد كفر الكافر ، وجعله كافراً بدون سؤاله وقبوله الكفر ، حتى يلزم الجبر وينتفي الاختيار منه ، وهكذا إرادة الله الإيمان للمؤمن .

والثانية وهي الإرادة والمشيئة العزمية هي : إن الله سبحانه أحب أن عباده يأتون بأفعالهم على مقتضى إرادة الله سبحانه ورضاه باختيارهم ، بلا جبر وإكراه ، فإن أتى عباده باختيارهم خلاف ما فيه رضاه وإرادته فالله لا يقطع عنهم مدده ، فيمدهم أيضاً بمدده ، ويريد بالإرادة الحتمية ما أراده عباده باختيارهم ، حتى يتم الحجة عليهم ، ويقطع عذرهم ، بعبارة أخرى واضحة : إن الله سبحانه حتم على نفسه أن يمد عباده بمدده وفعله ، حتى يتمكنوا بذلك كلّما أرادوا فعله أو تركه باختيارهم ، فإن صرف العباد ذلك المدد فيما فيه رضاه من الطاعات ، كالصَّلاة ، والصيام ، وقضاء حوائج الإخوان ، ونحوها ، يسمى ذلك بالمشيئة العزمية ، وإن صرف العبد ذلك المدد فيما هو خلاف رضاه ، كشرب الخمر ، والزنا ، واللواط ، والسرقة ، ونحوها من المعاصي ، يسمى : بالمشيئة الحتمية ، فإن أراد العبد شرب الخمر ، فالله سبحانه قادر بردعه بأي نوع شاء ، كتيبيس يده ، وقلب الخمر خلاً ، وقطع مدده عنه ونحوهما ، فمع ذلك يمده ويمكنه من شرب الخمر ، ويريد ذلك بإمداده ، وعدم قطع المدد عنه ، حتى يأتي باختياره ما أراده من فعل شرب الخمر ، ويستحق عقابه ، وينقطع لسان اعتراضه واعتذاره عنه يوم الحساب والجزاء ، ويتم حجته عليه في دار الدنيا . إذا عرفت هذا فنختار الشق الثاني من الاعتراض الثاني ونقول : إن العبد قادر على فعل ما هو خلاف رضاء الله وإرادته مع عدم إرادة الله ذلك بإرادته العزمية ، ولا يلزم منه غلبة إرادة العبد على إرادة الله ، بل بإرادته ، أي بإمداده ، وهو الإرادة الحتمية ، يفعل ما هو خلاف رضاء الله سبحانه ، حتى لا يلزم التفويض ، ولا يستقل العبد في فعله .

وبالجملة ، لو تأملت في هذا الجواب ملياً ، لتمكنت من رفع غالب الشبهات الواهية التي أوردها في هذا المقام ، وقد حققنا هذه المسألة بما لا مزيد عليها في رسالة مخصوصة ، والأخبار بما حققناه ـ أيضاً ـ ناطقة . منها ما رواه الكليني عليه الرحمة في الكافي[١] بإسناده إلى فتح ابن يزيد الجرجاني[٢] عن أبي الحسن عليه السلام قال :

( **إن لله إرادتين ومشيئتين ، إرادة حتم وإرادة عزم ، ينهى وهو يشاء ، ويأمر وهو لا يشاء ، أو ما رأيت أنه نهى آدم وزوجته أن لا يأكلا من الشجرة ، وشاء ذلك ، ولو لم يشأ أن يأكلا لما غلبت مشيئتهما مشيئة الله تعالى ، وأمر إبراهيم أن يذبح إسماعيل ولم يشأ أن يذبحه ، ولو شاء لما غلبت مشيئة إبراهيم مشيئة الله تعالى** ) . يعني نهى آدم وزوجته عن أكل الشجرة ، وأمرهما أن لا يأكلا منها ، وشاء بمشيئته العزمية عدم أكلهما منها ، ولو لم يشأ بمشيئته الحتمية لم يأكلا ، أي إن لم يمدهما بمدده لم يأكلا ، ولو أكلا مع عدم إمداد الله سبحانه لهما لغلبت مشيئتهما مشيئة الله الحتمية ، وهي محال ، وأمر إبراهيم أن يذبح إسماعيل ولم يشأ ذلك بمشيئته الحتمية ، أي لم يمدّه في ذلك ، ولو شاء إبراهيم ذبحه مع عدم إمداد الله له في ذلك لغلبت مشيئته مشيئة الله سبحانه وهو محال .

ومنها وهو أصرح منه ، ما رواه الكليني في الكافي[٣] عن عبد الله بن سنان[٤] عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول :

---

(١) التوحيد : الصدوق ص ٦٤ .

(٢) فتح بن يزيد الجرجاني روى عن الإمامين الهادي والرضا عليهما السلام وهو ثقة عند ابن شهرآشوب ، والبرقي .

(٣) الكافي ، ج ١ ، ص١٥٠ ـ ١٥١ .

(٤) هو عبد الله بن سنان بن طريف ، مولى بني هاشم من أصحاب الأئمة الباقر والصادق =

**( أمر الله ولم يشأ ، وشاء ولم يأمر ، أمر إبليس أن يسجد لآدم وشاء أن لا يسجد ، ولو شاء لسجد ، ونهى آدم عن أكل الشجرة ، وشاء أن يأكل منها ، ولو لم يشأ لم يأكل )** انتهى .

يعني أمر الله إبليس أن يسجد لآدم عليه السلام ، ولم يشأ أن لا يسجد له بمشيئته العزمية ، وشاء أن لا يأكل آدم من الشجرة بمشيئته العزمية ، ولم يأمره بالأكل ، وأمر إبليس أن يسجد لآدم عليه السلام وشاء بمشيئته الحتمية أن لا يسجد له ، أي أمده في عدم سجدته ، ولو شاء بإجباره إياه على السجدة لسجد ، وكان جبراً في حقه ، ونهى آدم عن أكل الشجرة ، وشاء بمشيئته الحتمية أن يأكل منها ، أي أمده في ذلك ، ولو لم يشأ بمشيئته الحتمية ، أي لو لم يمدّه لم يأكل .

وبالجملة ، فجميع الأشياء من الأفعال والصفات والجواهر والأعراض والمعاصي والطاعات لا توجد ولا تكون إلَّا بمشيئة الله ، وإرادته وقدره وقضائه ، وفي الطاعات تزاد عليها رضاء الله أيضاً ، وهو المسمى : بالمشيئة العزمية ، كما تسمى المشيئة التي بها وجود الشيء بالمشيئة الحتمية . ثم اعلم أن ما ذكرنا من معنى الأمر بين الأمرين بطريق الاختصار هو أحسن المعاني التي ذكرها الأصحاب له ، ومطابق للأخبار والآثار الصادرة ، عن الأئمة الأطهار ، ولسنا محتاجين إلى نقلها ، والقائلين بها . وقد ذكرها في بحار الأنوار المجلسي رحمه الله ، غالباً في المجلد الثالث من البحار ، والمجلد الأول من مرآة العقول مفصلاً ، فراجع حتى ترى بعضاً من تلك المعاني كيف تضحك الثكلى .

---

= والكاظم عليهم السلام . عدّه المفيد من الفقهاء الأعلام . وقد وقع في إسناد ( ١١٤٦) مورداً من الروايات .

## الفصل السابع

## بيان مذهب العدلية والإمامية في المقام

ومما ينادي بفساد قول المفوضة والجبرية ، وإثبات مذهب العدلية والإمامية ، ما رواه الكليني في الكافي عن أحمد بن أبي نصر[١] قال :

قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام : ( **إن بعض أصحابنا يقول بالجبر ، وبعضهم يقول بالاستطاعة قال : فقال لي : اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال علي بن الحسين عليه السلام : قال الله عزَّ وجلَّ : يا بن آدم بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء ، وبقوتي أديت إلي فرائضي ، وبنعمتي قويت على معصيتي ، جعلتك سميعاً بصيراً ، ما أصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك ، وذلك أني أولى بحسناتك منك ، وأنت أولى بسيئاتك مني ، وذلك أني لا أُسأل عما أفعل ، وهم يسألون ، قد نظمت لك كل شيء تريد** )[٢] انتهى .

وفيه أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ( **قال له رجل : جعلت فداك أجبر الله العباد على المعاصي ؟ فقال : الله أعدل من أن يجبرهم على المعاصي ثم يعذبهم عليها ، فقال له : جعلت فداك ففوض الله إلى**

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أبي نصر البيزنطي ، وهو من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام ، روى الحديث ، وقد وقَّع في إسناد ( ٧٨٨) مورداً من الروايات .

(٢) الكافي ، ج ١، ص١٥٩ ـ ١٦٠ .

**العباد ؟ قال : فقال : لو فوض إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي . فقال له : جعلت فداك فبينهما منزلة ؟ قال : فقال : نعم أوسع ما بين السماء والأرض )**[١] انتهى .

وفيه أيضاً معلى بن محمد[٢] عن الحسن بن علي الوشاء[٣] عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال :

**( سألته فقلت : الله فوض الأمر إلى العباد ؟ قال : الله أعز من ذلك . قلت : فجبرهم على المعاصي ؟ قال : الله أعدل وأحكم من ذلك . قال : ثم قال : قال الله : يا بن آدم أنا أولى بحسناتك منك ، وأنت أولى بسيئاتك مني ، عملت المعاصي بقوتك التي جعلتها فيك )**[٤] انتهى .

والأخبار من هذا القبيل كثيرة ، دوَّنها الأصحاب في مؤلفاتهم ومصنفاتهم ، وجعلوا لها أبواباً مخصوصة ، لا حاجة لنا إلى أزيد من هذه ، بل اللازم في المقام ، والمحتاج إلى بسط الكلام هو الإشارة إلى بعض ما فيها ، وبيان سرِّها وخافيها ، وتحقيق ما يحتاج إلى التحقيق ، وتوضيح ما تتضمن من المعنى الدقيق فنقول :

اعلم أن مراد الإمام عليه السلام من قول الله سبحانه في خبر أحمد بن نصر : **( ما أصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن**

---

(١) الكافي ، ج ١ ، ص ١٥٩ .
(٢) معلى بن محمد البصري ، وهو ثقة بما ورد في معجم رجال الحديث ، وروضة المتقين ، والبهبهاني ، والمامقاني .
(٣) هو الحسن بن علي بن زياد الوشاء ، من أصحاب الرضا عليه السلام ، ثقة عند النجاشي والكشي ، والطوسي .
(٤) الكافي ، ج ١ ، ص ١٥٧ .

**نفسك** ) ، وقوله : ( **إني أولى بحسناتك منك ، وأنت أولى بسيئاتك مني** ) ، هو أن العبد مخلوق ومركب من النور والظلمة ، إذ كل ممكن زوج تركيبي من جهتين ، جهة من ربه وهي جهة أيتيه الله خالقه ، وهي جهة النور ، وجهة من نفسه ، وهي جهة إنيّته ، وهي جهة الظلمة ، بعبارة أخرى : إن كل شيء مركب من وجود وماهية ، وإذا أطلق عندنا الوجود والماهية ، نريد منها أحد معنيين : الوجود بالمعنى الأول ، وهو المادة المسمَّاة بالعناصر ، والماهية بالمعنى الأول ، وهي الصورة النوعية ، التي هي انفعال المادة . والوجود بالمعنى الثاني ، وهو وجود الشيء من حيث أنه أثر فعل الله ، الذي هو جهة آيتيَّة لله سبحانه ، والماهية بالمعنى الثاني وهو وجود الشيء من حيث هو هو ، الذي هو جهة الإنيَّة . فوجود العبد بالمعنى الثاني إذا لوحظ ، أي جهة كونه أثراً من آثار فعل الله ، وهو اعتبار آيتيته لله سبحانه ، فلا يلاحظ حينئذٍ جهة نفسه التي هي جهة إنيته ، إذا الجهتان ضدان لا يجتمعان ، فملاحظ كونه أثراً من آثار فعل الله هي جهة آيتية الرَّب ووحدانيته ، ووجود العبد بهذا اللحاظ ، ومن هذه الجهة نور صرف لا ظلمة فيه بوجه ، وهو مبدأ جميع الطاعات والأعمال الصالحة والأفعال الحسنة والحالات المستحسنة ، الصادرة منه ، إذ هذه كلّها أنوار ، وهي لا تصدر إلَّا من نور ، والنور لا يستند ولا يعتمد إلَّا على مبدئه الذي هو منيره ، ومنور الأنوار وخالقها وموجدها ومخترعها ، فلهذا حسنات العبد وطاعتها كلها تنسب إلى الله سبحانه ، وما أصابه من حسنة يكون من الله سبحانه ، وهو يكون أولى بها منه ، إذ لولا المنير لم يكن النور ، ولولا النور لم يصدر منه النور .

وأما الماهية بالمعنى الثاني ، فلما كانت عبارة عن جهة انوجاد

الشيء ، الذي هو وجوده من حيث هو هو ، وملاحظته من حيث نفسه ، وهو جهة إنيَّتِه ، التي هي رأس كل خطيئة وظلمة صرفة ، كان جميع ما يصدر من العبد في هذه الحالة سيئة ومعصية ، إذ المعصية والسيئة ظلمة ، وهي لا تصدر إلَّا من الظلمة ، ولما كانت الظلمة هي جهة إنية العبد ، ومنسوبة إلى نفسه ، كان ما أصابه من السيئة منتسبة لنفسه ، ومن نفسه ، إذ هو مبدؤها ، وهو أولى بها من الله سبحانه ، إذ المعاصي والسيئات ظلمة ، ولا تعتمد ولا تستند إلَّا على مثلها ، وهو جهة إدبار العبد من الحق ، الذي هو ملاحظة نفسية نفسه ، ومبدأ الخطايا والمعاصي كلّها ، ولذا قال الله سبحانه : ( إن السيئة من العبد ، وهو أولى بسيئاته منه تعالى ) ، وإن كانت من العبد تصدر بقدرة الله وإمداده ، كما قال : وبنعمتي قويت على معصيتي ، ولولا إمداد الله وقدرته سبحانه لما كان وجود العبد ، فضلاً عما يصدر عنه من الحسنة والسيئة .

ومن حيث إن المطالب الحقة لا تعلم غالباً إلَّا بالمثال ، ولا تتضح إلَّا به ، نمثل لك مثالاً ، حتى يتضح لك المقام ، ولا يلتبس عليك الحق بالباطل ، فتضل في وادي الجهل ، وهو : أن الجدار إذا قابل الشمس وأشرق عليه شعاعها فالوجه المقابل للشمس نير ومستنير ، والوجه الآخر وهو خلفه ظل وظلمة ، فالنور والظلمة وإن كان كلاهما من الجدار بواسطة الشمس ، ومدارهما ودورانهما في الجدار بها ، لكن تنسب الضياء والنور والشعاع الذي عليه إلى الشمس ، والظلمة والظل الذي فيه إلى الجدار ، وإن كانت توجد الظلمة والنور كلاهما من الجدار بواسطة الشمس ، والشمس إن نطقت يمكن لها أن تقول للجدار : إن الظل والظلمة التي فيك منك ، إذ بإدبارك عني حصلت فيك ومنك ، وأنت

مبدؤها والنور والشعاع الذي فيك مني ، إذ أنا مبدؤها ، وبإقبالك علي وإشراقي عليك حصلا فيك ، وأنا أولى به منك ، وأنت أولى بالظل مني . فظهر أن أفعال العباد مطلقاً ، سواء كانت طاعة أم معصية أيضاً كذلك ، وإن كانت كلها بقدرة الله وإمداده وإرادته ، لكنه سبحانه وتعالى أولى بالحسنات والطاعات من العبد ، والعبد أولى بالمعاصي والسيئات منه سبحانه .

فتأمل ملياً فيما ذكرنا ، إذ المسألة من المسائل المشكلة التي ضلَّ فيها كثير من الفحول ، وتاه فيها جم غفير من أهل العقول ، والحمد لله الذي هدانا لفهمها ، وألهمنا إياها ، ببركات نور آثار ولاته ، ورشحات ما طفح من الأئمة وهداته ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

والشيخ الأوحد الأحسائي في مصنفاته ورسائله ، لا سيّما في الفائدة الحادية عشرة من شرح ( الفوائد ) قد حقق هذه المسألة المشكلة بأحسن تحقيق ، وأجاد فيما بيَّن وأفاد ، من إيضاح سبل الرشاد ، جزاه رب العباد أحسن الجزاء يوم المعاد .

* * *

المقالة الحادية عشرة

# في علم الإمام عليه السلام
# هل هو حصولي أو حضوري ؟

وفيها فصول :

## الفصل الأول

# في بيان ماهية العلم

اعلم أن هذا الاختلاف كان موجوداً بين أصحاب الأئمة وعلماءِ الأمة قديماً ، وليس بحادثٍ في زماننا هذا ، وقبل الخوضِ في تحقيق المسألة ، وذكرِ أدلةِ الطرفين ، ينبغي التنبيهُ على مقدمةٍ في ماهية العلم ، وأنه من أي مقولة ، وهي أنه اختلف في تعريف العلم وتفسيره اختلافاً كثيراً ، وسلك كل منهم مسلكاً ، فمنهم من قال : إنه ليس بقابل للحد والتعريف ، كالمَلاحة يدركها كلُّ أحد ، ولا يمكن له وصفها . ومن حدَّه وعرَّفه أيضاً اختلفوا فيه ، فمنهم من قال : إنه من مقولة الكيف ، ومنهم من قال : إنه من مقولة الانفعال ، وعرَّفوه بأنه هو قبول الذهن لتلك الصورة ، ومنهم من قال : إنه من مقولة الإضافة ، وعرَّفه بأنه تعلق النفس الناطقة بالمعلوم الذهني . فالقائلون بأنه من مقولة الكيف أيضاً اختلفوا ، فبعضهم ذهب إلى أن الأشياء المعلومةَ داخلةٌ في الذهن بحقائقها ، وبعض قال بدخولها بأشباحِها في الذهن ، ومن قال : إنه من مقولة الكيف أيضاً اختلفوا في تعريفه وحدّه ، فمنهم من قال بأنه الصورة الحاصلة عند العقل ، ومنهم من قال بأنه الصورة من الشيء في العقل ، ومنهم من قال بأنه صفة توجب لمحلِّها تمييزاً لا يحتمل النقيض ، وهو تعريف أكثر الأصوليين ، وعرَّفه الشيخ الأوحد بأنه ظل ملكوتي ذهني .

وبالجملة ، لسنا في صدد نقل الأقوال وتفصيلها ، وتمييز صحيحها عن سقيمها ، إذ يوجب التطويل الممل ، وإدخال ما هو للمقصود مخل ، ومن إثباتنا لما هو الحق في المقام ، يحصل لك المرام ، من تضعيف سائر الأقوال وتزييفها .

**ونقول** : أسدُّ الأقوالِ وأصحّها هو حضور المعلوم لدى العالِم ، والمعلوم من أي نوع وقبيل كان سُمي العلم باسمه ؛ إن كان المعلوم من الأسرار والمغيبات سُمي العلم بالغيبي ، وإن كان من المدرك بالحواس الظاهرة سُمي العلم بالظاهري ، وإن كان مما يدرك بالأسباب الظاهرة سُمي بالكسبي ، وإلا باللَّدنِّي ، وإن كان المعلوم هو الله سبحانه فالعلم إلهي ، وإن كان المخلوق فالعلم خلقي ، وإن كان صورة فالعلم صوري ، وإن كان المعنى فالعلم معنوي ، وإن كان مجرداً من المعنى والصورة كمدركات الفؤاد فالعلم حقيقي ، وهكذا . . .

والعلم وإن يُسمى باسم معلومه ، إلَّا أنه لا تعدّد فيه ، بل تعدّده باعتبار تعدد المعلوم واختلافِه ، ويسمى باسم متعلقه ، ولما قلنا : إن العلم حضور المعلوم لدى العالم ، ولا فرق بين العلم والمعلوم ، إلَّا باعتبار الحضور والحاضر ، والعلم قائم بوجود المعلوم لا العالم ، كالضرب قائم بالمضروب لا الضارب ، قلنا : إن العلم عين المعلوم ، فحضور المعلوم عندك هو عين علمك به بنفسه ، لا بشيء آخر ؛ لأنه إذا لم يكن علمك بالشيء بنفس ذلك الشيء ، فلا بدّ أن يكون بذاتِك أو فعلك ، وكلاهما باطلان بالبداهة والوجدان ؛ لأنه إن كنت عالماً به بذاتك لزم أن تكون عالماً به دائماً ، إذ كان من صفاتك الذاتية ، وهي لا تتغير أبداً ، وهو كما ترى ، إذ قبل حضور المعلوم لديك ما كنت عالماً به

بَدَاهة ، وإن كنت عالماً به بفعلك ، لزم أن تكون قادراً على عدم علمك به بعد حضوره لديك ورؤيتك إياه ، إن أردت عدم العلم به ؛ لأن الفعل من أمورك الاختيارية ، وهو أيضاً باطل بالضرورة ، إذ بحضوره لديك ، ورؤيتك إياه ، تعلم به بلا توقف على شيء آخر ، فظهر أن علمك بالشيء بنفس ذلك لا شيء ، أي بحضوره لديك ، لا بشيء آخر ، كما فصلناه في المقالة السابعة ، فراجع .

والشيء المعلوم إما هو عين خارجي ، وإما الصورة منها المنطبعة في ذهنك ، فإن كان الأول ، فعلمك به هو حضوره لديك عيناً ، وحضوره لديك عيناً فهو علمك إياه ، وإن كان الثاني ، فعلمك به هو حضور صورته لديك ، المنطبعة في ذهنك عند حضوره عيناً لديك ، لا عينه الخارجي ، إذ بعد غيبوبة العين الخارجي ربما تعتريه حالات كثيرة ، كالمرض ، والموت ، والنوم ، والقيام ، والقعود ، وغيرها ، وأنت لا تطلَّع عليها ، ولا تعلمها . فإن كان حينئذٍ معلومك هو العين الخارجي ، وجب علمك بتلك الحالات أيضاً ، لمطابقة العلم للمعلوم ، وقد عرفت أن علمك به إنما هو بتلك الصورة المنطبعة في ذهنك ، التي رأيته بها وقت حضوره لديك ، لا بغيرها ، وهو يتغير قطعاً .

فظهر أن المعلوم سواء كان عيناً خارجياً أم الصورة المنطبعة ، فالعلم هو حضور المعلوم لدى العالِم ، وتبين أن الذين قسَّموا العلم إلى حضوري وحصولي بعدوا عن المطلب كثيراً ، وغفلوا عن البديهيات ، إذ قالوا إن الحصولي هو الصورة الحاصلة في الذهن ، ونحن قلنا أيضاً : إنه الصورة الحاصلة في الذهن ، الحاضرة لديك بحضورها فيه ، وقالوا إن الحضوري : هو حضور العين الخارجي لديك ، ونحن نقول أيضاً :

هو حضور الخارجي وحصوله لديك ، فلم يكن فرق بينهما قط ، إلَّا أن نفرق بين العلم والمعلوم ، ونقول : إن العلم هو الصورة الذهنية ، والمعلوم هو العين الخارجي ، وهو كما ترى ، إذ قلنا : إن المعلوم عند غيبوبة العين الخارجي هو الصورة المنطبعة في ذهنك وقت مقابلتك إياه لا غيرها ، فالفرق بينهما من جهة حضور العين الخارجي لدى العالم ، وحصول صورته في ذهنه فرق لا ثمرة فيه ، ولا محصِّل منه ، إذ المعلوم سواء كان عيناً خارجياً ، أم صورة ذهنية ، صحَّ أن يقال : حاضر لدى العالم به ، وصحَّ أن يقال : حاصل لديه ، فلم يكن تغيير العبارة سبباً للفرق ومحلاً للنزاع ، وموجباً لتكثير القيل والقال ، كما جعله الفاضل المعاصر المرحوم ، محل نزاع بين الفريقين في رسالته .

وبالجملة ، لما تبيّن وثبت أن العلم هو حضور المعلوم لدى العالم ، فنقول إن علم الأئمة عليهم السلام بالأشياء وإن كان عن طرق كثيرة ، وأسباب عديدة ، كتحديث الملائكة ، وعلم الجفر ، ومصحف فاطمة ، وعلم النجوم ، وسائر الأسباب ، كما هو مشروح في غير واحد من الأخبار الصحيحة ، إلَّا أن أقواها وأفضلها هو علمهم بها بحضور الأشياء لديهم عيناً ، بنوع الإحاطة ، وإثبات ذلك من وجوه ، وأقربها إلى الأذهان طرق خمسة :

( **الطريق الأول** ) : إنهم محالُّ مشيئة الله ، وأوعية مشيئته ، وألسنة إرادته ، وتراجمة وحيه .

( **الطريق الثاني** ) : إنهم الشهداء على جميع الموجودات من الدرَّة إلى الذرة .

( **الطريق الثالث** ) : إن الله جعلهم علَّة لتمام المخلوقات ، وجعلهم السَّبب الأعظم في وجودها .

( **الطريق الرابع** ) : إنهم حجج الله على جميع الكائنات ، والحجَّة لا يغفل عن محجوجهِ ، والمحجوجُ لا يغيبُ عن نظرِ حجَّته أبداً .

( **الطريق الخامس** ) : إنهم كُتُب الله ، وحاملو كتابه . ونجعل كلاً منها في فصل مخصوص ، تسهيلاً للطالب ، وتقريباً للراغب .

* * *

الفصل الثاني

## بيان المشيئة والحقيقة المحمدية

لا شك ولا شبهة أن جميع الأشياء ، الكليِّ منها والجزئي ، الجوهر والعرض ، والذات والصفة ، لا توجد إلَّا بمشيئة الله سبحانه ، في الخبر المشهور : ( **خلق الله الأشياء بالمشيئة ، وخلق المشيئة بنفسها** )[١] . والجمع المحلى بالألف واللام يفيد العموم . وفي الكافي عن الصادق عليه السلام قال :

( **لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلَّا بهذه الخصال السبع : بمشيئة ، وإرادة ، وقدر ، وقضاء ، وإذن ، وكتاب ، وأجل . فمن زَعم أَنه يقدرُ على نقضِ واحدةٍ فقد كفر** )[٢] . انتهى .

وفيه أيضاً عن موسى بن جعفر عليه السلام قال : ( **لا يكون شيء في السماوات ولا في الأرض إلَّا بسبع : بقضاء ، وقدر ، وإرادة ، ومشيئة ، وكتاب ، وأجل ، وإذن ، فمن زعم غير هذا فقد كذب على الله أو ردّ على الله عزَّ وجلَّ** )[٣] .

وهذه الأخبار كما ترى صريحة الدلالة بطريق الحصر والعموم ، على

---

(١) بحار الأنوار ، ج ٤، ص ١٤٥، أيضاً نور البراهين ، ج ٢، ص ٢٤٠.
(٢) الكافي ، ج ١، ص ١٤٩.
(٣) الكافي ، ج ١، ص١٤٩ ـ ١٥٠.

أنه لا يوجد شيء إلَّا بفعل الله ومشيئته ، ولا شك أن المشيئة محدثة ، كما هو صريح صحيحة ابن أبي عمير[١] في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ( **المشيئة محدثة** )[٢] .

ومن المعلوم أنه ليس مما يتقوَّم بنفسه ، بل يحتاج إلى محل يتقوَّم ويظهر به ، وذلك المحل إما الذَّات القديمة ، فهو محال ، إذ ليست محلاً للحوادث ، فلا بدّ أن يقوم بحادث مثله ، أقرب وأشرف وأكمل من كلّ الحوادث ، بالنسبة إلى المشيئة ، ومناسب لها ، فيكون محلاً ووعاءً لها ، ومن الواضح والبيِّن أنه ليس ما هو كذلك إلَّا الحقيقة المحمدية صلى الله عليها ؛ لأنها أول ما تعلَّقت المشيئة بإيجاده ، وهي أول ما خلق الله ، لم يسبقهم في الوجود سابق ، كما ينادي بأعلى صوته ، ما يتلى عليك من الأخبار ، ولا يضرنا من خالف وأنكر ، ممن تقدَّم وتأخر ، فَظَهر أنّ وجود المشيئةِ والحقيقةِ المحمديةِ بنوع التساوق كالكَسر والانكسار ، وكلّ منهما قائم بالآخر ، فالمشيئة قائمة بها قيام تحقق ، إذ هي : محلٌّ ووعاءٌ لها ، ( **وقلوبهم أوعية لمشيئة الله** )[٣] ، كما في خبر كامل بن إبراهيم ، والحقيقة المحمدية قائمة بها قيام صدور ، إذ جميع الأشياء صادرة منه ، ومنها الحقيقة المحمدية ، وهي وإن كانت في

---

(١) هو محمد بن أبي عمير ، زياد بن عيسى ، أبو أحمد الأزدي ، بغدادي الأصل والمقام ، روى عن أبي الحسن موسى الكاظم عليه السلام ، وعن الرضا عليه السلام . حبسه المأمون حتى ولاه القضاء . وله ( كتاب الكفر والإيمان ) ، و ( كتاب البداء ) ، و ( كتاب الاحتجاج في الأمانة ) . توفي عام ٢١٧هـ .

(٢) الكافي ، ج ١ ، ص ١١٠ .

(٣) الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة ، ج ٣ ، ص ٣٠٤ .

الوجود متأخرة عن المشيئة لصدورها عنها ، ولكن باعتبار أن مقامها مقام العنوان والحكاية متقدمة عليها رتبة .

وبالجملة ، لمّا كانت الحقيقة المحمدية محلاً للمشيئة وقلوبهم أوعية لها قلنا : إن جميع ما تعلّقت به المشيئة ظهرت بواسطتهم ، وتمام مشاءات الله سبحانه برزت منهم ، إذ هم عليهم السلام محالٌّ لها ، ولا تظهر منها شيء إلَّا منهم ، ولا تصدر إلَّا عنهم عندهم ، إذ هم السبب الأعظم ، والصراطُ الأقوم ، قال الصادق عليه السلام في زيارة جدّه الحسين عليه السلام :

( **إرادة الرّب في مقادير أموره تهبط إليكم ، ويصدر من بيوتكم ، الصَّادر لما فصَّل من أحكام العباد** )[١] ، مثلاً ، ﴿وِلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلى﴾[٢] : إن جميع الأفعال والحركات ، والآثار الصادرة منك ، التي تصدر من أعضائك الظّاهرة ، كاليد والرجل ، والعين والأذن ، والفم ، وغيرها ، كلها تصدُر من الحركة الجسدية ، وتستند إليها ، والحركة الجسدية أيضاً تصدُر من الحركة النفسية ، وهي تصدُر أيضاً من الحركة القلبية ، فمحلّ جميع الآثار والظهورات والأحكام والمشاءات هو القلب ، إذ كلّها تنتهي إليه ، وهو السبب الأعظم ، ولا يصدُر منك شيء إلَّا بحركة قلبِك ومعها ، فقلبك هو محل مشيئاتِك ، وإرادتك ، فجميعها بحركة القلب ، والحركة النفسية ، والحركة الجسدية تصدر من أعضائك الظاهرية ، وتظهر منها ، وكذلك الحقيقة المحمدية ، لما كانت

---

(١) الكافي ، ج ٤، ص ٥٧٧ .
(٢) سورة النحل ، الآية : ٦٠ .

محلَّ مشيئة الله ، ولسان إرادته ، وقلبها وعاء مشيئته ، أظهر الله سبحانه جميع ما شاء وأراد من الموجود وغيره ، من الدرة إلى الذرة ، وأبرزها منها ، ولم يذق شيء من الأشياء طعم الوجود ، من حدائق مشيئة الله سبحانه إلَّا بهم ومنهم .

فظهر أنهم عليهم السلام محيطون بجميع العوالم ، وتمام دائرة الكون ، إذ بمشيئة الله وجدت ، ومنهم ظهرت ، وبإرادة الله خُلقت ، ومنهم بَرزت ، وعنهم صَدرت ، ولزم ذلك عِلْمهم سلام الله عليهم بالعوالِم وما فيها ، علم إحاطة لا علم إخبار ، فكيف لا يعلمون بها أو تغيب عنهم ، وقد صدرت منهم ، وظهرت بواسطتهم ، وبرزت بسببهم ؟ وكيف لا تكون الأشياء بجميعها حاضرة لديهم ، وقد صدرت من حركاتِهم القلبية ، وقلوبهم أوعية لمشيئةِ الله ؟ وكيف يكون علمهم بتمام الأشياء حصولياً ، وقد أحاطوها بكونهم ألسنة إرادته سبحانه ، والعوالم وما فيها كلّها كالدرهم في أيديهم ؟ اللهم إلَّا أن يكونوا جايزي الغفلة والسهو والنسيان ، حاشا موالينا العظام ، وتعالوا علواً كبيراً . وفي الخبر عن أمير المؤمنين عليه السلام ما معناه ، أنه سئل عليه السلام عن مسائل فأجاب عليه السلام عنها : ( بلا تأمل ، فتعجَّب السائل ، وقال : أو ما تأملت في الجواب ؟ فقال عليه السلام : **كم في يدك من أصابع** ؟ فقال السائل : خمس ، فقال عليه السلام : **أو ما تأملت** ؟ فقال : لا حاجة إليه ، فقال عليه السلام : **الأشياء كلها عندنا هكذا** ) .

وبالجملة ، لا يخرج شيء إلى عَرْصة الوجود ، ولم يطأها إلَّا بتعلق فعل الله ومشيئته به ، ولما كانت قلوبُهم الطاهرة أوعية لها ، ولم تتسع

لمشيئة الله سبحانه إلَّا تلك القلوب الطاهرة ، كما في الحديث القدسي : ( **ما وسعني أرضي ولا سمائي بل وسعني قلب عبدي المؤمن** )[١] ، ولم يكن العبد الحقيقي إلَّا نبيّه صلى الله عليه وآله ، وأوصياؤه الطاهرون ، قلنا : إنهم عالمون ومحيطون بكل ما تعلقت به مشيئة الله ، ودخل في دائرة الوجود ، ولَبس خِلعة المعبود ، من الجوهر والعرض ، والذات والصفة ، والكليِّ والجزئي ، وعلمهم بها بطور الإحاطة والحضور ، والعيان والشهود ، لا الإخبار والحصول ، إذ نذكر في الفصل الآتي أنه لا معنى لحصول الصورة في الذهن في حقهم ، إذا كانوا هم محلاً ووعاء لمشيئة الله ، التي بها صار الشيء شيئاً ، ودخل في عالم الوجود .

* * *

(١) وجدنا عدة روايات بهذا المعنى :
**الأولى** : ( **لا يسعني أرضي ولا سمائي ولكن يسعني قلب عبدي المؤمن** ) عوالي اللآلي ، ج ٤ ، ص ٧ .
**الثانية** : ( **لم يسعني سمائي ولا أرضي ووسعني قلب عبدي المؤمن** ) بحار الأنوار ، ج ٥٥ ، ص ٣٩ .
**الثالثة** : ( **لا يسعني أرضي ولا يسعني سمائي ولكن يسعني قلب عبدي المؤمن** ) شجرة طوبى ، ج ١ ، ص ١٥ .

## الفصل الثالث

# بيان أن كل ما جرى عليه قلم الإيجاد موجود وحاضر لدى المعصومين عليهم السلام

لا شكّ ولا شبُهة في أن الله سبحانه جعل المعصومين الأربعة عشر ، صلوات الله عليهم ، ( **شهداء دار الفناء** ) ، كما في الزيارة الجامعة المعروفة ، ولا شكّ أن المراد من دار الفناء هو من فيها وما فيها ، من بدوها إلى منتهاها ، فتشمل من تقدم عليهم ومن تأخر ، ومن في زمانهم حضر ، والبعد لا يكون حجاباً لهم ومانعاً عن النظر ، إذ أعينهم الظاهرة تدرك ما لا تدركه عقول الأنبياء ، فضلاً عن سائر المخلوقات ، إذ ذكرنا في المقالات السابقة أن الأنبياء عليهم السلام خُلقوا من شعاع نور أجساد محمد وآله الطاهرين ، وعقولهم أيضاً خلقت من ذلك ، والأثر كلما ترقّى لا يصل إلى مقام المؤثِّر ولا يدركه ، إذ كلّ شيء لا يتجاوز حدّه ودائرته ، والأثر لا يُدرِك إلَّا ما هو من دائرته وجنسه وسِنخه ، فعقول الأنبياء إذا كانت مخلوقةً من شعاع نورهم ، وفاضل طينتهم ، وكانت أثراً وفرعاً لهم عليهم السلام ، ولجسدهم ، فكيف تدرك ما تدرك أجسادهم الطاهرة ، وأعينهم الناظرة؟ فالبعد لا يحجُب عن نظرهم ورؤيتهم ، وكيف يحجبُ والله سبحانه جعل رؤيته ورؤيتهم عليهم السلام في سياق واحد ، ونسق سَواء ، ولم يفرق بينهما في كلامه العزيز بوجه ،

حيث قال تعالى : ﴿وقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ ورَسُولُهُ والْمُؤْمِنُونَ﴾[١] وقال الصادق عليه السلام في تفسيره : (( **نحن المؤمنون** )[٢] **فكما أن الله سبحانه يرى أعمال الخلائق في أزمنتها وحدودها ولا يغيب عنه شيء ، فكذلك هم عليهم السلام ، يرون أعمال الخلائق من الظاهر والخفي ، والكليّ والجزئيّ ، والسرِّ والعلانية ، في كل زمان الماضي والحال والاستقبال ، إذ هم عليهم السلام أعين الله الناظرة ، ورؤيتهم رؤية الله ، وعينه التي من عرفها يطمئن** )، كما في الزيارة السابعة فتمام الأشياء في جميع أحوالها ، من الماضي ، والحال ، والاستقبال حاضرة لديهم ، وبمسمعهم ومنظرهم ، يشاهدونها حين وجودها وصدورها ، من مبدئها ، والمستقبل عندهم عين الماضي ، وهو عين الحال ، والمقدَّم والمؤخر عندهم سواء ، لا فرق بينهما لديهم ، يرون الأشياء قبل وجودها ، وبعده ، وحينه ، في أمكنتها وحدودها ، كما أَطلَع الحسين عليه السلام أم سلمة[٣]، وأراها مقتله ومذبحه الشريف ، ومضجعه ومكانه قبل وقوع الواقعة ، وهو روحي فداه

---

(١) سورة التوبة ، الآية : ١٠٥ .

(٢) عن ابن أذينة ، قال : (**كنت عند أبي عبد الله عليه السلام ، فقلت له : جعلت فداك ، أخبرني عن قول الله عز وجل : ﴿وقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ ورَسُولُهُ والْمُؤْمِنُونَ﴾ ، قال : إيانا عنى** ) .
بحار الأنوار ج٢٣ ص ٣٣٩، الأمالي ، ص ٤٠٩ .

(٣) أم سلمة ، هند بنت أبي أمية حذيفة بن المغيرة المخزومي ، تزوجت من أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد ، وبعد وفاته تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله . هاجرت مع زوجها الهجرتين . روت الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، وتوفيت عام ٦١هـ .

في المدينة ، لما عزم على الخروج منها ، والخبر معروف مشهور ، موجود في البحار ، ومدينة المعاجز وغيرها ، وكما أطلع النبي صلى الله عليه وآله جابر بن عبد الله[١] وأراه ، يزيد بن معاوية[٢] في النار قبل هلاكه . في صحيفة الأبرار أو عن ثاقب المناقب[٣] عن جابر بن عبد الله قال :

**( لما عزمَ الحسينُ عليه السَّلام على الخروجِ إلى العراق ، أَتيتهُ فقلتُ له : أنت وَلَدُ رسولِ الله ، وأحد سبطيه ، لا أرى إلَّا أنك تصالح كما صالح أخوك ، فإنه كان موفقاً رشيداً . فقال : يا جابر قد فعل ذلك أخي بأمر الله ورسوله ، وأنا أيضاً أفعل بأمر الله ورسوله ، أتريد أن أستشهد رسولَ الله ، وعلياً وأخي الحسن عليهم السلام بذلك الآن ؟ ثم نظرت فإذا السماء قد انفتحت بابها ، وإذا برسول الله وعلي والحسن وحمزة وجعفر وزيد نازلين منها ، حتى استقروا على الأرض ، فوثبت فزعاً مرعوباً ، فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله : يا جابر ، ألم أقل لك في أمر الحسن قبل الحسين أنك لا تكون مؤمناً حتى تكون لأئمتك مسلِّماً ، ولا تكون معترضاً ، أتريد أن ترى مقعد معاوية ، ومقعد الحسين ابني ، ومقعد يزيد قاتله ؟ قلت : بلى يا رسول الله ، فضرب برجله الأرض وانشقت ، وظهر بحر فانفلق ، ثم ظهر أرض فانشقت ، وهكذا**

---

(١) وردت ترجمته .

(٢) يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ، تولى الخلافة بعد وفاة معاوية سنة ٦٠هـ ، ثار عليه الإمام الحسين (عليه السلام ) فأمر بقتله ، واستباح المدينة المنورة سنة ٦٣هـ ، وحاصر مكة ، توفي سنة ٦٤هـ .

(٣) الثاقب في المناقب ، ص٣٢٢ ـ ٣٢٣.

**انشقت سبع أرضين ، وانفلقت سبعة أبحر ، ورأيت من تحت ذلك كله النار ، وقد قُرن في سِلسلة الوليد بن المغيرة[١] ، وأبو جهل[٢] ، ومعاوية[٣] ، ويزيد ، وقُرن بهم مردة الشياطين ، فهم أشدُّ أهلِ النّار عذاباً** ) ( انتهى محل الحاجة ) .

وكما رأى رسول الله صلى الله عليه وآله ليلة المعراج أهل الجنة في الجنة ونعيمهم ، وأَهل النار في النار وعذابهم ، مع أنهم لم يدخلوهما ظاهراً ، بل لم يكونوا ولم يُخلقوا بعد ، ووقوع هذا القبيل من الأمور منهم عليهم السلام كثيرة ، يطلّع عليها من مارس قليلاً في كلماتهم عليهم السَّلام .

ولتحقيق هذا المطلب مقام آخر ، فلنتوجه إلى ما نحن بصدده ونقول : إن كل ما جرى عليه قلم الإيجاد ، وتخلع بخلعة الوجود ، موجودة وحاضرة لديهم ، وهم شهداء عليها ، من أول ما صَدرت من

---

(١) الوليد بن المغيرة بن عبد الله المخزومي . أحد قادة قريش في الجاهلية ، والملقب ابن صخر نسبة إلى أمه ، كان حدّاداً وثنياً كافراً ، عرف بين قومه بالثراء ، وكان من أشدِّ أعداء النبي صلى الله عليه وآله ، والأكثر إيذاءً له ، ومتهماً إياه بالسحر .

(٢) هو عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي ، كان سيداً من سادات قريش ، وكان من أشدّ المعاندين للنبيّ صلى الله عليه وآله وكنيته أبو الحكم ، وبعد ظهور الإسلام فقد حكمته وحلمه ، فسماه الوليد بن المغيرة أبا جهل . أجهز عليه عبد الله بن مسعود يوم بدر .

(٣) هو معاوية بن صخر بن حرب ، أمه هند بنت عتبة التي لاكت كبد الحمزة عمّ النبيّ محمد صلى الله عليه وآله ، أسلم سنة ٨هـ يوم فتح مكة فكان من الطلقاء . ولّاه عثمان ولاية الشام كلّها ، فلما قتل أخذ ينادي بالثأر لعثمان . وبعد قتل الإمام عليّ عليه السلام والعهود مع الحسن عليه السلام ، استولى على الخلافة ، وأوصى بها من بعده لابنه يزيد .

فعل الله ، وتعلقت بها مشيئته إلى المنتهى : ﴿وما تَكُونُ فِي شَأْنٍ وما تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ ولا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً﴾(١) . وبالجملة ، لو أردنا نقل الأخبار والآيات الواردة في هذه المضمار ، لخرجنا عن الموضع والقرار ، وكتاب الكافي والمجلد السابع من البحار متكفلان لهذا القسم من الأخبار ، ونذكر بعضاً منها أيضاً عند الحاجة في الفصول الآتية تدريجاً ، وإن أردت زيادةَ توضيحٍ في المقام بنوع حسن ، بحيث لم يسبقني إليه أحد من الأصحاب فيما أعلم ، فالتفت لما أقول ، واصرف النظر عن الفضول ، وراعِ الإنصاف ، وجانب الاعتساف ، وتفطن :

**أولاً** : إن الشهادة في اللُّغة بمعنى الحضور ، شهده يعني حَضَره ، أشهده يعني أَحضرهُ .

**ثانياً** : إن الفقهاء رضوان الله عليهم في كتاب الشهادات ذكروا : إن مستند صحَّة الشهادة أمران : علم قطعي ، ورؤية عيانية ، يعني إن الشهادة على قسمين : شهادة علم قطعي ، وشهادة رؤية عيانية ، ولا شك أن الشهادة العلمية هي التي تستند إلى إخبار الثقة العدل الذي يقطع بخبره ، وإلى التواتر ونحوهما ، كأخبار الملائكة ، وإتيان الريح بالخبر ، كما في

---

(١) سورة يونس ، الآية : ٦١ .

(٢) هو سليمان بن داود ، أتاه الله ملكاً عظيماً ، كان الجن يعملون بأمره ، وسخّر له الريح وذكر القرآن قصته مع الجياد ، والغنم ، والنمل ، والهدهد ، وبلقيس ، وهي الأشهر ، ثم يذكر لنا القرآن قصة موته .

(٣) ورد ذكره في كامل الزيارات ص٥٣٩ ـ ٥٤٤ . كما روى عنه المفيد في الاختصاص ص٣٤٣ ـ ٣٤٤ .

حق سليمان[١] عليه السلام ، والأخبار في أخبار الملائكة والجن للأئمة عليهم السلام بأخبار الليل والنهار ، كخبر عبد الله بن بكر الأرجائي[٢] ونحوه كثيرة ، ولا يشك فيه إلَّا من أنكر الوجدان ، وخالف العَيان .

وأما الثانية فهي التي تستند إلى الرؤية ، وحضور الشهود لدى الشاهد بدون واسطة إخبار الغير ، كما إنك تشاهد قتل رجل في حضورك ، وفي مقام أداء الشهادة عند الحاكم ، وإقامة البينة لديه تقول وتشهد : بأني رأيت أن فلاناً قتل فلاناً ، ومعلوم أن الشهادة المستندة إلى الرؤية أضبط من الشهادة المستندة إلى العلم ، وأكمل أفرادها ، إذ يمكن تكذيب الغير ولا يمكن تكذيب النفس ، ومن الواضح أن المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام أكمل أفراد المخلوقات ، كلاًّ وطراً ، لا جرَمَ إذا اتصفوا بصفات المخلُوق ، لابد أن يتصفوا بما هو أكمل أفرادها ، فظهر أن الشهادة التي حملَّهم الله إياها فتحملوها ، لا بدّ أن تكون شهادةً مستندة إلى الرؤية والعيان ، إذ هي أكمَل أفرادِها ، وهذه الشَّهادة لا تكون إلَّا بحضور جميع الأشياء ، كليِّها وجزئيِّها ، سرِّها وعلانيتها ، غيبها وشهودِها لديهم وعندهم ، وعدم غفلتهم عنها آناً واحداً ، بل ولا لمحة واحدة .

فظهر أن علمهم بكلِّ الأشياءِ بلحاظِ أنهم شهداء عليها من قبل الله سبحانه ، علم حضوريٌّ عيانيٌّ لا حصوليٌّ والتفاتيٌّ . ليت شعري ، متى غابت الأشياء عن نظرهم ، حتى يكون علمهم بها حصولياً ؟ ومتى غفلوا عنها حتى يحتاجوا إلى التوجه والالتفات إليها ؟ ثم إن الشهادة العلمية في الحقيقة والواقع شهادة على الشهادة ، إذ العلم يحصل له بواسطة إخبار الغير ، وهو الملائكة ، أو الجن ، أو غيرها ، فتكون شهادة الأئمة فرع

شهادة الغَير ، والفقهاء رضوان الله عليهم ذكروا أنّ شرطَ قُبولِ الشهادة على الشهادة ، عدم إمكان حضور الشاهد الأصلي ، أو مشقته ، والحال أن حضور الشاهد الأصلي ، كالملائكة ، والجن ، وغيرهما لدى مطالبة الشهادة وإحضارهم بالنسبة إلى الله سبحانه لا متعذر ولا متعسر ، وعلى هذا فما الحاجة إلى شهادة المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام ، مع وجود الشهود الأصلية ، وكيف جعلهم الله سبحانه شهداء دار الفناء ؟ وكيف يطالبهم بالشهادة على أعمال الخلائق ؟ فظهر أن أكمل أفراد الشهادة هو الشهادة المستندة إلى الرؤية والعيان ، والشهادة العلمية في الواقع شهادة على الشهادة ، وهي شهادة اضطرارية يُحتاج إليها عند عدم إمكان الشهادة العيانية ، فتفطن . نعم جمعاً بين الأخبار نقول : بأن الأئمة عليهم السلام تحملوا كلتا الشهادتين ، يعني مع رؤيتهم للأشياء واطلاعهم عليها عياناً وحضورها لديهم دائماً ، تخبرهم الملائكة والجن وغيرهما بها إظهاراً لخدمتهم ومأموريتهم عن الله سبحانه ، ويأتون بأخبار الخلائق ، وما يصدر عنهم إلى أوليائهم ومواليهم وساداتهم صباحاً ومساءً ليلاً ونهاراً ، وبهذا الطريق نجمع بين الفرقتين من الأخبار ، الفرقة الدَّالة على إخبار الملائكة والجن إياهم عليهم السلام بأخبار الخلائق وأعمالهم ، والفرقة الدالة على رؤيتهم ومشاهدتهم للأشياء عياناً ، وكون الدُّنيا والعوالم وما فيها عندهم عليهم السلام كالدرهم في يد واحد منكم ، يقلّبه كيف يشاء .

منها رواية عبد الله بن بكر الأرجائي عن الصادق عليه السلام : ( **قال عبد الله : قلت : جعلت فداك ، فهل يرى الإمام ما بين المشرق والمغرب ؟ قال : يا بن بكر ، فكيف يكون حجّة على ما بين قطريها وهو**

**لا يراهم ، ولا يحكم فيهم ؟ وكيف تكون حجّة على قوم غُيَّب لا يقدر عليهم ، ولا يقدرون عليه ؟ وكيف يكون مؤدياً عن الله ، وشاهداً على الخلق ، وهو لا يراهم ؟ وكيف يكون حجّة عليهم وهو محجوب عنهم ، وقد حيل بينهم وبينه أن يقوم بأمر ربه فيهم ، والله يقول : ﴿وما أَرْسَلْناكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ يعني به على الأرض ؟ )**[1] انتهى . بل يمكن أن يقال أن لا منافاة بين الفرقتين منها بوجه ، إذ لا حصر فيها لشهادة الأئمة عليهم السلام بطريق مخصوص من الطريقتين ، بل كل فرقةٍ منها لها لسان مخصوصٌ يبين كل فرقة أحد الطريقين ، فلا تنافٍ بينهما بوجهٍ ، ولا حاجة إلى التكلُّف ، فبانضمام كل فرقة إلى الأخرى يُعلم أن شهادتهم على جميع ما ذرأ الله وبرأ ، من الدرة إلى الذرة ، بكلا الطريقين .

فظهر من شهادتهم عليهم السلام عليها أن علمهم عليهم السلام بكل ما جرى به قلم الإيجاد والاختراع ، بطريق الحضور والعيان والإحاطة ، لا بطريق الحصول وانطباع المعلومات في أذهانهم الشريفة ، كما زعمه من لا حظّ له في المقام ، ولم يَجز من هذه الحديقة إلَّا بحث الخاص والعام ، والغور فيه مدى الليالي والأيام ، ولعمري ، أنه لا يفيده إلَّا البعد عنها ألف عام ، والحرمان عن فهم كلمات أئمة الأنام عليهم سلام الملك العلام .

❊ ❊ ❊

(١) بحار الأنوار ، ج ٢٥، ص٣٧٥ ـ ٣٧٦.

## الفصل الرابع

### بيان أن المعصومين عليهم السلام هم العلة الفاعلية

قد ذكرنا في مقالة العلل سابقاً أن إطلاق العلَّة على الله عزَّ وجلَّ ليس بصحيح ، لا لفظاً ولا معنى ، إذ أسماء الله توقيفية ، ولم يرد إطلاقها عليه سبحانه ، بل ورد النهي عن ذلك ، كما في خبر سليمان المروزي[١] عن الرّضا عليه السلام : ( **ليس لك أن تسميه بما لم يسمِّ به نفسه** )[٢] . فالعلَّة الفاعلية حقيقةً هو فعل الله سبحانه ( **علَّة ما صنع صنعه ، وهو لا علَّة له** ) . وفي الكافي : ( **خلق الله الأشياء بالمشيئة ، وخلق المشيئة بنفسها** )[٣] .

وفيه أيضاً : ( **لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء إلَّا بهذه الخصال السبع : بمشيئة ، وإرادة ، وقدر ، وقضاء ، وإذن ، وكتاب ، وأجل** )[٤] ، ومعلوم أن الباء فيها للسببية ، وبرهنا أيضاً في الفصل الثاني

---

(١) سليمان بن حفص المروزي ، فقيه ومتحدّث ومتكلم في خراسان . طلب إليه المأمون أن يناظر الإمام الرضا عليه السلام يوم التروية ، فحصلت المناظرة عن البداء ، وعن الإرادة اسماً وصفة .

(٢) بحار الأنوار ، ج ١٠ ، ص ٣٣٦ ، كتاب التوحيد ، ص ٤٥١ ، عيون أخبار الرضا عليه السلام ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .

(٣) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ( **خلق الله المشيئة بنفسها ثم خلق الأشياء بالمشيئة** ) الكافي ، ج ١ ، ص ١١٠ .

(٤) الكافي ، ج ١ ، ص ١٤٩ .

من هذه المقالة أن محال المشيئة وأوعيتها هم الأئمة عليهم السلام ، وقلوبهم الطاهرة ، ومن هذه الجهة تطلق عليهم عليهم السلام العلَّة الفاعلية مجازاً ، والعلاقة المصحّحة للتجوز هي علاقة الحالّ والمحل ، فصح حينئذ أن يقال : إن لا شيء من الأشياء ، الجوهر والعرض ، والذات والصفة ، والكلي والجزئي ، مما يجري عليه قلم الإيجاد ، إلَّا وهو يصدر عنهم ، ويجري على أيديهم . ففي هذه الصورة كيف يمكن أن لا يعلموا بالأشياء ولا يحيطوا بها ؟

مثلاً ، إذا كتب زيدٌ كتاباً فالعلَّة للكتابة ليست ذات زيد ، إذ يلزم كون ذاته كاتبة دائماً ، والوجدان يشهد بفساده ، فظهر أنها من صفاته الفعلية ، وفعله ـ وهو حركة يده ـ هو العلَّة لها ، وواضح أن الحركة لا تَصدُر ولا تَظهرُ إلَّا من القلم المباشَرِ به ، وهو الحامِل لآثار الحركة ، والمحلُّ والواسطة والمُظْهِرُ لها ، ولا تحدث الحركة شيئاً إلَّا يظهر منه ، فالقلم إن كان ذا شعور ، وسالماً عن السهو والنسيان والغفلة ، وسألتَه عن المكتوبات في ذلك الكتاب ، لأخبرك قطعاً بجميع ما فيه ، وما جرى على يده فيه إلى النقطة ، فهل يمكن لك أن تقول : إن القلمَ لا يعلم ، ولا يحيط بما كتب فيه ؟

فالحقيقة المحمدية هي قَلمُ قدرةِ الله سبحانه ، والعَالَم كلُّه هو الكتاب التكويني ، خلقه وأوجده الله سبحانه بفعله ، وأظهره بقلمِه ، وكتب جميع متعلقات فِعله بذلك القلم ، فكيف يسوغ لك القول بأنهم لا يعلمون بما جرى على أيديهم في هذا الكتاب ، ولا يحيطون به ؟ فهل تجوِّز عليهم السهو والنسيان والخطأ والغفلة ، أو تُنكر ما يشهد بصحته الوجدان ؟ تعالَوْا عن ذلك كلِّه علواً كبيراً .

وبالجملة ، لما كانت العلَّة الفاعليةُ للأشياء هي المشيئة لا غيرها ، ومن قال بغير هذه الدعوى خَبَط عشواء ، وكان المعصومون الأربعة عشر عليهم السلام محالَّ تلك المشيئة ، وقلوبُهم أوعيتَها ، ولا يظهر شيء مما تعلقت به المشيئةُ في إيجاده إلَّا منهم ؛ لأنهم حامِلوها ، ولا يجوز عليهم السهو والغفلة بوجه ؛ لأنهم معصومون . قلنا : إنهم عالمون بجميع الأشياء ، علم إحاطةٍ وحضورٍ وعيان ، لا علم إخبار وحصول : ( **ومن تقديره منائحُ العطاء بكم إنفاذه محتوماً مقروناً ، فما شيء منا إلَّا وأنتم له السبب ، فبكم تحركت المتحركات وبكم سكنت السواكن** )[1] . وكلما وجدت ورأيت في كلمات الشيخ الأوحد ، وسائر مشايخنا العظام من أنهم عليهم السلام العلل الفاعلية للأشياء ، وأنهم السبب الأعظم ، فالمراد منه هو ما ذكرناه مكرراً ، وبيّناه وبرهناه مراراً ، فخذها وكن من الشاكرين .

❊ ❊ ❊

(١) بحار الأنوار ، ج ٩٩، ص ٢٠٣.

الفصل الخامس

## بيان أن المعصومين عليهم السلام
## حجج الله على العوالم

اعلم أن الحجة في اللغة بمعنى البرهان ، والبرهان الذي به أثبت الله الحقَّ على العباد ، واحتج به عليهم في كل زمان على قسمين : قوليٌّ وشخصيٌّ . فالبرهان القولي هو الكُتب والصُّحف السماوية المنزلة على أيدي الأنبياء والرسل ، من عهد آدم إلى الخاتم ، والبرهان الشخصيُّ هو الأنبياء والرُّسل والأوصياء المبعوثين في كل عصر وزمان لهداية الخلق ، ولم يخلُ وقت وأوان منهم قط ، لكي لا تخلو الأرض من حجة لله غائب أو مشهود ، وجعل الله سبحانه كلَّ واحدٍ منهم في كلِّ زمانٍ أكملَ أهلِ زمانهِ من جميع الجهات ، لا تَرى صفة كمال عند أحدٍ من الخلق إلَّا وعندَهم أكملُ منها ، من العلم ، والحلم ، والكرم ، والفهم ، والعقل ، والفضل ، والفكر ، والصبر ، والزهد ، والتقى ، والشجاعة ، والفصاحة ، والبلاغة ، والحسب ، والنسب ، والنجابة ، وغيرها ، مما يعدُّ وجوده كمالاً ، وفقدانه نقصاً ، ومن الواضح عند الإمامية أن أعظم حجج الله سبحانه ، على جميع خلقه هم المعصومون الأربعة عشر صلوات الله عليهم أجمعين ، وهم الحجج البالغة لله سبحانه على الخلق أجمعين ، إذ هم مظاهر ولايته العامة ، ومجاري سلطنته الكليَّة على جميع البرية ، من الدرة إلى الذرة .

في الخصال عن الصادق عليه السلام قال : ( **إن لله عزَّ وجلَّ اثني عشر ألف عالَم ، كلُّ عالَمٍ منهم أكبَر من سبع سماواتِ وسَبع أرضين ، ما ترى عالَمٌ منهم أن الله خلقَ عالماً غيرهم ، وأني الحجَّةُ عليهم** )[١] انتهى . وفي المجلد السابع من البحار ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، عن الحسن بن علي أنه قال : ( **إن لله مدينتين ، إحداهما بالمشرق ، والأخرى بالمغرب ، عليهما سوران من حديد ، وعلى كل مدينة ألف ألف مصراعٍ من ذهب ، وفيها سبعون ألف ألف لغة ، يتكلم كلَّ لغة بخلاف لغة صاحبه ، وأنا أعرف جميع اللغات ، وما فيها ، وما بينهما ، وما عليهما حجة غيري ، والحسين أخي** )[٢] انتهى . وفيه أيضاً عن سليمان بن خالد[٣] قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : ( **ما من شيء ولا من آدمي ولا إنسي ولا جني ولا ملك في السماوات إلَّا ونحن الحجج عليهم ، وما خلق الله خلقاً إلَّا وقد عرض ولايتنا عليه ، واحتج بنا عليه ، فمؤمن بنا ، وكافر وجاحد ، حتى السماوات والأرض والجبال** )[٤] انتهى .

وبالجملة ، فالأخبار بهذا المضمون كثيرة جداً ، لا حاجة لنا إلى نقلها ، وعليك بالمجلد السابع من البحار ، وباب العوالم من مجلد السماء والعالم منه ، وإنما المقصود والمرام ، وما عليه الهمَّة

---

(١) الخصال ، ص ٦٣٩ .

(٢) بحار الأنوار ، ج ٢٧ ، ص ٤١ .

(٣) هو سليمان بن خالد بن دهقان بن نافلة ، عم الأشعث بن قيس وكنيته أبو الربيع الأقطع ، كان قارئاً فقيهاً . روى عن أبي عبد الله وأبي جعفر عليهما السلام ، وهو قد خرج مع زيد بن علي ، فقطعت يده ، مات في حياة الصادق عليه السلام .

(٤) بحار الأنوار ، ج ٢٧ ، ص ٤٦ .

والاهتمام ، أن جميع العوالم التي هم عليهم السلام حجج الله عليها ، لابد أن تكون كلُّها من كليِّها وجزئيِّها بمرأى ومنظرٍ ومحضرٍ منهم عليهم السلام ، ولم يغب شيء منها عن مشهدهم ، وحتى يؤدبوهم ويربوهم بتأديب الله وتربيته ، ويبلغوهم أحكام [ الله ] وأوامره ونواهيه ، ولا يكون الحجة حجّة إلَّا أن يكون كذلك ، كما قال أبو عبد الله عليه السلام لعبدالله بن بكر الأرجائي : ( **يا بن بكر ، فكيف يكون حجّة على ما بين قطريها ، وهو لا يراهم ، ولا يحكم فيهم ؟ وكيف يكون حجة على قوم غُيَّب لا يقدر عليهم ، ولا يقدرون عليه ؟ وكيف يكون مؤدياً عن الله وشاهداً على الخلق ، وهو لا يراهم ؟ وكيف يكون حجة عليهم وهو محجوب عنهم ، وقد حيل بينهم وبينه أن يقوم بأمره فيهم ، والله يقول : ﴿وما أَرْسَلْناكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ يعني به من الأرض** )[١] انتهى .

فإذا ثبت أن الأئمة عليهم السلام حجج الله على جميع ما ذرأ وبرأ ، وأن الحجة لا تكون حجة إلَّا وأن يكون جميع المحجوجين بمحضره ومنظره ومرآه ، بحيث لا يغيب عنهم آناً واحداً ولمحة واحدة ، ولا يحجبون عنه أبداً ، لزم أن يكون علم الحجة بالمحجوجين علم حضور وإحاطة وعيان ، كما قال مولى الورى أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة التطنجية : ( **ولقد عَلِمتُ ما فوق الفِردَوس الأعلى ، وما تحت السابعةِ السُّفلى ، وما بينها ، وما تحت الثرى ، كل ذلك علم إحاطة لا علم إخبار ، ولو شئتم لأخبرتكم بآبائكم أين كانوا وأين صاروا اليوم** )[٢] انتهى .

---

(١) السيد هاشم البحراني ، مدينة المعاجز ، ج ٦، ص ١٤٧ .
(٢) الحافظ رجب البرسي ، مشارق أنوار اليقين ، ص ٢٠٩ .

انظر كيف صرَّح عليه السلام بالمطلوب ، كنساً لغبار أوهام ضُعفاء الرَّعية ، وتنظيفاً لقلوبِ حُمقاءِ الشيعة الإمامية . وبالجملة ، إن أنكرت كونَهم حججُ الله على جميع خلقه ، مما ذرأ وبرأ ، وخالفت الأخبار المتواترة في ذلك معنىً ، وَسِعك أن تنكر إحاطة علمهم بها حضوراً وعياناً ، وإن قَبلت بهداية الله سبحانه ذلك ، وأرضيتَ به أئمتكَ وهُداتك ، لزمِك القول بهذا ، إذ بينهما تلازُمٌ لا ينفك هذا من ذلك ، كما أنكر الصادق عليه السلام بقوله : ( **فكيف يكون حجة على ما بين قطريها ، وهو لا يراهم؟ وكيف يكون حجة على قوم غُيِّب لا يقدر عليهم؟ وكيف يكون حجَّة عليهم وهو محجوب عنهم؟** ) كما في خبر عبد الله بن بكر الأرجائي . وقال عليه السلام أيضاً في مقام آخر : ( **إن لله اثني عشر ألف عالَم ، كلٌّ عالم أكبر من السماوات والأرض ، وأنا الحجة عليهم ، ولا يكون الحجة حجَّةً على قوم إلَّا من يعلَمهم ويَشهدهم ، وإلّا لم يكن حجة** )[1] انتهى . ثم إن لم يكن علمهم بكل الأشياء ، لزم أن لا يكونوا حجة عليها كلَّها ، بل على بعض دون بعضٍ ، والحالُ أن رئاستهم عامَّة ، وسلطنتهم كليَّة ، وولايتهم كامِلة شاملة . إذ هي ولاية الله سبحانه ؛ ﴿هُنالِكَ الْولايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُو خَيْرٌ ثَواباً وخَيْرٌ عُقْباً﴾[2] .

(١) مشارق أنوار اليقين ، ص ٢١٧ .
(٢) سورة الكهف ، الآية : ٤٤ .

## الفصل السادس

# بيان أن علم القرآن لا يوجد إلا عند المعصومين عليهم السلام

اعلم أنه لا شك أن الله سبحانه جعل علومَ الأولين والآخرين في كتابه الكريم المنزل على نبيه العظيم الذي هو أعظم معاجزه ، قال عز من قائل : ﴿ولا رَطْبٍ ولا يابِسٍ إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ﴾[١] وفيه : ﴿وتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٢] ، ﴿تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[٣] ، ﴿وكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْناهُ فِي إِمامٍ مُبِينٍ﴾[٤] ﴿وما مِنْ غائِبَةٍ فِي السَّماءِ والْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ﴾[٥] ، ﴿وكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْناهُ كِتاباً﴾[٦] ، وفي الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ( **قد ولدني رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا أعلم كتاب الله ، وفيه بدء الخلق ، وما هو كائن إلى يوم القيامة ، وفيه خَبر السماء وخبرُ الأرض ، وخبرُ الجنة وخبرُ النار ، وخبرُ ما كان ، وخبر ما هو كائن ، أعلم ذلك كما أنظر إلى كفي ، إن الله يقول : ( فيه تبيان كل شيء )**[٧] انتهى . ومسلَّم بين الفريقين ، الخاصة والعامة أن : عِلم جميع

---

(١) سورة الأنعام ، الآية : ٥٩ .
(٢) سورة يوسف ، الآية : ١١١ .
(٣) سورة النحل ، الآية : ٨٩ .
(٤) سورة يس ، الآية : ١٢ .
(٥) سورة النمل ، الآية : ٧٥ .
(٦) سورة النبأ ، الآية : ٢٩ .
(٧) الكافي ، ج ١ ، ص ٦١ .

الأشياءِ موجودٌ في كتاب الله ، كما هو صريحُ الآياتِ المذكورة ، والأخبار المستفيضة التي لا حاجة إلى نقلها ، وأيضاً ، صريحُ الأخبارِ المستفيضةِ تنطقُ بأن جميع علم الكتاب ، وما حواه ، عند الأئمة المعصومين صلوات الله عليهم ، وفي الكافي عن أبي جعفر عليه السلام قال : ( **ما يستطيع أحد أن يدَّعي أن عنده جميع القرآن كلَّه ، ظاهِره وباطِنه ، غير الأوصياء** )[١] انتهى . وفي تفسير العياشي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ( **إنا أهل بيت ، لم يزل يُبعث فينا من يعلَم كتابه من أولهِ إلى آخره ، وإنَّ عندنا من حلال الله ، وحرامه ، ما يسعنا من كتمانه ، ما نستطيع أن نحدِّث به أحداً** )[٢] . وفي الكافي عن أبي جعفر عليه السلام قال : ( **ما ادعى أحدٌ من الناس أنه جمع القرآن كلَّه كما أُنزل إلَّا كذاب ، وما جمعه وحفظه كما نزَّله الله تعالى إلَّا عليُّ ابن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعدِه عليهم السلام** )[٣] انتهى . وفيه أيضاً عن سدير[٤] قال : كنت أنا وأبو بصير[٥] ، ويحيى البزاز[٦] ، وداود بن كثير[٧] في مجلس أبي عبد الله عليه السلام ، إذ خرج إلينا وهو مغضَب ،

---

(١) الكافي ، ج ١ ، ص ٢٢٨ .
(٢) تفسير العياشي ، ج ١ ، ص ١٦ .
(٣) الكافي ، ج ١ ، ص ٢٢٨ .
(٤) هو سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي من خواص أصحاب الصادق عليه السلام . روى عن السجاد والباقر والصادق عليهم السلام .
(٥) وردت ترجمته .
(٦) ورد ذكره في رواية علي بن مسكان أنّه عبد الله بن يحيى البزاز .
(٧) هو داود بن كثير الرقي ، كوفي ، مولى بني أسد ، مصنف محدِّث أدرك الأئمة : الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام ، وروى عنهم .

فلما أخذ مجلسه قال : ( **يا عجباً لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب ، ما يعلم الغيب إلَّا الله عزَّ وجلَّ ، لقد هممت بضرب الجارية فلانة فهربت مني ، فما علمت في أي بيوت الدار هي ؟** ) قال سدير : فلمَّا أن قام من مجلسه وصار في منزله ، دخلت أنا وأبو بصير . وميسر وقلنا له : **جُعلنا فداك ، سمعناك وأنت تقول كذا وكذا في أمر جاريتك ، ونحن نعلم أنك تعلم علماً كثيراً ، ولا ننسبك إلى علم الغيب . قال : فقال : ( يا سدير ، ألم تقرأ القرآن ؟ قلت : بلى ، قال : فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله عزَّ وجلَّ : ﴿قالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ ؟ قال : قلت : جعلت فداك قد قرأته . قال : فهل عرفت الرجل ؟ وهل علمت ما كان عنده من علم الكتاب ؟ قال : قلت : أخبرني به . قال عليه السلام : قدر قطرة من الماء في البحر الأخضر ، فما يكون ذلك من علم الكتاب ؟ قال : قلت : جعلت فداك ما أقلُّ هذا . فقال : يا سدير ، ما أكثر هذا أن ينسبه الله عزَّ وجلَّ إلى العِلم الذي أخبرك به ، يا سدير فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله عزَّ وجلَّ أيضاً : ﴿قُلْ كَفى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وبَيْنَكُمْ ومَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتابِ﴾ ؟ قال : قلت : قد قرأته جعلت فداك . قال : أفمن عنده علم الكتاب كلُّه أفهم أمن عنده علم الكتاب بعضه ؟ قلت : لا بل من عنده علم الكتاب كلّه . قال : فأومأ بيده إلى صدره وقال : علم الكتاب والله كله عندنا )**[1] انتهى .

فإذا ثبت بمقتضى صريح هذه الأخبار ، أن جميع علم الكتاب عندهم سلام الله عليهم ، ظهر لك أن علمهم محيط بجميع الأشياء ،

(١) الكافي ، ج ١ ، ص ٢٥٧ .

حضوراً لا إخباراً ، كما يشير إليه ، بل يصرِّح الخبر الأول من الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام حيث قال في آخره : ( **اعلم ذلك كما أنظر إلى كفي** ) ، يعني علمي ببدء الخلق ، وما هو كائن إلى يوم القيامة ، وخبر السماء ، وخبر الأرض ، وما كان وما هو كائن كالنظر إلى كفي ، بعبارة أخرى : كما أن النَّظر محيط بالكف ، والكفُّ جزئي من جملة ما أحاط به النَّظر ، ولا يغيب عنه الكفُّ وما فيه عياناً بوجه ، فكذلك العِلم بتلك الأشياء ، محيط بها حضوراً وعياناً ، كإحاطة النظر إلى الكف ، فالتفت إلى المشبه به والمثال ، حتى يتضح لك المقال ، ويسهل لك الوصول إلى معرفة الآل ، عليهم صلوات الملك المتعال .

**إحقاق حق وإزاحة شبهة** : إن قلت : إن الإمام عليه السلام إذا كان عالماً بجميع الأشياء ، حضوراً وعياناً ، فلم يقول في خبر سدير : ( **إنا لا نعلم الغيب ، ما يعلم الغيب إلَّا الله** ) ؟ وكيف لم يعلم بجاريته لما هم بضربها أنها في أي بيت من بيوت الدار ؟ قلت :

**أولاً** : إن ظاهر الخبر قطعاً ليس بمراد ، إذ عجزه ينافي صدره ، حيث يقول عليه السلام : ( **علم الكتاب والله كله عندنا** ) ، ويقول الله سبحانه بطريق الحصر : ﴿وما مِنْ غائِبَةٍ فِي السَّماءِ والْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ﴾[١] ، ﴿ولا رَطْبٍ ولا يابِسٍ إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ﴾[٢] ، فالعجز قرينة واضحة على أن ظاهر الصَّدر ليس بمراد ، وإلا يلزم الفساد البيِّن ، فوجب حمله على التقيَّة من المخالفين ، أو ضعفاء الشيعة وحمقائها ،

---

(١) سورة النمل ، الآية : ٧٥.

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ٥٩.

كما صرَّح به المجلسي عليه الرحمة في المجلد السابع من البحار[١] في بيان هذا الخبر بما هذا لفظه : ( وحاصِل الجواب ، بيان أن ما ذكره عليه السلام ليس لنقصِ علمهم ، بل كان للتقية من المخالفين ، أو من ضعفاء العقول من الشيعة ، لئلا ينسبوهم إلى الربوبية ) انتهى . أو استعمال التورية ، كما استعملوها في كثير من المواضع ، كما قال الصادق عليه السلام بعد السؤال عن أبي بكر وعمر : ( **إن أبا بكر وعمر كانا إمامين عادلين ، كانا على الحق ، وماتا على الحق رحمة الله عليهما** )[٢]، وفي مقام آخر من فضَّل علياً على عمر فقد كفر ، ولنعم ما قال الشافعي في هذا المقام :

**يقولون لي فضِّل علياً عليهما وكيفَ أقولُ الدُّر خيرٌ من الحصى ؟**
**ألم تَرَ أنَّ الناسَ يُرزَى بحالِهِ إذا قِيلَ إن السيفَ خَيْرٌ من العصا**

ويحتمل أنه كان في مجلسه الشريف أحد من الغلاة في حقه ، وهو

---

(١) بحار الأنوار ، ج ٢٦، ص ١٧٢ .

(٢) سئل الإمام الصادق عليه السلام عن أبي بكر وعمر ، فقال : ( **كانا إمامين قاسطين عادلين ، كانا على الحق وماتا عليه ، فرحمة الله عليهما يوم القيامة . فلما خلا المجلس قال له بعض أصحابه : كيف قلت يابن رسول الله ؟ ، فقال : نعم ، أما قولي : كانا إمامين فهو مأخوذ من قوله تعالى : ﴿وجَعَلْناهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ ، وأما قولي : قاسطين فهو مأخوذ من قوله تعالى : ﴿وأَمَّا الْقاسِطُونَ فَكانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَباً﴾ ، وأما قولي : عادلين فهو مأخوذ من قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ ، وأما قولي : كانا على الحق فالحق علي ، وقولي : وماتا عليه المراد أنه لم يتوبا عن تظاهرهما عليه ، بل ماتا على ظلمهما إياه ، وأما قولي : فرحمة الله عليهما يوم القيامة ، فالمراد به أن رسول الله ينتصف له منهما أخذاً من قوله تعالى : ﴿وما أَرْسَلْناكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعالَمِينَ﴾** ) مجمع النورين ، ص١٠٤ ـ ١٠٥ . تأليف الشيخ أبي الحسن المرندي .

عليه السلام تكلَّم بما تضمنه الصدر رغماً لآنافهم ، إذ كان في زمانه كثير ممن يقولون بربوبيته ، وكثيراً ما كانوا يحضرون مجلسهُ الشريف ، وخروجَه عليهم في المجلس بحالة الغضب ، كما في الخبر ، قرينة قوية على ذلك ، لا يخفى على من جاس خلال تلك الديار ، وعلى إرادة خلاف ظاهر الخبر أيضاً ، فكيف يظهرون ما هو الواقع في كل مقام ، وقد أسدل الظلام قناعه ، وأكثر في كل عصر اتباعه ؟

**وثانياً** : يحتمل أن يكون مراده عليه السلام من عدم علمه عليه السلام بالجارية بأنها في أي واحد من بيوت الدار هو : العلم المستند إلى الأسباب الظاهرية ، كالعلم الحاصل من الرؤية الظاهرية ، أو إخبار الغير ونحوهما ، وأما بعلمه الإلهي ، فهو يعلم كما هو صريح عجز الخبر ، فحينئذٍ لا تنافٍ بين الصَّدر والعجز ، إن قلت إن عِلمهم بغير العلم الأول غيبٌ قد نفاهُ الإمام عليه السلام ، بقوله في صدر الخبر : ( **يا عجباً لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب ، ما يعلم الغيب إلَّا الله** ) . قلت : أولا يحتمل أن يكون المراد من الغيب المنفي ما هو المتعارف عند عوام الخلق وعمومهم ، وهو المستند إلى أنفسهم كما يقال : إن فلاناً يتكلم بالغيب ، يعني من عند نفسه ، وإلا ، فإخبارهم بالمغيبات أكثر من أن يُحصى ، لا يُخفى على الجاهل الغبي ، فضلاً عن الفَطن الذكي ، فكيف ينفي الإمام عن نفسه ، وقد أخبر الله سبحانه عن اطلاعهم عليهم السلام عليه ، في قوله عز من قائل : ﴿عالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلى غَيْبِهِ أَحَداً * إِلَّا مَنِ ارْتَضى مِنْ رَسُولٍ﴾[1] ؟ ولا شك أن المرتضى من الرسول أولاده

(١) سورة الجن ، الآيتان : ٢٦ ـ ٢٧ .

الطَّاهرون ، وأوصياؤه المنتجبون ، وفي قوله : ﴿ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ ، ولا ريب أن المجتبى من الرُّسل هو نبينا محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله ، والوارثون لعلمه أوصياؤه الطيبون .

فظهر أن الغيب المنفي في كلماتهم هو المسمَّى في العرف غيباً ، المستند إلى نفس الإنسان ، لا مطلق الغيب . وثانياً : إن المراد من الغيب هو ما لم يلبس حلَّة عالَم الكون ، وهو بعد معدوم العين ، بعبارة أخرى ، هو ما لم يخرج من عالم الإمكان إلى الكَون ، ولم تتعلق به المشيئة الكونية ، وهو بعد في العمق الأكبر ، وهو خزانة الإمكان ، وهذا هو الغيب الذي يقولون عليهم السلام : إنهم لا يعلمونه ، ولا يحيطون به ، ولا يحيط به إلَّا الله ، ولا يظهر عليه أحداً إلَّا من ارتضاه واجتباه . إن قلت : يظهر من هذا الكلام أن الأئمة عليهم السلام ليسوا بعالمين بالمعلومات والأشياء الإمكانية . قلت : مُرادنا أنهم لا يعلمونها بالعلم الكوني لا مطلقاً ، بل يعلمونها بالعلم الإمكاني ، إذ المطابقة بين العلم والمعلوم شرطٌ لما قلنا : إن العِلم عينُ المعلوم ؛ إن كان المعلومُ إمكانياً فالعِلم إمكانيٌّ ، وإن كان كونياً فالعِلم كونيٌّ ، ولا يمكن أن يكون العلم كونياً والمعلوم إمكانياً وبالعكس ، نعم لا يحيطون بالإمكانيات ، كإحاطة علمهم بالمكونات ، كما هو صريح قوله عز من قائل : ﴿ولا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِما شاءَ﴾[1] . وبالجملة ، فالأخبار الكثيرة الدّالة على عدم علمهم بالغيب ، واللعنة على من ادعاه ، محمولة على ما ذكرنا ،

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ .

وهو ما لم يخرج من الإمكان إلى عالم الكون ، وهو بعد معدوم العين .

ويزيدك توضيحاً ما سنذكره إن شاء الله ، وأما ما دخل في عَرَصة عالم الكون ، وتعلقت بإيجاده المشيئة الكونية ، فعِلمهُم محيط به ، إذ لا تتعلق بشيء إلَّا ويظهر بواسطتهم وعلى يدهم ، لأنهم محال مشيئة الله ، وألسنة إرادته ، فالغيب هو المعلوماتُ الإمكانيةُ التي لا يحيطون بها إلَّا بإخبار الله سبحانه أنها ستكون كذا وكذا ، وهي معدومة العين ، ومشروطة الوقوع ، لم تدخل إلى الكون إلَّا بتعلُّق المشيئة الكونية بإيجادها كوناً ، وعلى هذا المقام يحمل الآية الشريفة : ﴿وقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[١] ، وقوله عليه السلام : ( **لولا أنا نزداد لأنفدنا** )[٢] وقوله عليه السلام : ( **لو لم نزدد لنفد ما عندنا** )[٣] ونظائرها ، كما نذكره إن شاء الله في بيان القسم الثالث من علومهم عليهم السلام فانتظره ، فثبت بحمد الله سبحانه أنهم عليهم السَّلام عالمون بجميع ما ذرأ وبرأ من الموجودات والمخلوقات ، الكليِّ منها والجزئي ، والجوهر والعرض ، والذات والصفة ، بطور الإحاطة والحضور والعيان ، لا بطور الإخبار والحصول والالتفات ، بطرقٍ عديدة ، وأنواعٍ مختلفة ، وأطوارٍ متشتتة ، من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ، بعد العيان ، وإقامة الحجة والبرهان .

---

(١) سورة طه ، الآية : ١١٤ .

(٢) الكافي ، ج ١ ، ص ٢٥٥ ، بحار الأنوار ، ج ١٧ ، ص ١٣٦ ، الاختصاص ، ص ٣١٢ .

(٣) إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب ، ج ١ ، ص ١٤ ، بحار الأنوار ، ج١٨ ص ٢٧٠ ، بصائر الدرجات ، ص ٤١٥ .

## الفصل السابع

# بيان أن علمهم عليهم السلام بتعليم الله سبحانه وتعالى لهم

**إن قلت** : إن الأئمة عليهم السلام كيف يكون علمهم محيطاً بجميع الأشياء ، وقد قال الله تعالى في كتابه الكريم : ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ويُنَزِّلُ الْغَيْثَ ويَعْلَمُ ما فِي الْأَرْحام وما تَدْرِي نَفْسٌ ما ذا تَكْسِبُ غَداً وما تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[١]؟ قلت : إن المراد من أن الله سبحانه انفرد بعلم هذه الأشياء الخمسة ، كما ورد في الأخبار ، هو أنه سبحانه مستقلٌ بعلمها ، وأما علم غيره بها فبتعليمه سبحانه إياهم ، كما ذكرنا في معاني الغيب ، قال المجلسي عليه الرحمة في المجلد السابع من البحار[٢] في ذيل بيان هذه الآية الشريفة ، ما هذا عين عبارته .

**تحقيق** : قد عرفت مراراً أن نفي علم الغيب عنهم ، معناه أنهم لا يعلمون ذلك من أنفسهم بغير تعليمه تعالى بوحي أو إلهام ، وإلا ، فظاهر إن عمدة معجزاتِ الأنبياء والأوصياء عليهم السلام من هذا القبيل ، وأحد وجوه إعجاز القرآن أيضاً اشتماله على الإخبار بالمغيبات ، ونحن أيضاً نعلم كثيراً من المغيبات ، بإخبار الله تعالى ، ورسوله ، والأئمة

---

(١) سورة لقمان ، الآية : ٣٤.
(٢) بحار الأنوار ، ج ٢٦، ص ١٠٣.

عليهم السلام ، كالقيامة وأحوالها ، والجنة والنار ، والرجعة وقيام القائم عليه السلام ، ونزول عيسى عليه السلام وغير ذلك من أشراط الساعة ، والعرش ، والكرسي ، والملائكة انتهى . أو المراد من إنفراد الله سبحانه بعلمها هو علمها على وجه التفصيل الذي هو في عالم الإمكان ، ولم يظهر إلى عالم الكون ، وأما الأئمة والأنبياء ، فعلمهم بها على وجه الإجمال الذي خرج من الإمكان إلى الكون . قال الملا محسن الفيض في تفسير ( الصافي )[1] في ذيل هذه الآية المباركة ما هذا لفظه : وقد رُوي عن أئمة الهدى ، ( **أن هذه الأشياء الخمسة لا يعلمها على التفصيل والتحقيق غيره تعالى** ) ، ثم قال : أقول : وإنما قيل على التفصيل والتحقيق ؛ لأنهم عليهم السلام ربما كانوا يخبرون عن بعض هذه على الإجمال ، وإنما كان ذلك تعلماً من ذي علم انتهى .

وبالجملة ، لو عملنا بمقتضى ظاهر الآية المباركة ، لزمنا طرح سائر الآيات والأخبار الدالة على علمهم بالغيب ، والأخبار الصريحة في إخبارهم عليهم السلام به وإخبار الأنبياء عن هذه الأشياء الخمسة ، ولا حاجة لنا إلى ذكرها ، إذ طَرَق أسماعُ العوامِ فضلاً عن الخواص ، بل ملأها ، ثم إنه مرّ عليك قريباً أن الله سبحانه جعل علوم الأولين والآخرين في كتابه الكريم . وهذه الأشياء الخمسة قطعاً من جملة عِلم الأولين والآخرين ، وموجودة في الكتاب الكريم ، وقد مرّ عليك أيضاً الأخبار الصريحة في أن علوم الكتاب ، تماماً وكمالاً ، عند الأئمة الطاهرين عليهم السلام ، منها خبر سدير الذي قال الصادق عليه السلام

(١) التفسير الصافي ، ج ٤ ، ص ١٥٢ .

فيه بطريقة القسم : ( **علم الكتاب والله كله عندنا** ) ، فكيف لا يكونون عليهم السلام عالمين بهذه الأشياء الخمسة التي من جملة علمهم بعلوم الكتاب وجزئياته ؟ لا جَرَم نوجه ظاهر الآية المباركة بأحد الوجهين ، وترتفع المنافات بينها وبين سائر الآيات والروايات الصريحة في المدَّعى ، كالمروي في المناقب لابن شهرآشوب في خصوص علمهم بالسَّاعة ، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال : ( **بي وعلى يدي تقوم الساعة** )[١] انتهى . ويحتمل أن يكون المراد من الساعة رجعة الحسين عليه السلام ، أو قيام القائم عجَّل الله تعالى فرجه ، لكنها ظاهرة في يوم القيامة ، وكالزيارة الجامعة في علمهم بنزول الغيث : ( **بكم فتح الله ، وبكم يختم ، وبكم ينزل الغيث** ) . ولا شك أنه لا معنى للباء هنا غير السببية ، فإن كانوا هم السببية والعلة في نزول الغيث ، فكيف لا يعلمونه عند نزوله وقبله ؟ على أن السَّحاب لها ملائكة موكلون بها ، يسوقونها إلى البلد الميت ، وكل قطرة لها ملك مخصوص يوصلها إلى الأرض ، والمحل المخصوص ، والملك لا يخطو قدماً عن قدم ، إلَّا بإذنهم وأمرهم ، فحينئذ كيف لا يعلمون وقت نزول المطر ؟

في شرح الزيارة ، بحذف الإسناد عن المقداد بن الأسود[٢] الكندي قال : ( **قال لي مولاي يوماً : ائتني بسيفي فأتيته به ، فوضعه على ركبته ، ثم ارتفع إلى السماء وأنا أنظر إليه ، حتى غاب عن عيني ، فلما غرب الظُّهر نزل وسيفه يقطر دماً ، فقلت : مولاي أين كنت ؟ فقال : إن نفوساً**

---

(١) مناقب آل أبي طالب ، ج ٢، ص ٢٠٦ .
(٢) وردت ترجمته .

**في الملأ الأعلى اختصمت ، فصعدت فطهَّرتها فقلت : يا مولاي وأمر الملأ الأعلى إليك ؟ فقال : يابن الأسود أنا حجة الله على خلقه ، من سماواته وأرضه ، وما في السماء ملك يخطو قدماً عن قدم إلَّا بإذني ، وفيَّ يرتاب المبطلون**)[1] انتهى . وكالزيارة الرجبية في خصوص علم ما في الأرحام : ( **وعندكم ما تزداد الأرحام وما تغيض** ) . وكيف لا يعلمون بما في الأرحام ، والحال أن الملكين الخلاقين اللذين يدخلان في الأرحام ويصوران ما فيها من المولود الذَّكر والأنثى وغيرهما ، لا يدخلان في الرحم إلَّا بإذنهم ، ولا يصوران إلَّا بالاستئذان منهم ، كما دلَّ عليه خبر المقداد . وكالأخبار المتواترة الصريحة في علمهم بالبلايا ، والمنايا ، والوقايع ، والقضايا ، عموماً ، كخبر منتخب البصاير عن الباقر عليه السلام قال : ( **قال أمير المؤمنين عليه السلام : وأنا الذي علمت علم المنايا ، والبلايا ، والقضايا ، وفصل الخطاب ، والأنساب** )[2] انتهى . وغيره ، وكإخبارهم خصوصاً عليهم السلام كثيراً عن موت بعض الناس ، والوقائع الجارية عليه فيما بعد ، وإخبار الأنبياء أيضاً ، فضلاً عنهم عليهم السلام . ثم إنا نرى وجداناً وعياناً أن المنجمين والكهنة وأهل الرمل والجفر الذين لا عبرة بكلامهم ، كثيراً ما يخبرون عن هذه الوقائع والأشياء الخمسة ، والأطباء يخبرون عما في الرحم ، أنه ذكر أو أنثى ، بمقتضى حركة النبض ، ويصيبون الواقع ، فكيف بالأئمة عليهم السلام الذين هم عيبة علم الله ، وخزنة علمه ،

---

(١) الحافظ رجب البرسي : مشارق أنوار اليقين ، ص ٣٤٣.

(٢) مختصر البصائر ، ص ٣٤، بحار الأنوار ، ج ٥٣، ص٤٨ ـ ٥٠، نقلاً عن منتخب البصائر .

ومواضع سرِّه ، ومعادن حكمته ، وأوعية مشيئته ، وتراجمة وحيه ، وألسنة إرادته ؟

**إن قلت** : إن الأئمة عليهم السلام لو كانوا عالمين بكل شيء حتى السُّم والقتل ، فَلِمَ أكلوا السُّم واستشهدوا وأَقدموا على الهلاك ، وألقوا بأنفسهم الى التَهلكة والله سبحانه يقول : ﴿ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[1] فاللازم أن لا يكونوا عالمين بكل شيء ، حتى لا يلزم مخالفة نهي الله سبحانه ؟

**قلت** : وإن أشرنا إلى الجواب ، لكن لا بأس أن نشير إليه أيضاً مختصراً ونقول : إن الأئمة عليهم السلام كانوا عالمين بالسُّم قبل التناول ، وحينه ، والشَّهادة قَبلها وحِينها ، كما أن الرِّضا عليه السلام أَخبر قبل حُضوره في مجلس المأمون عليه اللعنة لأبي الصلت[2] بذلك ، وأشار أيضاً للمأمون بذلك ، بامتناعه عن أكله أولاً ، والأمير عليه السلام كان يخبر قبل شهادته مراراً عديدة لابن ملجم وغيره بها ، وفي ليلة الضربة لأهل بيته ، وأخبر في ساعة الضربة لابن ملجم لعنه الله بعلمه ، وما تحت عبائه ، والحسين عليه السلام أخبر قبل خروجه من المدينة لأم سلمة بشهادته ، وأعطاها قبضة من تربته ، وفي ليلة يوم الشهادة لأصحابه وأولاده ، وأخبر سائر الأئمة عليهم السلام أيضاً بشهادتهم كما يشهد بذلك كلِّه الأخبار الكثيرة ، ولا ينكرها إلَّا من أَنكر الوجدان ، وخالف العَيان ، واتبع هواه بعد البيان ، فهم عليهم السلام

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٩٥ .

(٢) أبو الصلت الهروي ، عبد السلام بن صالح ، روى عن الإمام الرضا عليه السلام ، ثقة ومأمون الحديث .

مع ذلك كلِّه وعلمهم عليهم السلام بالسَّم حين أكله ، وعلمهم بالشَّهادة أقدموا على الشهادة ، وأكل السُّم إطاعة وامتثالاً لأمر الله ، وطلباً لرضاه ، وصبراً على قضاه ، وتسليماً لما أمضاه ، كما قال الحسين روحي فداه : ( **شاء الله أن يراني قتيلاً ، وأن يراهن سبايا** )[١] . وليس هذا بالتهلكة حتى يلزم عدم انتهائهم عما نهى الله عنه ، ومخالفتهم لنهي الله سبحانه ، إذ التهلكة إنما هي مخالفة أمر المولى ، والنجاة هي موافقته ، فإن امتثلوا أمر الله ، ولو بهلاك أنفسهم الشريفة ، فهو عين النجاة والسعادة ، وإن خالفوا أمره ، ولو نجت أنفسهم ظاهراً ، فهو عين التهلكة والشقاوة ، فإقدامهم عليهم السلام على أكل السُّم والشهادة مع علمهم بهما ما كان إلَّا بأمر الله سبحانه ، إذ هم ﴿عِبادٌ مُكْرَمُونَ * لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[٢] ، وأي أمرٍ يكون أعظم من هذا الذي أقدموا عليه ؟ فهل في العمل بأمر الله وامتثاله وإطاعته تهلكة يا أولي الألباب ؟ نعم لو كانوا يخالفون ما أمرهم الله به ، ولم يقدموا على أكل السُّم والشهادة مع علمهم عليهم السلام بهما ، لكانوا ممن ألقوا أنفسهم بأيديهم إلى التهلكة . أيسوغ لأحدٍ إذا أمره النبي أو الإمام أن يمضي إلى الجهاد ، وينزل إلى القتال ، ولا يرجع حتى يقتل ، أن يقول في جوابهما : إن الله نهاني عن إلقاء نفسي إلى التهلكة ، لا أقدم على قتل نفسي ، ولا يجوز لي مع علمي به ؟ أو تكليفه من الله أن يطيع أمر مولاه ، ويمضي إلى الجهاد ولا يرجع حتى يقتل ويفوز بالسعادة الأبدية ، والنجاة الدنيوية والأخروية ، فإن خالفه ولم يمضِ بما أمره مولاه ، ولو

---

(١) جعفر البياتي : الأخلاق الحسينية ، ص ٤٢ .

(٢) سورة الأنبياء ، الآيتان : ٢٦ ـ ٢٧ .

نجا بنفسه ، فقد شقي وألقى بنفسه إلى التهلكة الأبدية ، والهلاكة الأخروية .

وبالجملة ، فكذلك المعصومون المطهرَّون ، لم يأكلوا السُّم ولم يُقدِموا على القتل مع علمهم بهما وبهلاكهم الظاهري إلَّا بأمر من الله سبحانه ، فوجب عليهم امتثاله ، وإقدامُهم على الموت مع عِلمهم به طلباً لمرضاته ، ولا يُسمى هذا الإقدام تهلكة ، بل هو عين السَّعادة والنجاة الأبدية ، كما أن المخالفة لأمر بارِئهم ، وعدم إقدامهم على الموت والقتل ، مع علمهم بهما هو التهلكة والشقاوة ، تعالوا موالي عن ذلك علواً كبيراً .

إن قلت : قد ورد في الأخبار أنهم عليهم السلام لم يعلموا بالسُّم حين أَكْلِه ، فأنساه الله ذلك ليجري عليهم القضاء ، ومنها ما معناه : ( **إنَّ الكاظم هل كان يعلم السم الذي وضع له في العنب ؟ فقال عليه السلام : نعم ، قيل : حين وضع بين يديه كان يعلم ؟ قال نعم ، قيل : وحين تناول كان يعلم ؟ قال : أنساه الله ليجري عليه القضاء** )[١] انتهى . وفي خبر إبراهيم بن أبي محمود[٢] : ( **فإذا جاء الوقت ألقى الله على قلبه النسيان ليقضي فيه الحكم** )[٣] انتهى .

---

(١) عن إبراهيم بن أبي محمود عن بعض أصحابنا قال : ( **قلت للرضا عليه السلام : الإمام يعلم إذا مات ؟ قال : نعم ، يعلم بالتعليم حتى يتقدم في الأمر قلت : علم أبو الحسن عليه السلام بالرطب والريحان المسمومين اللذين بعث إليه يحيى بن خالد ؟ قال : نعم قلت : فأكله وهو يعلم ؟ قال : أنساه لينفذ فيه الحكم** ) بحار الأنوار ، ج ٤٨ ، ص٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

(٢) إبراهيم بن أبي محمود الخراساني ، روى عن الإمام الرضا عليه السلام ، وله مسائل .

(٣) بحار الأنوار ، ج ٢٧ ، ص٢٨٥ ـ ٢٨٦ .

**أقول** : إن المراد من السهو أو النسيان الوارد في الأخبار في حق النبي والأئمة الأطهار ، هو الترك عن علم وعمد ، ومنه الآية المباركة : ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاتِهِمْ ساهُونَ﴾[١] وقوله تعالى : ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[٢] أي تركوا الله فتركهم ، ومنه الخبران ونحوهما ، وفي المجمع السهو في الشيء : تركه عن غير علم ، والسهو عنه : تركه مع العلم انتهى . فالمقصود من النسيان والسهو الوارد في حقهم هو الترك عن علم وعمد ، يعبر عنه مرة بالسهو ، وتارة بالنسيان ، وأخرى بغاب عنه الملك المحدِّث ، لا المعنى المتعارف ، وهو الترك عن غير علم ، فإنه ينافي عصمتهم ، وجلالة قدرهم ، وعظم شأنهم ، فقد فصلناه في السؤالات الكويتية فراجع ، إذاً ، فلا تنافٍ بينها وبين ما ذكرنا في الأخبار ، لما ذكرنا من إحاطة علمهم بكل الأشياء ، فخذها وكن من الشاكرين .

* * *

(١) سورة الماعون ، الآية : ٥ .
(٢) سورة التوبة ، الآية : ٦٧ .

الفصل الثامن

## كلام من أنكر علمهم بالأشياء كلها والرد عليه

العجب كلّ العجب ممن سبقنا من المنتسبين إلى العلم وأهله ، أثبت عدم علم الأئمةِ عليهم السلام بطريق الأصل ، واستصحاب العدم الأزلي ، وهذا عين كلامه قال : الأصل عدم علمهم عليهم السلام لأنه مسبوق بالعدم الأزلي ، فعدم علمهم قطعي ، وأما علمهم بالأشياء كلّها فمشكوك فيه ، ولا يُنقض اليقين بالشك أبداً انتهى .

**أقول** : ظاهر هذا الكلام ، في بدو النظر ، كلام متين وموجَّه ، لكن في الواقع ، ونفس الأمر أصله غير أصيل ، وذلك لأن العدم المستصحب في كلامه إن كان هو العدم البحت الحقيقي ، كما هو ظاهر وصفه بالأزلي ، فليس بشيء ، فكيف يستصحبه هذا الفاضل ؟ وإن كان هو العدم الإضافي ، أي عدم العلم ، فليس له حالة سابقة ؛ لأن المستصحب إن كان عدم العلم الذي قبل خِلقتهم فهو سالبة بانتفاء الموضوع ، فلا مجال لاستصحابه ، وإن كان عدم العلم الذي بعد خِلقتهم فهو فرع إحراز تلك الحالة لهم حتى تُستصحب . وبالجملة المدعي لعلمهم لا يفرض لهم وقتاً لا يعلمون فيه ، بل يدَّعي أن الله تعالى أوجدهم عالمين ، لا يفقدون شيئاً من الكمالات من بدو خلقتهم ، لأنهم ( الصادر الأول ) ، لا يتطرق إليهم النقص أبداً ، متى اتصفوا بالجهل حتى يستصحب ؟ فهذا

الاستصحاب ليس له يقين سابق ، إن هو إلَّا كاستصحاب عدم القَرشية أو عدم النَّبطية للمرأة المشكوك انتسابها فيما ترى من الدم بعد الخمسين إلى الستين ، اللَّهم إلا أن يقال : إن وجودهم متحقق ، لكن تعليم الله إياهم علم الأشياء مشكوك فيه ، والأصل عدمه ، إذ من المسلَّم أنهم فقراء إلى الله ، لا يعلمون شيئاً من ذواتهم الشريفة إلَّا بتعليم الله سبحانه إياهم ، فيجري الأصل في ذلك . فجوابه بأن الأدلة الخمسة السابقة واردة على هذا الأصل ، فلا مجال له إذاً ، مضافاً إلى ما يأتي من الأخبار الصحيحة في عِلمهم ، هذا كلُّه مماشاة مع الفاضل المذكور ، وإلا فالحق في الجواب أن يقال : إن المراد من العدم في كلامه ماذا ؟ إن لم يكن شيئاً ، ولا يَصْدق عليه الشيء ، فكيف وضع له لفظ العدم؟ واللَّفظ لا يوضع إلَّا بإزاء المعنى الخارجي ، أو الذهن ، ولا شيء هناك ، لا خارجاً ، ولا ذهناً أيضاً كما سنوضحه قريباً . ولا يوضع شيء بإزاء لا شيء قطعاً ، وما هو أمر عدمي لا وجود له ذهناً وخارجاً ، ولا يدرك بوجه فكيف يحمل على الأمر الوجودي؟ وكيف يوصف أيضاً بالأزلي؟ والصفة فرع وجود الموصوف ، ولذا قلنا في محلّه : إن ما اشتهر في الألسن من أن فرض المحال ليس بمحال : غلط صرف ، بل فرض المحال محال كما بيناه وبرهناه في رسالة مخصوصة ، وإن كان شيئاً فهل هو قديم أو حادث؟ إن كان قديماً فيبطله الضرورة والبرهان ، إذ لا تَعدد فيه ، وإن كان حادثاً كما هو الحق ، إذ العدم الذي يُدرَك فيحمل ويوصف شيئاً قطعاً ، وحادثاً كما قال الصادق عليه السلام عند منازعة زرارة وهشام فيه . فما حيلتك أيها الفاضل في الأخبار الكثيرة الدالّة على أن الله خلق المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام قبل جميع المخلوقات

والموجودات والحادِثات ولم يخلق ولم يوجد حادث قبلهم سوى مشيئته سبحانه ، فخلقهم بها قبل خلق سائر المخلوقات بألف دهر ، وكل دهر بكم ألف سنة ، فكيف يكون علمهم مسبوقاً بعدمٍ حادث ، والحال أنه لا يفوقهم فائق ، ولا يسبقهم سابق . وفي الاختصاص للشيخ المفيد عليه الرحمة بسنده عن محمد بن سنان قال : كنت عند أبي جعفر فذكرت له اختلاف الشيعة ، فقال :

**( إن الله لم يزل فرداً متفرداً في الوحدانية ، ثم خلق محمداً وعلياً وفاطمة عليهم السلام ، فمكثوا ألف دهر ، ثم خلق الأشياء ، وأشهدهم خلقها ، وأجرى عليها طاعتهم ، وجعل فيهم ما شاء ، وفوَّض أمر الأشياء إليهم في الحكم والتصرف والإرشاد والأمر والنهي ، لأنهم الولاة ، فلهم الأمر والولاية والهداية ، فهم أبوابه ونوابه وحجَّابه ، يحللون ما شاؤوا ويحرمون ما شاؤوا ولا يفعلون إلَّا ما شاء ، ﴿عِبادٌ مُكْرَمُونَ * لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ . فهذه الديانة التي من تقدمها غرق في بحر الإفراط ، ومن نقَّصهم عن هذه المراتب التي رتبَّهم الله عليها زهق في بحر التفريط ، ولم يوفِ آل محمد حقهم فيما يجب على المؤمن من معرفتهم ، ثم قال : خذها يا محمد فإنها من مخزون العلم ومكنونه )** انتهى[١] .

وفي كتاب ( تأويل الآيات )[٢] للسيد شرف الدين[٣] النجفي ، عن

---

(١) المجلسي : بحار الأنوار ، ج ٢٥، ص ٢٥، حديث ٤٤.
(٢) تأويل الآيات ، ج ١، ص٣٩٧ ـ ٣٩٩.
(٣) هو السيد شرف الدين علي الحسيني الأسترابادي النجفي ، المتوطن في الغري ، كان عالماً محدّثاً فقيهاً ، وهو من تلامذة المحقِّق الكركي .

الشيخ أبي جعفر الطوسي[١]، عن الشيخ أبي محمد الفضل بن شاذان، بإسناده عن رجاله، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن الإمام العالم موسى بن جعفر الكاظم صلوات الله عليهما، قال: (**إن الله تبارك وتعالى خلق نورَ محمدٍ صلى الله عليه وآله من نورٍ اخترعه من نورِ عظمته وجلاله، وهو نور لاهوتيته الذي تبدَّى وتجلى لموسى بن عمران عليه السلام في طور سيناء، فما أستقر له، ولا أطاق موسى لرؤيته، ولا ثبت له، حتى خر صعقاً مغشياً عليه، وكان ذلك النور نورُ محمد صلى الله عليه وآله، فلمَّا أراد أن يخلق محمداً صلى الله عليه وآله منه، قسم ذلك النور شطرين، فخلق من الشطر الأول محمداً، ومن الشطر الآخر عليَّ ابن أبي طالب عليهما الصَّلاة والسلام، ولم يخلق من ذلك النور غيرهما، خلقهما الله بيده، ونفخ فيهما بنفسه، من نفسه، لنفسه، وصورهما على صورتهما، وجعلهما أمناء له، وشهداء على خلقه، وخلفاء على خليقته، وعيناً له عليهم، ولساناً له إليهم، قد استودع فيهما عِلمه وعلمهما البيان، واستطلعهما على غيبه وعلى نَفسه، وجعل أحدهما نفسه، والآخر رُوحه، لا يقوم واحدٌ بغير صاحبه، ظاهرهما بشرية، وباطنهما لاهوتية، ظهرا للخلقِ على هياكِل الناسوتية، حتى يطيقوا رؤيتهما، وهو قوله تعالى: ﴿ولَلَبَسْنا عَلَيْهِمْ ما يَلْبِسُونَ﴾ فهما مقاما ربِّ العالمين، وحجابا خَالق الخلائق أجمعين، بهما فتحَ الله بدء الخلق، وبهما يختم الملك والمقادير. ثم اقتبس من نور محمدٍ صلى الله عليه**

(١) هو محمد بن الحسن الطوسي الملقب بشيخ الطائفة، له: (رجال الطوسي)، (الأمالي)، (الخلاف والمبسوط) وغيرها.

**وآله فاطمة عليها السلام ابنته ، كما اقتبس نور عليٍّ من نوره ، واقتبس من نور فاطمة وعليٍّ والحسنِ والحسينِ عليهم السلام كاقتباس المصابيح ، هم خُلقوا من الأنوار ، وانتقلوا من ظهر إلى ظهر ، ومن صلبٍ إلى صلب ، ومن رحمٍ إلى رحم ، في الطبقة العليا من غير نجاسة ، بل نقلاً بعد نقل ، لا من ماء مهين ، ولا نطفة خشرة كسائر خلقه ، بل أنوارٌ انتقلوا من أصلاب الطاهرين إلى أرحام المطهَّرات ؛ لأنهم صفوة الصَّفوة ، اصطفاهم لنفسه ، وجعلهم خزَّان علمه ، وبلَّغا عنه إلى خلقه ، أقامهم مقام نفسه ، لأنه لا يُرى ولا يُدرك ، ولا تُعرف كيفيته ولا إنيته ، فهؤلاء الناطقون المبلِّغون عنه ، المتصرفون في أمره ونهيه ، فبهم يَظهر قدرته ، ومِنهم تُرى آياتُه ومعجزاتُه ، وبهم ومنهم عَرَّف عبادُه نفسه ، وبهم يطاع أمره ، ولولاهم ما عُرف الله ، ولا يدري كيف يعبد الرَّحمن ، فالله يجري أمره كيف يشاء فيما يشاء ، و﴿لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ ) انتهى .**

وفي كتاب مدينة المعاجز[١] للعلامة التوبلي[٢]، روى عن زيد بن عبد الله بن مسعود[٣] عن أبيه ، قال :

**( دخلت يوماً على رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت : يا رسول**

---

(١) مدينة المعاجز ، ج ٣، ص٤١٧ ـ ٤١٩ .

(٢) هو السيد هاشم بن سليمان بن إسماعيل بن عبد الجواد بن علي الحسيني الموسوي ، البحراني التوبلي الكتكاني . المفسّر الإمامي . جمع وصنّف وصار من كبار المحدّثين وله مؤلفات كثيرة ، منها : ( البرهان في تفسير القرآن ) ، و ( مدينة المعاجز ) ، و ( معالم الزلفى في النشأة الأخرى ) وغيرها .

(٣) روى عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله حديث الفضائل ، هو أحد مؤلفي ( رسائل إخوان الصفا ) ، و ( الأربعين حديثاً ) ، و ( جوامع إصلاح المنطق ) .

الله ، أرني الحقَّ حتى أتبعه . فقال صلى الله عليه وآله : يا بن مسعود ، لج إلى المخدع ، فولجت فرأيت أمير المؤمنين عليه السلام راكعاً وساجداً ، وهو يقول عقيب صلاته : اللَّهم بحرمة محمد عبدك ورسولك اغفر للخاطئين من شيعتي . قال ابن مسعود : فخرجت لأخبر رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك ، فوجدته راكعاً وساجداً وهو يقول : اللَّهم بحرمة عبدك علي عليه السلام اغفر للعاصين من أمتي . قال ابن مسعود : فأخذني الهلع حتى غشي علي ، فرفع النبي رأسه وقال : يا ابن مسعود ، أكفرٌ بعد إيمان ؟ فقلت : معاذ الله ، ولكني رأيت علياً يسأل الله تعالى بك ، وأنت تسأل الله تعالى به . فقال يا بن مسعود ، إن الله خلقني وعلياً والحسن والحسين من نور عظمته قبل الخلق بألفي عام ، حين لا تسبيح ولا تقديس ، وفَتَق نوري ، فخلق منه السماوات والأرض ، وأنا أفضل من السمَّاوات والأرض ، وفتق نورَ عليٍّ عليه السلام فخلق منه العَرش والكُرسي ، وعليٌّ أفضل من العرش والكرسي ، وفَتق نُوَر الحسن ، فخلق منه اللّوح والقلم ، والحسن أجلُّ من اللوح والقلم ، وفتق نور الحسين عليه السلام فخلق منه الجنان والحور العين ، والحسين أفضل منهما . فأظلمت المشارق والمغارب ، فشكت الملائكة إلى الله عزَّ وجلَّ الظُّلمة ، وقالت : اللَّهم بحق هؤلاء الأشباح التي خلقت ، إلَّا ما فرّجت عنا من هذه الظلمة ، فخلق الله عزَّ وجلَّ رُوحاً وقرنها بأخرى ، فخلق منها نوراً ، ثم أضاف النور إلى الروح ، فخلق منهما الزهراء عليها السلام ، فمن ذلك سُميت الزهراء ، فأضاء منها المشرق والمغرب ، يا بن مسعود إذا كان يوم القيامة يقول الله عزَّ وجلَّ

**لي ولعلي عليه السلام : أَدخِلا الجنَّة من شئتما ، وأَدخِلا النار من شئتما ، وذلك قوله تعالى : ﴿أَلْقِيا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ فالكفَّار من جحد نبوتي ، والعنيد من عاند علياً وأهل بيته وشيعته )** انتهى .

وفي صحيفة الأبرار عن كتاب منتخب البصائر عن كتاب الواحدة ، لمحمد بن حسن بن جمهور القمي البصري ، بإسناده إلى أبي حمزة الثمالي[١] عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : **( إن الله تبارك وتعالى أحد واحد تفرَّد في وحدانيته ، ثم تكلَّم بكلمةٍ فصارت نوراً ، ثم خلق من ذلك النور محمداً صلى الله عليه وآله ، وخلقني وذريتي ، ثم تكلم بكلمة فصارت روحاً ، فأسكنه الله في ذلك النور ، وأسكنه في أبداننا ، فنحن روح الله وكلماته ، فبنا احتجَّ الله على عباده ، فما زلنا في ظلة خضراء ، حيث لا شمسَ ولا قمرَ ولا ليلَ ولا نَهار ، ولا عينٌ تطرف ، نعبده ونقدّسه ونسبحه ، وذلك قبل أن يخلق خلقه ، وأخذ ميثاق الأنبياء بالإيمان والنُّصرة لنا )** ، وذلك قوله عزَّ وجلَّ : ﴿وإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وحِكْمَةٍ﴾[٢] . . . إلخ .

وفي خصال الصَّدوق[٣] عن الصادق عليه السلام ، عن أبيه ، عن جدِّه ، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال : **( إن الله تبارك وتعالى خلق نور محمد صلى الله عليه وآله قبل أن يَخْلُق السماواتِ والأرض والعرش والكرسي واللوح والقلم والجنة والنار وقبل أن يخلق آدم ونوح وإبراهيم**

---

(١) هو ثابت بن أبي صفية بن دينار الكوفي . راوٍ ومفسر شيعي من أصحاب : علي بن الحسين ، ومحمد الباقر ، وجعفر الصادق ، وموسى الكاظم عليهم السلام .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ٨١.

(٣) الخصال ، ص٤٨١ ـ ٤٨٢ .

**وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وموسى وعيسى وداود وسليمان وكل من قال عزَّ وجلَّ في قوله : ﴿ووهَبْنا لَهُ إِسْحاقَ ويَعْقُوبَ﴾ إلى قوله : ﴿وهَدَيْناهُمْ إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ، وقبل أن يخلق الأنبياء كلّهم بأربع مئة ألف وأربع وعشرين ألف سنة** . . . ) إلى آخر الخبر الشريف . ونظائر هذه الأخبار الصريحة الدَّالة على تقدمهم عليهم السلام على جميع المخلوقات والموجودات ، وجريان قدرة الله على أيديهم ، وظهور المشاءات بهم ومنهم كثيرة الورود عنهم عليهم السلام لا حاجة لنا إلى نقلها ، وكتب أصحابنا رضوان الله عليهم وتأليفاتهم في المقام أغنتنا عن التعرض بنقلها ، ونقل هذا المقدار إنما هو لمن لم يتمكن من الأصول والاطلاع على مؤلفات الأصحاب .

**تبصرة** : ليت شعري ، كيف لم يطلّع شيخنا الجليل الشيخ المفيد عليه الرحمة والرضوان على هذه الأخبار ونحوها الواردة في هذا المضمار ، حيث أنكر تقدمهم عليهم السلام على آدم عليه السلام فضلاً عن تقدمهم على كل الموجودات ، مما ذرأ وبرأ ؟ وقال في مسائل تلعكبرية[1] في جواب عن مسألة تقدم أشباح آل محمد على وجود آدم عليه السلام بما هذا لفظه : ( فالمراد بذلك أن أمثلتهم عليهم السلام في الصور كانت في العرش ، فرآها آدم عليه السلام وسأل عنها فأخبره الله تعالى أنها أمثال صور من ذريته شرَّفهم بذلك وعظَّمهم به ، فأما أن تكون ذواتهم عليهم السلام كانت قبل آدم عليه السلام موجودة ، فذلك باطل بعيد من الحق ، لا يعتقده محصِّل ، ولا يدين به عالم ، وإنما قال به

(١) المسائل العكبرية ، ص٢٨ ـ ٢٩ .

طوائف من الغلاة الجهَّال ، والحشوية من الشيعة الذين لا بصر لهم بمعاني الأشياء ، ولا حقيقة الكلام ، وقد قيل : إن الله تعالى كان قد كتب أسماءهم على العرش ، فرآها آدم عليه السلام وعَرَفهم بذلك ، وعَلِم أنَّ شأنهم به عند الله العظيم عظيم ، وأما القول بأن ذواتهم كانت موجودة قبل آدم عليه السلام ، فالقول في بطلانه على ما قدمناه ) انتهى كلامه . وقد عرفت ورأيت أن الأخبار المذكورة وغيرها مما ذُكر في مقالة التفويض وغيرها تنادي برفيع صوتها بتقدم ذواتهم عليهم السلام على جميع الموجودات ، وما تعلقت به مشيئة الله فضلاً عن تقدُّمهم على آدم عليه السلام ، وهذا أظهرُ من أن نستدل عليه بأدلةٍ وبراهينَ ، ولم نقف على من أنكر ذلك غيره ، والأحسن في صدور أمثال هذا ونحوه منه ومن غيره من أساطين الدين ، الحمل على التسديد ، كما ذكرنا مفصَّلاً سابقاً ، فراجع . وبالجملة ، لما علم تقدُّم وجودهم على جميع الموجودات ، بحيث لم يسبقهم سابق ، فكيف يمكن أن يقال إن الأصل عدم علمهم ؟

* * *

## الفصل التاسع

### بيان معنى العلم وإثبات علم المعصومين عليهم السلام

**عَودٌ في إحقاق**: الحق بطورٍ أنيق وطريقٍ رشيق : اعلم أنا قد ذكرنا سابقاً إن العلم عين المعلوم ، ولا يحصل العلم إلَّا بعد وجود المعلوم وحضوره لدى العالِم حضوراً خارجياً ، أو ذهنياً منتزعاً من الخارج ، ومنطبعاً منه ، إذ الذهن مرآة للخارج عن الذهن ، لا الخارج الحسي فقط ، وما فيه فرع ، وظل له ، ومنتزع من الخارج ، أي خارج الذهن ، انتزعه الذهن منه بمقابلته إياه ، إلَّا في ذهن من هو علَّة الوجود ، فحينئذ يكون الذهن هو الأصل والخارج هو الفرع . وبالجملة ، فالأمور الذهنية في غير الصورة المستثناة أظلةٌ وفروعٌ لما في الخارج ، كما ترى وجداناً أنك لا تتصور شيئاً ، ولا تقدر على تصوره إلَّا بالتفاتٍ إلى خارج الذهن ، وهو دليل على كون ما في الذهن ظلاً لما في الخارج ، وكل ذي صنعة فما يخترعه مأخوذ من الخارج ، فالبناء الذي تَصَوَّر بيتاً قبل إحداثه ، إنما أَخَذَ أجزاءَ صورةِ البيتِ من الخارج ، ورَكَّبها بقوته الفكرية على ما أراد ، ونفس صورة التركيب أيضاً أخذها من التركيبات الخارجية ، ومن هنا عَجز الممكن عن إدراكِ القديم وتصوره ، فافهم ، ويدل على ذلك دلالة واضحة خبرِ علل الشرائع[1] ، بسنده إلى الحسن بن

(١) علل الشرائع ، ج ١ ، ص ١٤ .

علي بن فضال[١]، عن أبيه عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : ( **قلت له : لمَ خلق الله سبحانه وتعالى الخلق على أنواعٍ شتى ، ولم يخْلقهم نوعاً واحداً ؟ فقال : لِئلا يقع في الأوهام أنه عاجز ، ولا يقع صورة في وهم ملحد إلَّا وقد خلق الله عزَّ وجلَّ عليها خَلقا لِئلا يقول قائل : هل يَقدر الله عزَّ وجلَّ على أن يَخلق صورةُ كذا وكذا ؛ لأنه لا يقول من ذلك شيئاً إلَّا وهو موجود في خَلقه تبارك وتعالى ، فيعلم بالنظر إلى أرواع خلقه إنه على كل شيء قدير** ) انتهى .

تأمل في قوله عليه السلام : ( **ولا تقع صورة في وهم أحد** . . . ) إلخ ، كيف عبّر عليه السلام أولاً بلفظ الوقوع ، وثانياً بلفظ الصورة ، تنبيهاً على أن الذهن لا يُحدث ولا يخترع شيئاً لم يكن في الخارج ، بل يَقع فيه ما في الخارج ، وإنّ ما في الذهن صورة ما في الخارج وعكسه ، فلو كان الذِهن مُخترِعاً ومُوجداً لكان ما فيه هو الأصل ، والخارج فرعه وصورته ، ثم نفى عليه السلام خالقية الذهن قبلاً وبعداً . وأما ما قيل بأن للنفس قوة على إحداث واختراع ما شاءت كتصور بحرٍ من زِئبق ، وإنسان له ألفَ رأس ، ولا أصل لهما في الخارج ففي غير محله ، إذ لو كانت للنفس هذه القوة لكانت تحدث وتخترع قبل أن تلتفت إلى البحر والزئبق والإنسان والرأس في الخارج ، وقد قلنا : إنها لا تقدر على ذلك إلَّا بعد التوجه إلى جهتهما ، والانتزاع منهما صورتهما فتفطن .

فظهر أن المتداول في الألسن من أن ما في الخارج ظلٌّ لما في

---

(١) الحسن بن علي فضال التيملي ، كان خصيصاً بالرضا عليه السلام ، جليل القدر عظيم المنزلة زاهداً ورعاً .

الذهن باطل ، خلاف الآثار ، ونفي لقدرة الملك المتعال ، إذا عرفت هذا فلنرجع إلى ما نحن في صدده ونقول : إن العدم المصرَّح به في قوله : ( لأنه مسبوق بالعدم ) ليس لفظاً مهملاً بلا معنى قطعاً ، بل هو مستعمل في معنى ذهني أو خارجي ، فهو شيء ، ولا بدّ أن يكون له مفهوم وتحقق ، كوناً أو إمكاناً ، وما له مفهوم وتحقق فهو مخلوق قطعاً ، إذ لا يتصور شيء إلَّا وهو مخلوق ، كما أشار إليه الصادق عليه السلام بقوله : ( **قل بقول هشام في هذه المسألة** ) ، لمّا اختلف زرارة وهشام بن الحَكم في النفي ، هل هو مخلوق أم لا ؟ فقال زرارة : ( ليس بشيء ) يعني : أمر اعتباري ذهني ليس له تأصُّل وتحقق كما يقول به الكثير الآن أيضاً . وقال هشام : ( النفي شيء ) يعني : أمر متحقّق متأصّل مُتصوَّر ، وكل متصوَّر ، مخلوق ، خلقه الله بهم عليهم السلام ، وهم السبب الأعظم لخلقه في كل العوالم ؛ الغيب منها والشهود ، وقلنا : إن الله لم يخلق مخلوقاً حادثاً قبلهم سوى فِعلَه سبحانه ، ولم يسبقهم سابق إلى الصّدور من فِعل الله سبحانه ، وهم أول من جنى من حديقته ، وتعلَّقت مشيئته ، فحينئذ كيف يكون عِلمهم مسبوقاً بالعدم المخلوق ، أو هم يكونون مسبوقين بالعدم الحادث ؟ وما معنى قوله المتقدم : ( الأصل عدم علمهم لأنه مسبوق بالعدم الأزلي ) ؟ فاعتبروا يا أولي الألباب . وما معنى وصف العدم بالأزلي ، والأزل هو الله سبحانه ؟ إن قلت : إن مراده بالعدم الأزلي هو ما في عالم الإمكان مجازاً ، لعدم دخوله في الكَون ، يعني أن الأصل عدم عِلمهم بجميع ما في الإمكان . قلت : إذن اهتديت إلى سواء الطريق ، وقد أُطلق عليه العدم في قوله تعالى : ﴿أَولا يَذْكُرُ الْإِنْسانُ أَنَّا خَلَقْناهُ مِنْ قَبْلُ ولَمْ يَكُ

شَيْئاً﴾[١]، فنفى سبحانه الشيئية عما في الإمكان مجازاً ، لعدم وجوده الكوني ، وأثبت له الشيئية في قوله : ﴿هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾[٢] لوجوده الإمكاني ، وليس علمهم الكوني محيطاً بجميع ما في الإمكان ﴿ولا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِما شاءَ﴾[٣] كونَه ، نعم كل ما خرج من الإمكان إلى الكَون فقد أحاط به علمهم عليهم السلام ، كما عرفت وستعرف ، فصحَّ بهذا المعنى قوله : ( الأصل عدم علمهم ) ، يعني علمهم الكوني بجميع ما في الإمكان ؛ لأنه مسبوق بالعدم ، أي الإمكان ، وما لم يخرج إلى الكَون لا يعلمونه بعلمهم الكوني ، إذ المناسبة بين العلم والمعلوم شرطٌ كما ذكرنا ، لكن هذا ليس مراده قطعاً ، إذ هو وغيره ممن وافقه لا يقولون بوجود عالَم الإمكان ، وما فيه ، وجوداً متأصلاً حتى يصح قوله : بل يقولون إنه أمر اعتباري لا أصل له بوجه ، إلَّا موهوماً ، كما ستعرفه في المقالة الآتية ، فانتظر .

وبالجملة ، فقد ظهر أن ما في الذهن ظلٌّ لما في الخارج ، والذهن مرآته إلَّا فيمن يكون ذهنه علَّةً للخارج وما فيه ، والعلم لا يكون إلَّا بعد وجود المعلوم ذهناً أو خارجاً ، إذ هو عينه كما برهنا ، ولم يكن قبل الأئمة حادث ومخلوق قط سوى فِعل الله سبحانه ، حتى يكون معلوماً ويتعلق به العلم ، فحينئذٍ ما معنى قوله : ( الأصل عدم علمهم عليهم ) السلام فهل كان قبلهم معلوماً حتى ينفي علمهم به بالأصل ؟ وإذا لم يكن

(١) سورة مريم ، الآية : ٦٧ .
(٢) سورة الإنسان ، الآية : ١ .
(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ .

قبلهم فما معنى عدم العلم هناك حتى يستصحب؟ كما لا معنى للعلم أيضاً ، إذ عدم العلم ضد العلم ، كالبصر والعمى الذي هو عدم البصر ، فلا يتصور عدم العلم إلَّا بعد تصور العلم ، إذ الضد مأخوذ في مفهومه جهة ضده ، فإذا تصورت عدم العلم هناك ، فقد تصورت العلم أيضاً ، وقد قلنا : إن العلم لا يكون إلَّا بوجود المعلوم ، فإذا لم يكن هناك معلوم لم يكن أيضاً علم وعدمه ، نعم هناك معلومات إمكانية التي لم يقل بوجودها ، وعلمٌ إمكاني الذي لا كلام لنا فيه ، فلم يكن عدم علمهم عليهم السلام قطعياً ، كما تُوهم وزُعم ، إذ ليس هناك معلوم أبداً سوى الله ، وفعله سبحانه حتى يتعلق به العلم أو عدمه ويتفرعان عليه ، وهم أول المعلومات الكونية ، فلم يبق إذاً للاستصحاب محلٌ ومجرى ، إذ ركنه الأعظم وهو اليقين السابق قد انتفى .

إذا عرفت ما ذكرناه وأتقنته ، أمكن لك أن تقلب الدليل عليه وتقول : إن الأصل علمهم سلام الله عليهم بجميع الأشياء ، إذ هم عليهم السلام كما ذكرنا أول المخلوقات ، والسبب الأعظم لها ، ولم يخلق الله الأشياء إلَّا بهم ، ولم يظهر إلَّا منهم ، ولم يجرِ إلَّا على أيديهم ، ولذا جعلهم حججاً عليها ، وشاهداً عليها من الدرة إلى الذرة ، في كل العوالم غيبها وشهودها ، وعدم علمهم بجميع الأشياء مشكوك فيه ، ولا تنقض اليقين بالشك أبداً ، وأنقضه بيقين مثله ، وأنّى له بإثباته ودونه خرط القتاد؟ ثم إن الخصم كيف يتمسك بالأصل مع وجود هذه الأخبار المتواترة معنى ، الصريحة في علمهم بجميع الأشياء؟ وكيف له قوة المقاومة لها؟ وكيف لا يعتريه التزلزل في التمسك به مع كثرة الأخبار في خلافه ، ويتجاسر بالقول به بلا توقف واحتياط؟ والحال ، أن طريق

النَّجاة في هذه الموارد التوقف أولاً ، والرَّد إليهم عليهم السلام ، والجمع بين الأخبار المختلفة الواردة في المقام ثانياً ، بطريق حسن . ما أحسن في المقام ، وأجاد في الكلام العالِم النحرير ، الشيخ مرتضى الأنصاري المرحوم ، نوَّر الله ضريحه ، ثم مبحث أصل البراءة في الرسائل ، في الشبهة الموضوعية[١] ، بعد نقل كلام الشيخ الحر العاملي[٢] قال : وأما مسألة مقدار معلومات الإمام عليه السلام ، من حيث العموم والخصوص ، وكيفية علمه من حيث توقفه على مشيئتهم ، أو على التفاتهم إلى نفس الشيء أو عدم توقفه على ذلك ، فلا يكاد يظهر من الأخبار المختلفة في ذلك ما يُطَمئن به النفس ، فالأَولى وكول علم ذلك إليهم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ، انتهى كلامه .

وبالجملة ، لا يليق للمسلم الموالي أن يتجاسر في حق مواليه بما جرَّه عليه قلمه في علمهم عليهم السلام ، وقد وردت الأخبار المستفيضة بل المتواترة في علمهم عليهم السلام بجميع ما ذرأ الله وبرأ في كل العوالم ، لا ضير أن تتعرض بذكر بعض منها في المقام قطعاً للخصام . عن كتاب تأويل الآيات للسيد شرف الدين النجفي[٣] ، عن مصباح الأنوار للشيخ الطوسي رحمه الله بإسناده عن رجاله مرفوعاً إلى المفضل ابن عمر قال : **(دخلت على الصادق عليه السلام ذات يوم فقال لي : يا مفضل هل عرفت محمداً وعلياً وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام**

---

(١) فرائد الأصول ، ج ٢، ص ١٣٤ .

(٢) هو محمد بن الحسن بن علي الحر العاملي ( ١٠٣٣هـ ـ ١١٠٤هـ ) . فقيه ، ومرجع ، ومحدّث ، له : ( وسائل الشيعة ) ، و ( الجواهر السنية ) ، و ( أمل الآمل ) .

(٣) تأويل الآيات ، ج ٢، ص ٤٨٨ .

**كنه معرفتهم ؟ قلت : يا سيدي وما كنه معرفتهم ؟ قال : يا مفضل تعلم أنهم في طير عن الخلائق بجنب الروضة الخضرة فمن عرفهم كنه معرفتهم كان مؤمناً في السنام الأعلى . قال : قلت : عرفني ذلك يا سيدي ، قال : يا مفضل تعلم أنهم عَلِموا ما خلق الله عزَّ وجلَّ وذرأه وبرأه ، وأنهم كلمة التقوى ، وخزان السماوات والأرض والجبال والرمال والبحار ، وعَرفوا كم في السماء من نجم وملك ، ووزن الجبال ، وكيل ماء البحار ، وأنهارها وعيونها ، وما تسقط من ورقة إلَّا عَلِموها ، ولا حبة في ظلمات الأرض ، ولا رطب ولا يابس إلَّا في كتاب مبين ، وهو في علمهم ، وقد علموا ذلك . قلت : يا سيدي قد علمت ذلك وأقررت به وآمنت . قال : نعم يا مفضّل ، نعم يا مكّرم ، نعم يا محبور ، نعم يا طيب ، طبت وطابت لك الجنة ، ولكل مؤمن بها )**[1] انتهى .

وعن مناقب ابن شهر اشوب[2] عن صفوان بن يحيى[3] عن بعض رجاله عن الصادق عليه السلام قال : ( **والله لقد أُعطينا علم الأولين والآخرين . فقال له رجل من أصحابه : جعلت فِداك أعندكم علم الغيب ؟ فقال له : ويحك إني لأعلم ما في أصلاب الرجال وأرحام النساء ، ويحكم ، وسّعوا صدورَكم ولتبصر أعينُكم وَلْتعِ قلوبُكم ، فنحن حجَّة الله تعالى في خلقه ، ولن يسع ذلك إلَّا صدر كل مؤمن قوي ، قوته**

---

(١) وردت ترجمته .

(٢) مناقب آل أبي طالب ، ج ٣، ص ٣٧٤.

(٣) صفوان بن يحيى البجلي الكوفي ، المعروف ببياع السابري . من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام . كانت له منزلة شريفة ، ألّف ثلاثين كتاباً بلغ إسناد رواياته حوالي ( ١١٨١) مورداً .

**كقوة جبال تهامة بإذن الله ، والله لو أردت أن أحصي لكم كل حصاة عليها لأخبرتكم ، وما من يوم ولا ليلة إلَّا والحصى تلِد إيلاداً ، كما يلد هذا الخلق ، ووالله لتباغضون ، بعدي حتى يأكل بعضكم بعضاً** ) انتهى .

وفي الكافي[١] عن عبد الأعلى[٢] وأبي عبيدة[٣] وعبدالله بن بشر الخثعمي[٤]، سمعوا عن الصادق عليه السلام يقول : ( **إني لأعلم ما في السماوات وما في الأرض ، وأعلم ما في الجنة ، وأعلم ما في النار ، وأعلم ما كان وما يكون . قال : ثم مكث هنيئة ، فرأى أن ذلك كبُر على من سمعه منه ، فقال : علمت ذلك من كتاب الله عزَّ وجلَّ ، إن الله عزَّ وجلَّ يقول فيه تبيان كل شيء** ) .

أيضاً ، فيه عن ضريس الكناسي[٥] قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ، وعنده أناس من أصحابه : ( **عجبت من قوم يتولونا ، ويجعلونا أئمة ، ويصفون أن طاعتنا مفترضة عليهم كطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله ، ثم يكسرون حجتهم ، ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم فينقصونا حقنا ، ويعيبون ذلك على من أعطاه الله برهان معرفتنا ،**

---

(١) الكافي ، ج ١ ، ص ٢٦١ .
(٢) عبد الأعلى بن أعين هو مولى آل سام . من أصحاب الصادق عليه السلام .
(٣) أبو عبيدة الحذاء ، كوفي ، مولى ، ثقة . روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام .
(٤) عبد الله بن بشر الخثعمي روى رواية عن أبي عبد الله عليه السلام في الكافي .
(٥) ضريس الكناسي من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام ، جملة من رواياته في بيان من لا يعرفون الولاية في القبر ، وبيان حال المستضعفين ، والبله ، والأطفال وفي جنة الدنيا ونارها .

**والتسليم لأمرنا ، أترون أن الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده ثم يخفي عنهم أخبار السماوات والأرض ، ويقطع عنهم موادَّ العلم فيما يرد عليهم مما فيه قوام دينهم ؟ )**[١] انتهى .

وأيضاً فيه عن أبي حمزة قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : **( لا والله لا يكون عالِمٌ جاهلاً أبداً عالماً بشيء جاهلاً بشيء ، ثم قال عليه السلام : الله أجل وأعزُّ وأكرم من أن يفترض طاعة عبد يحجب عنه علم سمائه وأرضه ، ثم قال عليه السلام : لا يحجب ذلك عنه )**[٢] انتهى . كحِّل عينيك بنور المعرفة ، ودقّق النظر في الخبر الأخير تراه صريحاً في رغم آناف أهل القيل والقال ، وقطع طريق العناد والجدال ، وحسم مادة الاستدلال : بأن الأصل عدم علم الآل عليهم السلام . إذ قال عليه السلام بطريق القَسَم ، ونفي الجهل عمن جعله الله عالماً بين الخلق : (**إنه لا يكون من جعله الله عالماً جاهلاً أبداً** ) ، ثم أوضح كلامَه ثانياً ، كَنساً لغبار الأوهام الضعيفة بقوله عليه السلام : ( **لا يكون عالماً بشيء جاهلاً بشيء** ) إذ جعلهم الله مظهر الرئاسة والولاية الكليَّة الإلهية ، فكيف يكونون جاهلين ببعض الأشياء ؟ إذ لو كانوا كذلك لما كانوا حججاً على غيرهم ، إذ كل بحسبه عالِمٌ بشيء ، ولو بأخبار الغير ، جاهل بشيء ، وإنما الفرق بزيادة العلم وعدمها وكثرته وقلته ، فحينئذ تساوى الحجة والمحجوج ، والرئيس والمرؤوس ، والأثر والمؤثر ، والعلة والمعلول ، وهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ؟

---

(١) الكافي ، ج ١ ، ص٢٦١ ـ ٢٦٢ .

(٢) الكافي ، ج ١ ، ص ٢٦٢ .

ولما كانوا مظاهر الرئاسة الكلية الإلهية ، بل كان لهم الرئاسة على ما أحاط به علمهم عليهم السلام ، والحال أنهم لا يكونون مظاهر للرئاسة والولاية الإلهية إلَّا بإحاطة علمهم بجميع ما رأسهم الله عليه ، وجعله تحت ولايتهم التي هي ولاية الله ﴿هُنالِكَ الْولايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[1]، فظهر أن الأصل علمهم عليهم السلام بجميع الأشياء ، إلَّا ما أخرجه الدليل ، وسيتضح لك أيضاً ذلك ، والحمد لله الذي هدانا لهذا بنور ولايتهم وهدايتهم .

* * *

(١) سورة الكهف ، الآية : ٤٤ .

## الفصل العاشر

## بيان أقسام علوم المعصومين عليهم السلام

اعلم أن علوم المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام على ثلاثة أقسام :

**القسم الأول** : ما هو مختص بمحمد وعلي عليهما الصَّلاة والسلام ، وليس لغيرهما حتى أولادهما الطاهرين شراكة لهما فيه . وهو العلم بكنه كلٍّ منهما وحقيقتهما ، فلا يعرفهما كنه معرفتهما ولا يدرك حقيقتهما إلَّا هما كما هو صريح الخبر النبوي المعروف : ( **لا يعرفك يا علي إلَّا الله وأنا ، ولا يعرفني إلَّا الله وأنت ، ولا يعرف الله ، إلَّا أنا وأنت** )[1] ، فصريحة كما ترى هو : إنه لا يعرف علياً أحد من الأئمة والأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين إلَّا الله ومحمد صلى الله عليه وآله ، وكذلك لا يعرف محمداً أحد منهم إلَّا الله وعلي ، أما أنه لا يعرفهما كنه معرفتهما إلَّا الله سبحانه فواضح ، إذ هو خالقهما وموجد حقيقتها بمشيئته ، وهما اسماه وصفتاه ، ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا

(١) عن رسول الله صلى الله عليه وآله : ( **يا علي ، ما عرف الله إلَّا أنا وأنت ، ولا عرفني إلَّا الله وأنت ، ولا عرفك إلَّا الله وأنا** ) مدينة المعاجز ، ج ٢ ، ص ٤٣٩ ، تأويل الآيات ، ج ١ ، ص ١٣٩ ، مستدرك سفينة البحار ، ج ٧ ، ص ١٨٢ .

الرَّحْمنَ أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى﴾[١] و﴿لَقَدْ رَأى مِنْ آياتِ رَبِّهِ الْكُبْرى﴾[٢]، ويقول الأمير عليه السلام : ( **ليس لله آية أكبر مني ولا نبأ أعظم مني** )[٣] ولا شك أن الأسماء والصفات من فروع الذات ومخترعاتها ، خلقتهما وأوجدتهما بفعلها ومشيئتها ، كما ترى بداهة في نفسك أفعالك وصفاتك المخترعة بفعلك ، وأما أن علياً لا يعرفه غير الله إلَّا محمد صلى الله عليه وآله ، وكذلك لا يعرف محمداً غير الله إلَّا علي عليه السلام ، فينحل إلى مقامين :

**الأول** : حصر معرفة كنه وحقيقة علي عليه السلام بعد الله سبحانه في محمَّدٍ صلى الله عليه وآله ، وذلك لأن محمدًا صلى الله عليه وآله في مقام الإجمال ، وعلياً عليه السلام في مقام التفصيل ، كالعرش والكرسي ، والنقطة والألف ، فجميع ما في التفصيل هو موجود في الإجمال ، ونزل منه إليه ، ولأن محمداً صلى الله عليه وآله أول من أجاب داعي الحق لما سأل الله ألستُ بربِّكم كما قال صلى الله عليه وآله : ( **إني فُضِّلت على النبيين لأني كنت أول من أجاب داعي ربي ، حين قال ألست بربكم** )[٤] انتهى .

وعلي عليه السلام ثاني من أجاب ، ولا شك أن السابق واسطة

---

(١) سورة الإسراء ، الآية : ١١٠ .

(٢) سورة النجم ، الآية : ١٨ .

(٣) مشارق ، أنوار اليقين ، ص ٣٤٥.

(٤) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ( **سئل رسول الله صلى الله عليه وآله : بأي شيء سبقت ولد آدم ؟ قال : إني أول من أقر بربي ، إن الله أخذ ميثاق النبيين وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم ؟ قالوا : بلى ، فكنت أول من أجاب** ) . بحار الأنوار ، ج ١٦ ، ص ٣٥٣، الكافي ، ج ٢، ص ١٢ .

لإيجاد اللاحق ، والسابق لسبقه يدرك كنه اللاحق ، إذ هو لسبقه محيط به ، وفي رواية جابر عنه صلى الله عليه وآله قال : ( **أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر ، فكان يطوف حول جلال القدرة ثمانين ألف سنة ، فلما وصل إلى جلال العظمة خلق منه نور علي عليه السلام ، فكان نوري يطوف جلال العظمة ، ونور علي يطوف حول جلال القدرة** )[١] انتهى .

فبيّن صلى الله عليه وآله التفاضل بينه وبين علي بقوله : ثمانين ألف سنة ، فلما لم يكن هناك زمان حيث لم يكن ليل ونهار لا جرم قلنا : إن المراد منه الرتبة ، فصار النبي صلى الله عليه وآله أقدم من علي وأفضل منه بذلك المقدار ، ولذا قال علي عليه السلام : ( **أنا عبد من عبيد محمد** )[٢] وبالجملة فتقدمه صلى الله عليه وآله هو السرِّ في قوله : ( **لا يعرفك يا علي ألّا الله وأنا** ) .

**المقام الثاني** : حصر معرفة النبي صلى الله عليه وآله بعد الله سبحانه في علي عليه السلام ، وذلك لا لأنهما متساويان في الرتبة اذ ذلك كما عرفت ، بل لأن علياً عليه السلام في مقام التفصيل ، والنبي صلى الله عليه وآله في مقام الإجمال ، ولا يظهر في مقام التفصيل إلَّا ما هو في مقام الإجمال . بعبارة أخرى : التفصيل هو لسان الإجمال وترجمانه

---

(١) عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ( **أول ما خلق الله نوري ابتدعه من نوره ، واشتقه من جلال عظمته ، فأقبل يطوف بالقدرة حتى وصل إلى جلال العظمة في ثمانين ألف سنة ، ثم سجد لله تعظيماً ففتق منه نور علي عليه السلام فكان نوري محيطاً بالعظمة ، ونور عليٍّ محيطاً بالقدرة** . . . ) بحار الأنوار ، ج ٢٥، ص ٢٢، ط ٣، دار الأميرة ، بيروت .

(٢) الكافي ، ج ١، ص٨٩ ـ ٩٠، الاحتجاج ، ج ١، ص ٣١٣.

وشرحه ومرآته ، ولا يدرك الإجمال ما هو عليه إلَّا ويظهر في مقام التفصيل تفصيله ، ولذا يقول الأمير عليه السلام في خطبه : ( **ولقد ستر علمه عن جميع النبيين إلَّا صاحب شريعتكم هذه صلوات الله عليه وآله ، فعلمني علمه وعلمته علمي** )[١] انتهى . أي علمني ما هو مجمل ، وعلمته ما هو مفصَّل ، وليس المفصل إلَّا مظهر ذلك المجمل ، وشرحه لا غير ، ولا شك أن من جملة علمه صلى الله عليه وآله الذي علَّمه علياً عليه السلام هو معرفة نفسه ، كما هو عَرفها ، إذ ما أخفى صلى الله عليه وآله منه عليه السلام شيئاً ، ولا يلزم منه التساوي بينهما ، إذ بتعليمه صلى الله عليه وآله يعلم ، ويعرفه علي عليه السلام لا بنفسه حتى يلزم التساوي ، ولذا أيضاً صار عبداً له صلى الله عليه وآله ، وهما عليهما الصَّلاة والسلام متَّحدان في كل مقام ، إلَّا أنه صلى الله عليه وآله أفضل وأقدم من عليٍّ رتبة بذلك المقدار ، وذلك هو السرِّ في تعليمه صلى الله عليه وآله إياه ، وذلك فرق عظيم ، وأمر جسيم ، وأما معرفته صلى الله عليه وآله كنه علي عليه السلام وحقيقته فهي بتقدّمه صلى الله عليه وآله ، وكونه واسطة بينه وبين الله ، لا بتعليم علي عليه السلام إياه صلى الله عليه وآله ، إذ السابق عِلمه باللاحق بسبقه إياه .

وبالجملة ، خلقا كلاهما من نور واحد ، كما يقول هو صلى الله عليه وآله : ( **كنت أنا وعلي نوراً واحداً ننتقل من صلب ، إلى صلب حتى انتقلنا إلى صلب عبدالمطلب ، فانقسمنا قسمين : قسم إلى صلب**

---

(١) مشارق أنوار اليقين ، ص ٢٦٤، إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب ، ج ٢، ص ٢١١ .

**عبد الله ، وقسم إلى صلب أبي طالب . . . ) ، ( إلَّا أنه صلى الله عليه وآله خُلق من أول النور ، وعلي عليه السلام من آخره )**[1] كما في الخبر ، ولذا كان ذاك صلى الله عليه وآله نبياً ، وهذا ولياً . إن قلت كيف لا يدرك الأئمة عليهم السلام كُنه حقيقة جدِّهم وأبيهم ، وأنهم وارثو جميع ما عندهما ، ومن جملة معرفة كنههما وحقيقتهما ؟ قلت : على طريق الاختصار وسبيل الإجمال إن النبي والولي أصلان ، والأئمة عليهم السلام فرعهما ، والأصل في المقام الأول ، والفرع في المقام الثاني ، فكيف يدرك الفرع الأصل ، والحال أن معرفة الفرع بالنسبة إلى الأصل معرفة الصفات لا الذات ؟ فافهم العبارة فإنها إشارة ، ومن هذا عرف أيضاً سبب عدم درك الأنبياء والإنسان والملائكة إلى الجماد حقائقهم عليهم السلام ، وأما الجزء الأخير من الخبر وهو : إنه لا يعرف الله إلَّا أنا وأنت ، فذلك لأن الله سبحانه لا يعرف بذاته قطعاً بوجه من أنحاء المعرفة ، إذ لا ربط ولا مناسبة بين القديم والحادث بكل وجه ، والمناسبة شرط بين المدرِك بالكسر والمدرَك بالفتح ، وإلا لأدرك كل مدرك كلَّ شيء ، والقديم لا ينزل إلى الحادث ، والحادث لا يصعد إلى

---

(١) عن محمد بن عبد الله ، عن أبيه ، عن آبائه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : **( كنت أنا وعلي نوراً بين يدي الله جل جلاله قبل أن يخلق آدم بأربعة آلاف عام ، فلما خلق الله آدم سلك ذلك النور في صلبه ، فلم يزل الله عز وجل ينقله من صلب إلى صلب حتى أقرَّه في صلب عبد المطلب ، ثم أخرجه من صلب عبد المطلب فقسَّمه قسمين فصيّر قسماً في صلب عبد الله ، وقسماً في صلب أبي طالب ، فعلي مني وأنا من علي ، لحمه من لحمي ، ودمه من دمي ، فمن أحبني فبحبي أحبه ، ومن أبغضه فببغضي أبغضه . . . )** الخصال ، ص ٦٤٠ ، بحار الأنوار ، ج ٣٥ ، ص ٣٣ .

القديم حتى يعرفه : ( **الطريق مسدود والطلب مردود ، انتهى المخلوق إلى مثله ، وألجأ الطلب إلى شكله ، إن الله احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار** ) .

ولما كان معرفة الذات محالاً للحادث ، ولا فرق في الحادث في هذا المقام بين النبي والأئمة وبين سائر المخلوقات من الأنبياء إلى الجمادات ، والمعرفة كانت واجبة لكل أحد ، وهما صلى الله عليهما أولى بمعرفة الله سبحانه ، وأقدم من سائر المخلوقات ، لا جرم كانت معرفتهما لله سبحانه بصفاته وأسمائه كما هو صريح الآيات والروايات ، والوجدان يشهد بذلك ، كما إذا أردت معرفة واحدٍ لا يمكنك معرفة ذاته قطعاً ، فلابد لك من معرفته باسمه وصفته ، ومعلوم أن الأسماء الحقيقية لله سبحانه هم المعصومون الأربعة عشر ، سلام الله عليهم ، إذ الاسم كما يقول الأمير عليه السلام لأبي الأسود الدؤلي : ( **الاسم ما أنبأ عن المسمى** )[١] .

والمخبر والمنبئ الحقيقي عن الله سبحانه محمد وأهل بيته الطاهرون ، لا الأسماء الظاهرية ، كما ورد عنهم عليهم السلام في خبر : ( **نحن الأعراف الذين لا يعرف الله إلَّا بسبيل معرفتنا** )[٢] ، على أحد معانيه الثلاثة ، وفي خبر آخر : ( **بنا عبد الله ، وبنا عرف الله ، ولولانا ما عبد الله ، ولولانا ما عرف الله** )[٣] انتهى . فهم عليهم

---

(١) الفصول المهمة في أصول الأئمة ، ج ١ ، ص ٦٨٤ ، أعيان الشيعة ، ج ١ ، ص ١٦١ .

(٢) بحار الأنوار ، ج ٨ ، ص ٣٣٩ ، بصائر الدرجات ، ص٥١٦ ـ ٥١٧ ، تأويل الآيات ، ج ١ ، ص ١٧٦ .

(٣) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : ( . . . **بنا عرف الله ، وبنا عبد الله ، نحن الأدلاء على الله ، ولولانا ما عبد الله** ) . =

الصلوات والسلام اسماؤه الحقيقية ، وسائر الأسامي المصونة المركبة من حروف الهجاء أسماء الأسماء ، كما أن اسمك الحقيقي المنبئ عنك هو ظاهرك الذي ظهرت به لغيرك ، واسمك الظاهر الذي تدعى به اسم لظاهرك لا لذاتك ، والأبوان إنما سُميا هيكلك الظاهر بذلك الاسم لا ذاتك ، وواضح أن أقرب الأسماء والصفات لله سبحانه ، التي ظهر بهم للخلق لا بذاته ، هم المعصومون الأربعة عشر سلام الله عليهم ، وأقربهم من بينهم عليهم السلام هو النبي والولي صلى الله عليهما ، فمعرفتهما لله سبحانه هي معرفة الله بنفسهما ، التي هي أقرب كلِّ صفات الله وأسمائه إليه ، وليس له سبحانه صفة واسم أقرب إليه منهما ، إذ أول ما تجلى وظهر للخلق تجلى وظهر لهما صلى الله عليهما بنفسهما لا بذاته جلَّ وعلا ، ثم ظهر لسائر الأئمة بهما ، إذ هم فروع لهما كما ذكرنا ، وهما أصلان لهم ، والفرع تابع للأصل في كل شيء ، فلا يصل إلى الفرع شيء إلَّا بتوسط الأصل ، ثم ظهر للأنبياء بهم عليهم السلام ، وهكذا إلى آخر السلسلة الثماني ، فكان أول ما ظهر سبحانه له به هما صلى الله عليهما ، فهما أول أسمائه وصفاته التي ظهر بها لهما ، ولسائر الأئمة والأنبياء وغيرهم ، فصار معرفتهما بربهما هي معرفة نفسهما بأنها آيتا الله سبحانه ، وصفتاه وإسماه ، ولما استحال معرفة نفسهما لغيرهما قال النبي صلى الله عليه وآله : ( **ولا يعرف الله إلَّا أنا وأنت** )[1] ، بطريق الحصر .

---

= بحار الأنوار ، ج ٢٦، ص ٢٦٠، التوحيد ، ص ١٥٢، مستدرك سفينة البحار ، ج ٨، ص ٣٢٩، منهاج الصالحين ، ج ١، ص ٣٨٩.

(١) عن رسول الله صلى الله عليه وآله : ( **يا علي ، ما عرف الله إلَّا أنا وأنت ، ولا عرفني إلَّا الله وأنت ، ولا عرفك إلَّا الله وأنا** ) مدينة المعاجز ، ج ٢، ص ٤٣٩، تأويل الآيات ، ج ١، ص ١٣٩، مستدرك سفينة البحار ، ج ٧، ص ١٨٢ .

**فظهر مما ذكرنا** : أن معرفة السائرين من الأنبياء إلى الجماد لله سبحانه منحصرة في معرفة الأسماء والصفات ، من عرفها عرف الله ، كما أن من عرف ظاهرك الذي ظهرت به فقد عرفك ، ولذا قال لسلمان وجندب : ( **إنه لا يستكمل أحد الإيمان حتى يعرفني كنه معرفتي بالنورانية ، فإذا عرفني بهذه المعرفة فقد امتحن الله قلبه للإيمان ، وشرح صدره للإسلام وصار عارفاً مستبصراً ، ومن قصَّر عن معرفة ذلك فهو شاكٌ ومرتاب ، ثم قال : يا سلمان ويا جندب ، قالا : لبيك يا أمير المؤمنين ، قال عليه السلام : معرفتي بالنورانية معرفة الله ، ومعرفة الله معرفتي بالنورانية** )[١] انتهى .

والمعرفة بالنورانية هي معرفة مقام الصفات والأسماء وعن الصادق عليه السلام : ( **خرج الحسين بن علي عليهما السلام على أصحابه فقال : أيها الناس ! إن الله عزَّ وجلَّ ما خلق العباد إلَّا ليعرفوه ، فإذا عرفوه عبدوه ، فإذا عبدوه استغنوا بعبادته عن عبادة ما سواه . فقال له رجل : يا بن رسول الله ، بأبي أنت وأمي فما معرفة الله ؟ قال : معرفة أهل كل زمانٍ إمامهم الذي يجب عليهم طاعته** )[٢] انتهى .

وإلى هذا المقام أشار أيضاً الصَّادق عليه السلام بقوله : ( **لنا مع الله حالات نحن فيها هو ، وهو فيها نحن ، إلَّا انه هو هو ونحن نحن** )[٣] انتهى . وإليه أشار أيضاً بقية الله في أرضه وسمائه ، عجل الله تعالى فرجه

---

(١) بحار الأنوار ، ج ٢٦، ص١ ـ ٢، إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب ، ج ١، ص ٣٢.

(٢) علل الشرائع ، ج ١، ص ٩، بحار الأنوار ، ج ٢٣، ص ٨٣، وج ٥، ص ٣١٢.

(٣) الشيخ جواد الكربلائي ، الأنوار الساطعة ج ٤، ص ٣٤.

في دعاء كل يوم من رجب ، بقوله عليه السلام : ( **فجعلتهم معادن لكلماتك ، وأركاناً لتوحيدك وآياتك ومقاماتك التي لا تعطيل لها في كل مكان يعرفك بها من عرفك ، لا فرق بينك وبينها وإلا أنهم عبادك وخلقك ، فتقيها ورتقها بيدك ، بدؤها منك وعودها إليك** ) انتهى . وهذا المقام هو المراد من قول علي بن الحسين عليه السلام لجابر بن يزيد الجعفي في خبر طويل مشهور بخبر ( **الخيط الأصفر** ) حيث قال عليه السلام : ( **يا جابر أو تدري ما المعرفة ؟ المعرفة إثبات التوحيد أولاً . . . إلخ** )[1] .

وبالجملة ، لما كانت معرفتك بذات الله سبحانه وتعالى مستحيلة ، انحصر معرفتك بالله الواجب عليك في معرفتك بأسمائه وصفاته التي هي أسماؤه الحسنى وصفاته العليا . الحاصل فلنلزم العنان ، فللحيطان آذان ، ونقصد ما نحن بصدده ، ونقول : إن العلم المختص بالنبي والولي صلى الله عليهما هو معرفة كل منهما نفس الآخر ونفسهما ، وليس لأحد حتى أولادهما الطيبين الطاهرين في هذا المقام حظ ولا نصيب ، نعم ، إن أولادهما وإن لم يعرفوهما كمعرفتهما نفسهما ، إلَّا أن معرفتهم لهما بالنسبة إلى السائرين حتى الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين منتهى المعرفة ونهايتها ، لا يتمكن غيرهم من تلك المعرفة بوجه .

**وأما القسم الثاني** من علومهم ، فهو ما اختص بالمعصومين الأربعة عشر عليهم السلام وليس لغيرهم من الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين فيه حظ ولا نصيب ، ولا يتمكن من حمل ذلك العلم غيرهم ،

---

(١) بحار الأنوار ، ج٢٦، ص١٣، إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب ، ج١، ص٤٠، مستدرك سفينة البحار ، ج٧، ص١٨٠ .

وكل واحدٍ من الأربعة عشر في ذلك على حد سواء ، وعلى هذا المقام حمل الأخبار الدالة على أنه لا يحتمل حديثهم نبي مرسل ، ولا ملك مقرب ، ولا مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان . منها ما في بصائر الدرجات عن الصادق عليه السلام قال : ( **إن حديثنا صعب مستصعب ، شريف كريم ، ذكوان ذكى وعر ، لا يتحمله ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا مؤمن ممتحن . قلت : فمن يحتمله جعلت فداك ؟ قال : من شئنا** )[١] . وفي رواية : ( **نحن نحتمله** ) ، وفي خبر آخر : ( **إن حديثنا صعب مستصعب ، لا يحتمله ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا عبد امتحن الله قلبه للإيمان** )[٢] . وهذا القسم هو معرفة ذواتهم وحقائقهم ، وهي السر الذي اختص بهم دون غيرهم ، ولا يطلع عليه إلَّا هم عليهم السلام .

وأما القسم الثالث من علومهم عليهم السلام فهو ما يجوز أن يظهروه للخلق مما يحتاجون إليه ، فهم عليهم السلام في ذلك على شرع سواء ، وفي هذا المقام ورد ما في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ( **ليس يخرج شيء من عند الله عزَّ وجلَّ حتى يبدأ برسول الله صلى الله عليه وآله ، ثم بأمير المؤمنين عليه السلام ، ثم بواحد بعد واحدٍ لكيلا يكون آخرنا أعلم من أولنا** )[٣] وهذا أيضاً على أقسام :

قسم يحتمله نبي مرسل ، وملك مقرب ، ومؤمن امتحن الله قلبه بالإيمان ، وهو معرفة صفاتهم ومقاماتهم ، وعليه يحمل الأخبار الواردة بذلك المضمون .

---

(١) بصائر الدرجات ، ص ٤٢ .
(٢) المصدر السابق ص ٤٤ .
(٣) الكافي ، ج ١ ، ص ٢٥٥ .

وقسم يحتمله العلماء والكملاء ، وهو معرفة أفعالهم وحركاتهم .

وقسم يحتمله عموم الخلق ، وهو أوامرهم ونواهيهم . والحاصل الذي فيه للنزاع مجال ، وكثر فيه القيل والقال ، حتى صار مطرحاً لأنظار الرجال فآمن به قوم وكفر به آخرون هو القسم الثالث ، وهو ما يجوز لهم عليهم السلام أن يظهروه للخلق فيما يحتاجون إليه ، لا القسمان الأولان ، وقد برهنا في الفصول السابقة بحول الله وقوته أن المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام كلُّهم على حدٍّ سواء ، عالمون بجميع ما ذرأ الله وبرأ ، من الكليِّ والجزئي ، والجوهر والعرض ، والذات والصفة ، وإن علمهم حضوري إحاطي ، لا حصولي إلتفاتي ، كما زعمه من لا علم له بمقامات الأئمة الكرام ، حجج الملك العلَّام ، على جميع الأنام ، وقاسهم بنفسه ، وتوهم أن علمهم كعلمه ، إلَّا انه أزيد من علمه بمرتبة أو مراتب ، ولذا تمسك بالأصل والاستصحاب ، وقال في إثبات ما رامه بما هو معاب عند أهل الصواب ، وإن الأصل علمهم عليهم السلام ، والأخبار الواردة في عدم علمهم كلها محمولة على المحامل الصحيحة ، وموجهة بتوجيهات مليحة ، غير منافية لظواهر الأخبار ، ولا مخالفة لما ورد من الآثار ، فارجع إلى الفصول السابقة لكي ترى صدق المقال في اللاحقة ، وتصحح اعتقادك ، وتحفظ إيمانك عن ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ * الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾[1] .

(١) سورة الناس ، الآية : ٤ ـ ٥ .

الفصل الحادي عشر

## بيان أن علمهم عليهم السلام يزداد عند خروج الأشياء من الإمكان إلى الوجود

**إن قلت** : إن ما ذكرت من علمهم عليهم السلام بجميع ما ذرأ وبرأ ما كان وما يكون وما هو كائن ، تردُّه الأخبار الدالة على زيادة علمهم عليهم السلام في كل آن ، أو في كل ليلة جمعة وغيرها ، ولا شك أن ما يكون مما يزاد ، وما يزاد غير ما علموا به ، وإلا لزم تحصيل الحاصل ، فإذا كان ما يزاد غير ما علموا به ، لزم عدم علمهم بما يزداد ؟ قلت : إن المراد مما يكون هو المحتومات لا المشروطات والموقوفات يعني : أن المراد مما يكون الوارد في الأخبار الذي يعلمه الإمام عليه السلام هو الأشياء التي حتم الله بدخولها من الإمكان إلى الكون ، وأثبتها في لوح الإثبات ، وأخبرهم بها وبدخولها إلى الكون حتماً ، وهي المراد من قوله عزَّ وجلَّ : ﴿فَلا يُظْهِرُ عَلى غَيْبِهِ أَحَداً * إِلَّا مَنِ ارْتَضى مِنْ رَسُولٍ﴾[1] ، وهي العلم الذي لا يحيطون بشيء منه إلَّا بما شاء كونَه وإيجاده ، لا الأشياء التي لم يحتِّم خروجها من الإمكان ، ودخولها إلى الكون ، بل هي من الموقوفات أو المشروطات .

وأما المراد من زيادة العلم في الأخبار التي تمر عليك قريباً ، هو

(١) سورة الجن ، الآيتان : ٢٦ ـ ٢٧ .

زيادة علم الأشياء التي هي موجودة في عالم الإمكان ، ولم يحتم دخولها إلى عالم الكون ، بل هي موقوفة أو مشروطة قابلة للتغيير والتبديل والمحو ، ولذا قال أمير المؤمنين عليه السلام لميثم التمار[١]: ( **لولا آية في كتابه وهي آية : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ ما يَشاءُ ويُثْبِتُ وعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتابِ﴾** ) ، ( **لأخبرتكم بما كان وما يكون إلى يوم القيامة** ) انتهى . أو طلب المدد الجديد الكوني ، إذ الإمام عليه السلام حادث ، وكل حادث محتاج إلى المدد في كل آن ، ولا يستغني عنه أبداً ، ولو جاز أن يستغني عنه آناً واحداً لجاز أن يستغني عنه أبداً ، وليس الغني المطلق إلّا واجب الوجود لا الحادث ، فهو دائماً محتاج إلى المدد الجديد بلا انقطاع ، والمدد الذي يصل إليه إن كان ما هو موجود فيه لزم تحصيل الحاصل ، وإن كان غيره فهو المدد الجديد ، ثم إن كان ذلك من الأزل سبحانه لزم الكفر ، إذ هو صمد لم يلد ، وهذا قسم من الولادة ، تعالى ربي عن ذلك علواً كبيراً ، وإن كان من غيره لزم أن يكون من عالم الإمكان ، وهو الخزائن في قوله عزَّ وجلَّ : ﴿وإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنا خَزائِنُهُ وما نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾[٢]، إذ لم يسبق الكون غير الإمكان ، فالذي يطلبون عليهم السلام زيادته هو المدد الجديد الذي يأتي ويصل إليهم في آنٍ بعد آن بلا انقطاع من إمكانهم إلى كَونهم ، ويستقيم به وجودُهم الكوني ، وإلا لفنوا لأنهم حادثون محتاجون .

---

(١) هو ميثم بن يحيى التمار النهرواني ، كان يبيع التمر في الكوفة ، فلُقِّب بالتمار . مولى أمير المؤمنين عليه السلام ، وخاصته وحواريه ، ومستودع أسراره ، ومغرس علومه ، وقد أطلعه على علم كثير وأسرار خفية من أسرار الوصية .

(٢) سورة الحجر ، الآية : ٢١ .

وبالجملة ، فالأشياء المحتومة إمكانية أو كونية يعلمونها كلها ، وأما الأشياء غير المحتومة فهي آناً فآناً تفاض عليهم من بحر الإمكان ، يعني تدخل من الإمكان إلى الكون ، ويتعلَّق بها علمهم الكوني ، ويزداد بها علمهم الكوني ، وهذا هو عمدة علومهم ، كما يقول الصادق عليه السلام لأبي بصير : ( **إن عندنا علم ما كان وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة . قال : قلت : جعلت فداك ، هذا والله هو العلم ، قال عليه السلام : إنه لعلم وليس بذلك قال : قلت : جعلك فداك فأي شيء العلم ؟ قال عليه السلام : ما يحدث بالليل والنهار ، الأمر بعد الأمر ، والشيء بعد الشيء ، إلى يوم القيامة** )[1] انتهى الخبر الشريف . ولا يتوهم مما ذكرنا أنَّهم لا يعلمون ما في الإمكان من الأشياء غير المحتومة ، بل يعلمونها ، لكن بعلمهم الإمكاني ، ولسنا بصدده ، وإنما الكلام في علمهم الكوني ، وهو القابل للزيادة وطلبها ، وإليه يشير بل يصرِّح قوله عليه السلام : ( **العلم ما يحدث بالليل والنهار ، الأمر بعد الأمر ، والشيء بعد الشيء** ) . وبهذا العلم يعلمون ما في الكون ، وما يدخل فيه آناً بعد آنٍ ، لا الامكاني إذا به يعلمون ما في الإمكان لا ما في الكون ، لأنا قلنا : إن العلم عين المعلوم ، والمطابقة بينهما شرط ، فلا يكون العلم كونياً والمعلوم إمكانياً وبالعكس . قال شيخنا الأوحد أعلى الله مقامه في شرح فقرة : ( **وخزان العلم** ) : فالممكنات قبل أن تكسى حلَّة الوجود في جميع مراتب الوجود ، فهذه لم تكن مشاءة إلَّا إمكانها ،

---

(١) الكافي ، ج ١ ، ص٢٣٩ ـ ٢٤٠ ، موسوعة أحاديث أهل البيت عليهم السلام ، ج ٢ ، ص ٣٣٨ .

فهذا لا يحيطون منه إحاطة وجود ، ويحيطون منه إحاطة إمكان . انتهى .

فظهر أن لا تنافٍ بين طائفتي الأخبار ، يعني الأخبار الدالة على علمهم بما يكون ، والأخبار الدالة على سؤالهم عليهم السلام زيادة العلم ، فخلاصة الكلام أن كل ما دخل في الكون فهم عالمون به بطور الإحاطة والعيان ، وما هو في الإمكان ، بعد لم يدخل في الكون ، إن كان من المحتومات أي حتم دخولها في الكون أيضاً يعلمونها بعلم الأخبار لا الإحاطة ، إذ لم تتعلق المشيئة بإيجادها الكوني حتى تظهر بواسطتهم ويحيطون بها ، وإن لم يكن من المحتومات بل كان مما هو مشروط بشرط أو موقوف على شيء ، إن أرادوا علمه سألوا الله فعلَّمهم ، وعلى هذا المقام يحمل الأخبار الواردة بأن الإمام إذا أراد أن يعلم شيئاً أعلمه الله ذلك ، منها ما عن الصادق عليه السلام قال : ( **إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً أعلمه الله عزَّ وجلَّ ذلك** )[١] انتهى .

وفي خبر آخر : إذا شئنا أمراً علمنا ، والآيات السابقة مثل : ﴿ولا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ﴾[٢] وآية : ﴿عالِمُ الْغَيْبِ﴾[٣] وآية : ﴿وما كانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ﴾[٤] ونحوها ، أو يعلمونها بدخولها من الإمكان إلى الكون آناً بعد آنٍ ، كما أشار إليه خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام ، وعليه يحمل الأخبار الدّالة على ازدياد علمهم ، ولولاه لنفذ ما عندهم .

---

(١) بصائر الدرجات ، ص ٣٣٥، بحار الأنوار ، ج ٢٦، ص ٥٧، الكافي ، ج ١، ص ٢٥٨ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ .

(٣) سورة الرعد ، الآية : ٩ .

(٤) سورة آل عمران ، الآية : ١٧٩ .

منها في الكافي عن مفضل قال : ( **قال لي أبو عبد الله عليه السلام ذات يوم ، وكان لا يكنيني قبل ذلك : يا أبا عبد الله قال : قلت : لبيك ، قال : إن لنا في كل ليلة جمعة سروراً قال : قلت : زادك الله وما ذاك ؟ قال عليه السلام : إذا كان ليلة الجمعة وافى رسول الله صلى الله عليه وآله العرش ، ووافى الأئمة عليهم السلام معه ووافينا معهم ، فلا تُرد أرواحنا إلى أبداننا إلَّا بعلم مستفاد ، ولولا ذلك لأنفدنا** )[١] انتهى . وفيه أيضاً عن يونس أو مفضل عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ( **ما من ليلة جمعة إلَّا ولأولياء الله فيها سروراً . قلت : كيف ذلك جعلت فداك ؟ قال : إذا كان ليلة الجمعة وافى رسول الله صلى الله عليه وآله العرش ، ووافى الأئمة عليهم السلام ووافيت معهم ، فما أرجع إلَّا بعلم مستفاد ولولا ذلك لنفد ما عندي** )[٢] انتهى . أيضاً عن زرارة قال : ( **سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : لولا إنا نزداد لأنفدنا** )[٣] انتهى . ومنها خبر أبي بصير السابق ونحوها .

والمراد من العلم المستفاد ، والازدياد فيها ، هو علمهم بالأمور الممكنة غير المحتومة ، الداخلة من الإمكان إلى الكون تدريجياً شيئاً بعد شيء ، وأمراً بعد أمر ، وهي عِلمٌ لا غاية له ولا نهاية ، وبحرٌ لا ينفد ، لا ساحل له ، والعمق الأكبر المنزجر بجبروت الله وعزته ، وهو المراد من العلم الذي أمر الله نبيه بطلب زيادته في الآية الشريفة : ﴿وقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[٤] وهو العلم المخزون الذي عند الله ولم يطلع عليه أحداً .

---

(١) الكافي ج١ ص ٢٥٤ .
(٢) الكافي ، ج ١ ، ص ٢٥٤ .
(٣) الكافي ج١ ص ٢٥٥ .
(٤) سورة طه ، الآية : ١١٤ .

في الكافي عن فضيل بن يسار[١] قال : ( **سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : العلم علمان : فَعِلمٌ عند الله مخزون لم يطلع عليه أحداً من خلقه ، وعلَّم وملائكته ورُسُلَه ، فما علَّمه ملائكته ورُسله ، فإنه سيكون لا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رسله ، وعِلْمٌ عنده مخزون يقدم منه ما يشاء ، ويؤخر ما يشاء ، ويثبت ما يشاء** )[٢] انتهى .

وبالجملة ، فالأمور الممكنة غير المحتومة كالنهر الجاري من تحت جبل الأزل إلى أراضي قلوب المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام ، دائماً وأبداً بلا انقطاع ولا انفصال ، ولما زعم بعض العلماء الأعلام أن علمهم عليهم السلام نوع واحد ، ولم يطلّع على أنحاء علومهم المختلفة التي هي شفاء القلوب الغير المؤتلفة ، ورأى ظواهر الأخبار الواردة في المقام مختلفة المقصود والمراد ، ولم يتمكن من الجمع بينها بنوع حسن وطريق مستحسن ، خبط خبط عشواء وسلك الطريقة العمياء ، ولو كان قائلاً بأنواع علومهم وأنحائها كما قال به أهل الطريقة الحقَّة وعلماؤها ، وإنهم أولياء الله ، وخزان علمه وعيبته ، وقلوبهم محالّ فعل الله وأوعيته ، ولم يقسمهم إلى نفسه ، ولم يجعلهم من سنخهِ وجِنسه ، لسَهُل عنده الجمع بين تلك المختلفة ، ورآها متحدة مؤتلفة ، ولم يحتج إلى التمسك بالأصل غير الأصيل ، والدليل الذي لا يُسَكِّن الغليل ، ولا يشفي المريض العليل ، في العلم الذي هو علم الملك الجليل ، ومن

---

(١) هو الفضيل بن يسار النهدي ، كوفي ، من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام ، وهو أحد الستة الذين كانوا أفقه الأولين . بلغ إسناد رواياته ( ٢٥٤ ) مورداً .

(٢) الكافي ، ج ١ ، ص ١٤٧ .

أراد أن يطلّع إلى تفصيل علومهم عليهم السلام ، فليتأمل ويدقق النظر مرة بعد أخرى في شرح فقرة : ( **والمظهرين لأمره ونهيه** ) في شرح ( الزيارة الجامعة ) فإنه شفاء للصدور ، وعلى كلّ حق حقيقة ، وعلى كلّ صوابٍ نور .

* * *

## الفصل الثاني عشر

### بيان في معنى البداء

اعلم أن البَدَاء الوارد في الآيات والأخبار والزيارات أيضاً في هذا المقام ، أي في الأمور الممكنة غير المحتومة ، لا في المحتومات الكونية ، أو الإمكانية ، وتوضيح المقام يحتاج إلى التطويل في الكلام ، وذلك وإن كان لازماً لما فيه من كثرة الجواب والسؤال بين أهل الفضل والكمال ، ولا يمكنني الآن ، لاختلال الأحوال واضطراب البال ، لكن أشير إليه بطريق اختصار غير مخل ، وبيان غير ممل ، فأقول :

**البداء بالمدِّ** : الظهور ، كما في القاموس وغيره ، هذا في اللُّغة ، وأما ما يستفاد من الأخبار ، والعلماء الأخيار ، في إطلاقه واستعماله في معنى يصح في حق الله سبحانه فهو : إظهار ما خفي ، إذ المعنى اللُّغوي لا يصحُّ في الله سبحانه باتفاق المسلمين ، إذ لا يخفى عليه شيء ، حتى يبدو له ، ويتجدد له رأي بعد رأي ، ويظهر له أمر بعد أمر ، بل الأشياء كلّها بذاتها وصفاتها وأوقاتها قبل وجودها على ما هي عليها معلومة له سبحانه في أمكنتها وحدودها ، وأوقات وجودها بلا اختلاف في علمه عزَّ وجلَّ .

قال الفاضل المازندراني ، ملا محمد صالح[1] رحمه الله ، في

(١) الشيخ الملا محمد صالح بن أحمد المازندراني ، عالم محقّق ، من المحدّثين ، ماهراً في المعقول والمنقول ، جامعاً للفروع والأصول ، له : ( شرح أصول الكافي ) .

تحقيق معنى البَدَاء من كتاب الكافي[١]: ( البَدَاء بالفتح والمد في اللغة ظهور الشيء بعد الخفاء ، وحصول العلم به بعد الجهل ، واتفقت الأمة على امتناع ذلك على الله سبحانه ، إلَّا من لا يعتد به ، ومن افترى ذلك على الإمامية فقد افترى كذباً عَظيماً ، والإمامية منه براء ، وفي العُرف ، على ما استفدت من كلام العُلماء وأئمة الحديث ،يطلق على معانٍ كلّها صحيح في حقه تعالى : منها : إبداء شيء وإحداثِه ، والحكم بوجوده بتقديرٍ حادِث ، وتعلُّق إرادةٍ حادثة بحسب الشروط والمصالح ، ومن هذا القبيل إيجاد الحوادث اليومية ـ إلى أن قال ـ : ومنها ترجيح أحد المتقابلين ، والحكم بوجوده بعد تعلُّق الإرادة بهما تعلقاً غير حتمي ، لرجحان مصلحته وشروطه على مصلحة الآخر وشروطه ، ومن هذا القبيل إجابة الدَّاعي وتحقيق مطالبه ، وتطويل العمر بصلة الرحم ، و إرادة إبقاء قوم بعد إرادة إهلاكهم ـ إلى أن قال ـ : ومنها : محو ما ثبت وجوده في وقت محدود بشروط معلومة ومصلحة مخصوصة ، وقطع استمراره بعد انقضاء ذلك الوقت والشروط والمصالح ، سواءً ثبت بدله لتحقق الشروط والمصالح في إثباته أو لا ، ومن هذا القبيل الإحياء والإماتة والقبض والبسط في الأمر التكويني ، ونسخ الأحكام بلا بدل ، أو معه ، في الأمر التكليفي ، والنَّسخ أيضاً داخل في البَدَاء كما صرَّح به الصدوق في كتابه ( التوحيد ) و ( الاعتقادات ) ومن أصحابنا من خصَّ البَدَاء بالأمر التكويني ، وأخرج النَّسخ عنه ، وليس لهذا التخصيص وجه يعتدُّ به ، وإنما سميت هذه المعاني بدَاءً لأنها مستلزمة لظهور شيء على الخلق بعد

(١) شرح أصول الكافي ، للمازندراني ج ٤، ص٢٣٦ ـ ٢٤٢.

ما كان مخفياً عنهم ، ومن ثم عرف البداء بهما ، ـ إلى أن قال بعد كلام طويل ـ :

قال الفاضل الأمين الأسترابادي[١] : القول بالبَداء ردٌّ على اليهود ، حيث زعموا أنه تعالى فرغ من الأمر ، لأنه عالم في الأزل بمقتضيات الأشياء ، فقدَّر كلَّ شيء على وفق علمه ، وملخَّص الردّ أنه يتجدد له تعالى تقديرات وإرادات حادثة كل يوم ، بحسب المصالح المنظورة له تعالى ، وفي رواية ابن أبي عمير[٢] ، عن هشام بن سالم[٣] ، عن أبي عبد الله عليه السلام : ( **ما عُظِّم الله تعالى بمثل البداء** )[٤] ، أي ما عُظِّم الله بشيء من أوصافٍ ومحامدٍ يكون مثل البَدَاء ؛ لأن تعظيمه تعالى ، ووصفه بالبَداء الذي هو فِعلٌ من أفعاله ، مستلزم لتعظيمه ، ووصفه بجميع الصِّفات الكمالية ، مثل : العلم والقدرة والتدبير والإرادة والاختيار وأمثالها .

عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن أبي عمير عن هشام بن سالم ، وحفص بن البختري[٥] وغيرهما ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال في

---

(١) هو الشيخ محمد أمين بن محمد شريف الأسترابادي ( ت١٠٢٣هـ ) . من فقهاء الشيعة الاثني عشرية ، ورأس المدرسة الأخبارية ، وأول من شنَّ الطعون على الأصوليين ، له : ( الفوائد المدنية ) ، و ( الفوائد المكية ) ، و ( المباحث الثلاثة ) ، و ( رسالة في البداء ) .

(٢) قد يعبَّر عنه بابن عمير ، وبمحمد بن زياد البزّاز أو الأزدي ، وبمحمد بن أبي عمير ، روى عن الكاظم ، والرضا عليهما السلام ، وهو عظيم المنزلة عند الفريقين .

(٣) هشام بن سالم الجواليقي الجوزجاني من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام ، وقع في إسناد ( ٦٦٣ ) مورداً من الروايات .

(٤) الكليني : الكافي ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

(٥) حفص بن البختري . كوفي الأصل من أصحاب الصادق عليه السلام .

هذه الآية في تفسيرها : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ ما يَشاءُ﴾ محوه وإعدامه ، ﴿ويُثْبِتُ﴾ ما يشاء إثباته وإيجاده قال : فقال إعادة القول للتأكيد والتقرير : وهل يُمحى إلَّا ما كان ثابتاً في اللَّوح المحفوظ ، أو في الأعيان ؟ وهل يُثبت إلَّا ما لم يكن ثابتاً فيهما ؟ يعني أنَّ المحو يتعلق بالموجود ، والإثبات يتعلق بالمعدوم ، وكل ذلك لعلمه تعالى بالمصالح العامة ، والخاصة ، والشرائط ، فيزيل وجود ما أوجده ، ويفيض وجود ما أراد إيجاده ، لانقضاء مصالح الوجود ، وشرائط حسنه في الأول ، وتحققها للثاني ، وتلك المصالح والشروط مما يختلف باختلاف الأوقات والأزمان ، ودلالته على البَدَاء بمعنى تجدّدِ التقدير والمشيئة والإرادة في كل وقت بحسب المصالح ظاهر ـ إلى أن قال ـ :

قال الصدوق رحمه الله في كتاب الاعتقادات بعد نقل هذا الحديث : ( ونسخ الشرائع والأحكام بشريعة نبينا صلى الله عليه وآله من ذلك ، ونسخ الكتب بالقرآن من ذلك ) ، أقول : ( وهو ردٌّ على اليهود ، والمنكرين للنسخ ، باعتبار أن النَّسخ بَدَاءٌ ، والبداء على الله تعالى مُحال ، وتحقيق الرد أن البداء المحال عليه سبحانه هو ظهور الشيء بعد الخفاء عليه ، وأما البَدَاء بمعنى إثبات كلِّ شيء في وقته ، بإرادته ، لمصلحة تقتضيه ، فهو من أعظم أوصافه ومحامده كما عرفت ) انتهى محل الحاجة .

وقال ميرزا رفيع[1] رحمه الله في حاشيته على أصول الكافي في باب

(١) هو رفيع الدين محمد بن حيدر النائيني . يعتبر من أكابر علماء الشيعة في العصر الصفوي ، وعُرف باسم النائيني لطول إقامته في نائين .

البداء[١] : ( **تحقيق القول في البداء** ) : إن الأمور كلَّها عامَّها وخاصَّها ، ومطلقها ومقيَّدها ، ومنسوخها وناسِخها ، مفرداتها ومركَّباتها ، وإخباراتها وإنشاءاتها ، بحيث لا يشذ عنها شيء ، منتقشة في اللوح المحفوظ ، والفائض منه على الملائكة والنفوس العلوية والنفوس السفلية قد يكون الأمر العام ، أو المطلق ، أو المنسوخ ، حسب ما تقتضيه الحكمة الكاملة من الفيضان في ذلك الوقت . ويتأخر المبين إلى وقت تقتضي الحكمة فيضانه فيه ، وهذه النفوس العُلوية وما يشبهها يُعَبَّر عنها بكتاب المحو والإثبات ، والبَدَاء عبارة عن هذا التغيير في ذلك الكتاب ، من إثبات ما لم يكن مثبتاً ، ومحو ما أثبت فيه ، والروايات كلّها تنطبق عليه ، وبملاحظة جميعها يهتدي إليه ، وإنما بالغوا في إثبات البَدَاء رداً على اليهود ، ومن تابعهم حيث قالوا : إن الله تبارك وتعالى فرغ من الأمر ، فقالوا عليهم السلام كما ورد به التنزيل : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ ما يَشاءُ ويُثْبِتُ﴾ ، ( **وهل يمحى إلَّا ما كان مثبتاً ؟ وهل يثبت إلَّا ما لم يكن ؟** ) انتهى .

وقال سلطان المحققين ، مير باقر الداماد[٢] عليه الرحمة في كتاب ( نبراس الضِّياء) ، باب البَدَاء ومخَرْجه ، فيه ستة عشر حديثاً إلى أن قال : فنقول : البَدَاء ممدود على وزن السَّماء ، وهو في اللغة اسم لما ينشأ للمرء من الرأي في أمر يظهر له من الصواب فيه ، ولا يستعمل

---

(١) الحاشية على أصول الكافي ، ص٤٧٥ ـ ٤٧٦ .

(٢) هو محمد باقر الداماد المشهور بالمير داماد أحد أعلام التاريخ على العهد الصفوي ، وله شهرة عظيمة بالفلسفة الإسلامية ، له : ( الرواشح السماوية ) ، و ( السبع الشداد ) ، و ( نبراس الصباء ) .

الفعل منه مفطوماً عن اللَّام الجارَّة ، وأصل ذلك من البدو ، بمعنى الظُّهور ، يقال : بدا الأمر يبدو بدواً أي ظهر ، وبدا لفلان في هذا الأمر بداً ، أي نشأ وتجدد فيه رأي جديد يستصوبه ، وفعل فلان كذا ثم بدا لرأي تجدد ، وحدث له رأي بخلافه ، وهو بَدَوات بالتاء ، إلى أن قال بعد أسطر : وأما بحسب الاصطلاح فالبَدَاء منزلته في التكوين منزلة النسخ في التشريع ، فما في الأمر التشريعي ، والأحكام التشريعية التكليفية والوضعية المتعلقة بأفعال المكلفين نسخ ، فهو في الأمر التكويني والإضافات التكوينية في المعلولات الكونية ، والمكونات الزمانية بَدَاءٌ . فالنسخ كأنه بَدَاءٌ تشريعي ، والبدَاء كأنه نَسْخٌ تكويني ، ولا بدَاءَ في القَضَاء ، ولا بالنسبة إلى جناب القُدُّوس الحق ، والمفارقات المحضة من الملائكة القُدسية ، ولا في متن الدَّهر الذي هو ظرف الحصول القارّ ، والثبات الباتّ ، ووعاء نظام الوجود كله ، إنما البداء في القدر ، وفي امتداد الزمان الذي هو أفق التقضي والتجدد ، وظرف السَبق واللُّحوق والتدريج والمتعاقب ، وبالنسبة إلى الكائنات الزمانية والهويات الهيولانية ، وبالجملة بالنسبة إلى من في عالم المكان والزمان ، ومن في عوالم المادة وأقاليم الطبيعة ، وكما حقيقة النسخ ، عند التحقيق ، انتهاء الحكم التشريعي ، وانقطاع استمراره ، لا رفعه وارتفاعه عن وعاء الواقع ، فكذلك حقيقة البَدَاء ، عند الفحص البالغ واللحِّاظ الغاير ، انبتات استمرار الأمر التكويني ، وانتهاء اتصال الإفاضة ، ونفاذ تمادي الفيضان في المجعول الكوني ، والمعلول الزماني ، ومرجعه إلى تجديد زمان الكون ، وتخصيص وقت الإفاضة

بحسب إقتضاء الشرائط والمعدات ، واختلاف القوابل والاستعدادات ، لا أنه ارتفاع المعلول الكائن عن وقت كونه وبطلانه في حدّ حصوله ، هذا على مذاق الحق ، ومشرب التحقيق ، والصدوق أبو جعفر ابن بابويه رحمه الله ورضي عنه مسلكه في كتاب التوحيد جعل النَّسْخَ من البَدَاء ، وهذا الاصطلاح ليس بمرضٍ عندي . ( انتهى محل الحاجة ) .

وبالجملة ، فما نقلناه من كلمات بعض أساطين الأصحاب ، وإن كان فيه ما فيه ، لا سيما الكلام الأخير مما لسنا بصدده والتعرض لفساده ، لكنها صريحة في المقصود ، إثبات أن المراد من البَدَاء إذا نسب إلى الله سبحانه هو إظهار ما خفي على الخلق ، مما هو في خزائن غيبه ، حسب ما تقتضيه الحكمة البالغة ، لا المعنى اللغوي الذي هو ظهور الشيء بعد الخفاء عليه ، وحصول العلم بعد الجهل ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . إذ جميع الأشياء معلومة لديه على ما هي عليها باختلافها ، بحسب ذاتها وصفاتها وأوقاتها ، وهو سبحانه عالم بها قبل وجودها في أمكنتها وحدودها ، من دون اختلاف في علمه سبحانه ، ولكل شيء من الأشياء بحسب حالاتها المختلفة حكم معين عنده سبحانه . ففي الحالة الأولى كان معلوماً له ومحكوماً بحكم مخصوص إلى وقت معلوم عنده ، مخفي عند الخلق ، ولما انقضى ذلك الزمان والوقت المعلوم عنده ، المحدود بوقت مخصوص ، وكان وقت الحالة الثانية غير حكم تلك الحالة الأولى ، وحكم فيه بحكم ثانوي مخصوص غير الحكم الأول ، بعبارة واضحة : جعل لكل وقت وحالة حكماً مخصَّصاً معيناً محدوداً بحد معين ووقت مخصوص معلوم عنده ، مجهول عند الخلق ، فلما انقضى وقت الحكم الأول وأتى الحكم الثاني المخفي على الخلق أظهره

عليهم ، كبيت المقدس ، كان له حكم معين عند الله ، محدود بوقت معين عنده ، مخفي على الخلق ؛ كانوا يتوجهون إليه حتى نبينا صلى الله عليه وآله إلى بعد البعثة بمدة ، فلما انتهى ذلك الوقت المحدود المعين ، وآن وقت التوجه إلى الكعبة ، أوحى إلى نبينا صلى الله عليه وآله : بأن وَلِّ وجهك شطرَ المسجد الحرام . فأظهر الله سبحانه للخلق كون الكعبة قِبلة لهم في ذلك الوقت ، بعدما كان مخفياً عنهم في الوقت السابق ، ومعنى النَّسخ أيضاً هو ما ذكر ، لا فرق بينه وبين البَدَاء ، إلَّا أن البداء استُعمِل في التكوينات ، والنسخ في التشريعات ، فكما إن البَدَاء نسخ في التكوينات ، فكذلك النسخ عبارة عن البَدَاء في التشريعات .

وبالجملة ، كما أن الحكم يختلف باختلاف الموضوع وتبدله ، كذلك يختلف بأختلاف الأوقات والأزمان ، كما أن لكل فصل من الفصول حكم مخصوص من الملبوس والمسكن ، إهماله ينافي الحكمة ، ومراعاته عين الصواب والمصلحة ، فصل الشتاء يقتضي زيادة الملبوس ، وحرارة المسكن واستعمال الأشياء الحارة في المأكل ، كل أحد بقدر قابليته ، وكل قِطر من الأقطار بحسبه ، وفصل الصيف يقتضي خلاف ذلك كلِّه ، ومخالفة ما ذُكر ، ومراعاة خلاف ما يقتضيه كل فصل خلاف الحكمة ، ومُوجِبة للمفسدة والمضرَّة ، هذا في أمر المعاش واضح وبديهي ، وأما غيره من التشريعات والتكوينات فهو أيضاً كذلك . يعني تكاليف الخلق تُبدَّل وتختلف ، باعتبار تبدل الأوضاع والأحوال ، بحسب القوة والضعف ، والكثرة والقلة ، ولا فرق بين البَدَاء والنَّسخ في هذا المقام . نعم فرق بشيئين : **أحدهما** : أن النَّسخ لا يطلق إلَّا على تبديل ما هو متعلق بجميع الخلق من الأحكام النوعية العامة ، مثل القِبلة

وبعض الأحكام الشرَّعية التي نُسخت بعد ما كانت في بدو الإسلام ، وأما البَدَاء ، فتطلق على تبديل ما هو متعلق بشخص مخصوص ، أو حكم معين من الأمور الخاصَّة ، كالموت والحياة لشخص مخصوص ، أو فِرقة مخصوصة ، وطول عمره أو قصره ، أو عمرها أو قصرها . **وثانيهما** : أن النسخ لا يكون إلَّا في الحكم ، والبداء تكون في الحكم وفي المحكوم أيضاً .

الحاصل ، ليس شيء من الأشياء في عالم من العوالم ، سواءٌ كان كلياً أم جزئياً ، إلَّا وله عند الله وقتٌ مقدَّر ، وحدٌّ محدود ، وقَدَر معلوم ، وحُكْمٌ مخصوصٌ ، بمقتضى ذلك العالم ، وحسَبَ قدر الشيء ووقته ، فتغيير الله سبحانه ذلك الشيء إلى شيء آخر في رتبته ، وإخراجه من عالم إلى عالم ، كإخراجه من عالم الإمكان إلى عالم الكون ، وتغيير حكمه بحسب عالمه هو البَدَاء ، وأما تغيير حكمه فقط هو النَّسخ ، يفعل الله ما يشاء كما يشاء ، فلا يمكن أن يقال : إن الأمر الجديد في البَدَاء ، أو الحكم الجديد في النَّسخ كان مخفياً ومجهولاً عند الله سبحانه ، ثم ظهر له وعلم ، بل يُقَالُ في حقه سبحانه أن هذا الأمر الجديد علم بعد علم ، وظهور بعد ظهور ، لا يعزب عن علمه شيء في الأرض ولا في السماء ﴿أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وهُواللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[1] . هذا بالنسبة إلى الله خالق كل شيء وموجده ، وأما بالنسبة إلى الخلق فيجري فيهم المعنى اللُّغوي ، ويصح ، يعني : هذه التبدُّلات الجديدة بالنسبة إليهم ، كلها ظهورات بعد خفاء ، وعلوم بعد جهل . إذا عرفت ما ذكرنا سَهُل عليك

(١) سورة الملك ، الآية : ١٤ .

معنى ما ورد في زيارة الإمامين الهمامين الجوادين والعسكريين . سلام الله عليهما ، من قوله عليه السلام : ( **السلام عليك يا من بدا لله في شأنه** )[١] .

* * *

## توضيح

لما كان البَدَاء بالنسبة إلى الله سبحانه هو إظهار ما خفي على الخلق ، فلنا أن نوجِّه ذلك في حق الأئمة بأحد وجهين :

**الأول** : إن أمهات الأئمة عليهم السلام كنَّ إلى الصادق عليه السلام حرائر ، والناس يزعمون أن أنوار الأئمة لا بدّ أن تكون وتقر في الأرحام الطاهرة من الأمهات الحرائر ، وليست لغيرها من الأمهات الإماء وأرحامها قابلية تحمُّل تلك الأنوار الطاهرة ، والحكمة الإلهية لما اقتضت أن تكون أنوارُ باقي الأئمة عليهم السلام ـ من موسى بن جعفر إلى بقية الله في أرضه وسمائه عجَّل الله فرجه الشريف ـ في أرحام الأمهات الإماء ، ومقتضى تلك الحكمة الإلهية كان معلوماً عنده عزَّ وجلَّ ، ومخفياً ومجهولاً عند الخلق ، وأتى وقته ، وآن أوانه ، أظهر الله سبحانه في حقهم عليهم السلام ما كان مخفياً عن الناس ، ومجهولاً لهم ، ومحجوباً عنهم ، وكون أمهاتهم من بعد الصادق إلى الحجة ابن الحسن عجل الله تعالى فرجه إماءً ، فكانت أم الإمام موسى بن جعفر عليه السلام حميدة ، اشتريت بسبعين ديناراً ، وأم الإمام الرضا عليه

(١) الكافي ، ج ٤، ص ٥٧٨ .

السلام نجمة المكنَّاة بأم البنين ، وهي نوبية اشترتها حميدة أم الإمام لنفسها ، ورأت في المنام النبي صلى الله عليه وآله وأمرها أن تهب نجمة إلى ابنها موسى ، وأخبرها أنه يتولد منها الرِّضا عليه السلام ، وأم الإمام الجواد ( خيزران ) ، وهي جارية نوبية من أهل بيت ماريا القبطية ، أم إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله ، وأم الإمام الهادي درَّة ، وهي جارية مغربية ، وأم الإمام الحسن العسكري حديث وهي من بنات الملوك ، وأم الإمام بقية الله عجل الله تعالى فرجه نرجس وقصتها معروفة .

**الوجه الثاني** : إن النَّاس زعموا أن أمر الإمامة في غيرهم ، واقتضت المصلحة كالتقية وغيرها خفاء إمامتهم ووصايتهم عند الخلق مدَّة من الزمان ، ولما انقضت تلك المدَّة المعلومة ، أظهر الله لهم أمر إمامتهم المعلوم عنده والمجهول عند الخلق ، والمخفي عنهم ، والمستور المحجوب عنهم ، كما أنه في زمان الصَّادق عليه السلام مدَّة من الزمان كان الناس يزعمون أن الإمامة من بعده في ابنه إسماعيل ، ولما توفي ظهر إمامة موسى بن جعفر عليه السلام ، وعلموا أنه هو الإمام ، وكذا مدة من الزمان في زمن الرضا عليه السلام ، كان الخلق يزعمون أن الإمام بعده ، ابنه أبو جعفر ، ولما توفي ظهر إمامة أبي محمد الجواد عليه السلام عند الخلق ، وعلموا أنه الإمام . فالمراد من البَدَاء في زيارتهم يحتمل أن يكون أحد الوجهين أو كلاهما ، على كل حال ، فالمراد منه بالنسبة إلى الله عزَّ وجلَّ هو إظهار ما خفي على الخلق لا المعنوي اللُّغوي تعالى الله عن ذلك .

## الفصل الثالث عشر

### بيان أن البداء واختلاف التدبير من أبواب الرحمة الإلهية

**عودٌ في تحقيق البَدَاء** : اعلم أن البَدَاء بابٌ من أبوابِ رحمةِ الله ، فتحها لعباده حتى لا ييأسوا من رحمة الله ، فإنه لا ييأس من رَوْحِ الله إلَّا القوم الخاسرون ، وقال الحسين في دعاء عرفة : ( **إلهي إن اختلاف تدبيرك ، وسرعة أطوار مقاديرك ، منعا عبادك العارفين بك عن السكون إلى عطاء ، واليأس منك في بلاء** ) . . . إلخ . فتبديل الله سبحانه وتغييره شيئاً آخر سواءٌ كان في الأعيان أم في الأحكام ليس لمانعٍ يمنعه من إجراء الحكم الأولي حتى يبدِّل الأمر الأول بأمر جديد ، أو الجهل بالأمر الأول ، فعلم فبدَّل ، أو لغفلةٍ ثم التفت فرأى الأمر الثاني هو الأولى فغيَّر ، كما قالت اليهود . وأنكروا النسخ والبَدَاء ، تعالى الله ربي عن جميع ذلك علواً كبيراً . بل هو جلَّ وعلا عالِمٌ بجميع العواقب ، وقادر على كل مصالح العباد ، فبمقتضى مصالحهم يُحدث أمراً بعد أمر ، ويُظهر شأناً بعد شأن ، ويُصرِّح بذلك ما رواه العسكري عليه السلام في تفسيره[1] من احتجاج النبي صلى الله عليه وآله مع اليهود في خصوص نسخ بيت المقدس ، وكونه قبلة ، وإن كانت الرواية طويلة ، لكن نذكر منها محل الحاجة . قال العسكري عليه السلام : فقالوا : ( **يا محمد فبدَا**

(١) تفسير الإمام العسكري عليه السلام ، ص٤٩٣ ـ ٤٩٥ .

لربك فيما كان أمَرك به بزعمك من الصَّلاة إلى بيت المقدس ، حين نقلك إلى الكعبة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : ما بَدا له عن ذلك ، فإنه العلَّام بالعواقب ، والقادِرُ على المصالح ، لا يستدرِكُ على نفسه غلطاً ، ولا يستحِدثُ رأياً يخالفُ المتقدِّم جلَّ عن ذلك ، ولا يقَع أيضاً عليه مانِعٌ يمنعه من مرادِه ، وليس يبدو إلَّا لمن كان هذا وصفه ، وهو عزَّ وجلَّ متعالٍ عن هذه الصِّفات علواً كبيراً .

ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله : ( أيها اليهود ، أخبروني عن الله ، أليس يُمرِض ثم يُصَحِّح ، ثم يُمرض ؟ أَبَدا له في ذلك ؟ أليس يحيي ويميت ؟ أليس يأتي باللَّيل في أثر النَّهار ، ثم النَّهار في أَثر الليل ؟ أبدا له في كل واحدة من ذلك ؟ قالوا : لا ، قال : فكذلك الله ، تعبَّد نبيَّه محمداً بالصَّلاة إلى الكعبة بعد أن كان تعبُّده بالصَّلاةِ إلى بيت المقدس ، وما بدا له في الأول ، ثم قال لهم : أليس الله يأتي الشتاء في أثر الصيف ، والصيف في أَثر الشتاء ؟ أبدا له في كل واحد من ذلك ؟ قالوا : لا قال : فكذلك لم يُبْدَ له في القبلة ، قال : ثم قال : أليس ألزمكم في الشتاء أن تحترزوا من البرد بالثياب الغليظة ، وألزمكم في الصيف أن تحترزوا من الحر ، أفَبدا له في الصيف حتى أمركم بخلاف ما أمركم به في الشتاء ؟ قالوا : لا ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : فكذلك الله تعبَّدكم في وقتٍ لصلاح يعلمه بشيء ، ثم تعبَّدكم في وقتٍ آخر لصلاحٍ آخر يعلمه بشيء آخر ، فإذا أطعتم الله في الحالتين استحققتم ثوابه )[1] ( انتهى الخبر الشريف ) .

---

(١) المجلسي : بحار الأنوار ، ج ٤، ص ١٠٦ .

وبالجملة ، إذا علمت معنى البَدَاء مجملاً فنقول : إن ما تكوَّن من الأعيان أي : دخل إلى عالم الشهود والعيان ، ليسَ فيه البَدَاء ، إذ كان محتوماً وجرى عليه قلم الإمضاء ، وما كان كذلك لا يتغير ولا يتبدل ، إذ فيه خلاف الحكمة ، وإن كان سبحانه قادراً على ذلك ، كما هو صريح ما قاله الصادق عليه السلام ، فإذا وقع العين المفهوم فلا بَداء ، يفعل الله ما يشاء ، ومن هذا القبيل ما أخبر به الله عزَّ وجلَّ أنبياءه ورسله ، أو أخبر الخلق بلسانه ؛ لأنه عزَّ وجلَّ أجلّ من أن يكذّب نفسه بتكذيب أنبيائه ورسله وأوليائه عند الخلق ، فالبَداء فيها خلافُ الحكمة أيضاً ، فلا يخبر الأنبياء والرسل أو الخلق بلسانهم إلَّا ما هو حتماً وقوعه ، بسبب المقتضيات ، وعدم الموانع الغيبية ، ولو جاز فيه البَداء لزم خُلْف الوعد ، ونُسبت الأنبياء والرسل عند الخلق إلى الجهل والباطل ، والعياذ بالله . في البحار عن تفسير العياشي عن الفضيل قال : سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : ( **من الأمور أمور محتومة جائية لا محالة ، ومن الأمور أمور موقوفة عند الله ، يقدم منها ما يشاء ، ويمحو منها ما يشاء ، ويثبت منها ما يشاء ، لم يُطْلِع على ذلك أحداً ، يعني الموقوفة ، فأما ما جاءت به الرسل فهي كائنة لا يكذب نفسه ولا نبيه ولا ملائكته** )[١] انتهى . أيضاً فيه عن كتاب حسين بن عثمان[٢] ، عن سليمان الطلحي[٣] قال : ( **قلت لأبي جعفر عليه السلام : أخبرني عما أَخْبَرت به الرسل عن**

---

(١) بحار الأنوار ، ج ٤ ، ص ١١٩ .

(٢) هو حسين بن عثمان بن شريك ، العامري الوحيدي ، يروي عن أصحاب أبي عبد الله عليه السلام وأبي الحسن عليه السلام .

(٣) هو سليمان بن عبد الله الطلحي ، من أصحاب الصادق عليه السلام ، وروى عنه .

**ربها ، وأنهت ذلك إلى قومها ، أيكون لله البداء فيه؟ قال : أما أني لا أقول لك إنه يفعل ، ولكن إن شاء فعل )**[١] انتهى .

والأخبار بهذا المضمون كثيرة ، نعم إن أخبر الله سبحانه لأنبيائه أو للخلق بلسانهم بشيء من عالم الغيب ليس له مانع منه ، ولكن لم يحتِّم وقوعه ، ولم يجرِ عليه قلب الإمضاء ، بل هو مشروط بشرط من عالم الشَّهادة الذي هو مانع من وقوعه ، ولم يقع ذلك الشيء ، لا يلزم في هذه الصورة خلاف الحكمة وتكذيب الأنبياء ، إذ هم عليهم السلام أيضاً أخبروا عن الله سبحانه بذلك المانع ، كالدُّعاء مثلاً إنه يدفع البلاء ، والصَّدقة ، وصلة الرَّحم يطوِّلان العمر ، فإن أخبروا في هذه الصورة بشيء ، ووقع ، صدق الله ورسوله ، وإن أخبروا ولم يقع ، للمانع الظاهري ، كالدُّعاء والصَّدقة والصِّلة ونحوها ، أيضاً صدق الله ورسله ، إذ خبرَّ الله سبحانه بلسان أنبيائه أن الدعاء يدفع البلاء ويمنع عن مجيئه ، وصلة الرحم والصدقة يطولان العمر ويمنعان عن قِصَره ، ويشير إلى ذلك ما رُوي عنهم ما معناه : ( **إن أخبرناكم بشيء وكان فقولوا : صدق الله ورسوله ، وإن لم يكن فقولوا : صدق الله ورسوله تؤجروا مرتين )**[٢] . وكثيراً ما وقع من هذا القبيل من الأنبياء ، أخبروا بشيء ولم يقع ، لمانع ظاهري ، منها ما في البحار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ( **مرَّ يهودي بالنبي صلى الله عليه وآله فقال : السَّام عليك . فقال النبي صلى**

---

(١) بحار الأنوار ، ج ٤، ص ١٢٢ .

(٢) عن أبي جعفر عليه السلام قال : ( . . . **إذا حدثناكم بشيء فكان كما نقول ، فقولوا : صدق الله ورسوله ، و إن كان بخلاف ذلك فقولوا : صدق الله ورسوله ، تؤجروا مرتين** . . . ) . بحار الأنوار ، ج ٥٢، ص١٨٤ ـ ١٨٥ .

الله عليه وآله : عليك . فقال أصحابه : إنما سلَّم عليك بالموت فقال : الموت عليك . فقال النبي صلى الله عليه وآله : وكذلك رَددت ، ثم قال النبي صلى الله عليه وآله : إن هذا اليهودي يعضه أسود في قفاه فيقتله . قال : فذهب اليهودي فاحتطب حطباً كثيراً ، فاحتمله ثم لم يلبث أن انصرف ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله : ضعه . فوضع الحطب ، فإذا أسود في جوف الحطب عاض على عود . فقال : يا يهودي ما عملت اليوم ؟ فقال : ما عملت عملاً إلَّا حطبي هذا ، احتملته فجئت به وكان كعكتان ، فأكلت واحدة وتصدَّقت بواحدة على مسكين . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : بها دفع الله عنه ، ثم قال : إن الصَّدقة تدفع ميتة السوء عن الإنسان )[١] انتهى .

فيه أيضاً عن قصص الأنبياء ، بالإسناد إلى الصدوق ، عن أبيه ، عن علي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير[٢] ، عن هشام بن سالم[٣] قال : ( سأل عبد الأعلى مولى بني سالم[٤] الصَّادق عليه السلام ـ وأنا عنده ـ حديث يرويه الناس فقال : وما هو ؟ قال : يروون أن الله عزَّ وجلَّ أوحى إلى حِزقيل النبي صلوات الله عليه : أن أخبر فلاناً الملك أني متوفيك يوم كذا ، فأتى حزقيل الملك فأخبره بذلك ، قال : فدعا الله وهو على سريره حتى سقط ما بين الحائط والسرير ، فقال : يا رب أخِّرني حتى يشبَّ طفلي ، وأقضي أمري ، فأوحى الله إلى ذلك النبي : أن ائتِ فلاناً وقل :

---

(١) بحار الأنوار ، ج ٤، ص١٢١ ـ ١٢٢ .
(٢) وردت ترجمته .
(٣) وردت ترجمته .
(٤) وردت ترجمته .

إني أنسأت في عمره خمس عشرة سنة . فقال النبي : يا رب وعزتك إنك تعلم أني لم أكذب كذبة قط . فأوحى الله إليه : إنما أنت عبد مأمور ، فأبلغه )[١] انتهى .

ومنه أيضاً عن قصص الأنبياء ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ( بينما داود على نبينا وآله و عليه السلام جالس وعنده شابّ رث الهيئة ، يكثر الجلوس عنده ويطيل الصمت ، إذ أتاه ملك الموت ، فسلّم عليه ، وأحدَّ ملك الموت النظر إلى الشاب ، فقال داود على نبينا وآله و عليه السلام ، نظرت إلى هذا ؟ فقال : نعم ، إني أُمرت بقبض روحه إلى سبعة أيام في هذا الموضع . فرحمه داود عليه السلام ، فقال : يا شاب هل لك امرأة ؟ قال : لا ، وما تزوجت قط ، قال داود عليه السلام : فأتِ فلاناً ـ رجلاً كان عظيم القدر في بني إسرائيل ـ فقل له : إن داود يأمُرك أن تزوجني ابنتك وتدخلها الليلة ، وخذ من النفقة ما تحتاج إليه وكن عندها ، فإذا مضت سبعة أيام فوافني في هذا الموضع ، فمضى الشاب برسالة داود على نبينا وآله وعليه السلام فزوَّجه الرجل ابنته ، وأدخلوها عليه ، وأقام عندها سبعة أيام ، ثم وافى داود يوم الثامن ، فقال له داود : يا شاب كيف رأيت ما كنت فيه ؟ قال : ما كنت في نعمة ولا سرور قط أعظم مما كنت فيه ، قال داود : اجلس ، فجلس ، وداود ينتظر أن يقبض روحه ، فلما طال قال : انصرف إلى منزلك ، فكن مع أهلك ، فإذا كان يوم الثامن فوافني ههنا ، فمضى الشاب ثم وافاه يوم الثامن ، وجلس عنده ثم انصرف أسبوعاً آخر ، ثم أتاه وجلس ، فجاء ملك الموت داود ،

(١) بحار الأنوار ، ج ٤، ص١١٢ ـ ١١٣ .

فقال داود صلوات الله عليه وآله : ألست حدثتني بأنك أُمرت بقبض روح هذا الشاب إلى سبعة أيام ؟ قال : بلى ، فقال : قد مضت ثمانية وثمانية وثمانية . قال : يا داود ، إن الله تعالى رحمه برحمتك له ، فأخر في أجله ثلاثين سنة )[١] انتهى . وفيه أيضاً عن أمالي الصدوق عن أبي بصير[٢] قال : سمعت أبا عبد الله الصادق جعفر بن محمد عليه السلام يقول : ( إن عيسى روح الله مر بقوم مجلبين ، فقال : ما لهؤلاء ؟ قيل : يا روح الله إن فلانة بنت فلان تهدى إلى فلان بن فلان في ليلتها هذه . قال : يجلبون اليوم ويبكون غداً ، فقال قائل منهم : ولِمَ يا رسول الله ؟ قال : لأن صاحبتهم ميتة في ليلتها هذه . فقال القائلون بمقالته : صدق الله وصدق رسوله ، وقال أهل النفاق : ما أقرب غداً . فلما أصبحوا جاؤوا فوجدوها على حالها لم يحدث بها شيء ، فقالوا : يا روح الله إن التي أخبرتنا أمس أنها ميتة لم تمت ، فقال عيسى : يفعل الله ما يشاء ، فاذهبوا بنا إليها ، فذهبوا يتسابقون حتى قرعوا الباب ، فخرج زوجها فقال له عيسى : استأذن لي على صاحبتك قال : فدخل عليها ، فأخبرها أن روح الله وكلمته بالباب ، مع عدة ، فتخدرت فدخل عليها فقال لها : ما صنعت ليلتك هذه ؟ قالت : لم أصنع شيئاً إلَّا وقد كنت أصنعه فيما مضى ، إنه كان يعترينا سائل في كل ليلة جمعة ، فننيله ما يقوته إلى مثلها ، وإنه جاءني في ليلتي هذه وأنا مشغولة بأمري ، وأهلي في مشاغيل ، فهتف فلم يجبه أحد ، ثم هتف فلم يُجب حتى هتف مراراً ، فلما سمعت مقالته قمت متنكرة حتى أنلته كما كنا ننيله . فقال لها : تنحي

---

(١) بحار الأنوار ، ج ٤، ص١١١ ـ ١١٢ .
(٢) وردت ترجمته .

**عن مجلسك ، فإذا تحت ثيابها أفعى مثل جذعة عاض على ذنبه ، فقال عليه السلام : بما صَنعْتِ صرف عنك هذا )**[1] انتهى . وبالجملة نظائر هذه الأخبار كثيرة صريحة في وقوع البداء فيما أخبر الله سبحانه أو أنبياؤه للخلق ، ولا تنافٍ بينها وبين ما تدل على عدم وقوع البَداء فيما أخبر الله وأنبياؤه وأولياؤه للخلق .

وبيان رفع التنافي مختصراً : إن جميع ما أخبر الله به أنبياءه محتومات ، ليس لها مانع غيبي ، ولا مشروط بشرط غيبي ، حتى يكون له سبحانه البداء ، هذا مدلول الفِرقة الثانية من الأخبار ، ومدلول الفِرقة الأولى : إنه نعم ما أخبر الله به أنبياءه حتمي ، ليس له مانع ولا شرط غيبي ، لكن ربما يكون له مانع وشرط من عالم الظاهر والشهود ، فيقع البداء والله العالم ، فكان مدلول الفِرقتين إذا ضممت بعضها ببعض ، أن ما أخبر الله به أنبياءه وأولياءه كلّها حتمي ، لا يقع فيها البَداء أبداً ، إلَّا إذا كان لها مانع وشرط ظاهري شهودي ، أخبر الله سبحانه أنبياءه أيضاً بمانعيته وشرطيته ، كالدّعاء ، وصلة الرّحم والصدقة ، وزيارة الحسين عليه السلام ونحوها ، وبما ذُكِر يُرفع التنافي بين الفرقتين من الأخبار ويُجمع بينهما ، والمجلسي رحمه الله في البحار في باب البَداء قد جمع بينهما بوجوه عديدة ، لكن بعضها فاسدة وبعضها باردة ، فراجعها حتى تعرف صدق المقال ، وتميز السَّراب من الماء الزلال ، هذا كله في المكوّنات .

وأما الأشياء التي في عالم الإمكان ، لم تخرج بعد إلى الكَون ، فهي

---

(١) بحار الأنوار ، ج ٩٣، ص١١٥ ـ ١١٦ .

على قسمين : قسم محتوم ، يعني جرى عليه قلم الإمضاء في خروجه إلى الكون ، وأخبر به أنبياؤه وأولياؤه ، فلا يكون فيه البَداء أيضاً ، لاستلزامه تكذيب النفس وخَلف الميعاد .

**وأما القسم الثاني** وهو الأشياء الموجودة في الإمكان ، غير المحتومة ، فيقع فيها البَدَاء ، ولا يلزم الفساد ، ويمحو الله منه ما يشاء ويثبت ، وهو العلم المخزون الذي لم يُطلع الله عليه أحداً من خلقه قال الباقر عليه السلام في الخبر السابق : ( **العلم علمان : فعلم عند الله مخزون لم يُطلع عليه أحداً من خلقه ، وعلم علّمه ملائكته ورسله ، فما علمه ملائكته ورسله فإنه سيكون ، لا يكذب نفسه ولا ملائكته ولا رُسله ، وعلم عنده مخزون ، يقدِّم منه ما يشاء ، ويؤخر ما يشاء ، ويثبت ما يشاء** )[1] انتهى .

وبالجملة ، لما عرفت مجملاً معنى ( البَداء ) ومحل وقوعه ، نتوجه الآن إلى ما نحن نحوم حوله من المقصود والمرام ، وما عليه الهمة والاهتمام ونقول : إن الأشياء المحتومة من الله سبحانه سواء كانت كونية أم ( إمكانية ) يعلمها المعصومون الأربعة عشر سلام الله عليهم ، ويطلّعون عليها ، فالكونية منها بعلمهم الكوني ، بطور الإحاطة والعيان ، والإمكانية منها بطور الإخبار والبيان ، كما صرَّح به الأدلة والبرهان ، وبيَّناه بأوضح بيان ، بأدلة واضحة وبراهين لائحة ، لا يحوم حولها شك ولا ارتياب ، ولا يفسدها وهم ولا اضطراب ، وقلنا : إن الأخبار الصريحة في علمهم عليهم السلام بجميع ما كان وما يكون وما هو

(١) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه ، محمد تقي المجلسي ، ص ٤٣٤ .

كائن ، موردها ومحلّها الأشياء المحتومة التي لا يكون ولا يقع فيها البداء ، للزوم خلق الميعاد ، وتكذيب النَّفس والأنبياء والأولياء والملائكة ، وإن كان الله سبحانه قادراً لتغييرها وتبديلها ومحوها أيضاً ، إذ سلب القدرة لا يجوز عنده عزَّ وجلَّ ؛ لأنها من صفات الذات ، التي هي عين الذات لا تغاير بينهما وبين الذات بوجه .

وأما الأشياء التي لم تخرج بعد من الإمكان إلى الكَون ، ولم يجر عليها قلبُ الإمضاء ، بل هي غير محتومة بالخروج إلى الكون ، لمانع أو شرط غيبي ، فما دامت في الإمكان مشروطة أو موقوفة بالأمور الغيبية ، غير محتومة بالخروج منه ، لا يعلمونها صلوات الله عليهم بعلمهم الكوني ، إذ ما تكون حتى يتعلق بها العلم الكوني ، والعلم لا يكون إلَّا بعد وجود المعلوم ، بل إذا لم يوجد المعلوم ، ولم يتكون ، لا يصدق عليه العِلم ولا الجهل ، ولا يجريان فيه ، إذ هما فرع وجود المعلوم ، فالقول بعلمهم عليهم السلام بها وعدمه حينئذ كلام بلا حاصل ، كما أن الدواة والمداد إمكان المكتوبات ، فالقلم إن كان ذا شعور ، يعلم جميع ما أخرجتها به من الدوات إلى الدفتر ، أو أخبرته بإخراجها منها إليه حتماً ، وأما ما لم تخرجها منها إليه بعد ، ولم تخبر القلم بإخراجك إياها به إليه حتماً ، لا يقال : إن القلم جاهل بها أو عالم . فكذلك الأئمة عليهم السلام ، قلم إمضاء الله سبحانه ، ويده الباسطة ؛ لأن قلوبهم أوعية مشيئته ، لا يصدق عليهم في الواقع الجهل بالأشياء غير المحتومة مما في عالم الإمكان ، ولا العلم ، إذا لم تتعلق مشيئة الله سبحانه بحتميتها بالخروج إلى الكون ، ولم تتعلق أيضاً بإيجادها الكوني ، ففي هذا المقام قال الله تعالى : ﴿ولا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِما

شاءَ﴾[١]، ويسألون عليهم السلام من الله الزيادة ، وأمرهم بسؤالها منه ﴿وقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[٢]، والزيادة تحصل لهم إما بالإيجاد الكوني أو بإخبار الله سبحانه ، فإنها تكون حتماً آناً فآناً ، وعلى هذا المقام حملت أخبار طلب الزيادة كقولهم : ( **لو لم نزدد لنفد ما عندنا** ) ، ونحوه وهو العمق الأكبر والبحر الذي لا غاية له ولا ساحل ولا نهاية ، يجري من هذا البحر كالنهر آناً فآناً إلى أراضي قلوبهم بلا انقطاع ولا انفصال ، وفي هذا المقام يقع البَداء والتغيير والتبديل ، ولا يلزم خلاف الحكمة ، وتكذيب النَّفس والأنبياء والملائكة . وقال مولى الموالي عليه السلام : ( **لولا آية في كتاب الله ﴿يَمْحُوا اللَّهُ ما يَشاءُ ويُثْبِتُ﴾ لأخبرتكم بما كان وما يكون إلى يوم القيامة** )[٣] .

خلاصة الكلام ومختصر المقام : إن المعصومين الأربعة عشر صلوات الله عليهم يعلمون جميع المحتومات الكونية والإمكانية بالحضور والإحاطة والعيان ، لا بالحصول والالتفات والبيان ، وغير المحتومات الإمكانية إن أرادوا يعلمونها بإخبار الله ، هذا كله بالنسبة إلى علمهم الكوني ، وأما بعلمهم الإمكاني ، فلا يخفى عليهم شيء قط .

وبالجملة ، قد جمعنا لك الأخبار المختلفة الواردة في علمهم عليهم السلام ، التي صارت سبباً لتحير الفحول واضطراب العقول من أهل المعقول والمنقول ، بطريق سهل سمح ، وبيان واضح لايح ، لم يسبقني إليه أحد فيما أعلم ، والحمد لله على ما هداني برحمته .

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٥ .
(٢) سورة طه ، الآية : ١١٤ .
(٣) بحار الأنوار ، ج ٤، ص ٩٧ .

# المقالة الثانية عشرة

# في مسألة الإمكان

## الفصل الأول

### بيان في معنى الوجود والوجود الإمكاني

اعلم أن الأشياء لها وجودان : وجود إجمالي ذكري ، ووجود تفصيلي عيني ، وبعبارة أخرى : وجود ذائب إمكاني صلوحي ، ووجود منعقد كوني بياني ، بيانه ـ مختصراً ـ إنا إذا نظرنا إلى الموجودات وجدناها مضافاً إلى تعينها فعلاً باسم خاص ، وتصورها بصورة معينة ، أن لها بالنسبة إلى قدرته سبحانه أطواراً غير محصورة لنا ، ممكن كونها ، وإن لم تلبس فعلاً حلَّة الكون ، مثلاً : إذا نُسِب زيد إلى قدرته سبحانه ، وجدته يمكن أن يَخلق تعالى على أطوار غير متناهية ، مثل أن يخلقه إنساناً ، وأن يخلقه حيواناً من أي قسم من أقسام الحيوان كان ، أو يخلقه حجراً من أي قسم شاء ، أو شجراً كذلك ، أو براً أو بحراً أو سعيداً ، على أي مرتبة من مراتب السعادة كان ، أو شقياً كان ، أو ملكاً أو شيطاناً ، إلى ما لا نهاية له من الأطوار الكونية التي لا تدخل تحت حصرنا ، الممكنة فعلاً في حق زيد المقدور له سبحانه على الإطلاق ؛ لأنه قادر على ما يشاء ، يعطي كل طور من يشاء ، ويسلبه عمن يشاء ، ويَقلب ما يشاء لما يشاء ، ومن ذلك نوع المعاجز ، ككون العصا حية ورجوعها على حالها ، وانقلاب المنافق سلحفاة بأمر مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ، ومسخ عدوّه كلباً ، أو كون الرَّجل امرأة وبالعكس ، وإحياء العظام البالية ، وإخراج الإمام عليه السلام كل حار

وبارد من لبنة صغيرة ، إلى غير ذلك مما وقع أو يمكن أن يقع . وكذلك الحالات والأطوار المعتورة على الشيء الواحد ، من حين تكونه إلى فنائه ﴿ما لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وقاراً * وقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْواراً﴾(١) ، وكلما اعتور طور لحق ما قبله من الطور إلى إمكانه ، وهكذا كلّها إمكانات ليست باعتبارية ، منوطة باعتبار المعتبر ، بل هي موجودة في ملكه تعالى بالوجود الصّلوحي ، كان هناك معتبراً أم لم يكن ، وإن كانت الإمكانات متفاوتة بالنسبة إلى الأشياء قرباً وبعداً ؛ من لبس حلّة الكَون ، كإمكان الخشبة سريراً ، والنطفة علقة ، والحِصرم عنباً ، فإنها في القلب غير إمكان النواة سريراً أو عنباً ، أو الفواكه علقة ، وإمكان العقل جسماً وبالعكس ، هذا بالنسبة إلى نفس الأشياء ، وأما بالنسبة إلى قدرته تعالى ، فالكل على السوية ، ومجموع تلك الإمكانات وجود واحد مطلق ، ذائب فيه ذكر جميع ما يمكن أن يلبس حلّة الكون قدرة ، وإن كان يمتنع لبس بعضها حكمة ، ولن يلبس أبداً ، ككون النبي شقياً لمنافاته الحكمة .

ومن البين ، أن هذا الوجود الصّلوحي سابق على الوجود الكوني رتبة ؛ لأن الثاني هو انعقاد الأول وتعينه ، كالمداد الذي هو بالنسبة إلى الحروف بحر ذائب سيَّال ، والحروف المكتوبة تعيناته ، فالمداد مثال الوجود الإمكاني ، والحروف مثال الوجودات الكونية ، فالأشياء المكتوبة قبل أن تدخل في حيِّز الكون ، كلها مذكورة في ذلك البحر بالوجود الذِكري الصلوحي ، قال تعالى : ﴿وإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنا

(١) سورة نوح ، الآيتان : ١٣ ـ ١٤ .

خَزائِنُهُ وما نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾[١]، حيث حكم سبحانه بأن الشيء قبل الكَون له عند الله خزائن ، ينزله منها إلى العين ، فهذه الخزائن إن كانت ذاته تعالى ـ كما هو مذهب من قال بكمون الأشياء في ذاته بنحو أشرف ـ لزم كون ذاته تعالى محلاً وظرفاً ، ولزم التغيير في ذاته ، إذ حالة تنزل الأشياء وانفصالها غير حالة اتصالها ، ولزم التولّد من ذاته ، وعدم كونه صمداً إلى غير ذلك من أحوال الحدث الممتنعة من الأزل ، وإن كانت الخزائن خارج الذات ، وهي غير مقام كون الشيء وعينيته ، ثَبَت المطلوب ، فخذها قصيرة من طويلة ، واطلب التفصيل من مظانه . إذا فهمت ذلك عرفت أن الإمكان بهذا المعنى ، أي الوجود الذِّكري أمر أصيل ، لأنه أصل الشيء لا صفة كما زعمه بعض القاصرين ، وهذا الإمكان هو قسيم الكَون وأصله ، غير الإمكان المقابل للوجوب والامتناع ، الشامل لما سوى الله ، وهذا هو مراد الشيخ الأجل الأحسائي قدس سره فتأمل ، ولا تنكر ما لم تحط به خبراً .

وبعض المعاصرين حيث لم يتعقل ذلك ، وخفي عليه المراد منه ، شدَّد النكير عليه في رسالته قال : (مسال هاو جمله مسائل مخصوصه بشيخ واتباع او آنست كه امكان را مخلوق ميداند وميگويد كه خداوند اول امكانر آفريده واو غير متناهيست وخزاين خدا عبارت از آنست وآن محل مشيت است وزمان آن سر مداست وجوده مطلق غير مشروط عبارات از آنست وحقيقت محمديه آنست پس از اين خزينه نازل ميشود بعالم وجود مقيدكه اول ان عقل اولست وآن باب خزينة است وهمان

(١) سورة الحجر ، الآية : ٢١ .

عقل پيغمبر صلى الله عليه وآله باشد الى خره ومتكلمين متشرعه امكانرا بالذات دانند وامر اعتبارى دانند وممكن بالغير را باطل شمارند ند چنانكه خواجه نصير الدين در تجريد ميگويد كه هريك از واجب وممتنع وممكن يا بالذات باشد يا بالغير مگر ممكن در آن بالغير تصور نشود ودليل شيخ بر حدوث امكان كه در شرح فقره وارتضاكم لغيبه گفته ) وهو أنه إذا كان الممكن ممكناً لذاته لا يخلو إما أن يكون قبل إيجاده شيئاً ، أو ليس بشيء ، فإن كان شيئاً فهو قديم ، ولا يمكن إيجاده لأنه بالإيجاد يتغير ، والذات لا تتغير ، وإن لم يكن شيئاً فهو بإيجاده ممكن الوجود لغيره ، إذ ليس له ذكر قبل الإيجاد في جميع مراتب الوجود انتهى ، وحاصلش اينست كه ممكن قبل وجودش شيء نيست تا اينكه امكان داشته باشد وچون محلش حادث است پس آن صفت نيز حادث باشد بطريق اولى واين دليل درست نيست زيراكه امكان وصف اعتباريست واز معقولات ثانية است وجودي در خارج ندارد بلكه حكم عقلي است بر مفهوم ذهني بلحاظ نسبتش بوجود خارجي وچنين اوصافرا وجود موصوف لازم نيست وجناب شيخ دليل حكمارا نقل كرده وجود حلى از ان نداده ودليل آنها بر نفي امكان غير انست كه آنچه را ممكن بالغير كوئي اگر بملاحظة ذاتش في نفسه ممكن است پس ممكن ذاتيست نه غيري واگر بالذات واجب است يا ممتنع انقلاب ذات لازم ايد وآن محالست وأيضاً اگر خدا أول اشيائرا ممكن كرده بعد موجود نموده باشد پس بايد قادر باشد كه فعلا اشياء را معلوم كند واز امكان خارج نمايد چون از امكان خارج شود داخل در ممتنع يا واجب ذاتي خواهد شد واين انقلابست پس اگر ثانيا قادر بر عود بإمكان باشد باز انقلاب لازم

اید وأیضاً بضرورة العقل پس حق در این مسألة یا متکلمین متشرعة است وفروعاتي که شیخ بر این مطلب مترتب کرده همه بي اصل است والله العالم .

یعني إن من جملة المسائل المخصوصة بالشیخ واتباعه هو أنه یقول بأن الإمکان مخلوق ، وإن الله خلق أولاً الإمکان ، وهو غیر متناه ، وخزائن الله عبارة عنه ، وهو محل المشیئة وزمانه السرمد ، والوجود المطلق غیر المشروط ، وهو الحقیقة المحمدیة ، فینزل من تلك الخزینة إلی عالم الوجود المقیَّد الذي أوله العقل ، وهو باب الخزینة ، وهو عقل النبي صلی الله علیه وآله إلی آخره . وأما المتکلمون من المتشرعة فیقولون : إن الإمکان بالذات هو أمر اعتباري ، والممکن بالغیر باطل کما یقول الخواجه نصیر الدین الطوسي في التجرید : إنَّ کلاً من الواجب والممتنع والممکن إما بالذات وإما بالغیر ، إلَّا الممکن فلا یتصور فیه بالغیر ، ودلیل الشیخ علی حدوث الإمکان هو ما قاله في شرح فقرة : ( **وارتضاکم لغیبه** ) وهو إنه : ( إذا کان الممکن لذاته لا یخلو إما أن یکون قبل إیجاده شیئاً ، أو لیس بشيء ، فإن کان شیئاً فهو قدیم ولا یمکن إیجاده ، لأنه بالإیجاد یتغیر والذات لا تتغیر ، وإن لم یکن شیئاً فهو بإیجاده ممکن الوجود لغیره ، إذ لیس له ذکر قبل الإیجاد في جمیع مراتب الوجود )[1] انتهی .

وحاصله أن الممکن قبل وجوده لیس بشيء حتی یکون له إمکان ، ولما کان محله حادثاً ، فتلك الصفة أیضاً تکون حادثة بالطریق الأولی ،

---

(١) شرح الزیارة ج ١، ص : ٥١٩.

وهذا الدليل ليس بصحيح ، إذ الإمكان وصف اعتباري ، ومن المعقولات الثانية ، ليس له وجود خارجي ، بل هو حكم عقلي على المفهوم الذهني ، بلحاظ نسبته إلى الوجود الخارجي ، وما هو هكذا من الأوصاف لا يلزمها وجود الموصوف ، وجناب الشيخ نقل دليل الحكماء ، ولم يجب عنه بالجواب الجلي ، ودليلهم على نفي الإمكان الغيري هو : إن كل ما يقال له الممكن بالغير إن كان بملاحظة ذاته في نفسه ممكناً ، فالممكن ذاتي لا غيري ، وإن كان بالذات واجباً أو ممتنعاً ، لزم انقلاب الذات وهو محال . وأيضاً إن جعل الله سبحانه الأشياء أولاً ممكناً ، ثم جعلها موجوداً ، فلابد أن يكون قادراً على أن يجعلها فعلاً معدوماً ويخرجها من الإمكان ، فإن خرجت من الإمكان ، فإما تدخل في الامتناع ، أو الواجب الذاتي ، فهذا انقلاب ، ثم إن قدر ثانياً على عودها إلى الإمكان لزم الانقلاب أيضاً ، وأيضاً يقول هو : إن الإمكان غير متناهٍ ، فالوجود غير المتناهي مجتمعاً ممتنع بضرورة العقل ، فالحق في المسألة مع متكلمي المتشرعة ، والفروع التي يذكرها الشيخ ويرتبها على هذا المطلب كلها بلا أصل ، والله العالم . انتهى .

والعاقل المنصف لو تدبر في هذا الكلام بعين الإنصاف ، عرف أنه لو تم لزم منه نسبة العجز إلى الله سبحانه ، وسلب القدرة عنه التي هي من الصفات الذاتية ، تعالى ربي عما يقولون علواً كبيراً ، وسنوضحه قريباً إن شاء الله ، والله الموفق للصواب .

## الفصل الثاني

## بيان أقسام الوجود الخمسة والكلام فيها

**اعلم أن القوم قالوا** : إن المعقولات خمس ، يعني قسَّموا الأشياء إلى خمسة أقسام : واجب الوجود لذاته ، وهو الذات الأحدية جلَّ وعلا ، وواجب الوجود لغيره ، وهو وجود المعلول وقت وجود علته ، وممتنع الوجود لذاته ، وهو شريك الباري ، وممتنع الوجود لغيره وهو وجود المعلول وقت عدم وجود علته ، وممكن الوجود لذاته كالممكنات . وقالوا بعدم وجود الممكن لغيره ، زعماً منهم أنه لو صح لزم انقلاب الحقائق ، وهو محال على زعمهم .

**ووجه استدلالهم** : إن الممكن قبل وجوده إما واجب أو ممتنع ، فإن كان ممكناً للغير لزم انقلاب الواجب أو الممتنع إلى الممكن ، وانقلاب الحقائق محال ، فلابد أن يكون وجود الممكن لذاته ، ولا يخفى على البصير الناقد إنه خال عن التحقيق ، وغير لائق بالتصديق ، يعرفه كل نظر دقيق ، وصاحب فكر عميق ، لما فيه من وجوه رديّة :

**الأول** : إن الأقسام لا بدّ لها من وجود مَقْسم مشترك بينها ، وجهة جامعة لها تكون هي الجنس متميزة في كل ما بها يخصها يكون هو الفصل ، فحينئذٍ يلزم أن يكون بين واجب الوجود لذاته ، وبين سائر الأقسام جهة جامعة بينهما ، متميزة بما يختص لكل واحد من الأقسام ، كالوجوب والامتناع والإمكان ، ومن البديهي أن هذا يستلزم تركيبه

سبحانه مما به الإشتراك ، وهو الوجود ، وما به الامتياز وهو الوجوب ، وكل مركب محتاج فقير ، وهو ممتنع من الأزل عزَّ وجلَّ .

**الثاني** : إن القسمة لا تكون إلَّا من بعد انتزاع المقسمّ من تلك الأقسام ، وإدراكه بوجه ما ، وتلزمه المناسبة بين المدرِك ( بالكسر ) ، والمدرَك ( بالفتح ) ، وإلا لزم أن يدرك كل شيء كل شيء ، وهو واضح الفساد ، لما نرى وجداناً أن المبصرات مدركة بالبصر ، لما بينهما من المناسبة لا بالسمع ، وكذلك الأصوات تدرك بالسمع للمناسبة بينهما لا بالبصر لعدمها ، ولا مناسبة قطعاً بين الواجب والممكن والممتنع ، إذ الواجب هو الغني المطلق ، والممكن هو الفقير الصرف ، والمحتاج المحض ، والممتنع هو العدم الصرف الذي لا يتصور بنحو من أنحاء الوجود .

**الثالث** : إن المراد من الممكن بالذات ما هو ؟ إن كان المراد منه إن إمكانه من نفسه كما هو الظاهر من كلامهم ، لا بإيجاد الغير ، فهو واجب الوجود لا الممكن ، لأنه دائماً في وجوده وإيجاده وبقائه محتاج إلى الغير ، وإن كان المراد منه أنه ممكن بايجاد الغير ، فما معنى لذاته ؟

**الرابع** : إن الممكن قبل إيجاده هل كان شيئاً أم لا ؟ فإن كان شيئاً لزم أن يكون قديماً ، وإيجاد القديم محال إذ لا يتغير بوجه ، وإن لم يكن شيئاً قبل إيجاده ، وبالحركة الإيجادية وجد ، كان ممكن الوجود بغيره إذ ليس له قبل إيجاده ذكر بوجه من الوجوه .

وقال الوالد الماجد عطّر الله رمسه ونوّر ضريحه في المقام ، في بارقة من البوارق ، زيادة على ما ذكر بما هذا لفظه : ( إن الشيء بوجود علته وعدمه لا يخرج عن الإمكان ، فتسميته واجباً أو ممتنعاً إن كان من

باب الاصطلاح فلا مشاحة فيه ، وإن كان بحسب الواقع فهو بمعزل عن التحقيق وعن البطلان بمكان ؛ لأن الممكنات كلها قبل وجودها ممتنعة لعدم علته التامة ، وبعد وجودها واجبة لوجودها ، وذلك مستلزم أن لا يكون في الوجود شيء ممكن ، والضرورة قاضية ببطلانه . ثم قسموا الإمكان العام الذي هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل ، إنه كان مقيداً بطرف الوجود ، فعدمه ليس بضروري ، ووجوده إن كان ضرورياً فهو الواجب الدائر مدار الضرورة إن كانت بذاته فلذاته ، وإلا فالوجوب لغيره كالأشياء الموجودة بوجود علتها التامّة ، وإن لم يكن ضرورياً ، فالإمكان الخاص وإن كان مقيداً بطرف العدم ، فالطرف المخالف وهو الوجود ليس بضروري ، أما الطرف الموافق فهو إما ضروري بقسميه فهو الممتنع بقسميه لذاته ولغيره ، أو ليس بضروري فالإمكان الخاص . ولا يخفى على الناظر إليه بعين الإنصاف معرضاً عن الجور والاعتساف ، أنه من السخافة والخرافة بمكان غني عن البيان ، من جعل الإمكان قدراً جامعاً ، وجهةً مشتركةً بين الواجب تعالى الذي ليس له حد ولا رسم ولا اسم ، والذي ليس بكلٍّ ولا كليٍّ ولا جزءٍ ولا جزئي ، لا في شيء ولا فيه شيء ، وبين الممكن المحتاج الثابت له كل ما ذُكر ، وغيره من النقائص والفقر ، الممتنع في الواجب كما قال عليه السلام : ( **ما يجب في الخلق يمتنع من الحق ، وما وجب في الحق يمتنع في الخلق** ) ، وذلك معنى الرواية ، ومما يجب في الممكن التركيب من جهة عامة مشتركة ، ومن جهة بها الامتياز المستلزم جميع النقائص ، من كونه محدوداً متناهياً ومحتاجاً الى جهتي الامتياز والإشتراك وغير ذلك ، فكيف يمكن ذلك في الواجب ؟ تعالى عن ذلك علواً كبيراً .

وأيضاً إن المصادر كلّها عندهم من الأمور الاعتبارية ، حيث قالوا بأن الشيء إما خارجي فمعلوم ، أو ذهني وهو عين الخارجي ، مع قطع النظر عن المشخّصات الخارجية ، أو ظلّه على الخلاف ، أو النفس الأمري ، وهو الأمر المنتزع الصّادق عليهما ، غير موجود فيهما ، كالأربعة فإنها شيء موجود ، ففي الخارج خارجي ، وفي الذهن ذهني ، لكن الزوجية فهي منتزعة منها ، أو ليس وجودها إلَّا باعتبار المعتبر ، وغير ذلك من كلامهم الصّريح في أن المصادر أمر اعتباري ، وأن الإمكان ليس بشيء ، وإنما الشيء هو الممكن . وفيه مع أن المشتق لا وجود له ، ولا تحقق إلَّا بالمُبدِئ ، والمُبدِئ إذا لم يكن شيئاً محققاً فالمشتق بطريق أولى ، إن الواجب الذي هو فرد من الإمكان القائم باعتبار المعتبر على قولهم ، يلزم أن يكون أمراً اعتبارياً ، كلما اعتبره ، فهو شيء مؤثر في الأشياء وموجدها ، وإذا لم يعتبر ، ففي زاوية خمول العدم مستريح ، نعوذ بالله من العمى بعد الهدى .

فلما انجر الكلام إلى هنا ، فلا بأس أن نحقق المسألة لرفع الشبهة المختلفة في النفوس الضعيفة فاعلم : إن المشتق فرع المشتق منه ، لا وجود ولا تحقق له إلَّا به ، كالضَّارب المشتق من الضرب ، المتحمل حُروفه من الضاد والراء والباء التي لا تَحققّ للضارب إلَّا بها في المعنى ، لأن معنى الضَّارب الذات الظاهرة بالضرب ، والقائم الذات القائمة بالقيام ، فالضرب والقيام مقومان لهما قوام ركن وتحقق ، فكيف يتصور كون الركن الذي لا يوجد الشيء بدونه أمراً اعتبارياً ، موقوفاً باعتبار المعتبر وجوداً وعدماً ؟ والحال أن المركب منه شيء خارجي متأصل ، بحيث لا تأثير فيه للاعتبار أصلاً ، أو لا ترى قول الصّادق عليه السلام

الصريح في المقصود : ( **العبودية جوهرة كنهها الربوبية** )[١]؟ حيث عبَّر عليه السلام عن العبودية ، وهي مصدر ، بأنها جوهرة ، ولا شك أن الجوهر أمر أصيل ، كما عرَّفوه بأنه موجود لا في الموضوع ، ووجوده في نفسه لنفسه ، وقول أمير المؤمنين عليه السلام حين سأله كميل بن زياد عن الحقيقة[٢] : ( **كشف سبحات الجلال من غير إشارة** )[٣] ثم قال : ( **محو الموهوم مع صحو المعلوم** )[٤] ثم ( **جذب الأحدية لصفة التوحيد** )[٥] ثم ( **هتك الستر لغلبة السر** )[٦] حيث أجاب عليه السلام روحي فداه عن الحقيقة التي هي الأصل والمتبوع ، وسائر الأشياء تابعة ، وفروع لها لا توجد بدونها بالمعنى المصدري في الفقرات كلّها ، تنبيهاً على أن المصدر هو الأصل الأصيل ، والمشتقات به تأصلت وتحققت ، ودفعاً للأوهام السخيفة . انتهى كلامه رفع في دار المقام مقامه .

نقلت العبارة بطولها لما فيها من المنافع العظيمة ، والتحقيقات المبتكرة الجسيمة ، ودفع الشبهات الواهية ، ككون الإمكان وصفاً اعتبارياً ليس له وجود خارجي ، والوصف من هذا القبيل لا يحتاج إلى

---

(١) الفوائد العلية ، ج ٢ ، ص ٣٩٤ ، شرح الأسماء الحسنى ، ج ١ ، ص ٥ ، ميزان الحكمة ، ج ٣ ، ص ١٧٩٨ ، التفسير الصافي ، ج ٤ ، ص ٣٦٥ ، تفسير نور الثقلين ، ج ٤ ، ص ٥٥٦ .

(٢) شرح الأسماء الحسنى ، ج ١ ، ص ١٣١ ، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في الكتاب والسنة والتاريخ ، ج ١٠ ، ص ٨١ .

(٣) روضة المتقين . ج ٢ ، ص ٨١ .

(٤) المصدر نفسه . ص ٨١ .

(٥) المصدر نفسه . ص ٨١ .

(٦) المصدر نفسه . ص ٨١ .

وجود الموصوف ، وقد عرف من تنبيه الإمام في تعبيره ، ووصفه عليه السلام المعنى المصدري ، الذي يزعمه الخصم معنىً اعتبارياً بالشيء الخارجي المحقّق الثابت المتأصل كالجوهرة ونحوها إنه أمر متأصل محقّق ، لا اعتباري زائل ، كما زعمه الفاضل المرحوم تبعاً للغير ، ونزيدك أيضاً توضيح فساده عن قريب ، فارتقب واغتنم .

ثم إن ما ذكروه من الاستدلال على عدم وجود الممكن بالغير ، بلزوم انقلاب الحقائق ، وهو محال فيه ، على إنه نسبة عجز إلى الله القادر على كل شيء ، إن انقلاب حقيقة إلى حقيقة أخرى ممكن ليس بمحال ، لا سيما على القادر المتعال ، قال الله سبحانه : ﴿ولَوْ نَشاءُ لَجَعَلْنا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[1] كإمكان وجودها وعدمها ، ولو كان محالاً عليه سبحانه لزم سلب القدرة التي هي من الصفات الذاتية ، المستلزم لنفي الذات ، إذ هي هي بلا مغايرة ، بل هو قادر في كل وقت وحال على أن يجعل الممتنع ممكناً ، كما يقول أمير المؤمنين عليه السلام في دعاء يوم الجمعة : ( **الحمد لله الذي لا من شيء كان ولا من شيء كوَّن ما قد كان** )[2] ويجعل الممكن ممتنعاً . إنه على كل شيء قدير ، وليس للأشياء امتناع من قدرته سبحانه عليها ، كما بقوله عليه السلام في ذلك الدعاء أيضاً ، لكن لا يجعل الممكن ممتنعاً لاقتضاء حكمه ومصالحه ذلك ، نعم إن كان مراد الحكماء من مَحالية انقلاب الحقائق إلى حقائق أُخر انقلاب القديم إلى الحادث أو العكس فصحيح ،

---

(١) سورة الزخرف ، الآية : ٦٠ .

(٢) شرح اصول الكافي للمازندراني ، ج ٤، ص ١٢٩ .

وكذلك إن أرادوا أن الممتنع حال كونه ممتنعاً غير ممكن ، لا يمكن أن ينقلب ممكناً ، لكن القرائن القطعية تشهد على عدم إرادتهم كلاً من المعنيين ، فالأولى في التقسيم أن يقال : إنما يقال له الشيء شيئان ، واجب الوجود لذاته ، وممكن الوجود لغيره ، الشامل لواجب الوجود لغيره وممتنع الوجود لغيره ، إذ هما من أقسامه وأفراده ، وأما ممتنع الوجود لذاته ، إن كان شيئاً فهو داخل في التقسيم ، ومن أقسام الممكن لغيره وإن لم يكن شيئاً فليس بداخل في التقسيم ، وقد أشرنا إليه سابقاً في المقالة السابقة .

إذا عرفت ما ذكرنا من إبطال ما أسَّسه المتكلمون من تقسيم الأشياء إلى الخمسة ، والقول بعدم وجود الممكن بالغير ، ومن إثبات حصر التقسيم في اثنين ، ووجود الممكن بالغير ، ظهر لك أن جميع ما جري على قلم الفاضل المرحوم من كلامه المنقول في غير محله ، إذ قال فيه : فالحق في المسألة مع متكلمي المتشرعة ، واستند على دليلهم ، ولم يقل إلَّا ما قالوا ، وقد برهنا بحمد الله على فساد قولهم ، والفرع يتبع الأصل .

**وقال فيه أيضاً** : وأيضاً إنَّ جعل الله سبحانه الأشياء أولاً ممكناً ، ثم جَعْلها موجوداً ، فلا بدّ أن يكون قادراً على أن يجعلها فِعلاً معدوماً ، ويخرجها من الإمكان ، فإن خرجت من الإمكان فإما تدخل في الامتناع ، أو الواجب الذاتي فهذا انقلاب ، ثم إن قدر ثانياً على عَودها إلى الإمكان ، لزم الانقلاب أيضاً . انتهى .

انظر أيها المنصف كيف صرَّح مرتين على سلب القدرة عن الله سبحانه ، باستدلاله على عدم إمكان الأشياء بعدم قدرة الله على جعلها

فعلاً معدوماً ، وعلى عدم قدرته سبحانه على عَودها إلى الإمكان بلزوم الانقلاب ، وقد عرفت أن القدرة من صفات الذات ، لأنها مما لا تتعاور عليها النفي والإثبات ، لا يقال قَدر الله ولم يقدر ، كما يصح أن يقال خَلق ولم يَخلُق ونحوه ، وإلا لزم كون الذات منفياً تارة ومثبتاً أخرى ، وهل يرضى أحد بسلب القدرة المستلزم لنفي الذات عن الله سبحانه ، لقاعدة منحوتة ممن تبعوا أهواءهم ، وخالفوا كلمات أوليائهم ظاهرة البطلان بنص الإمام والقرآن ؟

وظهر لك أيضاً أن ما قاله الخواجة نصير الدين الطوسي عليه الرحمة في تجريده : من أن الواجب والممتنع والممكن إما بالذات وإما بالغير ، إلَّا الممكن لا يتصور فيه بالغير . كلام بلا دليل ، ودعوى بلا مبنى ، ناشئ من التوهمات الواهية ، ليس له من الآيات والأخبار شاهد ، بل الأخبار مصرِّحة بأن ما سوى الله سبحانه ممكن بالغير ، خلقه الله بمشيئته كما في الرواية المشهورة : ( **خلق الله المشيئة بنفسها وخلق الله الأشياء بالمشيئة** )[1] ونحوها مما مر عليك ، والجمع المحلى بالألف واللام يفيد العموم لغير واجب الوجود من الأقسام الأربعة إن كان الممتنع شيئاً ، وإلا فليس داخلاً في التقسيم كما ذكرنا ، فانحصر الأمر في الواجب بالذات والممكن بالغير .

---

(١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ( **خلق الله المشيئة بنفسها ثم خلق الأشياء بالمشيئة** ) الكافي ، ج ١ ، ص ١١٠ .

## الفصل الثالث

## بيان معنى الوجود والعدم

اعلمْ أن منشأ غالب المفاسد المترتبة على كلمات القوم هو قولهم في تعريف الحادث : إنه ما سبقه العدم . فنقول إظهاراً لما فيه وتوضيحاً لخافيه : إن العدم السابق على الحادث ما هو شيء أم لا ؟ فإن كان شيئاً لا يخلو من كونه قديماً أو حادثاً ، إن كان قديماً وهو الله سبحانه فقد سميته بما لم يسم به نفسه ، بل منعك عن ذلك بلسان أوليائه كما قال الرضا عليه السلام لسليمان المروزي[١] : ( **ليس لك أن تسميه بما لم يسم به نفسه** )[٢] . وإن كان قديماً وهو غيره سبحانه ، فقد قلت بتعدّد القديم وفساده أوضح من أيّ بيان ، وإن كان حادثاً فلزمه السبق بالعدم أيضاً على قولهم ، ثم ننقل الكلام فيه ، وهكذا ، فيتسلسل أو يدور ، وإن لم يكن شيئاً ، فكيف يحكم عليه بصفة السابقية ، والمفروض أنها صفة وجودية لا تقوم إلَّا بأمر وموصوف وجودي ؟ وأما قولك : إنها وصف اعتباري لا يحتاج إلى وجود الموصوف ، فهو بمعزل عن التحقيق والقول الرشيق ، مرَّ عليك تزييفه في السابق من كلام الوالد الماجد نوّر ضريحه

---

(١) وردت ترجمته .

(٢) بحار الأنوار ، ج ١٠، ص ٣٣٦، كتاب التوحيد ، ص ٤٥١، عيون أخبار الرضا عليه السلام ، ج ٢، ص ١٦٧ .

وعطّر رمسه وغيره ، إن قلت إنه يتصوّر بعد ما يوجد الشيء ، ويتأمل أنه قد سبقه عدم ، وهذا هو المقصود . قلت : إنك لا تدرك قبل وجود الشيء العدم ، ولا يمكنك أن تدركه ، إذ المناسبة ، كما ذكرنا مراراً ، شرط بين المدرِك والمدرَك ، ولا مناسبة قطعاً بين الوجود والعدم ، بل إنما تُدرك أنه لا من شيء كان ، وهذا ليس بعدم ولا يسمى به ، إذ العدم لن يوجد ، ولم يتعلَّق به الجعل قط ، ولذا قال الإمام عليه السلام : ( **خَلَقَ الأشياءَ لا من شيءٍ ولا من شَيْءٍ كَوَّنَ ما قد كان** )[1] ، ولم يقل من عدم ، فإذا لم يقل من عدم ، فإذا لم يكن العدم شيئاً لم يسبق الحادث شيئاً ولم يكن مسبوقاً بشيء ، فقد أثبتَّ للحادث معنى القديم ، من حيث لا تشعر ، والسر في تعريفهم للحادث بذلك أنهم توهَّموا بين الحق والخلق فضاءً واسعاً ، ومحلاً خالياً وسموه : بالعدم ونسجوا بأوهامهم ما نسجوا ، وأما ما ورد من العدم في قول أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته المعروفة بالدرة : ( **كلما سبقه العدم لحقه العدم ، وسبق الكون أزاله ، والعدم وجوده** ) . وقولهم عليهم السلام : من أنه تعالى خلق الموجودات من العدم ، مما يوهم في بادىء النظر صحة ما قالوا في تعريف الحادث ، ليس المراد منه العدم المطلق ، بل المراد منه العدم الإمكاني ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿هَلْ أَتى عَلَى الْإِنْسانِ حِينٌ

---

(١) سأل أحد الزنادیق الإمام الصادق عليه السلام فقال له : ( **من أي شيء خلق الأشياء ؟ قال عليه السلام : لا من شيء ، فقال : فكيف يجيء من لا شيء شيء ؟ قال عليه السلام : إن الأشياء لا تخلو أن تكون خلقت من شيء أو من غير شيء فإن كانت خلقت من شيء كان معه فإن ذلك الشيء قديم ، والقديم لا يكون حديثاً ولا يفنى ولا يتغير . . .** ) بحار الأنوار ، ج ١٠ ، ص ١٦٦ .

مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾[١] وقال الصادق عليه السلام : (**كان مذكوراً في العلم ولم يكن مكوناً**)[٢]، وكما قال الله تعالى : ﴿أَولا يَذْكُرُ الْإِنْسانُ أَنَّا خَلَقْناهُ مِنْ قَبْلُ ولَمْ يَكُ شَيْئاً﴾[٣] مع أنه مذكور في العلم كما قال الصادق عليه السلام ، ولو كان عدماً مطلقاً لما قال عليه السلام : (**كان مذكوراً**) ، لعدم تعلق العلم به .

وبالجملة ، كلما أطلق العدم في كلمات المعصومين عليهم السلام يُراد منه أحد المعنيين : إما العدم الإضافي ، أيّ : المرتبة السافلة ، بالإضافة إلى ما فوقها عدم ، وإن كانت في مقامها مستقلّة متأصلة ، كالجسم عند الروح ، والروح عند العقل ، والعقل عند المشيئة ، وهكذا . وأما العدم الإمكاني فهو عدم بالنسبة إلى عالم الكون ، ونشير إليه أيضاً . ولما بطل ما ذكروه في تعريف الحادث قلنا : إن الحادث ما كان مسبوقاً بالغير ، وهو الله سبحانه ، ومحتاجاً إليه ، وموجوداً بإيجاده ، وليس بينهما فصل ، حتى يوجب التعطيل لإفاضة الله سبحانه ، ولا وصل حتى يستلزم الاستقلال ، وكون المتصلين في صقع واحد في المبدأ والمآل والحادث : إما زمانيّ ، كحدوث عالم الملك من الأرض السابعة السفلى إلى محدب محدَّد الجهات ، ومعنى حدوث الأشياء

---

(١) سورة الإنسان ، الآية : ١ .

(٢) قال الإمام الصادق عليه السلام : (**كان مذكوراً في العلم ولم يكن مذكوراً في الخلق**) ، وقال أيضاً عليه السلام : (**كان شيئاً مقدوراً ولم يكن مكوناً**) .
بحار الأنوار ، ج ٥٧، ص ٣٢٨، التفسير الصافي ، ج ٥، ص ٢٥٩، ج ١٠، ص ٢١٣ .

(٣) سورة مريم ، الآية : ٦٧ .

المذكورة ، أنها حدثت متصلة بالزمان مساوقة له ، لا أن الزمان كان قبلها ، ولا أن الجسم كان قبله ، بلِ الزمان ، والمكان ، والجسم ، حدثت متساوقة بلا تقدّم واحد منها على الآخر . وإما دهريّ : وهو القديم الزماني ، كحدوث عالم المجَّردات بمراتبها ، وإما سرمديّ ، وهو القديم الدهريّ ، كحدوث الفعل بمراتبه ومقاماته وكما يطلق الحادث على المراتب المذكورة ، فكذلك القديم يطلق على مراتب عديدة ، كما يظهر من كلمات المعصومين سلام الله عليهم :

**منها** : إطلاقه على القديم المطلق ، الحقّ ، الأزلي عزَّ وجلَّ .

**ومنها** : إطلاقه على ما قبل الدهر الذي أوّله العقل ، وهو المراد مما في الخطبة الغديرية : ( **استخلصه في القدم على سائر الأمم** )[١] ، ودعاء السحر : ( **اللّهُم إني أسألَك من منِّك بأقدمه وكل منِّك قديم** ) .

**ومنها** : إطلاقه على ما قبل الزمان ، كما في الدعاء : ( **اللهم إني أسألك باسمك العظيم وملكك القديم** ) .

**ومنها** : إطلاقه على ما قبل ستة أشهر كما في قوله تعالى : ﴿حَتَّى عادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾[٢] .

وبالجملة ، فالموجود اثنان : واجب بالذات وممكن بالغير ، بعبارة أخرى : ( **حقٌّ وخلقٌ لا ثالث بينهما ، ولا ثالث غيرهما** )[٣] كما يقول

---

(١) إقبال الأعمال ، ج ٢، ص ٢٥٥، بحار الأنوار ، ج ٩٤، ص ١١٣، مصباح المتهجد ، ص ٧٥٣.

(٢) سورة يس ، الآية : ٣٩.

(٣) الصدوق : عيون أخبار الرضا عليه السلام ، ج ١، ١٥٦ .

الإمام عليه السلام ، والقول بتخلُّل العدم الفاصل بينهما غلط فاحش ناشيء عن توهّم فضاء واسع ، ووقت موهوم قبل الخلق ، وتسميته بالعدم . بل الحق الحقيق بالتصديق هو أن الله سبحانه خلق الخلق لا من شيء ، أي اختارها وابتدعها من دون أصل لها وعدم متخلّل بينهما وبينه ، إذ لم يكن الله خلواً من ملكه قبل انشائها ، كما قال الإمام عليه السلام ، وإلا لزم التعطيل الباطل المستلزم للفصل من غير مانع له عزَّ وجلَّ عن الإفاضة ، ولا فرق بين من يقول بالفصل وتخلل العدم ، وبين من يقول ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[1] ، فهل كان الله عزَّ وجلَّ في العدم المفروض والوقت الموهوم . مستريحاً عن التعب أو ناقصاً فكمل ، أو منتظراً فأنجز ، وممنوعاً فرخص ، أو مقيداً فأطلق ؟ والظاهر أن سبب اشتباه القوم ومن قلّدهم وتبعهم ، هو ورود سبق العدم في كلمات الأئمة الأطهار سلام الله عليهم وقد بيَّنا أن المراد منه ليس العدم المطلق ، بل المراد منه إما العدم الإضافي وإما العدم الإمكاني ، ولا يلزم مما ذكرنا الوصل المورث للتشبيه ، بل لا فصل بينهما ولا وصل اللذين هما من صفات الحوادث ، فافهم راشداً .

(١) سورة المائدة ، الآية : ٦٤ .

## الفصل الرابع

## كلام الشيخ الأوحد في الواجب والممكن

إذا عرفت ما ذكرنا من إبطال تقسيم القوم ، واثبات الممكن بالغير الممتنع عندهم لوهم ضعيف ، وحصر الأمر في الواجب بالذات والممكن بالغير ، فلنتوجه إلى نقل كلام الشيخ الأوحد الأحسائي قدس سره ، من شرح الزيارة وغيره ، قال في ( شرح الزيارة ) ، في شرح فقرة : ( **وارتضاكم لغيبه** ) : وذلك لأن الممكنات ، وإن كانت يطلق عليها الإمكان لذاته عندهم في تقسيمهم ، كالمتكلمين والمشائين حيث قالوا : إن المعقولات خمس : واجب لذاته وهو الله سبحانه ، وواجب لغيره وهو المعلول عند وجود علته التامة . وممتنع الوجود لذاته وهو شريك الباري . وممتنع الوجود لغيره وهو المعلول عند عدم علته . وممكن الوجود لذاته ، ولم يقولوا ممكن الوجود لغيره ، لأنهم لو قالوا ذلك لكان يلزمهم عندهم على ما يفهمون ، أنه لو كان ممكناً لغيره ، لكان قبل فعل ذلك الغير ، إما واجباً ، فجعله الغير ممكناً ، وإما ممتنعاً ، فجعله ذلك الغير ممكناً . فلا يكون الواجب واجباً والممتنع ممتنعاً ، فلا يطلقون على الممكنات إلَّا الإمكاني الذاتي ؛ لئلا يلزمهم إمكان الواجب والممتنع ، ولكن يلزمهم مثله أيضاً ، وهو أنه إذا كان الممكن ممكناً لذاته لا يخلو إما أن يكون قبل إيجاده شيئاً أو ليس بشيء ، فإن كان قبل إيجاده شيئاً فهو قديم ، ولا يمكن إيجاده ، لأنه

بالإيجاد يتغير والقديم لا يتغير ، وإن لم يكن شيئاً فهو بإيجاده ممكن الوجود لغيره ، إذ ليس له ذكر قبل الإيجاد في جميع مراتب الوجود ، فيجب أن يقال : إن التقسيم الحق أن ما يطلق عليه الشيئية مطلقاً ، أيّ ، بالذات وبالغير شيئان : واجب لذاته وهو الله تعالى ، وممكن لغيره وهو ما سواه ، وأما الواجب لغيره والممتنع لغيره فهما من أقسام الممكن ، وقد ذكرناه مراراً ، فراجعه . أما ما يسمونه : بممتنع الوجود لذاته فليس شيئاً ، فلا يدخل في التقسيم ، وإلا لكان إذا كان عندك خمسة دراهم لا غير ، لا يصحّ أن تقول : إن الذي عندي خمسة ، لان الذي عندك لا يتناهى ، لكنه ليس بموجود عندك إلَّا خمسة ، وهذا مضحكة في القول والاعتقاد ، وإن كان شيئاً فهو من أقسام الممكن ، ولو كان الممكن ممكناً لذاته لما كان شيئاً بالله ، بل هو شيء بذاته ، فإن قلت : إنه شيء بالله حين وجد ، قلت : وقبل وجوده إن كان شيئاً بالله لزم ما قلنا من إنه ممكن بغيره ، وإن كان شيئاً بنفسه فهو قديم ، كما قلنا سابقاً ، وإن لم يكن شيئاً أصلاً فذلك ما قلنا ، لكنَّا نقول : إنه ليس شيئاً أصلاً ، فأمكنه في الإمكان الراجح ، فهو ممكن بغيره إمكاناً راجحاً ، ثم كساه حلة الوجود ، وهي في قبضته تعالى ، فإبقاؤها عليها وسلبها عنه متساويان ، وهذا الإمكان المتساوي الذي نسميه الجائز ، فإن سلبها عنه لم يخرج عن الإمكان الراجح[1] . انتهى محل الحاجة من كلامه رفع مقامه .

انظر أيها المنصف ، كيف أثبت مدعاه من إثبات الممكن بالغير ، ونفى الممكن بالذات بطريق المجادلة بالتي هي أحسن ، وترديده الأمر

(١) شرح الزيارة ج ١، ص : ٥١٩ - ٥٢٠.

بين النفي والإثبات ، وكيف أبطل تقسيم القوم ، وحصر الموجود في واجب الوجود لذاته ، وممكن الوجود لغيره ، والفاضل المرحوم لم ينقل إلَّا جزءاً من كلامه قدس سره وترك الباقي الوافي بالمقصود . والعجب ، أنه رحمه الله لم يكفِهِ ذلك حتى غير طريق استدلال الشيخ الأوحد ، وقال : حاصله إن الممكن قبل وجوده ليس بشيء حتى يكون له إمكان ، ولما كان محله حادثاً فتلك الصفة أيضاً تكون حادثة بالطريق الأولى . انتهى . ليت شعري ، متى قال الشيخ : إن محل الممكن لما كان حادثاً فصفة الإمكان حادثة بالطريق الأولى ؟ فهذه عبارته كرر النظر فيها مرة بعد أخرى ، فلو كان ناقلاً عين عبارة الشيخ بتمامها لما توجّه عليه إشكال القوم .

وأما قوله رحمه الله في آخر كلامه المنقول إبطالاً لوجود عالم الإمكان : إن الإمكان عند الشيخ قدس سره غير متناه ، والموجود غير المتناهي مجتمعاً ممتنع بضرورة العقل ، فمنقوض أولاً ، بالنفوس الناطقة عند الحكماء ، فإنها لا تتناهى ، وثانياً : إن عدم تناهيه بالنسبة إلى نفس الأشياء وبعضها مع بعض ، وأما بالنسبة إلى الله ، فليس كذلك ، بل هو متناهٍ عنده ، والله محيط بما لا يتناهى ، وإن أردت كلاماً أوضح إبطالاً لمذهب القوم ، وأوفى بياناً للدليل ، وأجمع لأطراف المراد ، فعليك بعبارة الفوائد .

قال الشيخ قدس سره في الفائدة الخامسة عشرة : ( اعلم أن الله عزَّ وجلَّ كان في عزّ جلاله وقدس كماله ، وحده لا شريك له ، وليس معه غيره ، وهو الآن على ما كان ، أعني : وحده لا شريك له ، وليس معه غيره ، ثم أحدَث المشيئة الإمكانية بنفسها ، ثم أحدَث الإمكان بها ،

فكانت إمكانات الأشياء بإحداثه بمشيئته أعني فعله ، ومعنى أنه أحدث المشيئة بنفسها أن المشيئة معناها بالعبارة الظاهرة التبينية أنها الحركة الإيجادية . والحركة الإيجادية محدثة ، يتوقف إحداثها على حركة إيجادية ، وهي حركة إيجادية ، فلا يحتاج في إيجادها إلى غير نفسها . . . إلى أن قال : ولا أول لها في الإمكان غيرها ، ومكانها الإمكانات التي بها صدرت ، ووقتها السرمد ، وأحدث سبحانه بها إمكانات الأشياء على وجه كلي لا يتناهى في الإمكان ، بمعنى إن إمكان زيد يمكن أن يكون عمراً ، وأن يكون منه عمرو ، وأن يكون نبياً أو شيطاناً ، وأن يكون منه نبيّ أو شيطان ، وأن يكون سماءً وأرضاً ، أو بحاراً ، أو جبلاً ، أو حيواناً ، وأن يكون منه سماء أو أرض أو بحر أو جبل أو حيوان وهكذا إلى غير النهاية .

والحاصل ، أن الممكن ممكن لغيره لا لذاته ، كما ذكره من قسَّم الأشياء إلى خمسة أقسام ، فقال : واجب لذاته وهو الله عزَّ وجلَّ . وواجب لغيره وهو وجود المعلول عند وجود علته التامة . وممتنع الوجود لذاته وهو شريك الباري . وممتنع الوجود لغيره وهو وجود المعلول عند عدم وجود علته التامة . وممكن الوجود لذاته . قالوا : ولا يجوز أن يكون ممكن الوجود لغيره ، إذ لو فرض ذلك لكان قبل الغير ، إما أن يكون : واجباً أو ممتنعاً ، إذ الأشياء لا تخلو من أحدهما ، فكان بالغير ممكناً ، فيلزم انقلاب الحقائق وهو ممتنع . والجواب بالمعارضة أنه إذا كان لذاته كان قديماً ، لأنه إن كان شيئاً قبل ما كان الغير كان قديماً ، وإن لم يكن شيئاً إلَّا بالغير فهو ممكن بالغير . وبدليل الحكمة أنه تعالى كان ولا شيء معه في الأزل ، والأزل ذاته المقدسة بمعنى أن كل ما يصدق عليه اسم الشيء ـ حقيقة أو مجازاً ـ فهو ممتنع في رتبة ذاته تعالى

غير ذاته المقدسة ، وما سواه فهو مصنوع له تعالى ، فلا يكون لذاته بل لغيره ، والممكن إن كان شيئاً فهو ممكن لغيره ، وإلا فلا عبارة عنه . والممتنع ليس شيئاً فلا عبارة عنه ، وقد تقدم بيان هذا في الفائدة الثانية ، ثم إذا فهمت ما أشرنا إليه ، فاعلم أن الإمكان هو منشأ الأكوان ، وحيث تقرر في الحكمة : إن وجود الصفة فرع وجود الموصوف ، وجب أن يكون الإمكان ذاتاً لا صفة ، إذ ليس مسبوقاً بموصوف ، وإنما ظهر في الأشياء بصورة الصفة ، لأنه أصل الأشياء المكونة خلقت أكوانها منه ، وخلقت أعيانها من أكوانها ، وأكوان الأشياء موادّها ، وأعيانها صورة موادها . . ) . إلى أن قال أعلى الله مقامه :

( والقول بأن الإمكان وصف اعتباري لا تتحقّق في الخارج غلط ظاهر ؛ لأنهم إن أرادوا بأن زيداً ممكن أنه اتصف به ذهناً لا خارجاً ، فهو باطل ، لأنه إن لم يتصف به خارجاً كان زيد الخارجي قديماً ، لأنه إن لم يكن ممكناً كان قديماً ، ووصفه به ذهناً لا يجعله ممكناً ، كما وصفه بالقديم ذهناً لم يكن بذلك الوصف الاعتباري قديماً . وإن أرادوا أنه لم يكن قائماً بنفسه في الخارج ، فلا ينافي كونه متحققاً في الخارج كالبياض والسواد وكالعلم والقدرة ، فإنها لم تقم إلَّا في محالها مع أنها موجودة في الخارج بلا خلاف ، إذ ليس شرط الوجود الخارجي بمعنى المقابل للذهني أو الخارجي ، بمعنى الذي تترتب الآثار على صفاته أن يكون ذاتاً أو عرضاً قائماً بمعروضه قيام عروض ، بل كلَّ ما يقع في الأوهام أو وُضع بإزائه لفظ ، فهو موجود في الخارج ، نعم قد تقع صورته المنتزعة من الخارجي بالذهن ، تكون في الذهن ، لأن كل شيء لا يتقوم إلَّا بمحله اللائق به . . ) . إلى أن قال :

والإمكان مما وضع بإزائه لفظ وليس بلفظ مهمل ، ولو كان الإمكان اعتبارياً لكان لفظه على الأصح مهملاً ، لأن من قال : إن الوضع بإزاء المعاني الخارجية ، كما هو الأصح ، يكون عنده مهملاً بلا إشكال ، ومن قال : إنه بإزاء المعاني الذهنية ، فإن مراده بتلك المعاني ، المعاني المنتزعة من الأمور الخارجية . ولو كان مراده الذهنية خاصة لكان إذا وضع بإزائها ، فاتفق وجود خارجي لها أو مساوٍ لها ، لم يصدق اللفظ عليه ، ولم يميزه ، ووجب وضع لفظ آخر للخارجي ، بل يجب وضع آخر مطلقاً ، أيّ : سواء سابق ، أم لا ، وكان مطلقاً من باب الوضع اللفظي ، حتى لو وضع لفظ زيد على صورته الذهنية لم يكن استعمال في زيد الخارجي إلَّا مجازاً ، بل مقتضى الدليل أنه لو لم يستعمل اللفظ في الذهني واستعمل بعد أن وضع للذهني في المعنى الخارجي أنه يكون مجازاً ، إلَّا أن يجعل للفظ للذهني آلة للوضع الخارجي ، فإن كان الإمكان متحققاً في الخارج صحَّ الوضع والاستعمال ، وإلا كان اللفظ مهملاً لما قررنا إن فهمته ونظرت إليه بعين الإنصاف)[1] انتهى كلامه قدس سره .

فظهر لك من هذا البيان الوافي والتبيان الشافي الكافي : إن الممكن بالذات غلط فاحش ، والذي زعموه محالاً هو الخلق الصريح والواقع الصحيح ، لا لجواز انقلاب الحقائق بل لعدم كون الممتنع شيئاً ؛ حتى يصحَّ انقلابه أو لا يصحّ ، ولا عبارة عنه أصلاً ، وإنما أحدث الله سبحانه المشيئة الإمكانية بنفسها ، وأحدث إمكانات الأشياء لا من شيء ،

(١) شرح الفوائد، ص : ٥٠٧ - ٥١١.

والإمكان وما فيه من الإمكانات ممكن بالغير ، وهو مشيئته سبحانه ، ثم ألبسها تدريجاً حُلَّة الوجود ، وتبين أيضاً أن الإمكان ليس وصفاً اعتبارياً ، بل هو شيء خارجيّ ، متحقِّق ، متأصِّل ، بل هو ذات موصوف لا صفة ، إذ لا موصوف قبله من الممكنات ؛ حتى يصحَّ اتصافه به إلَّا عِلته التامة ، فهو صفة لها ، لأنه قائم بهيئتها التي هي مادته قياماً ركنياً ، وليس هذا مراد القوم قطعاً . وبالجملة ، فالإمكان هو أصل الشيء ، فكيف يكون صفة له ؟ فإذا وصفنا الشيء بالإمكان ، وقلنا : إن زيداً مثلاً ، ممكن ، فالمراد أنه مُكَوَّن من الإمكان لا أنه متصف بصفة الإمكان ، إذ شأن الصفة أن يكون مؤخَّراً من الموصوف ويوجد بفعله ، وشأن الموصوف أن يكون مقدماً عليها وموجوداً قبلها ، ومعلوم أن زيداً لم يكن موجوداً قبل إمكانه ، حتى يصحَّ اتصافه به ، ولذا قال أعلى الله مقامه : إن الإمكان ذات ومنشأ للأكوان ، لا صفة ، إذ ليس مسبوقاً بموصوف إلَّا علته التامة .

وبالجملة ، ما نقلناه من كتابي الشيخ المرحوم قدس سره ، كفانا مؤنة التفصيل والتطويل في المقام ، وليت الفاضل المعاصر رحمه الله أعطى التأمل حقّه في كلمات الشيخ الأحسائي قدس سره ، حتى لا يختلط عليه الأمر ، ولا يقع في الاشتباه ، ولا يقول في أول الكلام المنقول من رسالته : إن الإمكان هو الحقيقة المحمدية الخ . ليت شعري ، في أي كتاب وأية رسالة قال الشيخ الأوحد : إن الإمكان هو الحقيقة المحمدية ؟ دونك كتبه ، ورسائله المطبوعة ، غالبها ، تتبعها ورقة ورقة ، وصفحة صفحة ، لا تجد فيها إلَّا ما ينفي ذلك صراحة ، ونظير ذلك قوله : ( **وهو محل المشيئة وزمانه السرمد** ) متى قال قدس

سره ، وفي أي كلامه قال : زمان الإمكان السرمد ؟ وحيث إن الفاضل المرحوم لم يطلع على اصطلاحاته قدس سره ، ولم يمارسها كل الممارسة لم يميز بين الوقت والزمان في كلماته ، فالزمان عنده وقت للأجسام ، والدهر وقت للوجود المقيد الذي أوله العقل ، والسرمد وقت للوجود المطلق والإمكان ، فالزمان المصطلح عنده ، بل عند الحكماء في وقت الأجسام ، استعمله رحمه الله في وقت الوجود المطلق ، وغالب نسب الفاضل المرحوم إلى الشيخ الأوحد من هذا القبيل ، ناشىء من عدم معرفته بالاصطلاح ، وعدم أنسه بمطالبه ، أو عدم تأمله فيما ينسب إليه ، مثل قوله في المسألة السابعة والثلاثين : إن بعض كلمات أو مستفاد ميشود كه مدعى علم (**غيب**) بوده ينانكه در شرح فقرة وأقمتم الصَّلاة ميگويد بعد از آنكه توقف حضرت يونس را درو لايت حضرت أمير عليه السلام ذكر كرده گفته فافهم . فقد ألقيت إليك مفتاحاً من مفاتيح الغيب (**يفتح**) به كثير من مغلقات الغيوب إن عرفت الفتح انتهى يعني : يستفاد من بعض كلمات الشيخ أنه كان مدَّعياً للغيب ، كما يقول في شرح فقرة : (**وأقمتم الصَّلاة**) بعد ما ذكر توقف يونس عليه السلام في ولاية الأمير عليه السلام ، فافهم ، فقد ألقيت إلى آخره .

ومثل قوله رحمه الله في المسألة السادسة والثلاثين : إن كلمات شيخ مستفاد ميشود كه مدعى نزوله وحى بوده ينانكه در شرح فقرة ورحمة الله وبركاته قبل از السلام على ائمة الهدى گفته وفى القرآن وقل ربي زدني علما ومما يدل عليه العقل من ذلك فهو مااتلو عليك فاستمع لما يتلى ان هو الا وحي يوحى ومعتقد متشرعه آنست كه بعد از پيغمبر صلى الله عليه واله وحى منقطع است ودعوى آن از غير معصوم باطل است انتهى .

يعني : يستفاد من كلمات الشيخ أنه كان يدَّعي نزول الوحي ، كما قال في شرح فقرة : ( **ورحمة الله وبركاته** ) قبل السلام على أئمة الهدى في القرآن . . . إلخ . ومعتقد المتشرعة هو أن الوحي انقطع بعد النبي صلى الله عليه وآله ، ودعوى ذلك من غير المعصوم باطلة . انتهى .

والإنصاف ، أن أمثال هذه الاعتراضات من مثله رحمه الله بعيدة غريبة ، فكأنه لم يطلع على مصنفات القوم ومؤلفاتهم وتعبيراتهم في مقام تحقيق المطلب النفيس ، وبيان القواعد المبتكرة ، واقتباساتهم في أعزّ بياناتهم بالآيات الشريفة ، وفقراتها ، واستعاراتهم في التعبير عن أحقية مذهبهم ، وما أدَّت إليه أنظارهم بالوحي ، وفي اظهار مستجنات ضمائرهم من المطالب النفيسة ، والقواعد الكلية بالغيب ، ومفتاح الغيب وأمثاله التي لا تخفى على من له أدنى تتبع وممارسة في كلمات القوم ، فعلى ما ذكره رحمه الله : فغالب العلماء والأصحاب ادَّعوا الوحي والغيب ، إذ كلماتهم مشحونة بهذه التعبيرات والاستعارات الحسنة . وبالجملة ، فصدور أمثال هذه الكلمات ممن له أدنى شمّة من الفضل ، فضلاً عمن بلغ مدارج الكمال في غاية الغرابة ، عصمنا من الزلل وآمنَّا من الفتن ولا حول ولا قوة إلَّا بالله العلي العظيم .

* * *

# خاتمة

اعلم وفقك الله تعالى ، أني لم آلُ جهداً في حلِّ الشبهات المشهورة ، ودفع الإشكالات المسطورة على عبائر الشيخ الأجل الأحسائي قدس سره بسائر رسائله وبياناته ، وردّ متشابهات كلماته ومجملاتها إلى المحكمات ، والمبين من إفاداته ، مع زوائد مني على فوائده ، وتوضيح بما يناسب المقام لبعض مقاصده ، كل ذلك حرصاً مني لجمع الكلمة ، ورفع النزاع الموهوم من بين طائفتي الأمة ، وعملاً بقوانين الإسلام المقررة من حمل أقوال المسلم كأفعاله على الصحة والخيرة ، وأشهِد الله ، وكفى به شهيداً ، وجميع ملائكته المقربين وأنبيائه وأوليائه أجمعين ، أنه لم يكن لي مقصود من تسويد هذه الصفحات ، ونشر هاتيك المقالات بتكرير العبارات والبيانات إلَّا الإصلاح ما استطعت ، وما توفيقي إلَّا بالله ، ولا رسمت إلَّا ما هو الحق الواضح ، والصدق اللائح ، مما اعتقدت ووجب علي الاتباع من الله ومن أولياء الله ، هذا وربما تلومني في إساءة الأدب على بعض المعاصرين في هذه الرسالة ، فإني ما أردت الطعن والتعرض ، أو المقابلة مع أحد ، لا ، وحقِّ من رفع السماوات بلا عمد ، وإنما كتبت ما كتبت تنبيهاً للغافلين ، وإرشاداً للجاهلين قربة إلى الله ، وبيان أن ليس المعصوم إلَّا من عصمه الله ، فإن كنت ممن فرض على نفسه التكفير والرمي بالتشبث والتلصيق على أي حال ، وخضت بالذي خاض فيه أهل القيل والقال ، فلا يفيَدنَّك ألف نصح وتقنيع ، والكلام معك تفويت لعزيز العمر وتضييع ، فاطلبْ

شُفاءك عاجلاً من بارئك فان فيك أذىً وفي عينك آفة وقذى ، وإلا فإن كنت طالباً للحق ، ومراعياً لجانب الإنصاف ، ومتجنباً في قولك ونسبتك عن الجزاف والاعتساف ، ومعتقداً لقوله تعالى : ﴿ما يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾(١) ، ﴿عَنِ الْيَمِينِ وعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ﴾(٢) ، ولقوله تعالى : ﴿هذا كِتابُنا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ ما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(٣) و﴿رُسُلَنا يَكْتُبُونَ ما تَمْكُرُونَ﴾(٤) وملتزماً بالعمل بالقواعد الإسلامية والاستنان بالسنن النبوية ، فعليك في هذه المقالات بالمطالعة ، فإنا قد كفيناك كلفة التصفح والمراجعة ، فميز بينك وبين ربّك ، الباطلَ من الصواب ، مراقباً للحضور يوم الحساب ، بين يدي رب الأرباب ، فإن غداً حساب بلا عمل ، واليوم عمل بلا حساب . واعلم ، أنك غير حاصد إلَّا ما زرعت ، ولا ملاقٍ إلَّا ما كسبت . فانظر بالله عليك ، هل ترى في تلك العبارات الناصة في المراد ، غير محتملة التأويل والاجتهاد ، ما شهروه من النسب ، أو سطروه في بعض الكتب ، فارجع البصر فيها ، حتى تعرف القيم من العوج وتبصر لمن الفلج . فيا سبحان الله ، أنهم قد صنَّفوا رسائل مختصرة ومفصلة في العقائد ، كحياة النفس وبعض المختصرات للشيخ الأحسائي ، ورسالة نهج المحجة في الإمامة ، ورسالة في المعاد ، وغيرهما لولده الأرشد الألمعي الشيخ علي نقي أعلى الله مقامه وكشف الحق ، ودليل المتحيرين ، ورسالة أصول

---

(١) سورة ق ، الآية : ١٨ .
(٢) سورة ق ، الآية : ١٧ .
(٣) سورة الجاثية ، الآية : ٢٩ .
(٤) سورة يونس ، الآية : ٢١ .

العقائد باللغة الفارسية للسيد الأمجد الرشتي قدس سره ، وكلها مطبوعة مشهورة ونسخها موفورة ، وكذلك كتاب اللمعات ، والمخازن ، وشرح حياة الأرواح ، للعالم الأوحد المحقّق الأزهر مولانا الميرزا حسن الشهير بگوهر قدس سره ، وكذا سائر تلامذته ، ومَنْ بعدهم . وكتاب الأصول الخمسة وغيره ، للعالم الإلهي بلامين مولانا الشيخ محمد حسين المعروف بأبي خمسين[1] رحمه الله ، وغيره من العلماء والفضلاء المنتشرين في أقطار الأرض شرقها وغربها ، كبلاد العرب ، وإيران ، والهند ، والقفاز ، وكلهم قد ملأوا تصانيفهم من البراءة مما رموا به من العقائد الفاسدة ، وشهروا عليهم من المسالك الباطلة ، ومن اللعن والقدح والطعن على من يستدين بها ، وينتمي إليها ، وشرحوا ، وبينوا العبائر المجملة التي من ناحيتها أتوا بما أتوا ورموا ، بالذي رموا فكيف لا تصدقهم فيما لا يُعرفُ إلَّا من قبلهم ، ولا يُستكشف سريرتهم إلَّا من جهتهم وناحيتهم ، وأيضاً ، فإن لهم تصانيف كثيرة في الأصول والفقه مطبوعة وغير مطبوعة ، تَتَبعها وَقَلِّبْها ظهراً لبطن ، هل تجد فيها طريقة مخترعة ، ووتيرة مستحدثة في مقام الاستنباط والاستدلال تخالف طريقة علمائنا المتقدمين ، وسيرة أصحابنا الأساطين رضوان الله عليهم الذين عليهم المدار ، وهم المعيار في الاختبار والاعتبار ، حتى يعدون من أجلها فرقة على حدة ، وسلسلة أخرى متحدة ، يسمّون باسم ، ويعرفون برسم ، بل إذا أمعنت في كلماتهم رأيت جُلَّهم بل كلهم ينادون بأعلى

---

(١) هو الشيخ محمد بن حسين آل أبي خمسين الأحسائي ( ١٢١٠هـ ١٣١٦هـ ) تولّى القضاء والمرجعية في الأحساء ، من مؤلفاته : ( مفاتيح الأنوار ) ، و ( منار العارفين ) ، و ( بغية العائدين ) ، و ( منار العباد في شرح الإرشاد ) .

صوتهم باتحاد منهجهم ، وطريقتهم ، وعدم مخالفتهم معهم أصولاً وفروعاً مقدار ذرة ، ويدعون متابعتهم لهم حذو النعل بالنعل ، والقذة بالقذة ، وناهيك ما كتبه السيد الأمجد الرشتي[١] عطر الله رمسه في المجلد الأول من مجموعة الرسائل ، في جواب سؤالات السيد الأمجد عليه رحمة الله ولا بأس بنقل عبارته لفائدة الكتاب حيث إنه قدس سره ، بعد ذكره عين عبارة السائل ، قال :

**أقول** : إن غرض السائل من الأسئلة الأربعة الأول : أن يمتاز طريقتكم من الأخباري والأصولي الفريقين من الفرق الثلاث والسبعين . . . الخ . أجاب عطر الله رمسه وقال بعد أسطر : ( وأما جعلكم الأخباري والأصولي فريقين من الفرق الثلاث والسبعين ، وجعل طريقتنا ممتازة عنهما لتكون فرقة ثالثة ، فغير صحيح ، كيف وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وآله على الكل بالنار ، والهلاك ، والكفر ، إلَّا فرقة واحدة منهم ، كما قال صلى الله عليه وآله اتفاقاً من المسلمين : ( **ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، فرقة في الجنة والباقون كلهم في النار** )[٢] ، وكيف يمكن أن يجعل الأخباري أو الأصولي من هذه الفرق المختلفة التي نجاة أحديهما مستلزمة لهلاك الأخرى ، مع أن ربهم

---

(١) هو السيد كاظم بن أحمد بن حبيب الحسيني الرشتي ( ١٧٩٣ ـ ١٨٤٣م ) . يُعد من أبرز علماء المدرسة الشيخية بعد وفاة أستاذه أحمد بن زين الدين الأحسائي، لقب بالسيد الأمجد قتل مسموماً على يد نجيب باشا والي بغداد . له أكثر من ( ١٥٠ ) مجلداً ، أهمها : ( شرح الخطبة التطنجية ) ، و ( إكسير العبادات وأسرار الشهادات ) ، و ( الحجة البالغة ) وغيرها .

(٢) قال صلى الله عليه وآله : ( . . . **ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، فرقة منها ناجية والباقون في النار** ) . عوالي اللآلي ، ج ٤ ، ص ٦٥ .

واحد ، ونبيهم واحد ، وكتابهم واحد ، وقبلتهم واحدة ، وأئمتهم واحدة ، هم الأئمة الأثنا عشر عليهم السلام ، وكذا سائر أعمالهم وعباداتهم ولم يخالف الأخباري ولا الأصولي شيئاً يخالف إجماع المسلمين ؛ ليكفروا ، أو إجماع الفرقة الاثني عشرية ؛ ليخرجوا عن مسلكهم ، وبعض الاختلافات الواقعة فيهم لا يخرجهم عن وحدتهم ، بل كلهم فرقة ناجية واحدة من فرقة الشيعة الاثني عشرية ، واختلافهم في بعض الجزئيات إنما هو جهة عيب السفينة ، كما قال عزَّ وجلَّ حكاية عن الخضر : ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وكانَ وراءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾[١] ، وقال عليه السلام : ( **أنا الذي خالفتُ بينكم** )[٢] ، وقال عليه السلام : ( **راعيكم الذي استرعاه الله غنمَهُ ، أعلمُ بمصالح غنمه ، إن شاء فرَّق بينها ؛ لتسلم ، وإن شاء جمع بينها لتسلم ، وليس اختلافهم في الضروريات حتى يؤدي إلى ما قلت** )[٣] . ثم ذكر قدس سره كلاماً أرجع نزاع الفريقين إلى النزاع الصغروي ، ولا يهمنا نقله ، فقال بعد

---

(١) سورة الكهف ، الآية : ٧٩.

(٢) سئل الإمام الصادق عليه السلام عن اختلاف أصحابه في المواقيت وغيرها ، فقال عليه السلام : ( **أنا خالفت بينهم** ) مستند الشيعة ، ج ٤ ، ص ١٣ ، فرائد الأصول ، ج ١ ، ص ٣١٥.

(٣) قال الإمام أبو عبد الله عليه السلام : ( . . . **راعيكم الذي استرعاه الله خلقه ، وهو أعرف بمصلحة غنمه في فساد أمرها ، فإن شاء فرق بينها لتسلم ، ثم يجمع بينها ليأمن من فسادها وخوف عدّوها في آثار ما يأذن الله ويأتيها بالأمن من مأمنه والفرج من عنده ، عليكم بالتسليم والرد إلينا ، وانتظار أمرنا وأمركم وفرجنا وفرجكم** . . . ) .
بحار الأنوار ، ج ٢ ، ص ٢٤٧ ، معجم أحاديث الإمام المهدي عليه السلام ، ج ٣ ، ص ٤١٩.

أسطر :

وبالجملة ، فالنزاع والخلاف بينهم ليس في الأمور الكلية ، حتى يورث تباين المسلكين ، وإنما هو لبعض الجزئيات لعدم الدليل عليه لبعضٍ ، ووجوده للبعض الآخر ، وقد أذن لهم مولانا الكاظم عليه السلام بذلك ، حيث قال عليه السلام ما معناه : ( **أمور الأديان أمران : أمر لا اختلاف فيه ، وأمر فيه اختلاف ، فما ثبت لمنتحليه كتاب مجمع على تأويله ، أو سنة عن النبي صلى الله عليه وآله لا اختلاف فيها ، أو قياس تعرف العقول عدله ، ضاق لمستوضح تلك الحجة الرد إليه والتسليم له ، وما لم يثبت لمنتحليه من كتاب مجمع على تأويله ، أو سنة عن النبي صلى الله عليه وآله لا اختلاف فيها ، أو قياس تعرف العقول عدله ، ومع خاص الأمة وعامها الشك فيه والإنكار ، فما ثبت لك برهانه اثبته وما خفي لك بيانه نفيته ، وهذا الاختلاف إنما ساغ لهم ليسلم رقابهم عن شرّ الأعادي ، فكلهم فرقة واحدة من الفرقة الناجية التي في الجنة إلَّا بسوء أعمالهم وفساد ضمائرهم** )[1] ، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله العلي العظيم . وأما طريقتنا في استنباط الأحكام الإلهية ، هي كما اختاره الأصوليون من الاستدلال بالأدلة الأربعة من الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، ودليل العقل ، والشهرة ، والاستصحاب ، وأصالة البراءة ، وأمثالها من الأدلة والأحوال ، إلَّا أن في كل واحد من هذه الأمور ، لنا أدلة من الحكمة ، تحتار عندها العقول وتذهل لديها النفوس ، فمن وصل إليها فهي الرشد والهداية ، ومن لم يصل إليها فهذه الطريقة التي عليها

---

(١) ميرزا حسين النوري الطبرسي : مستدرك الوسائل ، ج ١٧ ، ص ٢٩٣ ، حديث ٢١٣٨٦ ـ ٣١ ، المفيد : الاختصاص ، ص ٥٨ .

فَقَهاؤنا المجتهدون هي المعمول بها ، وتلك الطريقة لا تخالف ما ذكروا رحمهم الله تعالى وبذلوا مجهودهم ، إلَّا أن أهل الاستنباط لهم أذواق وحركات سريعة وبطيئة ومتوسطة ، ولكلٍّ رأيت منهم مقاماً شرحه في الكلام مما يطول . . . ) انتهى كلامه رفع مقامه .

انظر ، كيف صرَّح بوحدة الطريقة وعدم الخلاف في الحقيقة ، وكون طريقته طريقة أهل الاجتهاد بما لا تجد أصرَّح منه في المراد ، لكنه على نحو الإجمال ، وإن شئت التفصيل في المقال ، فعليك بما كتبه في خاتمة رسالة ( الحجة البالغة ) ، ونسختها مطبوعة في المجلد الثاني من مجموعة الرسائل ، فإنه لعمري ، كلام جامع مانع ، مثبت جميع ما هو عليه ، فقرة فقرة ، ونافٍ ما عداه ، بحيث لم يبق فيه لذي المقال مقالاً ولأهل الجدال مجالاً ، ويرتفع به الاشتباه والإشكال عمن أنصف من الرجال ، فلذلك يعجبني إيراده في المقام وإن كان يطول به زمام الكلام ، حيث إنه في الصفحة ( ٣١٨) من المجموعة ، بعد ما أورد كلام السائل بما لفظه : والتمس أيضاً من جنابكم ، أن تثبت ما أنتم عليه وتنفي جميع ما عداه ، وأن يكون النفي والإثبات بأدلة عقلية يقبلها كل عاقل منصف ، ونقلية مأخوذة من الكتاب والسنة إلى آخره .

قال قدس سره : ( أقول : أما الذي نحن عليه ، فهو الذي عليه جميع الشيعة الموحدين من الاثني عشرية من المؤمنين الممتحنين ) .

( أما في التوحيد ، فنقول : إن الله سبحانه واحد في ذاته يعني ليس له شريك في القدم ، ولا في الوجوب ، ولا في الوجود . وتوحيده الذاتي عين ذاته سبحانه ، وهو تعالى واحد في الصفات بمعنى أنه لا شريك له في صفة من صفاته : في علمه ، وفي قدرته ، وفي حياته ، وفي

سمعه ، وفي بصره ، وسائر صفاته الذاتية ، وصفاته تعالى عين ذاته بلا فرق بحال من الأحوال ، فعلمه ذاته ، وقدرته ذاته ، وسمعه وبصره ذاته ، وحياته ذاته بلا فرق ، لا في المعنى ولا في المصداق . هو أُحديُّ الذات ، أحدي المعنى ، لا كثرة في ذاته ولا صفاته ، يعلم بما يسمع به ، ويسمع بما يبصر به ، ويبصر بما يقدر عليه من غير اختلاف جهة وجهة ، وكيف وكيف ، وحيث وحيث . ونعتقد أن الله سبحانه عالم بكل شيء من الكليات ، والجزيئات ، والذاتيات ، والعرضيات ، والمجردات ، والماديات ، والعلويات ، والسفليات ، وكل شيء ، ﴿وما يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ ولا فِي السَّماءِ﴾ ، وعلمه قبل الخلق وبعد الخلق ، ومع الخلق لا يتغير علمه ، ولا يتجدد ، ولا يتبدل ، ولا يختلف ، والعلم الحادث يراد به مخلوقاته مثل : اللوح المحفوظ ، والقلم ، والإمام ، والقرآن . فإذا قلت : الإمام عيبة علم الله ، فهل يراد به عيبة ذات الله ؟ إلى أن قال :

وهذا هو العلم الحادث ، وليس معناه أنه لا يعلم ثم علم ، ولكنه سمّى خلقاً من مخلوقاته علماً له ، ونعتقد أن الصفة على قسمين : صفة ذاتية وصفة فعلية ، فالأولى هي ذاته وهي التي تثبت له سبحانه ، ولا يثبت له ضدها ، كما تقول : إن الله عالم ، ولا تقول : إنه جاهل ، وتقول : إنه بصير ، ولا تقول : إنه أعمى ، وتقول : إنه سميع ، ولا يصحّ أن تقول : إنه أصم ، وتقول : إنه حيّ ، ولا تقول : إنه ميت . وأما الصفة الفعلية ، فهي التي تُثبت وتُنفى ، ويوصف الله بها وبضدها ، كما تقول : أراد ، شاء ، وكره ، أحيى ، وأمات ، أعطى ، ومنع ، أنجى ، وأهلك ، تفضل ، وانتقم ، خلق ، ولم يخلق ، ورزق ولم يرزق ،

وأمثالها من الصفات التي تُثبت وتُنفى ، فلو كانت الذاتية لزم التغيير والانعدام ، لأن الصفة الذاتية عين ذاته تعالى ، فبثبوتها ثبوت الذات وبانتفائها انتفاء الذات ، فلا يكون المثبت المنفي الموجود المعدوم واجباً قديماً ) .

( ونعتقد أنه سبحانه واحد في أفعاله ، بمعنى أنه لا شريك له فيها ، ولا يشاركه في فعله أحد ، ولا يؤازره أحد ، ولا يحتاج في إحدث خلق من مخلوقاته إلى أحد ، ولا مدخلية لأحد في إحداث مصنوعاته ، بل هو سبحانه المنفرد في الخلق والرزق والحياة والموت والمنع والعطاء ، وهو الفاعل وحده ، لا بمشاركة ، ولا بمؤازرة ، ولا التفويض إلى خلق من مخلوقاته ، فالذي يعتقد أن محمداً وعلياً والأئمة بأجمعهم ، أو كلّ واحدٍ منهم عليهم السلام خالقون ، أو رازقون ، يحيون ، أو يميتون ، بالاستقلال ، أو بالشركة ، أو بالتفويض كتفويض الموكِل أمره إلى وكيله في إجراء ذلك الفعل ، أو كالمولي عبده في فعل من الأفعال ، فإن ذلك عندنا كافر كفر الجاهلية الأولى ، وكذلك لو قال بمدخلية الملائكة ، أو النجوم ، أو الكواكب في إحداث شيء من الأشياء ، أو موجود من الموجودات ، ولكن الله سبحانه جعل العالم عالم الأسباب ، وأبى أن يجري فِعله إلَّا بالأسباب ، جعل الله سبحانه الأشياء بعضها سبباً للبعض ، كما جعل المطر من أسباب الزرع ، والطعام والشراب من أسباب حفظ البدن ، والرحم من أسباب تربية الجنين ، والأب والأم من أسباب تخلُّق الولد وتكونه في هذه الدنيا ، وهكذا جميع الأشياء بروابطها وعِللها ومعلولاتها ، وقد جعل الله سبحانه محمداً وآله عليهم السلام هم السبب الأعظم في وجود هذا العالم ، كالملائكة المدبرات والمقسِّمات والحافظات والمعقبات وغيرهم ) .

( ونعتقد أنه سبحانه واحد في عبادته ، وإنه المعبود وحده ، لا يجوز لأحد أن يقصد غيره تعالى في العبادة ، فمن فعله إن كان عن اعتقاد فذلك كفر ، كعبدة الأصنام الذين عبدوها لتقربهم إلى الله زلفى ، أو عن غير اعتقاد ، فإن ذلك فسق مبطل للعمل ، كأهل الرياء الذين يوقعون العبادة لأجل ملاحظة الغير ، وكذلك لو توجه بالعبادة إلى أحد من الأئمة عليهم السلام ، فلا تصح عبادته ، ولا تقبل بحال من الأحوال ، وطور من الأطوار ، ومن اعتقد أن الضمائر القرآنية الراجعة إلى الله ترجع إلى أمير المؤمنين عليه السلام ، أو إلى أحدٍ من الأئمة عليهم السلام ، فذلك ضالٌّ مضلٌّ ، كافرٌ مفترٍ ، فمن يزعم أن الضمير في قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1] يراد به أمير المؤمنين عليه السلام ، وهكذا غيره من الخطابات الإلهية التي في القرآن وفي غيره ، لو أرجعها إلى أحد من المخلوقين لا سيما أمير المؤمنين عليه السلام كل ذلك زُخرف من القول وزور ، وكذلك كل من يقول : إن المراد من سورة التوحيد ﴿قُلْ هُواللَّهُ أَحَدٌ﴾[2] . . . الخ ، هو أمير المؤمنين عليه السلام ، فهو كافر بالله العظيم ، وكذا من يقول : إن أمير المؤمنين عليه السلام هو الذي ﴿لَمْ يَلِدْ ولَمْ يُولَدْ﴾[3] ، وكذا سائر ما كان من هذا القبيل فكذلك ، كل ذلك زور وافتراء ، وكذب وتلبيس .

( وأما في النبوة ، فنعتقد أن الأنبياء كلّهم مبعوثون من قِبل الله ، طيبون طاهرون معصومون ، ولا تحصل منهم العيوب ، هم المعصومون

---

(١) سورة الفاتحة ، الآية : ٥ .
(٢) سورة الإخلاص ، الآية : ١ .
(٣) سورة الإخلاص ، الآية : ٣ .

الذين تولى عصمتهم وطهارتهم علَّام الغيوب ، وأن الخمسة منهم أولو العزم ، وهم : نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه وآله . ستة منهم أولو الشرائع وهم هؤلاء الخمسة ، بإضافة آدم عليه السلام ، وأن الشرائع الخمس منسوخات ما سوى الشريعة السادسة ، ونعتقد أن الشريعة السادسة حاملها محمد صلى الله عليه وآله ، وأنها ناسخة لجميع الشرائع غير منسوخة أبداً ، وأن تلك الشرائع كلّها مقدمات لظهور شريعته صلى الله عليه وآله ، إلى أن قال قدس سره : ونعتقد أنه صلى الله عليه وآله أتى بالمعجزات البيّنات ، وخوارق العادات ، ما تَصْدُق به نبوته ، وتظهر به شريعته ، فمنها القرآن المجيد الذي ﴿لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ولا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[1] وهو أكبر المعجزات ، وأبين الآيات ، وهي الباقية بعد محمد صلى الله عليه وآله ما دامت نبوته التي لا تنقطع أبداً ، ولا تبطل سرمداً . ومنها شَقُّ القمر ، ومنها قلب العَصا ثعباناً ، ومنها المِعراج ، فقد عَرج بجسمه الشريف ، بل ببشريته ، بل بكثافة بشريته وبثيابه ونعليه إلى أن صعد السماوات والكرسي والعرش ، وخرق الحجب والسُّرادقات ، فالذي يعتقد أنه صلى الله عليه وآله عرج بروحه أو بجسم آخر غير الذي في الدنيا ، فقد كَذَب وافترى ، وضلّ وَغَوى ، وكان من الأخسرين ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَياةِ الدُّنْيا وهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾[2] ) .

( وأما في الإمامة ، فنعتقد أن كل نبي لما كملت أيامه ، ونفدت

---

(١) سور فصلت ، الآية : ٤٢ .

(٢) سورة الكهف ، الآية : ١٠٤ .

حياته عيَّن له وصياً قائماً مقامه من الله سبحانه وتعالى ، يقوم بأمره في رعيته ، ويحكم بعدله في أمته ، ونعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وآله قد أوصى إلى أمير المؤمنين عليه السلام ، ونَصَبه خليفة لنفسه على أمته يوم ( غدير خم ) ، وأمر الناس أن يسلِّموا عليه بإمرة المؤمنين ، ونعتقد أن الله تعالى جعل الإمامة كلمة باقية في عقب أمير المؤمنين عليه السلام ، ولا تزال الدنيا إلَّا وفيها إمام من دولة محمد صلى الله عليه وآله ، وسلم من ذرية أمير المؤمنين عليه السلام فتدوم الدنيا بدوامهم ، وتضمحل وتفسد إذا انتقلوا عنها ، ثم ذكر رحمه الله الأئمة عليهم السلام وبين الفضل بينهم . . ) . إلى أن قال قدس سره :

( ونعتقد أن الأئمة عليهم السلام مبعوثون على كل المكلفين ، ممن يصح أن يقع عليه التكليف ، كائناً ما كان ، بالغاً ما بلغ ، وأنهم حجج الله على الخلق ، وأن الله تعالى لم يفوِّض إليهم أمر خلقه ، بل هم ﴿عِبادٌ مُكْرَمُونَ * لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ ما بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وما خَلْفَهُمْ ولا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضى وهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ * ومَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلهٌ مِنْ دُونِهِ فَذلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾[1] وكل من ادعى فيهم خلق ، بمعنى أن يدّعي فيهم الاستقلال ، أو الشركة مع الله ، أو تفويض الأمور إليهم باعتزال الله ، أو يعتقد أنهم أفضل من رسول الله ، أو يساوونه في جميع المزايا والأحوال ، فذلك هو الغلو والارتفاع الذي معتقدُه كافر بالله . ونعتقد أن من نزلهم عن مراتبهم التي رتبهم الله فيها ، وأنكر فضلهم ، وجعل أحداً من المخلوقين أولى منهم في فضيلة أو

(١) سورة الأنبياء ، الآيات : ٢٦ ـ ٢٩ .

كرامة ، أو ساوى غيرهم بهم ، فذلك ملعون منافق ، خارج عن مذهب الحق ، وليس له طريق إلى الصدق . ونعتقد أن الحسين ابن أمير المؤمنين عليهما السلام قد قتل مظلوماً سعيداً شهيداً ، لحكم ومصالح وأمور استحكمت قواعدها من عالم الذر الأول ، على ما فصلت وشرحت في رسالة ( أسرار الشهادة ) ، ومن ادعى أنه لم يقتل ، ولكن شبه للناس ، فذلك كافر ملعون ، رجس نجس ، لا يكلمه الله يوم القيامة ، ولا يزكيه وله عذاب عظيم ، لأنه مكذِّبٌ لله ، ولرسل الله ولرسول الله صلى الله عليه وآله ، ولأمير المؤمنين عليه السلام ، ولسائر الأئمة عليهم السلام ) .

وأما في المعاد ، فنعتقد أن الله سبحانه يحشر الأجساد والأرواح ، ويجعل الأرواح في الأجساد الدنيوية الموجودة في الدنيا المحسوسة ، المرئية الملموسة ، فيبعثها في القيامة ، ويجري عليها الثواب والعقاب ، ومن اعتقد أن هذا البدن الدنيوي الموجود في الدنيا لم يبعثه يوم القيامة ، فذلك كافر ملعون مردود ، بل المحشور يوم القيامة فهو هذا البدن الدنيوي ، لكنه على صور مختلفة من حسن وقبح وغير ذلك ، فيقفون في القيامة تحت منبر الوسيلة ، وعلى الصراط ، وعند الميزان وسائر المواقف ، حتى يؤول أمرهم إما إلى النعيم ، أو إلى الجحيم ، نستجير بالله منها ومن عذابها ونكالها .

( ونعتقد في العلماء المجتهدين ، أصحابنا الماضين المرضيين ، من أهل الغيبة الصغرى إلى الغيبة الكبرى ، من مبدئها إلى منتهى زماننا هذا ، كالمفيد ، وعلم الهدى ، والشيخ الطوسي ، وابن طاوس ، والمحقق ، والعلامة ، وابن البراج ، والشهيدين ، وسائر علمائنا الفقهاء ، هم

أساطين الدين ، والحكام على المؤمنين ، وأن طاعتهم واجبة على مقلديهم ، ولا يعذرون بعدم التقليد ، ويجب على الجاهل أن يسأل عن العالم ، ويأخذ دينه عنه ، ويعتمد في علمه عليه ، وإلا كان عمله باطلاً ، وسعيه غير مشكور ، وأن علمنا في كيفية استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية ، ما عليه أصحابنا المجتهدون ، على النهج المقرر في الكتب الأصولية ، فهذا الذي ذكرنا لك هو الذي نحن عليه ، وهذه الطريقة كل من أنكرها خارج عن الدين ، مكذِّب لما أتى به سيد المرسلين عليه وعلى آله صلوات المصلين ، أبد الآبدين ، ودهر الداهرين ) .

وأما قولك أدام الله تسديدك ، أن تُثبت ما أنتم عليه ، وتنفي جميع ما عداه : فجوابه : إن الذي نحن عليه فهو الذي ذكرناه ، وإثباته معلوم بالضرورة من الدين ، وإنكار شيء من هذه المذكورات إما إنكار للضروري ، أو للوازمها ، وإما نفي جميع ما عدا ما نحن فيه ، فاعلم أن ما عدا ما نحن عليه من الأمور التي ذكرناها من العقائد ، لا شك أنه كفر ، إذ ماذا بعد الحق إلَّا الضلال ؟ فإن الذي يخالفنا فإن كان يرى بطلان ما ذكرناه من العقائد ، فلا ريب أن ذلك كافر بالله ، ومكذب بهذا الدين في أغلب الأحوال ، وإن كان مصدِّقاً بهذه العقائد ، فأيّ مخالفة له معنا ، وأي نزاع بيننا ؟ فإن كانوا يقولون : إنك كاذب في هذه الدعوى ، فقلبك يخالف لسانك ، نقول لهم هذا تكذيب لقول الله : ﴿ولا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقى إِلَيْكُمُ السَّلامَ لَسْتَ مُؤْمِناً﴾[1] ثم إن هؤلاء يزعمون أنهم رأوا

(١) سورة النساء ، الآية : ٩٤.

من شيخنا أعلى الله مقامه عبارات تنافي هذه العقائد المذكورة ، وقد ثبت عندهم بضرورة الإسلام أن العبارات إذا ما صدَّقها الناقل فظاهرٌ مدلولها ، بل إنما قصد منها معنى حسبما يعرفه أهل الفن والعلم من المعاني الحقة ، يجب تصديقه ، ولا يجوز تكذيبه ؛ لأن مراد المتكلم إنما يعرف من بيانه ، والكلام وسيلة لمن لا يحضر ، فإذا حضر وبيَّن المراد وجب تصديقه ، ولا يجوز تكذيبه ، والقول بأن هذا ليس مُرادك ، أو أني أعلم بمرادك منك ، فمن أسخف الأقوال وأشنع الأفعال ، بل خروج عن ضرورة الإسلام ، وتكذيب بما جاء به النبي عليه وآله السلام ، وهؤلاء لا يخلو إما أنهم منكرون أن الظاهر لا يعارض النص ، وأن النص في كل كلام بيان المتكلم مراده ، وأن الكاتب إذا كتب ثم فسر كيف ما يشاء ، مما يتناوله اللَّفظ ، وأنكر إرادة ذلك المعنى ، فإنه يقبل منه ، وأنه لا يقال للمتكلم أنا أعلم بمرادك منك ، لا سيما إذا كان الكلام جارياً على اصطلاحات لا يعرف الناظر تلك الاصطلاحات ولا تلك الجهات ، فإن كانوا ينكرون هذه الأمور ، فعلى الإسلام السلام ، لا يخضرُّ للإسلام عود ، ولا يقوم للإيمان عَمود ، ولا ريب أن إنكار ضرورة الإسلام كفر ، ولا ريب أن منكر ما ذكرناه كفر ، فإن لم ينكروها لكنهم لم يجروها في أمرنا ، فلا ريب أن ذلك فسق كالذي يرى وجوب الصَّلاة ثم لا يصليها .

( فيا لله العجب من أناس دعتهم الشهوات النفسانية ، أو المكائد الإبليسية إلى أن أوقعوا أنفسهم في أحد المحذورين ، ولا ثالث في البين ، وشياع الفاحشة بتوهمها في الذين آمنوا والله سبحانه يقول : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيا

والْآخِرَةِ﴾[١] وقد قال الله سبحانه : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَناتِ الْغافِلاتِ الْمُؤْمِناتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيا والْآخِرَةِ﴾[٢] ولا ريب أن المؤمن أكرم على الله من المؤمنة ، والرمي بالكفر والغلو والتصوف أعظم من الرمي بالزنا ، فانظر ماذا ترى ) انتهى كلامه رحمه الله .

إنما نقلناه بطوله لما فيه من تنزيه ساحته وساحة من عدَّ على وتيرته ، ولا أظن أن أحداً ممن اتبع الهدى ، وخشي عواقب الردى ، أن يطلع على هذه التأكيدات البليغة ويبقى له من صاحبها شبهة وريبة ، إلَّا من ضرب عن القواعد الإسلامية صفحاً ، وطوى عن مقتضياتها كشحاً ، واتخذ كتاب الله ظهرياً ، وهجر سنَّة نبيه ملياً ، وكان الدين لعقاً على لسانه ، وإيمانه مستودعاً غير مستقر في جِنانه ، واتخذ إلهه هواه ، وباع آخرته بدنياه ، واختار النار على عار التنزل عن دعواه ؛ وإلا ، فالأمر واضح عند من يعلم ، كالنار على علم ، وإن رأى أحدٌ عند غيره ممن ينسب نفسه إليه ما ينافي المذهب ، ويخالف الملَّة ، وأبى أن يحمله على الصِّحة ، فليخص وزره به ، ولا يفدي إثمه وجرمه إلى غيره ، ولا يجعله إلى الغير سلَّماً ، وهتك عرضه مغنماً ، فإنه تعالى قال : ﴿ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرى﴾[٣] ، وقال : ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[٤] ، أصلح الله أعمالنا وأعمال المؤمنين ، ونزع ما في قلوبهم من غل ﴿إِخْواناً عَلى سُرُرٍ مُتَقابِلِينَ﴾[٥] ، وختمنا بولاية محمد وأهل بيته الطاهرين ، ورزقنا شفاعتهم يوم الدين ، وجعل هذه الوجيزة خالصة لوجهه الكريم ، ونفعنا

---

(١) سورة النور ، الآية : ١٩ .
(٢) سورة النور ، الآية : ٢٣ .
(٣) سورة الإسراء ، الآية : ١٥ .
(٤) سورة المدثر ، الآية : ٣٨ .
(٥) سورة الحجر ، الآية : ٤٧ .

بها يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلَّا من أتى الله بقلب سليم ، والحمد لله على إتمامه في عصر الثاني والعشرين من ذي القعدة الحرام من شهور السنة الألف والثلاث مئة والسابع والعشرين من الهجرة النبوية ، على هاجرها ألف صلاة وتحية ، على يد مؤلفه الأحقر الجاني ، موسى بن محمد باقر بن محمد سليم الحائري الأسكوئي في الأرض الطيبة الحسينية ، على مشرّفها آلاف التحية ، حامداً مصلياً مستغفراً .